

وحدۛ إنسانفة - قومفة - علم دفة..

وحدۛ الكرء

مئءى إقرأ الشفافف

www.iqra.ahlamontada.com

مفرآل زفلانف

لتحميل أنواع الكتب راجع: (مُنْتَدَى إِقْرَأِ الثَّقَافِي)

پراي دانلود کتابهای مختلف مراجعه: (منتدی اقرا الثقافی)

بۆدابه زانندی جوهرها کتیب: سەردانی: (مُنْتَدَى إِقْرَأِ الثَّقَافِي)

www.iqra.ahlamontada.com



www.iqra.ahlamontada.com

للکتاب (کوردی , عربی , فارسی)

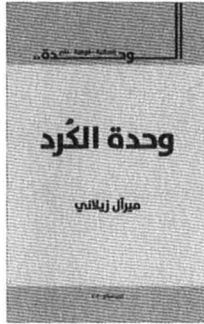
إنسانية - قومية - علم

الوحدة..

وحدة الكُرد

ميرآل زيلاني

كوردستان ٢٠٢٠



اسم الكتاب:

الوحدة.. وحدة الكرد

تأليف:

ميرال زيلاني

الإخراج الفني و الغلاف:

لقمان رهشدي

من منشورات مطبعة:

روكسانا

الطبعة الاولى - ٢٠٢٠

..... حقوق الطبع و النشر محفوظة

رقم الإيداع في المديرية العامة للمكتبات العامة في إقليم كوردستان

(٦٤١) لسنة ٢٠٢٠

المحتوى

٥	المقدمة
٩	أهمية التوجه القومي
٢١	الوحدة طبيعياً
٤١	أمثلة
٥٩	الإتفاق و الوحدة
٧١	الوحدة و الأمن القومي
١٢٧	دواعي الوحدة
١٥١	مبادئ الوحدة الداخلية
٢١٥	المنهاج وحدوي
٣١٩	مُعَوَّقات الوحدة
٣٦١	الخاتمة
٣٦٧	المصادر

المقدمة

في هذا الكتاب نضع اليد و الضمادة على جرحٍ بغية إيقاف الدم النازف. هو مشروع مقدم إلى النخبة السياسية و المثقفة كخريطة طريق يُراد منها تقديم حل لحالة الإنقسامات و التباعد، سواء داخل الأطراف السياسية أو بين فئات الشعب المتأثرة بالسياسات و أحوالها. و مثلما هو محاولة للتعرف على الوحدة و متعلقاتها، كذلك فهو محاولة لفهم الوحدة كموضوعة كونية طبيعية شاملة و هذا بدون شك موضوع متشعب و واسع، إلا أنه جاءت مكونات هذا الموضوع مختصرة جداً و ذلك لتوجيه كل هذه المكونات

لخدمة ما هو مطلوب إيضاحه و تبيانهِ حول الوحدة. و من جهة أخرى يُبيّن هذا الكتاب أن الجانب الخاص من الوحدة و الذي هو الوحدة السياسية القومية، هو ما تدور حوله أفكاره و مقترحاته. و ذلك لأن المطلوب هو إيجاد وحدة قومية سياسية تنعكس آثارها على المجالات الأخرى النضالية و الحياتية للشعب الكردي.

و يتضمن الكتاب منهاج وحدوي مقترح يهدف إلى ضرورة وجوده، إذ أن العمل الوحدوي بحسب منهاج موضوع يُخرج الوحدة من جانبها النظري و يُحولها إلى الجانب العملي. و في هذا توضيح مفاده أن هذا العمل سيصبح قوة دافعة نحو رص الصفوف الكردية النضالية، كما سيوجه هذا العمل نضالاً جديداً المحتوي على الساحة الكردستانية. و ذلك لأن هذا العمل الوحدوي لا يشمل فقط جزءاً من كردستان، بل يشمل كل الأجزاء الكردستانية و كل أحزابه. فبالرغم من أن الوحدة التي تحدثت على مستوى جزء معين من كردستان هو عمل مبارك، ولكنه أكثر تأثيراً على المستوى الداخلي و الخارجي إذا حدثت في الأرض الكردستانية و كل أجزائها. و نحن نقصد في هذا الكتاب هذه الوحدة الشاملة الكردستانية التي تستطيع ليس فقط التأثير على المستوى الإقليمي، بل أيضاً على المستوى الدولي. كما أنه لن يكون مجرد تأثير معين ما، بل ستكون هناك قوة تستطيع تحقيق الأهداف على المستويين.

و من المهم و الواجب الإتفاق على وقائع تاريخية و أطر سياسية لازمة و كذلك الإتفاق على الحالات الإجتماعية و أيضاً الإتفاق على أن العلم هو الحكم في الكثير من مواضيع الحياة و

ذلك لكي يكون بالإمكان تقديم نظريات و مناهج لكل مسألة تهم المجتمع و الوطن. و من هذه المسائل مسألة الوحدة التي هي تُعبّر عن إرادة الشعب و غايته. في هذا الكتاب محاولة لجعل هذا الإتفاق ممكناً بحسب معايير قومية و إنسانية و علمية. كما يهدف الكتاب إلى أن مُجمل المبادئ و القيم المذكورة فيه تساهم في تحقيق الوحدة المطلوبة التي هي قومية و سياسية و إجتماعية. و يُبين أيضاً أن هذا إنما يحصل بإدراك المسألة الكرديّة و فهمها فهماً صحيحاً أولاً و يحصل بالإعتماد على العلم ثانياً. ذلك لأن المسألة الكرديّة مُوضحة إلى الآن وفقاً لمقاييس سياسية و نظريات سياسية فقط. و محاولات توضيح هذه المسألة إجتماعياً قليلة جداً إلى حد أنها لا تُذكر و في الجانب الإقتصادي لهذه المسألة أيضاً كذلك. أي أننا ما زلنا نفتقر إلى الكثير من ما يجب أن يُقال في المسألة الكرديّة و بالشكل و المضمون العلميين و برحابة المجال. فالمسألة الكرديّة هي قضية شعب و وطن و فيها الجانب السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي و التاريخي و الثقافي و في كل هذه الجوانب نحتاج إلى أبحاث و تحاليل وافية. ذلك لأن جميع هذه الجوانب تساهم في إنجاز عملية الوحدة مثلما تساهم في إنجاز أية عملية أخرى من عمليات تخص الشعب و الوطن من الناحية العلمية و النضالية. و الأبحاث و التحاليل هذه ليست فقط مجرد كتابة و تدوين و لا يجب أن تكون فقط كذلك، حيث أن البحث و التحليل مقامان علميان و فيهما من الأفكار و الإبداعات ما تفيد المسألة القومية و أية مسألة أخرى تتناولها. أي أن هناك فرق بين الكتابة و التدوين

من جهة و البحث و التحليل من جهة أخرى. و في هذا الكتاب محاولة للبحث و التحليل بغية معرفة الوحدة و توظيفها لكي تفعل فعلها في الحياة العملية. و يتطرق الكتاب إلى بعض المعوقات التي تعترض طريق الوحدة و يحدد أهمها بُغية تفاديها أثناء القيام بتطبيق منهاج الوحدة على أرض الواقع. و هذه المعوقات لم ترى حلاً لها إلى الآن و لعل مبادئ و قيم الوحدة هي الحل من أجل تلافيها و إزالتها أو من المطلوب شعبياً إزالتها بأية وسيلة كانت، لكي ترى الوحدة طريق تنفيذها. و التمسك بالفكر القومي و إنشاء إدارة سياسية قومية و محاولة تقليص الفوارق الفكرية و المنهجية مثلاً، هي أمور مساهمة في تلافي هذه المعوقات و تُهد الطريق أمام تطبيق الوحدة.

و لقد تناول الكتاب الوحدة بخاصها و عامها بشكل موجز إلا أنه شدد على الوحدة الخاصة نظراً إلى أنها المطلوبة و هي هدف هذا الكتاب. أما الوحدة بعامها فلها - و يجب أن يكون لها - مبحثها الخاص بها، لأنها موضوعة شاملة و كونية.

أهمية التوجه القومي

في المسيرة الإنسانية هناك مبدأ ثابت و هو أن تكون الحياة سليمة
مُثمرة و من أجل أن تكون كذلك هناك لكل مسألة في حياتنا قاعدة
أو عدة قواعد ترتكز عليها الحياة و أن الحياة لن تكون مُثمرة إذا
لم تكن سليمة المنهج. و لا شك أن العلم يستطيع أن يُفرق هنا بين
المنهج السليم و غيره عبر تجاربه و إكتشافاته، فالعلم من ما تم
تعلمه وفقاً للنتيجة بسلبها و بإيجابها و وفقاً للهدف المطلوب. و
مسألة الكرد هي في تحديد الهدف الذي يُراد تحقيقه في غالب
الأحيان، حيث أن الهدف الذي هو الإستقلال ما زال غير محدد
بالشكل المطلوب. و في هذه المسألة هناك قضية توحيد الهدف لأن
أهداف الأطراف السياسية الكردية مختلفة. و قد برز هذا الاختلاف
بحسب هذه الأطراف وفقاً لرؤى سياسية مرتبطة بظروف المسألة

الكردية. و هذه الظروف مرتبطة بدورها بالوضع الجيوسياسي. هذا ما تراه الأطراف السياسية و ليس بالضرورة أن تكون هذه الرؤية صحيحة، لسبب جوهري هو أن الدول التي تفرض سلطتها على كردستان تكافح نشاطات هذه الأطراف السياسية على أنها انفصالية و هي فقط من أجل الإستقلال لوطن إسمه كردستان. و لا تدير هذه الدول بالأ عندما يعلن أحد هذه الأطراف من كل قلبه بأنه يريد مثلاً حكماً محلياً أو ذاتياً، حيث أن هذه الدول لديها إنطباع وحيد و هو أن الكرد يسعون إلى الإستقلال و بناء الدولة و تقاثلهم من أجل هذا الهدف.

إذاً فالكرد يُقتلون و يُشردون و يُهجرون و يُسجنون من قبل هذه الدول لأنها ترى الكرد أنهم يريدون بناء دولة، أما الأطراف السياسية الكردية فهي تُلاقي كل هذا لأهداف مختلفة أخرى متعددة و ليس لبناء دولة، ذلك لأنهم لا يطالبون - على الأقل حتى الآن - بتأسيس دولة و لكل طرف أهدافه المعينة. و عدا الإستقلال و بناء الدولة كهدف هناك اليوم لدى الأطراف السياسية الكردية أهداف مثل: نيل الحقوق الثقافية و الإجتماعية و السياسية (و السياسية غير واضحة المعالم إلا في قضية المشاركة السياسية في السلطة التي تتسلط على كردستان في حكم البلاد) و حكم ذاتي موسع أو محدود و فدرالية و أهداف أخرى بعيدة كل البعد عن ما تستحقه القومية الكردية.

لذا علينا أن نعلم أن الشعب الذي ليس له دولة هو مثل أسرة لا أرض لها تُقيم عليها منزلها و هذا هو حال الكرد. و أكثر من

هذا المأ و عذاباً أن تتم السيطرة على أرضك هذا و ترى نفسك غريباً شريداً فيها. هذا هو وضع الكرد. و الأقصى و الأمر هو أنه بعد سيطرة قوميات أخرى على منزل الكرد، أخذ كل منهم جناحاً منه و جعله خاصاً به و يُطلّ من شرفة هذا المنزل بين الفترة و الأخرى مُحتل جناح ليخاطب الكرد طالباً منهم أن لا يكونوا مناضلين قوميين بل أن يكونوا وطنيين. و علينا أن نعلم أنه بالنسبة للوضع السياسي الكردي هناك نوعين من الوطنية.. الوطنية التي يطالب بها محتل منزل الكرد و هو الإنتماء إلى وطنه هو و الذي أنشأه على إحدى أجنحة منزل الكرد و له إسم محدد و الوطنية التي تعني الإنتماء الى الوطن كُردستان و ليس إلى أي وطن مُصطنع آخر. كما أن المصيبة الأكبر في هذا الوضع هو أن يكون من الكرد من يدعون إلى هذا التوجه الأممي و الابتعاد عن التوجه القومي و الكرد في باحة منزلهم المحتل محرومون منه، حيث المنزل الوطن هو شرط وجود كل قومية بكرامة. لذلك هناك إشكال في فهم الوطنية و يجب أن نعلمها. فالمحتل يريد منا أن نفهمها على أنها تعني الإنتماء إلى الوطن الذي أنشأه على جناح منزل الكرد بإسمه و تحت سيطرته و إدارته. و نعلم أننا سنكون وطنيين فقط عندما نملك وطننا و نديره بأنفسنا. ثم أن التوجه القومي يدعو أولاً إلى الوطنية عندما يضع كل نضالاته في خدمة الوطن. إذاً فالمحتل يريد أن نرى أن الوطن يشمل جميع الفئات و القوميات التي تعيش في هذا المنزل و يتناسى أنه قد سجننا في باحته، مع الإعتراف بسلطة الإحتلال برحابة صدر و غير ذلك يُعتبر خروجاً عن القانون الذي

وضعه و يستلزم العقاب. و العقاب يتألف من كافة أنواع الإرهاب. إذاً مقياس الوطنية هو الإنتماء إلى الوطن القومي كُردستان و ليس إلى وطن يُديره المحتل. و بهذا نكون قوميين بحيث نُحب مجتمعنا الكُردي و نحرس عليه و نصونه و نصره و نكون وطنيين بحيث نُحب كُردستان الوطن و نحرره و نحافظ عليه. و أن نكون قوميين لا يعني أن نكون متعصبين منكرين للقوميات الأخرى التي خلقها الله مثلنا و ليس بالضرورة أن نكون كذلك. علينا إنتهاج التوجه القومي إستناداً إلى الفكر من حيث أن بروز القومية أتت مع بروز الأقوام و برزت الأقوام من تلك المجموعات الإنسانية المنفصلة عن المجتمع البشري الشامل و الكبير و الأولي. و حتى المجموعة الإنسانية الواحدة أفرزت مجموعة أو مجموعات إنسانية أخرى تحولت فيما بعد هي الأخرى إلى أقوام بذاتها. علينا أن نؤمن بوجود القومية كإحدى مراحل التطور المجتمعي البشري و كإحدى متغيراته و تحولاته. و ليس خفياً أنه بعد التشكّل القومي أصبحت لدى كل مجموعة قومية خصوصيات و مميزات نشأت مع مراحل تطورها مع مرور التواريخ و بحسب الأفكار التي تواجدت لدى أفرادها. فمن الناحية اللغوية مثلاً.. زادت و إستتبطت و إختُرعت في كل مجموعة كلمات أخرى جديدة أضيفت بحسب الحاجة إلى المخزون اللغوي الأولي. بل و تحوّرت بعض الكلمات الموجودة سابقاً نتيجة التداول عبر الزمن. و كانت هذه التغيرات اللغوية تقود إلى ظهور قواعد خاصة للغة كل مجموعة قومية. أيضاً برزت عادات و تقاليد إضافية نهجاً و أسلوباً و قريبة المعنى و المضمون فيما

بين المجموعات القومية. و في كل مجموعة قومية ظهرت مسالك و مناهج إجتماعية خاصة بها.

إذاً علينا أن لا نؤمن بمسألة القومية كعقيدة مثلما فعلت بعض المدارس القومية و شخصياتها و منظروها في العالم. يجب أن تكون مسألة القومية عندنا حالة إنسانية و فكرية لأنها مرتبطة بالتكوين المجتمعي الإنساني. و تستطيع القوميات كلها أن تكون مجتمعة داخل الأخوة الإنسانية إذا توفرت لجميعها العدالة و الحقوق الكاملة لأي قومية كانت و لأية قومية لا دولة لها. و عندما ظهرت تلك المسالك و المناهج الإجتماعية الخاصة بكل مجموعة قومية، توضح القومية بفروقاتها و اختلافاتها، أي أصبحت هناك فروقات و اختلافات بين مجموعة قومية و أخرى و بذلك ظهر الإطار القومي لكل مجموعة قومية بشكل أوضح. و قد يُفسي القول بأن لكل مجموعة قومية الحق في بناء دولة لها إلى القول بأن من حق القوميات التي تعيش على أرض كُردستان بناء دولها الخاصة بها. و بهذا تتداخل عدة دول فيما بينها على هذه الأرض. و من أجل فك هذه المعضلة علينا أن ندرك أنه طبقاً للتاريخ و أحداثه و حقائقه لم تكن هذه القوميات التي تعيش اليوم على أرض كُردستان إلا قوميات غازية و مُحتلة لأرض كُردستان و عملوا على حرمان الكرد من وطنهم. و هم لم يكونوا يوماً أصحاب الأرض في كُردستان. هذا سبب. و السبب الآخر هو أن هذه القوميات لا تملك زمام المبادرة التاريخية المطالبة بحق إقامة دولة على أراضي إحتلوها. أما الشعب الكُرد في هو كان و ما زال يمسك بزمام هذه المبادرة و لا

يزال يطالب بإسترجاع أراضيه المغتصبة. و هذا يثبت أن الكرد هم أصحاب أرض كردستان الحقيقيين و أن أرض كردستان منزلهم منذ أزمنة سحيقة في القدم. إذأ ماذا سيكون مصير القوميات الأخرى في كردستان و ما هي حقوقهم؟ الجواب هو أنهم سينالون الحقوق الإنسانية و سيكونون مشاركين في الحياة العامة مع مجتمع الدولة الكردية. ولكن لا يحق لهم إقامة دول على أرض كردستان لأنهم باختصار لم يكونوا يوماً أصحاب هذه الأرض، بل دخلوها مُحتلين في سابق التواريخ و الأزمان.

من المنظرين العرب الذين أبرزوا المسألة القومية على أنها يجب أن تكون أولاً و آخرأ "ساطع الحصري.. ١٨٧٩ - ١٩٦٨ " و ذلك برفع عنوان و شعار "العروبة أولاً" جعلوا من مسألة القومية سلاحاً يتم القتال به و سوراً للقتال يُحتمى به. و هذا خطأ تاريخي و اجتماعي و علمي و حالة سلبية تضر بالمسألة القومية. ففي الفكر القومي يجب أن لا تكون قومية فوق أخرى و أفضل من أخرى و إلا سوف لن يكون فكراً بمعناه. ثم من يعلم أية مجموعة قومية إنبثقت عن المجتمع البشري الأول أولاً و إدعت أوليتها و نقائها و إختلافها عن الآخرين؟ لقد كان إنبثاق المجموعة المعينة و المجموعات المعينة عن المجتمع البشري لتكون قومية و قوميات فيما بعد، ضرورة طبيعية. لقد كان هذا الإنقسام من أجل توسيع دائرة المعارف و التجارب البشرية و التوزع و التوسع البشري على هذه الأرض. و لا تزال تلك المعارف و التجارب تدوم و تستمر إلى يومنا هذا. فلقد كان هذا الحدث المجتمعي من أجل الإكتشاف

و المعرفة. و قد كان أساس هذا الإنقسام أو الانفصال عن المجتمع البشري الأولي أسرياً، لأن الدائرة الخاصة المجتمعية بدأت تظهر و تتجلى لأفراد الأسرة و يمرور الزمن و بناءً على الفكر الأولي الفردي لدى أفراد الأسرة، ظهر الإطار الخاص الذي يدعو إلى هذا الانفصال الإبتعاد. و هكذا إجتمع كل الإرتباطات الأسرية في المجموعة التي شكّلت القوم. و هناك ظاهرة مجتمعية رديفة لهذا الإنقسام حدثت فيما بعد و هو إنضمام أفراد و حتى مجموعات أخرى إلى الأسرة المنفصلة، حيث لم تستطع تكوين مجموعتها الخاصة بها. فالتحق هؤلاء الأفراد و التحقت هذه المجموعات بالأسر التي كوّنت مجموعتها الخاصة القومية. و هذه الحالة المجتمعية ما زالت قائمة إلى يومنا هذا و إن بشكل نسبي، حيث نرى حدوث إمتزاج و إندماج أفراد من مجموعات قومية مع أخرى نتيجة ظروف إنسانية طبيعية. لهذا نستطيع القول بأن المجموعة القومية تشكلت تاريخياً و مجتمعياً على أساس عرقي أولاً و الذين إلتحقوا بالأسرة من خارجها من الذين لم يستطيعوا تكوين مجموعاتهم الخاصة بهم، حملوا حتى إسم ذات الأسرة و ضاع عرقهم في أصول هذه الأسرة. أيضاً هناك إندماج حصل و يحصل بدون ضياع العرق، حيث يحافظ الفرد في هذه الحالة على قوميته الخاصة ولكنه على الأغلب يُعرف بالقومية التي إندمج معها. ولكن اليوم قد يحصل الإندمماج و لا يضيع العرق. و سوف يستمر هذا الإندمماج بين المجموعات البشرية إلى أن تختفي القومية حتى و إن لن تنتفي، حيث ستصبح القومية جزءاً من الماضي الفردي. ولكن لن يحدث

هذا إلا بعد أن يحكم العلم بأفكاره و آياته و آلاته. كما أن المسألة القومية ليس كما يدعو لها بعض الدوائر و الجهات و الشخصيات الأوروبية بأنها ليست مرتبطة بالعرق و إنما مرتبطة بالإرادة الفردية و الرأي الشخصي. و هذه تذكّرنا بالأفراد و المجموعات التي لا تستطيع إنشاء كيان القوم فذهبت لتلتحق بالكيانات القومية التي تشكلت و هذه ليست أصل المسألة.

و مبدأ سيادة القومية يرفضه الفكر القومي الإنساني، من جهة أنه لا يمكن و ليس عدلاً أن تسود قومية على قومية أخرى. و من هنا يتوجب أن يكون لكل قومية دولتها الخاصة بها. و الآن غالبية القوميات على هذه الأرض لها دولها الخاصة بها و الحالة الطبيعية هي أن تكون كذلك. و القومية التي تستحق الدولة هي القومية المؤثرة و صاحبة الوجود التاريخي و الإجتماعي المستمرين و التي تقاوم من أجل وجودها حاضراً و إلى مستقبل معين. أما القوميات التي أصبح لا حول و لا قوة لها فعليها الانضمام إلى كيان القومية المؤثرة وفقاً لحقوق و واجبات معينة تُعطى لها و هي ليست صاحبة الأرض بل تعيش عليها في الإطار الإنساني العام.

و المدرسة القومية النازية أيضاً أرادت أن تسود ظلماً و تعسفاً على القوميات الأخرى و جعلها أسيرة بوتقتها بالإستناد إلى أفكار غير صحيحة و سيئة للغاية. كذلك أفكار و مناهج المنظر التركي "ضياء كوكالب ١٨٧٥-١٩٢٤" القومية التي قالت بأن العرق التركي مقدس و أن على القوميات الأخرى التي تعيش في تركيا أن يكونوا أتراكاً لكي يكون هناك إتفاق في الدولة. و في قضية كيفية إنهاء الأمة و إنبعاث

القومية ظهر التوجّه القومي التركي مُتسلّطاً يريد دمج القوميات الأخرى ضمن بوتقته لكي يكون هذا الإتفاق. أيّ إتفاق هذا الذي يُفرض بالقوة و بالقفز فوق كل الحقوق الإنسانية العامة و القومية الخاصة؟ فكل مدرسة قومية أرادت صهر القوميات الأخرى في بوتقتها و بكل الحجج التي قدمتها، أضرت بالطبيعة الإنسانية ضرراً كبيراً. و الدولة القومية التي هي من حق الكرد ليست بالضرورة دكتاتورية، إذ أن ما يجعل القومية تسلّطية و دكتاتورية هو المنهج الإداري لهذه الدولة القومية و مجموعة من الأفكار البعيدة عن العلم و الإنسانية و التي تُحسب على المنهج القومي و هو في الحقيقة بعيد عنها.

و لهذا فإن التوجه القومي المُستند إلى العلم و التاريخ و علم الاجتماع هو المطلوب منا إتباعه و من هنا تأتي أهمية التوجه القومي بالنسبة لتحقيق وحدة منهجية سياسية للأطراف السياسية الكردية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف القومية و إنشاء طريق وحدوي يسير عليه الجميع للوصول إلى هدف مُوحد و ما يُمثل هذا الطريق هو برنامج وحدوي ذو توجه قومي. إن عدم تعبيد و تثبيت طريق النضال الموحد وفق التوجه القومي أدّى إلى إنقسامات باراميسيومية داخل جسد الحركة الكردية في كافة أجزاء كردستان. و الأطراف الكردية السياسية تستطيع السير على طريق نضالي واحد بالرغم من الإختلافات الفكرية و المنهجية باختيار طريق النضال القومي الواحد حتى لو كان لكل طرف رايته الخاصة و فكره الخاص الذي يميزه. و للتاريخ يجب أن يقال أن الحركة الكردية

مبتلاة بوجود من يزعزع أركان وحدتها و يهدد وجودها القومي و لذلك يواجه التوجه القومي و محاولات الوحدة بأفعال قهرية. و هذه خدمة جلييلة لمن يحتلون الأرض الكردية و تجعل الحركة الكردية في صراع مع نفسها فتبتعد بذلك عن تحقيق الأهداف القومية. و هذا ما يجعلنا نسلك طريق التوجه القومي الذي يحفظ لنا حقوقنا.

إن الفكر القومي و التوجه القومي ضرورة للوحدة المنهجية السياسية الهادفة للأطراف السياسية الكردية طالما أنهم يناضلون من أجل حقوق قومية. ولكن يجب أن ينهل هذا الفكر من منهل التاريخ الإجتماعي و الإنساني الذي لا تفرقة فيه و لا تعصب و ليست تسلطية. كما أن الوحدة ليست مجرد كلمة تُقال لبعض الأغراض و ليست مجرد مطلب مثل سلعة نريدها، بل هي برنامج فيه من البنود و المواد القانونية الحياتية ما يستدعي تأمينها و العمل على توفيرها في الحياة السياسية و الإجتماعية و الطبيعية.

الوحدة طبيعياً

في الكون هناك تعدد و في الأرض تعدد. تعدد الكائنات و الأنواع. و هناك تفاعل مستمر بين الكائنات و أولى عمليات هذا التفاعل هو الإتحاد. من إتحاد الذرات إلى إتحاد المجرات. و الذين يؤمنون بالمادة فقط يحسبون هذا الإتحاد مادياً فقط، أما المؤمنون بالمادة و المعنى فهم يرون أن هذا التفاعل و الإتحاد إنما يحدثان لسبب أو لأسباب نتلمسها بعد حدوثها. هذا الإتحاد يحدث ما بين كائنين أو أكثر و ينتج عنه ما ينتج حياتياً و وجوداً. و لهذا ليس كافياً من أجل الفهم أن نرى الإتحاد مادياً فقط طالما أن له منتوج يأتي بعده، خصوصاً عندما يكون المنتوج يلعب دوراً غير مادي أيضاً مثل تحقيق التوازن الطبيعي و تثبيت الموجودات الكونية في أماكن محددة دون غيرها و ليس عشوائياً بل بشكل منظم. و وجود

كائنات معينة لتحافظ على مواد حياتية ضرورية. حيث أن تحقيق التوازن الطبيعي يأتي من المحقق (الفاعل) و تثبيت الموجودات الكائناتية في أماكن محددة و بشكل منظم يدل على وجود يد خفية تفعل ذلك. و وجود كائنات تحافظ على مواد ضرورية للحياة ترشد إلى وجود معنى و مغزى لكل هذا. إذاً فالمسألة ليست مادية فقط، بل معنوية أيضاً. و الإتحاد في حياتنا الطبيعية مستمر بكافة أشكاله و أنواعه و لعل أبرز عمل إتحادي بين الكائنات الأرضية هو الزواج من أجل البقاء إلى أجل مسمى. كما أن لهذا الزواج قانونه الطبيعي الذي يُشترط حدوثه بين الذكر و الأنثى و متى ما تم الإخلال بهذا القانون سيسير الكائن إلى حتفه عبر حدوث مرضه أولاً و نفيه و إفنائه ثانياً.

إذاً فالإتحاد ضرورة طبيعية يفرضها الوجود من أجل التوازن و الديمومة و يُنتج ما هو ضروري للحياة و على هذا الإتحاد أن يكون سليم الإنعقاد. و لذلك يلزم للحركة الكردية تمسك بالوحدة للوصول إلى الأهداف القومية و التي هي وحدة فيما بين مناهج سياسية و إجتماعية. و أطراف الحركة السياسية الكردية التي تختلف فيما بينها على الرؤى و المسالك النضالية، تمثل تعددية تحتاج إلى وحدة مبرمجة لمناهجها السياسية عبر تأمين روابط الإتصال تماماً مثل الجسم البشري الذي يتألف من عدة أجهزة ترتبط فيما بينها و تعمل معاً من أجل هدف مركزي و هو الحفاظ على الجسم. و معلوم أنه في الجسم البشري يعمل كل جهاز عمله الخاص المختلف عن عمل الأجهزة الأخرى. و معلوم أيضاً أن أجهزة جسم الإنسان

تعمل معاً، أي لا يعمل جهاز ضد آخر. إذاً فالعمل النضالي المشترك مطلب من المطالب التي تحقق وحدة الحركة الكردية. ثم أن الوحدة تخدم القضية الكردية و تشكل مُنتجاً معنوياً للشعب و هو التحرر و الإستقلال. و المطلوب هو أن يكون هناك تفاعل دائم و مستمر بين جهات الحركة الكردية وفقاً لبرامج و نظريات يتم تقديمها من أجل العمل المشترك و ليس تفاعلاً قائماً على عقد الإجتماعات و إبداء الآراء و تبادل وجهات النظر فقط.

و التعددية النوعية في الحياة الطبيعية تخدم الموجودات و الكائنات و تمثل حالة إيجابية في الكون و في الأرض. ولكن هل التعددية عندنا تمثل هذه الحالة؟ إلى الآن لا، فالتعددية عندنا حاصلة وفقاً لمجرد رؤى و أفكار خاصة. و مثل هكذا رؤى و أفكار خاصة لا تستطيع القيام بدور طبيعي من أجل شعبنا. ثم أن هذه الرؤى و الأفكار محدودة و لا تشمل جسد الحركة الكردية، بل تتطرق إلى أجزاء منها و غالباً أجزاء غير ضرورية و غير أساسية بالنسبة لنضال قومي يعم جميع مفاصل الشعب و الوطن. فمثلاً لنجم ما في هذا الكون دور معين و وظيفة يؤديها، كذلك لأي حزب كردي دور و وظيفة. هذا ما يُتأمل. ولكن على الوظائف و الأدوار أن تتحدد و تتعرّف، لكي تبين الحالات التي تكون عليها هذه الأحزاب. إذ ليس من الطبيعي أن نرى أحزاباً كلها مثل بعضها البعض و كلها تطالب بنفس الأهداف و تعمل من أجل نفس الأهداف و كل تلك الأهداف ليست من مطالب الشعب. فالشعب يريد الإستقلال و هم يريدون ما دون ذلك. الشعب بكل نقصانه العلمي يفكر

طبيعياً وفق منهج قومي و هم يرون غير ذلك. هذا ليس أمراً طبيعياً. فطبيعة الكُرد الإجتماعية القومية منذ تشكلها في الألف الأول قبل الميلاد و إلى الآن، تتسم بصفات خاصة بها من قبيل الغضب الشديد الذي لا حدود له و لا ضابط و الإستماتة في سبيل نيل المطلب. فنحن نغضب حتى نصبح قرايينها و نحن نموت من أجل الحصول على ما نطلب. قد يكون في مثل هكذا صفات سلبيات، ولكنها في مسألة الحق القومي و الوطني صفات إيجابية و هي طبيعية لأنها تتواجد بنُسب لدى كل القوميات و لدى بني الإنسان. أيضاً نحن نحارب من أجل كل شيء و نُسلم إلى ما لا حدود و في هذين الطبيعتين سلبيات، حيث لا يأتي كل ما نطلب بالحروب و لا يجب أن يكون السلام هدفاً في كل الأزمان و مع الجميع. هذا بالنسبة للتعامل مع الوسط الخارجي، أما بالنسبة للتعامل داخلياً (داخل الشعب) فالحروب كانت قائمة كما يعرف الجميع و كانت حامية و نخشى أن تكون هذه الحروب ما زالت قائمة و إن كانت باردة. ولكن هذه الحروب (الباردة) هي موجودة بين الأطراف السياسية و تؤثر على المجتمع سلباً و هذا ما ينافي الطبيعة المجتمعية. هذه حالة تجعل من أي مجتمع تائهاً و لا يعرف مآله. و المجتمع الكُردي تائه محطم القلب لأنه لا وحدة و لا إتفاق بين أحزابه و المطلوب أن يتواجد منهج سياسي وحدوي شامل يحفظ لجميع الأحزاب خصوصياتها و السير على طريق نضالي واحد، مثلما يسير الكون كله في حيز واحد و إلى أجل مسمى. هذا مطلب علمي و العلم يشمل الحياة. كذلك فإن حالة المجتمع الكُردي هي

إنقساماتٍ على الأحزاب. حيث تنتمي كل فئة من هذا المجتمع إلى هذا الحزب أو ذاك. و الظاهرة التي تميز هذا المجتمع ككل هو أن جميع فئاته المنقسمة على الأحزاب و بحسبها، تطالب بالوحدة فيما بينها. و للحقيقة التاريخية و الموضوعية يجب أن يُقال أن العديد من الأحزاب الكردية - إن لم تكن كلها - هي أيضاً تريد الوحدة! إذاً لماذا لا تتحقق هذه الوحدة؟ الجواب هو أن مفهوم الوحدة غير مستقر و واضح لعدم البحث في مكنوناتها. حيث يتم تساؤلات كثيرة منها و أهمها هو: هل المقصود بالوحدة هو أن تتحد كل الأحزاب في حزب واحد؟ أو: هل المقصود هو إنشاء هيئة أو مجلس عام يضم كافة الأحزاب للعمل معاً؟ أو: هل المقصود إنشاء جبهة عمل نضالي موحد؟ في الحقيقة كل هذه المقاصد إيجابية ولكنها تصطدم مع أسباب عديدة تمنع حدوثها. هذه الأسباب تتعلق بالأفراد و الجماعات داخل هذا الحزب أو ذاك. أو هناك مطلب وحدوي بحسب المقاسات الخاصة و بالتالي لا تتحقق الوحدة. إن وجود عدة أحزاب داخل المجتمع الواحد تُغني حركة الحياة فيه و تجعله في تجدد و تقدم و تساهم إيجاباً في المنتج المجتمعي العام على كافة الصعد الاجتماعية و إحدى الإنجازات التي تُوحّد الأحزاب الكردية (و إن إلى حد ما) هو تأسيس المؤتمر القومي. ولكن المشكلة هي في من يُمثّل هذا المؤتمر و من يُديره. هنا يظهر الدور الفردي. ولكن هذه الأعمال الوحدوية كلها لا تنتهي إلى النتيجة المرجوة على المدى البعيد و هي فقط تستطيع أن تفضي إلى نتيجة إيجابية في المدى المحدود. و لهذا فالكرد بحاجة إلى برنامج وحدوي يتم

تطبيقه من قبل كافة الأحزاب لتحقيق الوحدة على صعيد العمل النضالي القومي. و هذا من شأنه أن يحقق الأهداف و يثلج صدر الشعب بكافة فئاته و يؤسس إستراتيجياً لإنشاء عمل وحدوي مستمر إلى أن تتحقق الأهداف القومية.

إن من الطبيعي وجود حزب يمثل كافة شرائح و فئات المجتمع ولكن ليس من الطبيعي أن يتم تأسيس أحزاب كلها أصحاب رؤى و أفكار واحدة. إن التعددية وفق هذه الحالة مرض. فالتعددية تأتي من الإختلاف في الرؤى و الأفكار و لقد كان من الأفضل أن تكون الأهداف واحدة. أي كان من الأفضل أن يناضل الجميع من أجل الإستقلال و كل بحسب أفكاره و آلياته. و لو كان الأمر كذلك لكانت هناك وحدة واقعية و لكان الجميع سائراً على طريق نضالي واحد. ولكن واقع الحال هو أن بعضهم يهدفون إلى بعض الحقوق القومية و آخرون يدعون إلى أنواع من الإدارات داخل الوطن المفروض. إذأ واقع الحال يقول أن هناك إختلاف في الأهداف و هذا ما يجعل الوحدة صعبة المنال. فإذا كان لدينا عدة بيوت في قرية واحدة و سكانها أقرباء و تعرضت هذه البيوت و سكانها إلى إعتداء، هل سيجتمع أفراد الجميع في بيت واحد للدفاع أم أن أفراد كل بيت سيدافعون كل من موقعه؟ بطبيعة الحال سيدافع كل من موقعه و بذلك سيكون الجميع مدافعاً عن القرية كلها و هذا هو إتحاد الهدف أو العمل من أجل هدف واحد. و لا يتم هنا النظر إلى أسلوب حياة كل بيت، بل إن أسلوب حياة كل بيت ليس مهماً إذ أن المهم هي القضية المصرية. و لا ريب أن قضية الكرد مصرية

و واحدة لكل كُردٍ على الصعيدين الفردي و الحزبي و الشعبي. إن تعدد الآراء و الأفكار تخدم أية قضية كانت إذا لم تتسم بالطابع التسلطي، إذ لا يجب أن تُفرض الأفكار بدعوى صحتها سلفاً، حيث أن صحة و خطأ الأفكار لا يُحددها إلا العلم التجريبي. و هذا يعني طبيعياً أنه ليست كل الأفكار و الآراء صحيحة و علينا أن نتقبل هذا. و يعني أيضاً أن هناك أفكار و آراء صحيحة وفقاً لتجارب العلم و الحياة و علينا التمسك بها أياً كانت مصادرها. فالمطلوب هو إختيار ما يناسب للنجاح و الوصول إلى الهدف و ليس ماهية مصدر الأفكار. و من الخطأ أن نعتبر مجموعة (تعدد) من الأفكار حول موضوع ما كلها صحيحة إلا إذا كان هناك قاسم مشترك بين مجموعة الأفكار تلك و الحالة الطبيعية تبين أنه ستكون هناك فكرة واحدة صحيحة لموضوع واحد أو على الأقل ستكون هناك فكرة واحدة أشمل و أعم و أصح من بين مجموعة الأفكار بالنسبة لموضوع واحد. ولكن العلم التجريبي يحسم ذلك و هو هنا الحكم. إن إختيار الفكرة الصحيحة من بين مجموعة من الأفكار المطروحة لحل أية مسألة بحسب المنهج العلمي التجريبي خطوة أساسية و مهمة جداً بالنسبة لتوحيد المواقف و إنشاء وحدة بين أطراف متعددة تعمل معاً من أجل مطلب واحد. و المقصود بالعلم التجريبي هنا هي مجموعة التجارب مع نتائجها المعروفة عبر التاريخ البشري العام و التاريخ الكُردى الخاص و التي هي مُثبتة ليس على الصعيد المادي فقط، بل على الصعيد المعنوي أيضاً. فمسألة إنهيار ثورة أو إنتفاضة لها نتائج و مفرزات معنوية

أيضاً مثلما هي مادياً (تجريبياً) تعني القتل و الدمار. و عليه فإن المنهج العلمي التجريبي إجتماعياً لا يستند إلى الجانب المادي فقط و إنما له أبعاد و نتائج معنوية أيضاً. و هناك أيضاً ينبوع المعرفة الطبيعية و البشرية التي يمكننا أن ننهل منه و نستفيد من دروسه الموثقة على الصفحات و على جدران التاريخ. و ذلك عندما نرى فيها - في تلك الدروس- معارف تدل على معاني الوحدة. تلك المعارف تشكل جانباً أساسياً من جوانب الوجود الإنساني و قضية الحياة و إستمرارها على هذه الأرض. إن دروس التاريخ القديم و الحديث تخبرنا أن عمليات التوحيد قد حدثت لضرورتها في الكثير من مناطق العالم و لا تزال تحدث لأهداف مجتمعية و حضارية و إقتصادية و سياسية. فالإتحاد الأوروبي مثلاً أو الوحدة القائمة بين دول أوروبية معينة و التي أتت بعد محاولات تأسيس هذه الوحدة بعد الحربين العالميتين، هي إحدى كيانات هذه الوحدة. حيث رأى مؤسسوها ضرورة إجتماعية و إقتصادية و سياسية و أيضاً طبيعية لوجودها. ولكن هذه الوحدة ليست وحدة الهدف و لذلك قد لا تدوم طويلاً. أما بالنسبة للكرد فالوحدة المطلوبة هي وحدة هادفة، أي وحدة الهدف و المنهج و هذه للكرد ضرورة طبيعية لأنهم يمثلون المجتمع الكردي بالإضافة إلى ضرورتها السياسية. بل نستطيع أن نذهب أبعد من ذلك فنقول أن من الممكن أن تكون الوحدة بين الأطراف السياسية الكردية تشمل الناحية الإقتصادية أيضاً. لم لا و الكرد بحاجة إلى بعضهم البعض في تمويل النضال على كافة أصعدته. بل إن الوحدة القائمة في جانب من جوانبه على المسألة

الإقتصادية ستقوي الوحدة أكثر ولكن بشرط أن تصب المصالح الإقتصادية في خدمة المجتمع و الوطن و لا تكون في خدمة الأفراد و التجمعات الحزبية و بشرط أن لا ترتبط المصالح الإقتصادية العامة هذه بحياة الأحزاب و أفرادها. و إذا حدثت هذه الحالة ضمن عملية الوحدة العامة سيكون المجتمع بحاجة إلى إيجاد الإقتصاد القومي. و هو إقتصاد الشعب الذي ستشرف عليه الأحزاب التي تعمل وفق هذا المنهج الوحدوي. و بطبيعة الحال ستحتاج هذه الحالة الإقتصادية إلى وجود آلية لتطبيقها في الحياة العامة للمجتمع و للأحزاب معاً. و هذه الآلية تحتاج إلى برنامج يشبه الدستور لتنظيم هذه العملية الإقتصادية القومية و الوطنية.

إذاً فالوحدة تفرض نفسها لأنها ضرورة طبيعية علمية و لأنها تفرز معاني سامية روحية يحتاجها الشعب بشكل خاص و تحتاجها الشعوب فيما بينها بشكل عام أيضاً. ولكن هناك فرق بين وحدة تحدث فيما بين الشعوب و وحدة تحدث بين أفراد الشعب الواحد أو أطراف معينة لشعب واحد. فالوحدة التي تحدث بين شعوب معينة تفرضها مصالح هي في الغالب إقتصادية و قد تكون عسكرية أو سياسية بحسب الظروف. و مثل هكذا وحدة مرتبطة بالظروف و المستجدات و قد تكون هذه الوحدة قائمة اليوم و قد تكون غير ذلك غداً. و هي في الغالب وحدة قائمة على أسس مادية فقط و هي وحدة خارجية. أما الوحدة التي تكون بين أفراد الشعب و فئاته و أحزابه فتفرضها أمور معنوية و روحية بالإضافة إلى المادية منها و هي وحدة داخلية. و هي وحدة تدوم و ليست مرتبطة

بالظروف و المستجدات فقط. و الشعب الكردي يحتاج هذه الوحدة الداخلية لأنها قومية و لأنه يعاني من الإنقسامات و التباعد و هو في حالة حرب مستمرة على كافة الجبهات مع أطراف إقليمية (دول) إستولت على وطن هذه القومية.

أما قضية أن تكون هناك وحدة أممية بين الكرد و الشعوب التي تحتل أنظمتها أجزاء كردستان الأربعة فهذا أكبر من خطأ لأن الشعوب التي تستولي على أرض كردستان من خلال أنظمتها، لا يمكن أن تتخلى عن منجزاتها السلطوية و الإقتصادية من أجل الحق الكردي و من أجل وحدة مع الكرد الذين لا يملكون وطنهم و ليس لديهم القوة الكافية لعقد وحدة خارجية ليس هذا أو أنها. بل إن هذه الوحدة الخارجية عندما تحدث فهي تستند إلى أنظمة سياسية معروفة مثل الكونفدرالية التي تحدث بين دول قائمة بحد ذاتها. كيف نستطيع أن نبني وحدة مع شعوب إحتلت أنظمتها وطننا و هي تملك كل مقومات القوة و نحن لا نملك شيئاً منها؟ فالدخول في مثل هكذا وحدة و الدعوة لها ربما ستقبلها هذه الشعوب في ظل ظرف طارئ ولكن هذه الوحدة لن تدوم. و عندما تنتهي - و ستنتهيها شعوب هذه الأنظمة بنفسها - سيكون الكرد المتضرر الوحيد و سيكون الكرد ضحايا لمثل هكذا وحدة. إذاً فالكرد يحتاجون الآن فقط إلى وحدة داخلية فيما بين قواهم المختلفة ليكون بإمكانهم إنشاء دولتهم. عندها فقط يمكن أن يمد الكرد جسور وحدة يُراد تأسيسها مع الشعوب الأخرى الإقليمية منها و الدولية. و هذا هو المسار الطبيعي لتأسيس الوحدة التي تجعل

الكرد يصلون إلى برّ الأمان و نيل المراد. أما الآن فبمستطاع الكرد أن يحافظوا على الروابط الإنسانية، ليس فقط مع هذه الشعوب التي تحتل أنظمتها أرض كردستان و إنما مع كل الشعوب على وجه الأرض. هذه مسألة أخرى و هي مهمة ولكن الوحدة مسألة أعمق و تحتاج إلى أخذ العديد من العوامل في الحسبان عندما تحتاجها كل الشعوب فيما بينها. و هذه الوحدة الشاملة التي لكل شعوب الأرض و بين جميع مجتمعات الأرض، لن تتحقق إلا إذا كان كل شعب مستقلاً و صاحب كيانه الخاص. و الكرد في الوقت الراهن شعب غير مستقل و لا دولة له و لكي يستقل يحتاج إلى وحدة تتم بين أطرافه السياسية أولاً و من ثم يكون مستعداً لإنشاء إتحادات مع الشعوب الأخرى القريبة منه و البعيدة. كما لن يحصل هذا إلا في المستقبل البعيد عندما تتجه الأمم نحو الاندماج مع الحفاظ على القومية الشخصية إلى حين أيضاً. حيث في تلك الأزمنة من عمر الإنسان سيكون الكيان البشري موحداً أو شبه موحد و سيكون الحكم للعلم و آلاته و آلياته. و نتيجة القول هي أن الكرد الآن و أولاً يحتاجون إلى بناء وحدة فيما بين أطرافهم السياسية أي الوحدة الداخلية. أما الوحدة بين الكرد و الشعوب الأخرى و خصوصاً التي تحتل أنظمتها كردستان، فهذه وحدة خارجية تفتقد الآن للعامل الطبيعي و الحقوقي. و سبب فقدانه هو أولاً عدم حصول الكرد على حقوقهم و دولتهم و عدم إعراف هذه الأنظمة بحقوق الكرد في إنشاء دولتهم ثانياً. و طالما لا يملك الكرد عناصر القوة هذه فهم لن يكونوا في مستوى أية إتحادات تُعقد بينهم و بين

الشعوب الأخرى.

إن أهم العوامل التي يجب أن تكون في الحسبان بالنسبة للوحدة الداخلية هو التأكد من أن تعدد الأحزاب هو تعددية إيجابية و لن تكون التعددية إيجابية إذا كانت قد حدثت على أسس شخصية أو بحسب أهداف خارجية أو بسبب نزاعات و صراعات أو بسبب إختلاف الآراء. فالأسس الشخصية يجب أن لا تخلق حزباً أو تنظيماً لأنها لا تخدم المجتمع و الحياة الجمعية، بل تخدم تلك الفئة التي تفرض الشخصية على المجتمع و هذه ليست حالة إيجابية. أما أن تكون هناك مصالح خارجية تتسبب في إنشاء حزب ما أو تنظيم ما يُفرض على المجتمع فهذه حالة لا تحتاج إلى كلام. و النزاعات و الصراعات التي تُفرض إلى تكوين أحزاب و تنظيمات تدل على أن العلم و المعرفة مفقودين. كما أنه هناك أطراف سياسية برزت نتيجة إختلاف آراء بعض قياداتها. فهل هذا أمرٌ طبيعي؟ بالتأكيد ليس هذا أمراً طبيعياً، إذ كان من الأفضل أن يكون إختلاف الآراء في خدمة الحزب الرئيسي لا في إحداث الإنشقاق فيه، حيث مثل هكذا إنشقاقات تُعوّق حصول الوحدة. ولكن إذا كنا أمام واقع كهذا فعلياً أن نسلك سبيل الدبلوماسية المكثفة التي تتصف بزيادة محاولاتها و تنوع خططها و برامجها و عدم الكلل و الملل من أجل الوصول إلى الوحدة. ولكن على هذه الدبلوماسية أيضاً أن تتصف بالإصرار على عملها الذي لا يجب أن يكون متقطعاً و أن تكون الخطوات فيها محسوبة بإتقان. كما على الإعلام المرئي و المقروء أن يولي إهتماماً دورياً منظماً و مستمراً بمسألة الوحدة و يكون رديفاً

للعمل الدبلوماسي و مكملأ له. و أن تكون هناك مشاريع و برامج وحدة مكتوبة مقترحة من قبل المثقفين و السياسيين يقدمون فيها رؤاهم عن كيفية تحقيق الوحدة، حيث قد لا ينفع برنامج واحد و رؤيا واحدة لتحقيق ذلك. لأن عنصر الرفض لدى الكردي قوي و هو لا يقتنع بسهولة و إذا إقتنع لا يمكن تغيير ما إقتنع به. و هذا ما يجعلنا نقول أن عملية تحقيق الوحدة الكردية تحتاج إلى المزيد من البرامج و المقترحات الوجدوية، عسى أن تنجح واحدة من تلك البرامج و المشاريع التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف. ولكن هناك ملاحظة مهمة بالنسبة للإقتراحات من أجل الوحدة و هي أن المقترح أو المشروع الوجدوي، يجب أن يكون وفق المنهج العلمي و ليس وفق المنهج الحزبي، حيث لا يمكن أن تصبح الوحدة و إنجازها خاضعة للمصالح الخاصة أياً كانت. فالوحدة مطلب عمومي شامل و لا يجب أن يظهر وفق خطة حزبية و في إطار حزبي معين. قد يبادر حزب ما إلى تنفيذ هذا المشروع (الوحدة) ولكن بشرط أن يقدم هذا المشروع و يعمل على تنفيذه بشكل منفتح و دون إنحياز و بصدور رحب. كما قد تتبنى مجموعة مثقفة العمل من أجل تنفيذ هذا المشروع ولكن في كل الحالات يكون المطلوب الجديدة في العمل و الإستمرارية و عدم اليأس و ترك المصالح الحزبية جانباً. و ما يجعل هذا المشروع الوجدوي ممكن التطبيق هو سبب جوهري واحد و هو أن كل الشعب يسانده و يدعو إليه على إختلاف مناهلهم و توجهاتهم. لأن جميع فئات الشعب ترى أن في هذا المشروع خلاصها و تحقيق آمالها. بل إن الفئة المثقفة

منها تستطيع لعب دور بارز في إيصال صوت الشعب إلى أحزابه عبر برامج موثقة تقدمها وتعمل على إنجازها. وبهذا تُعبر الفئة المثقفة عن موقفها الوسطي ما بين الشعب و سلطته التي تناضل من أجل أهداف الشعب و الوطن.

و الأمثلة التاريخية عن الوحدة بديهية و معروفة للجميع و كلها تُبدي معاني القوة و العمل المثمر و النتيجة الإيجابية التي تخدم الفرد و المجتمع و تُهدي الوطن التقدم و الإزدهار كيفما كانت النتائج. أي سواء أدت العملية الحدودية إلى الإنتصار أو لم تؤدي إليه فهي تهب النتائج الإيجابية للشعب و الوطن و تُبشر بالإنتصار في النهاية. و الكرد أكثر من الشعوب الأخرى يحتاجونها لأن الحالة السياسية الإقليمية و الدولية لا تستطيع أن تقبل سوى الأقوياء و المنتجين. فالكرد يلاقون إقليمياً سياسة قمعية متعددة الأسلحة و على أصعدة مختلفة، بل إن سياسة منع الحصول على الحقوق و مصادرة الحريات لها ألف نوع من السلاح عندهم. و الذي يجعل من قضية الكرد أشد تعقيداً و ألماً هو أن الدول الإقليمية التي تحتل كردستان تتدخل حتى في الحياة الإجتماعية الكردية و إلى حد ما الحياة الحزبية للكرد أيضاً. و من الواضح أنهم يعملون على الإبقاء على التفكك في المجتمع الكردي و تعميق الشقوق بين أحزابه و فئات المجتمع الأخرى. ذلك لأنهم يعلمون علم اليقين أن أية عملية وحدوية بين الأحزاب الكردية ستكون من نتائجها طردهم من منزل الكرد و إنشاء دولة كردستان. و السياسة الدولية مرتبطة في أغلب مفاصلها و أجزائها بالسياسة

الإقليمية على الأقل حتى الآن. ولكن هناك فارق بين السياستين و هو أن أصحاب السياسة الدولية و أطرافها مستعدون للتعامل مع الكرد و حفظ جميع حقوقهم بما فيها حق إنشاء الدولة بشرط أن يكون الكرد أقوياء و منتجين و أن يكونوا قادرين على القيام ببعض المهام و المطالب الدولية التي تريدها. و لن يتمكن الكرد من لعب هذا الدور إلا إذا إتحدوا وفق برنامج وحدوي يُشار إليه في هذا البحث. أما السياسة الإقليمية و نوع تعاملها مع الملف الكردي فهو معروف لدى الجميع. و ما يهم الكرد أو عليهم الإهتمام به هو الإعتماد على ما تطلبها السياسة الدولية و العمل على تدشين مقومات الوحدة وفق برنامج وحدوي لكي يتم بناء أسس كُردية قوية. هذه الأسس منها الإقتصادية و منها الفكرية و الدبلوماسية. فمن الناحية الإقتصادية يمكن بناء إقتصاد مشترك فيما بين الأطراف الكُردية عن طريق مصالح إقتصادية متنوعة تؤدي إلى نشوء الإقتصاد القومي الذي سيفرض ثقله و نوعيته على الساحة الدولية و هذا الإقتصاد القومي سيكون بيد هيئة منتخبة من قبل جميع الأطراف السياسية و قد تسمى بالهيئة الإقتصادية القومية المشتركة. و معلوم أنه ستكون هناك إدارة مشتركة أيضاً لهذه الهيئة و تضم خبراء و مختصين. و لتكن في هذه الهيئة لكل حزب خصوصياته كما و لتكن الخلافات ايضاً حاضرة، فالمهم هو وجود هذا العمل الإقتصادي المشترك فيما بينهم. قد يكون هناك تساؤل وهو: هل تستطيع الأحزاب العمل معاً في هذا الجانب الحيوي رغم وجود الخلافات و ربما حتى العداوات؟ الجواب

هو أن على هذه الأحزاب أولاً ترك العداوات لأنها تضر بالشعب أيما ضرر، أما الخلافات فلا ضرر فيها إذا كان هناك حسن تعامل معها. إذ أنه عليهم أن يروا أن الخلافات ستكون طبيعية إذا كانت فكرية أو تنظيمية و يجب أن لا تصبح مثل هكذا خلافات مُعَوَّقاً أمام هكذا أعمال مشتركة تخدم الشعب. فالنواحي التنظيمية و الفكرية هي في النهاية خاصة و تتبع هذا الطرف أو ذاك و ليس لأي طرف فرض أفكاره الخاصة على الأطراف الأخرى. و المهم هو العمل من أجل هدف واحد كُـلُّ حسب طريقته و فكرته. كما أن وجود تنافس فكري إيجابى بين الأطراف حالة طبيعية لأنها من أجل تقديم نماذج و أطروحات فكرية عن الإقتصاد و السياسة و تكون في مستوى العالمية. هذه الحالة ستجعل من الأوساط الدولية الإقتصادية منها و السياسية الإلتفات نحوها و تسميتها بالتجربة الكردية. و بذلك سيتم بناء جسر حيوي فيما بين الكرد و العالم المُدبّر المُدير لدفة السياسة و الإقتصاد في العالم. و هناك في الميراث الكردي مئات النماذج الإقتصادية و السياسية التي يمكن للباحث السياسي و المثقف أن يتناولوها و يقدموها للعالم. حيث مثلاً: كان للمجتمع الكردي (و إلى حد ما لا يزال) إدارة إقتصادية خاصة طوال مسيرته التاريخية و في ظروف حياتية مختلفة. كما كان لهذا المجتمع كفاءات إقتصادية تخص التعامل مع الأرض و ثمارها و نتائجها. أيضاً كان هناك منتوج إقتصادي خاص لهذا المجتمع و هو (هذا المنتوج) مستمر الوجود إلى يومنا هذا. هناك أيضاً دروس تاريخية خاصة لدى المجتمع الكردي في مسألة التكيف الإقتصادي أي إدارة

اقتصادية تتأقلم مع الظروف المختلفة الطبيعية و الحياتية. كل هذه مجالات فكرية إقتصادية و هناك غيرها الكثير، على الخبراء و المختصين أن يعملوا في حقولها لإنتاج ثروة فكرية إقتصادية تخدم الشعب الكردي و العالم و بدون شك يستطيع الحزب أن يوجه هؤلاء الخبراء و المختصين للعب هذا الدور المهم. و من أجل هذا المسعى يجب تفعيل دور الجامعات الكردية الموجودة بشكل خاص في جنوب كردستان ليقوم طلابها و أساتذتها بتقديم هكذا عمل يخدم الشعب أولاً و الإنسانية ثانياً.

إن الإكسیر الإقتصادي يجذب السياسة و إن حمل مختصوا الإقتصاد في الدائرة السياسية لأي وطن هذا الإكسیر، ستهرع إليها دوائر السياسة من كل حذب و صوب لطلبها و الحصول عليها و ربما يصبح الأعداء شبه أصدقاء لأجل هذه المصلحة. و في هذا إنقلاب يتم حدوثه في الكثير من المواقف و تغيير في كثير من السياسات. و لهذا يحتاج الكرد إلى هذه القوة (القوة الإقتصادية القومية) و هم لن يحققوها إلا بوحدتهم المنهجية السياسية الهادفة. فهذا الإقتصاد يوحد الكرد داخلياً و يمد أواصر الوحدة المصلحية خارجياً. هذه المصالح التي تتعدد ولكن تبقى المصلحة الإقتصادية في الصدارة. نعم فالمصالح متعددة و إن كانت المصلحة الإقتصادية هي الأولية كما يتم رؤيتها. و المصالح أساسها التبادل عندما يتفق الأطراف على عقدها، إلا أن هناك خلط ما بين المصالح و الخدمات. حيث أن رعاية و حماية مصالح جهة أو جهات معينة من طرف واحد تُعتبر خدمة يقدمها هذا الطرف إلى تلك الجهة أو الجهات.

و متى ما تمت رعاية و حماية المصالح المتفقة عليها فيما بين كل الأطراف المعنية، عندها فقط تكون المصالح متبادلة. و عليه عندما يُراعى و يحمي الكُرد مصالح دولة ما أو دول ما في وطنهم، على هذه الدولة أو الدول أيضاً أن تراعى و تحمي مصالح الكُرد. و إذا كانت حماية هذه المصالح من طرف الكُرد فقط، عندها يكون الكُرد يخدمون تلك الدول فقط و في هذه الحالة ستكون المصالح الكُردية في مهب الريح. كما أن المصلحة أيضاً ليست مادية فقط بل معنوية أيضاً، حيث أن الهيمنة و السيطرة و النفوذ هي مصالح معنوية و إن كانت تُفرض بالقوة المادية و هناك نوع مهم من المصلحة المعنوية و هو التغيير. هذه المصلحة (التغيير) تشمل الكثير من المجالات و هي ليست إقتصادية فقط بل إجتماعية أيضاً و شرح هذه المسألة يتطلب بحثاً خاصاً. و ما يهم هنا هو أن وحدة الكُرد تستطيع التأسيس لمصلحة متبادلة مع العالم الخارجي القريب (الإقليمي) و البعيد (الدولي) ولكن بشرط أن تكون المصالح متبادلة بين الكُرد و غيرهم و ليس من طرف الكُرد وحدهم فقط. و من المعلوم أن الأقوياء و حدهم يستطيعون فرض مراعاة المصالح المتبادلة على بعضهم البعض. أما الضعفاء فلا يستطيعون إلا أن يخدموا مصالح الأقوياء. و لهذا على الكُرد أن يكونوا أقوياء و هم بوحدتهم سيكونون كذلك. و وحدة الكُرد تستطيع إفراز أكثر من مؤسسة نضالية قومية مشتركة تخدم القضية الكُردية على خط واحد في المحافل الدولية. و علينا أن نعلم أن هناك مقومات قوة للمجتمع الكُردى تبنى عليها الوحدة وهي أولاً: يملك المجتمع

الكُردي الجغرافية التي يعيش عليها و الجغرافية هذه و إن كانت تحت سلطة و إدارة إحتلالية إلا أنها في خدمة المجتمع الكُردي في نواحي عديدة ثروة و إنتاجاً. و يستطيع الكُرد الإستفادة منها في دعم عملية الوحدة التي ستكون بين أحزابهم. ثانياً: يملك الكُرد مقوماتهم الإجتماعية و لا يزالون يحافظون على معظمها و في هذه قوة لهم و للعملية الوحدوية التي ستحدث بين أحزابهم. حيث أن المجتمع الكُردي و كما أشرنا سابقاً يقف بجمعه و مجموعاته إلى جانب العملية الوحدوية و يساندها بكل قواه. ثالثاً: تشكل الطبقة المثقفة الكُردية عاملاً مهماً و قوياً في عملية الوحدة السياسية المنهجية الهادفة التي ستحدث بين الأحزاب الكُردية و في هذا أيضاً ثباتٌ لهذه العملية لأن كل المثقفين الكُرد هم مع هذا النوع من الوحدة لأنهم يمثلون ضمير الشعب و يدافعون دائماً عن ما يصب في مصلحة الشعب. هذه إحدى مقومات القوة التي في أيدي الأطراف السياسية الكُردية و بإستطاعتهم إستغلالها لإنجاز عملية الوحدة و الكثير من المنجزات الأخرى أيضاً. و هذه المجالات ما زالت موصدة الأبواب و ما زالت غير مُستغلة إلى الآن. و إذا تم فتح هذه المجالات و أبوابها، فسوف تتداوى جراح كثيرة و تتحقق آمنيات كثيرة و كبيرة.

هكذا تكون الوحدة في سياقها الطبيعي.. و عندما تكون كذلك، تؤدي إلى نتائج إيجابية في الحالة العامة و تكون سبباً في وجود قوة ذاتية مؤثرة و مُنتجة.

أمثلة

تأتي الوحدة كمطلب في السلم و في الحرب و لأنها تهب القوة و العطاء و الإستقرار، فهي تُلهم الإنسان و الطبيعة بما فيها. فكم من صراع تم حسمه بها و كم من حالة مستعصية حُلّت و انفرجت بها. هذا ما يخرنا به التاريخ الإنساني. و لقد كان إلتحام أكثر من قوة سبباً في إنهاء ظاهرة سلبية ألمّت بالإنسان في بقاع الأرض المختلفة و قد تكرر هذا الإلتحام الذي هو أحد أركان الوحدة و ما زال يتكرر بين بني الإنسان و ذلك من أجل إنهاء ظاهرة سلبية و خلق أجواء إيجابية، بل و في كثير من النواحي الحياتية ترسيخ الأمان و تحقيق الآمال. و فيها للإنسان في العموم إستمرار و خلاص و في الخصوص أمان و حماية و درءٌ للمخاطر. و لهذا نرى في الكثير من بقاع العالم حدوثها. و قد حدثت ليس فقط إيجاباً و إنما سلباً

أيضاً وهذا ما تحدده الأهداف و طبيعتها. حيث هناك إتحاد يُراد به باطل و إتحاد يُراد به حق. ولكن إتحاد الحق معروف القوانين و التشريعات و هو ما يسعى إليه كل من أهدرت حقوقه المشروعة. و المعنى هو أن حلف الشر أيضاً مكون من إتحاد عدة قوى متحدة لاجل هدف أو أهداف، تماماً مثل من يمثلون جانب الخير في هذه الحياة. و هذا الصراع القديم هو حديث أيضاً و ما زال قائماً و يجب أن يكون الحق و العلم هما من يحكمان هذا الصراع و ليس الأهواء و مُرادات النفس و إلا فسوف لن تكون هناك عدالة و حقوقية. ثم أن أية وحدة قائمة على أسس غير حقوقية و غير عادلة سوف لن يكون النصر حليفها في النهاية و إذا إنتصرت تركت الخراب و الدمار. و لقد كانت كل العمليات الوحدوية القائمة على أساس عسكري منتصرة إلى حين و فاشلة في نهاية المطاف. أما العمليات الوحدوية التي قامت سلماً فقد حققت ما تصبو إليه و تركت الأثر الإيجابي في كتاب التاريخ البشري. ولكن شرط بقاء وحدة ما هو تماسك القائمين عليها، أي أنه هناك مخاطر مُحدقة حتى لو كانت هناك وحدة مصيرية إيجابية. و هذه المخاطر التي تهدد الوحدة تتمثل بالدرجة الأولى في التنافر الذي يحدث بين كيانات الوحدة و مكوناتها. و هذا التنافر في مجمله يحدث على أسس و عوامل نفسية و شخصية و مصالحية داخلية و ترتبط أحياناً بعوامل خارجية أيضاً و هو يشكّل بداية نهاية الوحدة القائمة أو الوحدة المُراد إنشائها و هو بعكس حالة الإلتحام التي تعني وجود روابط كثيرة بين الجهات التي تمثل الوحدة. و بالنسبة للروابط الإجتماعية

المهمة أيضاً في هذه المسألة يمكن جعلها ذات آلية حديثة مختلفة عن الآلية القديمة مع الحفاظ على الأصالة حيث تحتاج العملية الوحدوية لهذه الروابط التي تُعبّر أيضاً عن وحدة بين أفراد الشعب و تؤثر في الوحدة التي هي بين الأحزاب. و الآلية القديمة لهذه الروابط معروفة ولكن الحديثة يمكن أن تكون أكثر شمولية و إنفتاحاً و سيكون التفاعل قوياً جداً من أجل أن تكون مفاهيم الوحدة أكثر رسوخاً بين الشعب. أي أن يكون هناك تمازج مجتمعي منظم و واسع المجال بين أفراد الشعب و بين الأحزاب أيضاً. و أعلننا في الوقت الراهن نشهد نوعاً ما وجود هذه الآلية و لكنها ليست منظمة و ليست كافية. إذ المقصود هنا هو أن تشرف الكيانات الاجتماعية المنظمة (كالأحزاب و غيرها) على هذه الحالة و الآلية و كيفية عملها داخل المجتمع، بالصيغة التي تكون فيها سبباً و عاملاً لإنجاز الوحدة الاجتماعية القومية. وإن الجزء الجنوبي من كردستان الذي يعيش حالة التحرر، يستطيع القيام بمثل هذه العملية و تفعيلها في الحياة الاجتماعية على الصعيد الكردستاني بشكل عام و يستطيع لعب الدور الأكثر فاعلية في التوجه نحو هذا المطلب الذي هو أيضاً من جانبه يؤسس لوحدة منشودة. و لقد حدث التقارب الاجتماعي تاريخياً بين جهات متحاربة كثيرة أدت إلى إيقاف التحارب، بل و أدت إلى إتحاد هذه الجهات من أجل أهداف معينة. و لذلك تكتسب الحالة الاجتماعية أثناء الحروب و وجود قضايا مجتمعية أهمية كبيرة في الحياة و صراعاتها. هذا التقارب الاجتماعي ذو الآلية الجديدة الموسعة و الشاملة لكافة فئات المجتمع، هو من

مهمة الأحزاب و الجهات المنظمة القيام بها عبر خلق فهم جديد لوجود الأحزاب و الكيانات الإجتماعية المنظمة. و جوهر هذا الفهم الجديد هو أن تُظهر الأحزاب أنها تلعب دور المحامي للشعب و أن الحزب ليس معصوم عن الخطأ و هو يحتاج في حياته إلى الشعب كي يكون مساره صحيحاً. و إن التجارب التي حدثت و ما زالت تحدث تبين لنا أن الوحدة حالة إجتماعية ضرورية يفرضها الواقع الإنساني و الحياتي للإنسان و هي مطلوبة في مختلف نواحي الحياة. و ذلك لأنها تنظم الإنتاج الإجتماعي المعنوي و تزيد فيه. و كذلك تخلق الإنسجام في الحياة الإجتماعية و تؤدي إلى الإنتصار في المسعى و إن أولى عمليات إنشاء وحدة ما هو التواصل و التقارب، ولكن مبادرة التواصل و التقارب تأتي من النفس و الفكر. و في حالة إنشاء الوحدة بين فصائل مجتمعية (أحزاب و فئات) يأتي - و يجب أن يأتي - هذا التواصل و التقارب من الفكر أولاً و موافقة النفس ثانياً. لأن الفكر يستطيع تحديد المسارات و وضع اللبنة في المواقع الصحيحة إذا كان الفكر قادراً. و الفكر القادر يمتلك في مراتبه الأولى صفات التنظيم و الدقة و النشاط، حيث تُبنى على هذه الصفات مكونات الفكر القادر.

و يمكننا أن نعرف أنه في مكان ما من هذا العالم يعيش شعب يتألف من عدة ممالك و هي في حالة حرب فيما بينها لأسباب تتعلق بالتوسع و الأحقية و النزاعات الشخصية. كما يمكننا أن نرى أن أغلب تلك الحروب قد حُسمت بعدئذٍ بعمليات الإتحاد. أي جرى الإتحاد بين تلك الممالك أو قسمٌ منها لتفي و تُرضي نزعة

التوسع أحياناً و لُجَسَد الأحقية أحياناً أخرى. و نرى أيضاً أن مسألة صراع الممالك التابعة لشعب ما ليس فقط يخص الكُرد و من صفات الكُرد وحدهم، ولكن نستطيع القول أن الشعوب الأخرى أنهت صراعاتها الداخلية و أنشأت وحدتها الداخلية و الكُرد ما زالوا غير موحدين. و كمثال تاريخي نستطيع أن نبين أنه في القرون التي سبقت القرن الثالث قبل الميلاد أنهكت الحروب الداخلية الصينية كاهل الشعب الصيني الذي كان يعاني في كل مجالات حياته بسببها. هذه الحروب كانت بين الممالك التي كانت كل واحدة منها تسعى للسيطرة على الأخرى و بدوافع مختلفة توسعية و شخصية و قليل منها لأسباب تتعلق بالأحقية التاريخية. و لقد كانت الظاهرة الأسرية لحكم تلك الممالك هي إحدى الأسباب الرئيسية لتلك الصراعات. ولكن في أواخر القرن الثالث قبل الميلاد ظهر في مملكة "جين" ملك يدعى "جي هوانغ تي ٢٥٩-٢١٠ قبل الميلاد" و الذي كان بدوره ضمن هذا الصراع المماليكي. ولكن كانت لهذا الملك ميول وحدوية و فكر يدعو إلى الوحدة فيما بين هذه الممالك الشرقية الصينية المتحاربة. فبدأ بإنشاء إتحادات عسكرية مع أطراف أخرى لكي يستطيع تحقيق الإنتصار لنفسه التي كانت تريد إخضاع الممالك الأخرى و من ثم توحيدها. أي أنه كان يريد بناء كيان أقوى عبر توحيد تلك الممالك التي كان هو أيضاً طرفاً في حروبها. و لقد إعتد في تحقيق عملية الوحدة هذه عن طريق التواصل مع الأطراف الأخرى على أساس أن هذه الوحدة ستنتهي الإقتتال من جهة و ستؤمن له التمتع ببلاد واسعة من جهة أخرى. إذأ كانت

النزعة إلى التوحيد نفسية أولاً و بعدها جاء الفكر لكي يخطط لتحقيق هذه الوحدة. و كان مركز هذا التخطيط عسكرياً و ذلك من أجل الإخضاع و السيطرة. و لذلك لم تدم هذه الوحدة طويلاً، فهي قد إنهارت بعد موت "جي هوانغ" و إنهار بعده ذلك التحالف العسكري الذي أنشأه في ذلك الزمان و خلقت وحدة. ولكن تأتي هذه التجربة لتثبت كما أشرنا أن الوحدة في زمن الصراع ضرورة و أن الحياة صراع كما هو معلوم. و ما يهم في هذا المثال هو أن الوحدة هي التي حسمت هذا الصراع و لو إلى حين و هي التي أدت إلى تقوية ذلك الجزء الهام من الصين لفترة زمنية محددة في التاريخ. و الدرس الأول الذي يعطينا إياه هذا المثال هو أن الوحدة التي تُقام عسكرياً هي وحدة تُقام بالقوة و لا تدوم إلى النهاية المرجوة و لا تأمن كافة مناحي الحياة المجتمعية، بل و ربما تؤذيها في بعض جوانبها. و مثل هكذا وحدة تعتبر فوقية و مصالحية إذ أنها تتأسس من قبل النخبة و بين النخبة و الأطراف الأخرى من أجل مصلحة أو مصالح معينة. و لهذا فمثل هذه الوحدة لا تشمل المجتمع و آماله و تطلعاته. و لهذا أيضاً يُصار إلى الفشل بعد إنقضاء الوعود التي أُعطيت من أجلها و الهدايا التي مُنحت في سبيلها.

و هناك مثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تأسست سنة ١٧٧٦ و التي جاءت وحدتها عبر مخاض و صراعات مسلحة و سياسية و مختلفة التوجهات و المسارات. إلا أن ما سُمي بحرب الإستقلال و الحالة التي خلقتها هذه الحرب، أسس لوحدة بين أطراف البلاد المتحاربة و أرسى دعائم وحدة أصبحت ضرورة. و ذلك

لأن مفهوم الإستقلال و عملياته تحتاجان إلى الوحدة، إذ لا إستقلال بدون وحدة. و لم يكن الإستقلال عن بريطانيا فقط هو ما يَأْمَن للولايات المتحدة الأمريكية أمنياتها، بل كان الإستقلال التام الذي يشمل الحياة و يمنح الحياة معاني الحرية و الديمقراطية و السلطة هو المطلوب لدى القادة الأوائل لهذه الولايات بالرغم من أن هذه الحرية و الديمقراطية كانتا تخصان العرق الأبيض الذي أراد حكم أمريكا. و هناك التكنولوجيا التي بدأت تتطور رويداً رويداً و منحت الإستقلال دفعة تاريخية حاسمة باتجاه تحقيقه و إرساء دعائم بلاد قوية موحدة. و لقد بدأت هذه التكنولوجيا بالتطور أثناء الحرب الأهلية و كانت عسكرية و بعد ذلك شملت مصادر حياتية أخرى. و كإحدى نتائج هذه الحرب الإستراتيجية إنتصرت الفدرالية كنظام حكم على الكونفدرالية لأنها الأقرب إلى الوحدة و لأنها تستطيع بناء كيان أقوى. فالتوجه كان منذ بدايات التأسيس وحدوياً و كان المطلوب تكوين سيادة وطنية ذات نظام فدرالي واحد. في هذا المثال نرى أيضاً التركيز على الوحدة من قبل مؤسسي هذه الولايات لأنها تلغي الفوارق كما تنهي النزاعات. ولكن هل ستستمر هذه الوحدة القائمة وفق نظام فدرالي أم أن الوحدة بذاتها نظام و لها مبادئها و دعائمها الخاصة بها؟ و أن النظم الفدرالية يمكن أن تأتي إلى نهايتها لأنها لا ترسخ معاني الوحدة طبيعياً؟! و لقد برز داخل المجتمع الأمريكي المؤلف من أعراق مختلفة، فروقات و درجات إجتماعية كثيرة أدت بالقائمين على تأسيس هذه الولايات إلى توحيد هذا المجتمع من جهة و محاولة إزالة تلك الفروقات من

جهة أخرى. أما الدرجات و التي كان منها درجة العبودية أيضاً، فقد أصبح محل صراع إجتماعي قد تكون مستمرة إلى وقتنا الحاضر، إلا أن مفهوم الوحدة الذي يضم الجميع قادر على أن يلغي الفوارق و الدرجات و لو إلى حين.

و في مثال الهند التي كانت محتلة من قبل بريطانيا بعد أن أخذت دروس لها من البرتغاليين الذين سبقوها في إحتلال جزء من هذا الوطن، نرى أن شركاتها التجارية لنقل البضائع ما بين الهند و أوروبا كانت تعمل من أجل السيطرة السياسية (الإحتلال). فتكونت شركة بريطانية تضم تجار إنكليز لهم علاقة بالسياسة البريطانية خارج حدودها سُميت بشركة الهند الشرقية المعروفة التي أسست لإحتلال الهند من الجزر الشرقية للهند و التي تأسست عام ١٦٠٠ و التي كان ذروة تأثيرها الإحتلالي في العام ١٧٠٠ عندما إتحدت مع شركات إنكليزية أخرى. و كانت تعمل في أطراف الهند الشرقية على السيطرة على مقدرات هذا البلد. و قد تم لبريطانيا هذا الإحتلال بشكل فعلي في العام ١٧٦٥ فأخذت تنهب و تسلب خيرات الهند و تترك شعب الهند للمجاعة و الفقر المدقع و تذيبه أصناف العذابات. و كانت الممالك الهندية آنذاك منقسمة تحاول كل واحدة منها الإحتفاظ بسيادتها المهدورة و لم تستطع أية واحدة منها الإحتفاظ بهذه السيادة و أصبحت الواحدة تلو الأخرى راضية بشروط الإحتلال. ولكن كان هناك أفراد من الشعب الهندي يدركون معاني الحرية و القومية و الوطنية رفضوا الإحتلال من أية جهة كانت و خاصة الإحتلال الإنكليزي الذي كان أشد قسوة. و لم

يكن هؤلاء الأفراد جميعاً من عامة الشعب بل كان فيهم بعض الملوك أيضاً يشعرون بالمهانة و المذلة في ظل هذا الإحتلال ولكن كانت محاولاتهم لإنقاذ البلاد من هذا الإحتلال فاشلة لأنهم كانوا غير موحدين أولاً و كانوا يفتقدون لقوة السلاح و نوعيته ثانياً. و نتيجة إنعدام الوحدة بقيت محاولات الشعب المنقسم بين الممالك غير مثمرة ولكنها كانت حالة طبيعية في وجه الإحتلال من أجل التحرر. وإستمرت هذه المحاولات إلى أن تُوْجت بثورة مؤثرة قامت في العام ١٨٥٧ و التي غيرت مسار كل الحركات التي قامت ضد هذا الإحتلال. و ذلك لأن هذه الثورة كانت تدعو إلى الوحدة و كانت ترى أن مصير الإحتلال إلى زوال عن طريق وحدة الممالك المنقسمة التي و إن دافعت فهي تدافع عن نفسها فقط و لذلك لا يمكنها الصمود و ترضخ للشروط الإحتلالية في النهاية. لكن هذه الثورة فشلت لأن الممالك الأخرى لم تساندها و لم تنفذ الوعود بالوحدة فيما بينها و لم تنجو من ترسيخ سلطة الإحتلال. إلا أن هذه الثورة غرست معاني الوحدة و الثورة المستمرة في نفوس أفراد الشعب الهندي الذي إستمر في مقاومته للإحتلال بأشكال نضالية مختلفة. و قد كان الكفاح المسلح هو أول و أحد أشكال هذا النضال حتى يوم الإستقلال في العام ١٩٤٧. و نحن نخطئ إذ نقول أن هذا الإستقلال أتى فقط عن طريق الكفاح السلمي الذي خلقه و خاضه الزعيم "غاندي" بل إن ما حقق الإستقلال هو وحدة الشعب و إستمراره في كفاحه المتعدد الوسائل و لعل آخرها كانت الوسيلة السلمية. ثم طالما أن هذا الكفاح الهندي كان شعبياً فهو

كان موحداً بشكل طبيعي بالرغم من أماكن هذا الكفاح المختلفة و سبله و طرائقه المختلفة كانت متعددة. أي أنه كان هناك إتفاق طبيعي لم تُؤثّر عليه الأحزاب و لم تفرقه بين أفراد الشعب و كل فئة أو جماعة كانت تناضل من أجل نفس الهدف و إن بأشكال و أساليب مختلفة. و هذا هو معنى وحدة النضال. و لو لا مقاومة الهند الموحدة هذه لما تحقق لها الإستقلال ربما إلى يومنا هذا لأن الإحتلال كان قد أسس من أجل البقاء لا من أجل الرحيل.

و في الإتحاد الألماني الذي أرسى دعائمه "فون بسمارك" في العام ١٨٧١ مثال للوحدة التي قامت سلباً في ألمانيا. و جاءت هذه الوحدة لتجمع ما بين إختلافات كثيرة و تجعل معتقدات إجتماعية متعددة تتآلف. و قد بدأت محاولات الوحدة قبل هذا التاريخ بين الولايات الألمانية بحوالي أكثر من مائة سنة إلا أن عهد "بسمارك" كان مختلفاً. فلقد إستطاع بسمارك أن يعمل سلباً على توحيد الجغرافيا و الديموغرافيا بما فيها من فوارق دينية و لغوية و ثقافية موجودة بين سكان البلاد. و لقد كان الدور الإقتصادي في هذه العملية الوحوية مهماً جداً و محورياً، لأنه راعى مصالح هذه الولايات بفئاتها و أشخاصها. هذه الوحدة التي تأسست سلباً لعبت فيها الدبلوماسية و قوة الإقناع الدور البارز و الحيوي، حيث تمتعت شخصية بسمارك بهما، إلى جانب المعرفة التاريخية التي تُحلّل مطلب الوحدة بشكلها و مضمونها الزمني و تبين فيه الترابط الإجتماعي. لقد إعتمد بسمارك على هذا الترابط الإجتماعي بين فئات المجتمع الألماني آنذاك في إفهام و ترسيخ مفهوم الوحدة و

عمليتها و أبرز مدى أهميتها من كافة النواحي. و لقد كان المجتمع الألماني أيضاً آنذاك يتوق إلى التوحيد لأنه كان يدرك مفاهيم الأصل المشترك و القضية القومية و الوطنية. و لذلك لم تعمل الشخصيات الألمانية المثقفة و السياسية بما فيهم بسمارك من فراغ. ففقت الوحدة هذه كانت مطلباً جماهيرياً يحث عليه المجتمع تماماً مثلما يحدث لدى المجتمع الكردي. إلا أن الكرد لا يحتاجون فقط إلى شخصية مثل بسمارك، بل أيضاً يحتاجون إلى فكر و برنامج للوحدة كالذي قدمه و عمل عليه بسمارك من أجل ألمانيا. لقد عمل بسمارك للوحدة حسب خطة مرسومة كان مركزها و قوامها حركة سلمية للوصول إلى هذه الغاية و قد حصل ما أراد و ما أرادته المجتمع. إن من الطبيعي أن لا يعرف المجتمع كيف يحقق مطالبه السياسية لأن هذه ليست وظيفته، بل وظيفة الطبقة السياسية و المثقفة فيه و لقد تعب المجتمع في تشكيل طبقته المثقفة و السياسية عبر الزمن، لذا على هاتين الطبقتين أن تتعبا من أجل المجتمع. إن مثال الوحدة الألمانية يعلمنا أن الوحدة بين التكوينات المختلفة داخل المجتمع ممكنة إذا لم تكن هناك سيطرة للفلسفة السياسية التي تصبح مُعَوِّقاً في طريق الوحدة و ذلك عندما يتم التمسك بها و خلق المبررات لها و جعلها مصدر فراق لا إتفاق. فعلى الفلسفة السياسية أن تكون سبباً في حصول الإتفاق و الوحدة لا أن تكون سبباً في حصول الفرقة و الإنشاقات.

أما بالنسبة للكرد فنحن نفهم من حديث الشاعر الكردي "أحمدى خاني ١٦٥١-١٧٠٧" أن الكرد لم يكونوا موحدين في زمنه و

ما قبل زمنه. و معلوم لدينا أيضاً أنه بعد مرور أكثر من ثلاثة قرون على مقولة أحمدى خاني عن الوحدة الكردية ما زال الكرد غير موحدين. أفاد أحمدى خاني: " لو كنا متفقين و كانت لنا قيادة واحدة، لَكُنَّا أسياداً أو أصحاب سيادة" و لقد ركز على ركن أساسي واحد من أركان الوحدة ألا و هو الإتفاق. فالإتفاق يجري عندما تكون هناك قدرة على التحليل السليم الذي يتوصل إلى ربط الأفكار المختلفة الموجودة. بينما لدى الطبقة المثقفة و السياسية فلسفة سياسية قائمة على التجزيئ و من ثم إختيار الجزء الذي يرونه مناسباً. و هكذا أصبح أمام مئات الأجزاء التي تفرقنا و تشتتنا و ننسى أن ما يطلبه الإتفاق هو ربط الأجزاء هذه عبر عملية تحليلية و من ثم توحيدها. و المعضلة الأكبر هي أن جميع هؤلاء أصحاب الفلسفة السياسية يريدون الإتفاق؟! و في هذا تناقض أصله النفس و أهوائها و الفكر و نواقصه. و الفلسفة السياسية في حقيقة أمرها ليست موجودة بين الكرد بل و ليست مكتملة حتى بين بني البشر ولكن يتم الإدعاء بوجودها، فالفكر السياسي و الفلسفة السياسية ما زالا على شكل لبنات في بناء غير مكتمل. و إننا إذ نضع الفكر ضمن أطر و مجالات معينة نرتكب خطأً معرفياً ينتج عنه مآسي تظهر مباشرة أو بعد حين. فالذين يقولون أن الإنشقاق ضمن الحزب إنما هو بسبب الفكر يثبت أنه لا يعرف من الفكر شيء، فالفكر لا يسمح بحدوث الإنشقاق في حزب ما إلا إذا كان في حالة يُرثى لها أي إلا إذا كان هذا الفكر محسوباً على الفكر و هو بعيد عنه. فالفكر هبةٌ من الله لأجل الوصول و التواصل و

الإيصال و من أجل الإكتشاف و وضع الحلول للمعضلات. إذ لا يمكن للفكر أن يتسبب بالمآسي و خلق السلبيات، بل إن خلق السلبيات ليس من طبيعة الفكر السليم. و الفكر السليم هو الذي ينبع من أصل الطبيعة و بمساريه المادي و المعنوي الإيجابيين. و إن الفكر الذي يصبح أداة سلبية يكون قد تجرد من ناحيته المعنوية و في مثل هذه الحالة يصبح الفكر حرباً على الموجودات التي يراها أصحابه في غير مصلحتهم. ولكن الفكر لدى الكرد أحزاباً و منظمات سلاح ما زال لا يمكن معرفة إستخدامه و لذلك تكون نتائج عمله سلبية، إذ بدل أن يوحد هذا السلاح الكرد يفرقهم و هذا يعني عدم معرفتهم لإستخدام هذا السلاح. إذ ليست كل الأسلحة للقتل و إنما الفكر سلاح معنوي يتسلح به العقل و الدماغ الإنساني و ذخيرة هذا السلاح هي المعرفة بكل صنوفها التي تُعبّر عن الحق و الحقيقة في التاريخ. و نقصد هنا بالتاريخ كل التواريخ و ليس تاريخ بني آدم فقط، ففي المعرفة كل موجود له تاريخ. إذاً إن بناء الفكر يتألف من توضع اللبنة فوق بعضها البعض لترتفع و تتمدد إلى ما لا نهاية و أن كل لبنة في هذا البناء يمثل معرفة معينة تصطف مع مثيلاتها في منطقة من مناطق هذا البناء حيث مخصص لها. و بناء الفكر الذي يتمدد و يتوسع له صفة الإستقبال و التوحيد، إذ يقبل هذا البناء كل اللبنة التي تبني شرط أن تكون إيجابية المنشأ و التكوين لكي لا تتسبب في الإنهيارات. و إن أية لبنة في بناء الفكر عليها أن تعتمد في تكوينها على قواعد الطبيعة و قواعد الطبيعة لها صفة الحفاظ على البنيان، كما أن لها صفة الطهارة

١٠٠٠ الهسد البنيان. إذاً لا يمكن أن يؤدي الفكر إلى سلبيات إذا
 ١٠٠٠ الهساه إيجابياً وهذه قاعدة طبيعية و اللبنات السلبية المنشأ
 ١٠٠٠ إلى الإنهيار. فمعروف أن الكيانات الكردية التي كانت على
 ١٠٠٠ إمارات و التي ظهرت بعد ظهور الإسلام في كردستان لم تكن
 ١٠٠٠ و كانت كل إمارة تُعبّر عن ذاتها الشخصية، بل حتى لم
 ١٠٠٠ لما يجري لإمارة جارة لها و حدث عن النزاعات فيما بينها
 ١٠٠٠ هكذا تحدث أحمدى خاني عن ظرف تاريخي سلمي
 ١٠٠٠ بالكرد و يُثقل كاهلهم و يصيبهم في مقتل. و لذلك دعا إلى
 ١٠٠٠ عبر الإتفاق فيما بينهم لكي يكون لهم كيان موحد يضمن
 ١٠٠٠ السيادة على وطنهم. هكذا يكون أحمدى خاني قد أراد في
 ١٠٠٠ الهسه بناء دولة الكرد.

١٠٠٠ الوضع القائم لدى الكرد في هذه الفترة من عمر الزمان
 ١٠٠٠ في فترة التقدم في المجال المعرفي و بداية ألفية جديدة تتسم
 ١٠٠٠ طارة التكنولوجيا الدقيقة و الأفكار الشاملة التي تُخرج التفكير
 ١٠٠٠ الأوساط الضيقة إلى الأوساط الرحبة، ما زال يشبه إلى حد كبير
 ١٠٠٠ سيطرة الإمارات. بحيث إنها تملك تلك الإمارات لسبب أولي و
 ١٠٠٠ م لوحدها ضمن كيان أكبر. و يبدو جلياً أنه لم يكن هناك
 ١٠٠٠ رداً كان أو جماعات، يتوجه أو تتوجه إلى تكوين كيان أكبر
 ١٠٠٠ سيدة كانت يجب أن تحدث و للأسف لم تحدث. ماذا كانت
 ١٠٠٠ ستكون مثلاً لو أن الإمارات الكردية أنشأت لها مجلساً
 ١٠٠٠ ال أمرائها و يكون لها أميراً عاماً منتخباً بشكل دوري؟ و ألا
 ١٠٠٠ مجلس كهذا نفسه الآن أيضاً؟ هذا إقتراح طرحه الكثيرون

الإيصال و من أجل الإكتشاف و وضع الحلول للمعضلات. إذ لا يمكن للفكر أن يتسبب بالمآسي و خلق السلبيات، بل إن خلق السلبيات ليس من طبيعة الفكر السليم. و الفكر السليم هو الذي ينبع من أصل الطبيعة و بمساريه المادي و المعنوي الإيجابيين. و إن الفكر الذي يصبح أداة سلبية يكون قد تجرد من ناحيته المعنوية و في مثل هذه الحالة يصبح الفكر حرباً على الموجودات التي يراها أصحابه في غير مصلحتهم. ولكن الفكر لدى الكرد أحزاباً و منظمات سلاح ما زال لا يمكن معرفة إستخدامه و لذلك تكون نتائج عمله سلبية، إذ بدل أن يوحد هذا السلاح الكرد يفرقهم و هذا يعني عدم معرفتهم لإستخدام هذا السلاح. إذ ليست كل الأسلحة للقتل و إنما الفكر سلاح معنوي يتسلح به العقل و الدماغ الإنساني و ذخيرة هذا السلاح هي المعرفة بكل صنوفها التي تُعبّر عن الحق و الحقيقة في التاريخ. و نقصد هنا بالتاريخ كل التواريخ و ليس تاريخ بني آدم فقط، ففي المعرفة كل موجود له تاريخ. إذ إن بناء الفكر يتألف من توضع اللبنة فوق بعضها البعض لترتفع و تتمدد إلى ما لا نهاية و أن كل لبنة في هذا البناء يمثل معرفة معينة تصطف مع مثيلاتها في منطقة من مناطق هذا البناء حيث مخصص لها. و بناء الفكر الذي يتمدد و يتوسع له صفة الإستقبال و التوحيد، إذ يقبل هذا البناء كل اللبنة التي تبني شرط أن تكون إيجابية المنشأ و التكوين لكي لا تتسبب في الإنهيارات. و إن أية لبنة في بناء الفكر عليها أن تعتمد في تكوينها على قواعد الطبيعة و قواعد الطبيعة لها صفة الحفاظ على البنيان، كما أن لها صفة الطهارة

لكي لا تفسد البنيان. إذاً لا يمكن أن يؤدي الفكر إلى سلبيات إذا كان منشأه إيجابياً وهذه قاعدة طبيعية و اللبنات السلبية المنشأ تؤدي إلى الإنهيار. فمعروف أن الكيانات الكردية التي كانت على شكل إمارات و التي ظهرت بعد ظهور الإسلام في كردستان لم تكن موحدة و كانت كل إمارة تُعبر عن ذاتها الشخصية، بل حتى لم تكثرث لما يجري لإمارة جارة لها و حدث عن النزاعات فيما بينها و لا حرج. هكذا تحدث أحمدى خاني عن ظرف تاريخي سلبى كان يُلم بالكرد و يُنقل كاهلهم و يصيبهم في مقتل. و لذلك دعا إلى الاتحاد عبر الإتفاق فيما بينهم لكي يكون لهم كيان موحد ضمن لهم السيادة على وطنهم. هكذا يكون أحمدى خاني قد أراد في قرارة نفسه بناء دولة الكرد.

و الوضع القائم لدى الكرد في هذه الفترة من عمر الزمان و هي فترة التقدم في المجال المعرفي و بداية ألفية جديدة تتسم بسيطرة التكنولوجيا الدقيقة و الأفكار الشاملة التي تُخرج التفكير من الأوساط الضيقة إلى الأوساط الرحبة، ما زال يشبه إلى حد كبير فترة سيطرة الإمارات. بحيث إنهارت تلك الإمارات لسبب أولي و هو عدم توحيدها ضمن كيان أكبر. و يبدو جلياً أنه لم يكن هناك أحد فرداً كان أو جماعات، يتوجه أو تتوجه إلى تكوين كيان أكبر عبر وحدة كانت يجب أن تحدث و للأسف لم تحدث. ماذا كانت النتيجة ستكون مثلاً لو أن الإمارات الكردية أنشأت لها مجلساً يضم كل أمرائها و يكون لها أميراً عاماً منتخباً بشكل دوري؟ و ألا يفرض مجلس كهذا نفسه الآن أيضاً؟ هذا إقتراح طرحه الكثيرون

من أفراد الشعب الكردي ولكن العبرة في التنفيذ و كيفية التنفيذ. أو ماذا كانت النتيجة ستكون لو أن تلك الإمارات فكرت في إرساء دعائم نظام فدرالي يضمهم جميعاً في دولة واحدة كما فعلها غيرهم من الشعوب؟ ولكنهم كانوا خارج قوس الفكر الإيجابي. و هناك أيضاً إقتراحات أخرى يمكن تقديمها اليوم من أجل الوحدة و على سبيل المثال تكوين هيئة إستشارية عليا تضم ممثلي كافة الأحزاب الكردية التي تعمل كلها في هذه الهيئة كل حسب رؤياه مع الإحتفاظ بخصوصياته. أو يمكن أن نقترح وجود مجمع الأحزاب الكردية التي ستكون جامعة لها و التي ستكون بمثابة الأسرة الواحدة. ولكن لن تُفيد هذه الإقتراحات في شيء إن لم تكن الأحزاب مؤمنة بالعمل من أجل إنشاء دولة كردية واحدة و متحدة. و يا للعجب العجاب لو رأينا حزباً كردياً لا يريد للكرد دولة. إن الرؤية الإستراتيجية لتكوين دولة الكرد هي أولى النظريات التي توحد الكرد و تضعهم جميعاً شعباً و أحزاب على خط نضالي واحد و هو الهدف المشترك الذي يجاوب على سؤال كيفية الوحدة.

لقد فهمنا من ما سبق أن الوحدة الحقيقية هي في وجود نضال من أجل هدف مشترك كل من موقعه و بحسب رؤاه و أفكاره تطبيقياً. و نفهم أيضاً أن الفكر له دور العمود الفقري و دور القائد في تجميع و توحيد الأطراف الكردية في بوتقة نضالية واحدة. و في ما سبق تمت الإشارة إلى أن بناء الفكر لم يكتمل بعدُ بين بني الإنسان إلى الآن و في الحقيقة لن يكتمل هذا البناء أبداً، لأن هذا البناء لا يشبه بناء منزل. إن البناء الفكري قد بدأ وضع لبنته

الأولى عندما إتجه بني الإنسان إلى المعرفة و وضع أولى لبنات هذه المعرفة و لا يزال يُضيف اللبّات إلى بعضها البعض. و سوف تستمر عملية وضع لبنات المعرفة فوق بعضها و بجانب بعضها إلى ما لا نهاية. و إذا تصورنا هذا البناء بحسب المنطق البشري فسوف نرى فقط جداراً أو برجاً سيظل يرتفع و يتقدم و يعلو إلى الآفاق، لأن الهدف من هذا البناء هو الوصول إلى حقيقة كل موجود مادياً كان أو معنوياً. و إذا فهمنا و تعاملنا مع مسألة الفكر هكذا، سنرى أن الفكر سيدفعنا نحو وحدة الأشياء لا إفتراقها. إن الإختلافات الفكرية ظاهرة طبيعية أولاً و تحمل في طياتها عناصر الوفاق و الإتفاق ثانياً، فالألوان المختلفة كلها تجتمع في لون واحد و هو أصلها بالرغم من أن لكل لون رونقه و خصوصيته في الطبيعة و يُعرف به. و إحدى المعاني الفكرية هنا هو أنه يُرجى من الأحزاب الكردية أن لا تُبرّر الإنشاقات التي تحدث في كل واحدة منها و التباعدات التي هي قائمة في ما بينهم بوجود الإختلافات الفكرية. فالإختلافات الفكرية هي من العوامل التي تُغني و تُرشد المسيرة النضالية و تجعلها قوية إلى الحد الذي تستطيع فيه الوصول إلى الهدف.

الإتفاق و الوحدة

الإتفاق هو الإدراك و الفهم و العقد الطبيعي و القانوني بين التكوينات حول قضية ما أو بعض القضايا بشكل مُوثّق. و الإتفاق قد يكون بين طرفين أو عدة أطراف، قد يمثل الطرفين شخصين أو مؤسسات و دول. و الإتفاق في الطبيعة يحدث في الكثير من مواطنها إذ نستطيع أن نرى عناصر طبيعية و مخلوقات تتفق من أجل إستمرار الحياة و هذا الإستمرار هدف سامي. و الإتفاق عند بني الإنسان يلزمه الإدراك بالدرجة الأولى، إذ أن إدراك القضية المُراد الإتفاق عليها مسألة مبدئية. و طالما ليس هناك هذا الإدراك الكافي لهذه القضية فسوف لن يحصل الإتفاق. و كلما زادت المعرفة زاد الإدراك.

و في مسألة أو قضية الوحدة لا نحتاج فقط إلى إدراك معناها

المجرد، بل نحتاج إلى معرفة مكونات الوحدة للوصول إلى إدراكها، كما نحتاج أيضاً إلى معرفة كل ما يخص مسألة الوحدة و يرتبط بها و ذلك لإيفاء شرط الإدراك للوصول إلى الإتفاق. و إن فهم موضوع الوحدة و العناصر المادية و المعنوية التي تألفها، تمهد السبيل نحو الإتفاق و تنفيذها في الحياة، حيث يؤدي هذا الفهم و الإدراك إلى إنشاء عقد يوثق الإتفاق على الوحدة كما على أية قضية أخرى. إذاً يسبق الإتفاق مجموعة معارف ذات صلة بمبدأ الإتفاق و كيفيته تتلخص بحسب ما نرى في الإدراك و الفهم القائمين على المعرفة. و المعرفة خاصة و عامة. و المعرفة العامة نعمة كبرى أما المعرفة الخاصة فهي أيضاً مسألة إيجابية. و المعرفة العامة معروفة الشرح إلا أن المعرفة الخاصة فنقصد بها تلك المعرفة الموجودة حول موضوع واحد معين. فإذا كنا نريد الوحدة و الإتفاق عليها فلا بد أن نمتلك تلك المعرفة الخاصة بموضوع الوحدة لكي نتمكن من الوصول إلى الإتفاق عليها. و في الإتفاق حول مسألة أو قضية ما هناك شرطان أو مبدآن يجعلان من الإتفاق أن يستمر و هما القبول و الإلتزام. أي أننا أمام القبول بالوحدة و الإلتزام بها و بديموميتها أو محدوديتها. حيث يمكن حصول الإتفاق على الوحدة و القبول و الإلتزام بإستمرارها إلى أجل غير مُسمى و فترة غير محدودة و يمكن أيضاً الإتفاق عليها و القبول و الإلتزام بإستمرارها إلى فترة محدودة. ولكن مبدأ الوحدة يستلزم الإستمرارية إلى ما لا نهاية. كما أننا نقبل الوحدة في العموم لأنها تأمن القوة اللازمة لإنجاز عمل معين، إلا أن المشكلة الأساسية في مسألة قبول الوحدة لدى

الأطراف الكردية هي خضوع الوحدة لمجهر الحسابات السياسية. فيتم السؤال عن كيفية هذه الوحدة و زمنها و عن ما وراء هذه الوحدة و هذه الأسئلة إنما تدل على نقص في معرفة أبعاد الوحدة و أهدافها. و لذلك نراهم يؤمنون مبدأياً بالوحدة ولكن هناك تردد بسبب هذه الحسابات و في النتيجة تتأجل عقد هذه الوحدة إلى أجل غير مُسمّى. فإذا كانت مسألة القبول هذه هي حالها فكيف سيأتي الإلتزام؟ فالمعروف أن الإلتزام يكون بشيء قد وُجد. و إذا تواجد الإلتفاق بالشكل و المضمون الذين تم ذكرهما، فسوف يصبح الطريق مفتوحاً لإنجاز الوحدة المطلوبة. و ذلك لأن في الإلتفاق صفة التقارب و الإطمئنان. و لدى الكرد قد يكون هناك تقارب ولكن ليس شرطاً أن يكون هناك إطمئنان وهذه مسألة نفسية منشأها الشك و إن مسألة الشك عند الكرد قوية إلى حد عدم اللزوم و هذه المسألة لها ردودها الفعلية السلبية مع الأسف الشديد. ثم أن الشك لا يجب أن يوقف مسيرة ضرورية في الحياة كما لا يجب أن يكون الشك هو الحكم و المقرر الفاصل حيال مواضيع الحياة و ذلك لكي تستمر الحياة وفقاً لإتفاق. إذ كل جهة، فرداً و جماعات، بمستطاعها ترك الشك جانباً دون إزالته و المُضي فيما هو مطلوب و ما يُراد إنجازه و ذلك إلى أن يتبين المشكوك فيه و يظهر. إن مبدأ الشك عند الكرد طاغي و هو أحد الأسباب الرئيسية في إنعدام التقارب الجدّي فيما بين الأطراف السياسية و عدم الإطمئنان. و إذا لم يكن هناك تقارب و إطمئنان فكيف سيكون هناك إتفاق و وحدة. صحيح أن الشك ظاهرة فكرية طبيعية ولكنها تخضع لمبدأ

الصح و الخطأ في آنٍ واحد. و ليس طبيعياً أن يكون الشك هو اليقين بعينه مثلما يحدث كثيراً لدى الكُرد. فالشك يكون صحيحاً أو خاطئاً بحسب المعطيات و الدلائل و الموثقات الطبيعية و ليس بحسب التخمين الفكري. إذا أردنا أن نتمكن من الوصول إلى هدف ما، علينا أولاً أن نتصف بالمرونة و سعة الأفق و الفكر و لن يكون الفكر واسعاً و إلى حد ما مرناً دون إكتساب معارف مختلفة في الحياة. و إكتساب المعارف لا تعني قرائتها و الإطلاع عليها فقط، بل تعني هضمها و تغلغلها في مصدر الفكر عند الإنسان. و لذلك علينا إعادة النظر في الشكوك التي تبعدنا عن الإتفاق و تجعلنا متباعدين، لكي نستطيع الوصول إلى وحدة نريدها جميعاً و أيضاً لكي نمتلك فكراً نيراً فيه سعة الأفق و القدرة على الذهاب إلى الآفاق.

إن ما يعطي الأهمية للإتفاق في عملية الوحدة و جعله محورياً لها هي جملة المبادئ و الأحكام المعروفة التي يتألف منها الإتفاق. ففي الإتفاق هناك التعريف بأية قضية و سردها من أجل معرفتها. و هناك التواصل الذي يجب أن يتم و يدوم من أجل الحفاظ على فاعليتها. كما هناك عملية تبادل للآراء و الأفكار حول هذه القضية أو تلك لأجل الوصول إلى المعرفة الأكثر حولها و لأجل خلق مبدأ الشراكة في تبني هذه القضية و العمل على ما يلزم لإنجازها و إستمرارها. و كذلك هناك تحديد النتيجة أو النتائج التي ستفرزها عملية الإتفاق. و كل هذا يخدم مسألة و قضية الوصول إلى الوحدة. و لهذا من المهم جداً أن يكون هناك إتفاق بحسب هذه المبادئ

و الأحكام بين الأطراف التي تمثل مجتمعاً ما، أحزاباً كانت أو تنظيمات أخرى مختلفة أو أفراد يمثلون هذا المجتمع. إن قضية الوحدة يجب أن ترتبط بالفكر و الروح و ليس بالنفس و بالأهواء و ذلك لكي تأخذ مجراها الطبيعي و على هذا يجري الإتفاق. و مثلما يتطلب أن يكون الفكر إيجابياً بالإستناد إلى القوانين الطبيعية، يتطلب أن يكون الروح أيضاً إيجابياً بالإستناد إلى القوانين الطبيعية نفسها. فمسألة الوحدة في النهاية روحية و إن كانت متداخلاتها و بعض جوانبها مادية و إن ما يدعو إلى الوحدة هي الغاية و الغاية ليست مادية. قد يُقال مثلاً أن الغاية مادية عندما يسعى إنسان إلى عملٍ لجمع المال و المال مادة و نقول أن الغاية ليست المال بل الغنى و الغنى مسألة روحية و هو يحصل بالمال و أننا لا نُكمل الجملة عندما نقول أننا نعمل من أجل جمع المال، بل إن جمع المال هو للغنى. و هكذا فإن التوجه نحو الإتفاق و من ثم الوحدة بحسب هذه المعطيات، يزيل العقبات التي تعيق عملية الوحدة و ينشر الأمن و الطمأنينة في النفوس الراغبة فيها. و إن عملية الوصول إلى إتفاق على أية قضية تصبح سهلة المنال عندما تكون هناك نظريات تتبعها عملية تحليلية علمية لإختيار الأنسب منها و من ثم قبول الجميع بهذا الأنسب منها و الإلتزام بها، مع الأخذ في الحسبان أنه ليس كل رأي يُعتبر نظرية فالنظرية لها قوامها المعروف علمياً. حيث النظرية تقوم بشرح و تفسير مُبينين واضحين لمعالم قضية ما أو جملة قضايا مترابطة و لها بداية خاصة و محتوى مختلف عن الأخريات (النظريات الأخرى) و نظراً

إلى أن لكل شيء نهاية، فكل نظرية لها نقطة تقف عندها. ولكن المقصود هو أن تساهم النظريات و ليس الآراء فقط في محاولة تحصيل الإتفاق و الوحدة و قد تبين لنا أن الإتفاق هو أحد أركان الوحدة، إذا تم المُضي به نحو الوحدة. و الإتفاق دون الوحدة هو مطلب محدود يخص معاملة ما أو يتناول موضوعاً معيناً أو جملة موضوعات فيقف عندها، أما ما يُراد بالإتفاق فهو أن يوصل إلى الوحدة و هو ما يستدعي المُضي به لتحقيق الوحدة. كما هناك سؤال أي نوع من الإتفاق نريد؟ هل نريد إتفاقاً ضمن الأطر السياسية البحتة أم نريد إتفاقاً يشمل الحياة الإجتماعية أيضاً؟ و الجواب هو أن الإتفاق السياسي الإجتماعي هو الذي يوصل إلى الأمان و يتسم بالقوة الكافية لتخطي العقبات و إنشاء وحدة نموذجية. فالإتفاق السياسي بمفرده قد لا يصمد طويلاً لأسباب، أما إذا كان الإتفاق سياسياً و إجتماعياً فسيحمل في طياته عناصر الصمود و المُضي قُدماً نحو تحقيق الوحدة و غيرها من الأهداف. إننا ندعو إلى مثل هذا الإتفاق السياسي الإجتماعي لأننا نريد إتفاقاً بين أطراف شعب واحد. و بطبيعة الحال يختلف مثل هكذا إتفاق عن إتفاق يجري بين أطراف مختلفة القوميات و الأصول. نحن هنا ننشد و نقصد إتفاقاً يُقضي إلى وحدة يريدوها الكُرد كشعب إبتلي بالإنشقاقات السياسية و التفرقة المنعكسة آثارها على المجتمع سلباً، إذ جعلت المجتمع الكُردى منقسماً أيضاً بين هذا الحزب و ذاك. إن على أية وحدة سياسية كُردية أن تكون إجتماعية الطابع أيضاً لكي تزيل البعد الحاصل ما بين فئات و أفراد المجتمع الواحد. و لعل

هذا سيحصل إذا كان البرنامج السياسي الوجدوي يحمل في صفحاته مسائل التسامح و التربية القومية و التركيز على أن الشعب واحد غير مُمزق لكي يكون الشعب قوياً في وجوده و لكي يفرض ذاته الحقوقية على العالم و الذات الحقوقية هو الكائن الذي له الحق في أن يمتلك كل حق إنساني و شخصي أيضاً. و قد يُقال بأن الشعب - أي شعب - له إختلافاته و ألوانه و هو بذلك منقسم بطبيعة الحال و نقول بأن هذا ليس إنقساماً و إنما طبيعة متعددة المشارب، ولكن الشعب يُوحد في داخله و بمعيتّه كل تلك الإختلافات و يديرها في بوتقة واحدة. ثم أن ما يمزق شعباً و يقسمه ليست منابعه الفكرية و الطبيعية المختلفة و إنما النظريات التي تتسم بالأطر المحددة و التي لا تعتمد في تكوينها على العلم، بل تعتمد على ما يطلبه و يريده منظورها حصراً. و المقصود هنا ليست الأيديولوجيا التي يُرى فيها أنها تضر في كثير من جوانبها، بل إن الأيديولوجيا علم و هو علم الفكر و هو غير محدود الأفق. ولكن الذين يدعون حمل راية أيديولوجيا ما هم الذين يضعون الأطر و الحدود لها و يفرضونها على الغير و هنا يكمن الضرر. فالأيديولوجيا في حد ذاتها ليست ضارة بل نافعة لأنها تحث الفكر من الزوايا العلمية و تبحث في الوجود و الموجودات. ولكن الأيديولوجيا تصبح ضارة عندما تُأطر و تُحدد ضمن قوالب و من ثم تُفرض فرضاً عن رضى أو عن غير رضى، عن طريق أساليب المنطق و الإقناع و الخداع تارةً و قسرياً تارةً أخرى. إن الأيديولوجيا ليست بحاجة إلى أن تُفرض بل هي بحاجة إلى أن تُدرّس و الدراسة في الشيء يؤدي إلى العلم به.

إن موضوعة الوحدة أيضاً جزءٌ من الآيديولوجيا التي تُعرّف هذه المسألة الكونية المهمة جداً إذ نرى الوحدة تثبت ذاتها بين كائنين وصولاً إلى الكائنات. ولكن الوحدة لا تُفرض و إنما تحدث ضمن السياق الطبيعي و الضرورة و الحاجة لكي يكون هناك تماسك و إستمرارية. و الإتفاق على أن الوحدة هي في هذا المقام الملهم من الحياة يوصلنا إلى تأسيسها وفقاً للطبيعة و قوانينها و وفقاً للحاجة الماسة لوجودها. أما مسألة أن الإتفاق يحتاج إلى نية صادقة من أجل إدخاله في الحياة العملية، فهذه مسألة تحتاج إلى إرشاد. حيث أن النية في الإتفاق يجب أن تكون سلفاً صادقة، إذ أن مطلب الإتفاق في حد ذاته يُعبّر عن صدقٍ في جوهره. و إذا كانت النوايا ليست حسنة فسوف لن ينجح أي إتفاق مطلوب. و هناك تساؤل كالاتي: إذا كان الإتفاق يؤدي إلى النجاح و السلام و التقدم و الوحدة، فلماذا ستكون النوايا بشأنه سيئة؟ فالمطلوب وجود حسن النية سلفاً ليتم الإتفاق و من أجل أن يتواجد حسن النية علينا التخلص من الشك الزائد و الحسابات النفسية و الشخصية و علينا التمسك بمنهج التحقيق في الشيء و التحقق منه. إن مسألة التردد الحاصل بسبب هذه الحسابات السياسية في قضية الوحدة و التي تأتي من الفكر الغير المنظم، تنعكس سلباً على إتفاق يُراد حصوله و إن القوانين الطبيعية التي نريد أن يستند إليها الإتفاق و الوحدة، لا تقبل السلب من الشيء لأنها ليست مَبْنِيَّةً هكذا. بل إن الإنسان هو الذي يخرج عن و على تلك القوانين الطبيعية، عندما يضع هذه القوانين بحسب أهوائه و مُرادات نفسه و مُرادات النفس

عشوائية عندما لا تُطابق القوانين الطبيعية. فالنفس التي لا تحب اللون الأزرق السماوي مثلاً ستلوم الله و الطبيعة على أنه كان يجب أن لا يكون السماء بهذا اللون. و إذا أردنا أن نُساير النفس في هذه المسألة فسنرى أن من بني الإنسان من سيقول لماذا لم تكن السماء بنفسجية أو حمراء أو أي لون آخر يحبه، فهو لا يحب اللون الأزرق السماوي. ولكن الطبيعة و قوانينها يردون علمياً على هذا الهوى و جوابه معروف للجميع. و ليعلم الإنسان و نفسه أنه سواء شاء أم أبى أو أحب أو لم يحب، فسيكون لون السماء في طبيعة كوكبنا زرقاء سماوية و لن تتغير إلا إذا أصبحت غير صالحة للحياة و عندها لن تعيش هذه النفس على هذه الأرض. إذاً نحن لا نستطيع أن نصل إلى وحدة طبيعية إذا كانت النفس و ما تهوى سيدة الموقف. علينا الإتفاق على أن أية وحدة لن توضع أساساتها إذا لم يكن هناك فكر جامع و نفسٌ تستكين إلى الإيجاب و البعد عن ما فيه ضرر. و أن الضرر الأول هو في أن تصبح الأنا أولوية، فالأنا تقف بالضد من الإتفاق و هي ليست في ببيان الإتفاق و إنما الأنا تُبعد الإتفاق و تنسفه. علينا أن نتفق على وحدة تحقق الغاية و الغاية هي البقاء بقوة و زرع البذور و قطف الثمار و الإستمرار في الوجود إلى ما شاء الله. و المجتمع الكردي مثل جميع المجتمعات البشرية يحتاج إلى هذه الوحدة الإجتماعية السياسية المنظمة، ليسير على درب مُمهّد و سهل العبور إلى غاياته. و من دونها سيظل يسبح في بحرٍ متلاطم الأمواج فتقذفه الأمواج كيفما شاءت. و لن يكون هناك أفق و برٌّ للأمان لأنه سيدور في فلك هذه الأمواج التي

تُعيده إلى النقطة الأولى في دائرة هي دائرة الدوائر و هي مصيبة كبرى تصيب المجتمع في مسيرته فتجعله يتراجع كلما تقدم.

و إذا كانت التعبئة في العلم العسكري تعني التزوّد بالذخيرة الكافية و الحماية اللازمة و السرعة المطلوبة في التحرك، فإن الإتفاق في العلم الإجتماعي و السياسي يعني الديناميكية و القدرة الكافية على تخطّي المصاعب و حماية المجتمع و مكتسباته و إكتساب الأكثر في مجالات الحياة. لأن الإتفاق يوصل إلى السلام و ينشره و يفرض السلام و يثبتته ليس بقوة السلاح و بالعنف و إنما بقوة العقل و بالتسامح. و إن عمّ السلام في أي مجتمع أصبح هذا المجتمع قادراً على أن يكون نبراساً للمجتمعات الأخرى التي تجاوره و التي تسكن معه في هذا العالم. ولكن الذين يسعون و يطمحون إلى السلام عليهم أن يتمتعوا بقوة العقل كي لا يقعوا فريسة مثالياتهم. و إن الذين يدّعون بأن السلام يأتي بالحرب و القوة العسكرية و العنف ينسون أو يتناسون أنهم يريدون سلاماً خاصاً بهم يريدون فرضه و يريدون سلاماً بحسب مصالحهم. إن السلام الحقيقي الذي يقوم على القوانين الإنسانية الروحية لا تأتي بالحروب و إنما بالعلم و المعرفة الإنسانية التي تأمّن الحقوق كما أنزلها الله و ليس كما وضعها البشر. فكم من قضية عُرفت بأنها حق و ظهر بعد ذلك أنها كذلك فقط بالنسبة لطرف واحد أو عدة أطراف متحالفة. فالحق لا يقتصر على طرف واحد دون آخر إذ هو (الحق) مفهوم شامل يعم الجميع و إن لم يكن كذلك كان باطلاً. فمن حق الأطراف الكردية السياسية أن يتفقوا فيما بينهم ليس فقط على الوحدة، بل

على قضايا أخرى تهتم المجتمع الكردي أيضاً، مثل الإتفاق إجتماعياً و ثقافياً و معلوماتياً و حتى إقتصادياً. إن المطلوب هو الإتفاق في كافة نواحي الحياة بحسب العلم و المعرفة الإنسانية. إن مفهوم الحرب من أجل السلام خاطئ لأن الحرب لا يجبر إلا حرباً أخرى و بذرة الحرب لا تُنتج إلا حرباً. نحن بالحرب نحسم مسألة ما لنثير مسألة أخرى و هذه الأخرى تستدعي حرباً أيضاً و بذلك لن تنتهي الحروب و هي هكذا. فنحن البشر نعيش الحرب لأننا بدأناها ظناً من أنها ستجلب لنا السعادة و السلام فولدت الحرب حروباً إلى يومنا هذا. و إن مشروع السلام عملية أخرى مختلفة و هو مشروع مختلف عن مشروع الحرب و علينا أن نتفق أنه لا ينشر السلام إلا مشروع سلام يعتمد على الحق الإلهي البعيد عن فلسفة الأدياء و أولئك الذين يرون في السياسة أداة لتنفيذ مُراداتهم و أهوائهم و آمال نفوسهم. و لنعلم أيضاً أننا لا نحارب إلا من يريد حرباً و لا يريد سواها و في هذه واقعية علينا إدراكها أيضاً. و نحن الكرد بحاجة إلى إتفاق فيما بيننا بحسب هذا المفهوم لقضية الحرب و السلام و جعل هذا المفهوم منطلقاً للإتفاق مع المجتمعات الأخرى في العالم. و بناءً عليه فإن الكرد يحتاجون إلى إتفاق حقوقي مفاده أن الوحدة بحسب هذه المفاهيم الآتفة الذكر ستُفضي إلى تقوية و تنظيم مجتمعهم الذي يسعى إلى تحقيق أهداف قومية مشروعة و سيحققون هذه الأهداف.

الوحدة و الأمن القومي

الأمن القومي هو جملة خصوصيات و مصالح و مرتكزات و مقدسات الشعب التي يتوجب حفظها و حفظ كل ما يتعلق بخصوصياتها و مرتكزاتها و مقدساتها و وجودها و الحفاظ عليها داخلياً و خارجياً. و لقد برزت مسألة الأمن القومي مع بروز القوم و تحديد أطره و كانت في بداياتها بدائية السبيل و لم تكن مُمنهجة كما هي عليه اليوم ولكنها تقريباً هي ذاتها من حيث المعنى و المحتوى. حيث أريد للقوم أن يكون في مأمن من خلال الحفاظ بكل السبل على خصوصيات و مقدسات و مرتكزات و مصالح القوم و وجوده. أما اليوم فقد أصبحت كل تلك المبادئ مُنظمة و مُمنهجة من أجل أن يصبح الأمن القومي عموداً فقرياً للمجتمع و الدولة. كما و كان هناك قديماً إتحاد في الموقف في هذه المسألة

و لا يزال كذلك حيالها في كل دولة تملك مجلساً للأمن القومي و تُعتبر هذه المسألة بالنسبة لهم قضية وجود. و ذلك لأن هذه المسألة تحفظ قوام الدولة و تحدد هوية المجتمع. و نستنتج من هذا أن الأمن القومي يستدعي وحدة في الموقف بالنسبة لكافة أطراف المجتمع السياسية و غيرها و يطالبهم في أن يكونوا متفقين على أنه يجب أن يوجد أمن قومي حتى يكون وجود الشعب مضموناً و الأخطار عنه بعيدة. و نفهم من تجارب الشعوب أن الوحدة الداخلية هي التي تستطيع تأمين الأمن القومي و التأسيس له إذا كانت هناك إرادة كافية لذلك. و كل الشعوب التي إستطاعت تأسيس أمنها القومي كانت تملك تلك الإرادة الكافية للإتحاد و الإتفاق على أن هذه المسألة حيوية و لا حياة للمجتمع بدونها. نعم إن الأمن القومي يكتسب أهمية قصوى في أي مجتمع و ذلك إلى وقتنا الحاضر و في المدى المنظور و المستقبل القريب على الأقل سيكون كذلك. و متى تغير و تحول الأمن القومي إلى الأمن الإنساني مثلاً، عندها ستكون البشرية في مرحلة أخرى من حياتها و مختلفة تماماً في مفاهيمها و توجهاتها و أهدافها. و إذا كنا متفقين - و علينا أن نكون كذلك - على أن الوحدة الداخلية هي أولى الأسلحة التي بها يتم حفظ الأمن القومي، فعلياً أن نبني هذه الوحدة و نحققها على صعيد الأطراف السياسية و على الصعيد الإجتماعي أيضاً و الوحدة تتطلب جملة من المبادئ و الأسس التي تحفظ وجود الشعب. و ليس شرطاً أن تتواجد كل هذه الأسس و المبادئ في مناهج الأحزاب، ولكن كل الأحزاب و الأطراف تستطيع الإتفاق

على تلك الأسس و المبادئ التي تخص الوحدة. و كل تلك الأسس و المبادئ التي تتضمنها الوحدة في منهاجها تحفظ للشعب أمنه القومي. و نستطيع أن نعلم من علاقة الوحدة بالأمن القومي أنها تُؤمن إتفاقاً على حفظ المصالح الحيوية للشعب و لذلك فإن الجهة أو الطرف الذي يملك الإرادة الكافية لتنفيذ مبادئ و أسس الوحدة، يستطيع أيضاً أن ينجز هذا الإنجاز العظيم للشعب. إن هذه القضية الحيوية بالنسبة للمجتمع و الشعب تطالب أفرادها من المثقفين و السياسيين أن يتكاتفوا لدعم وحدة داخلية تُبنى عليها الأمن القومي و تطالبهم أيضاً بوضع قواعد الحفاظ على الشعب و الوطن. و هذه النوعية من أفراد الشعب معنيون بحمل هذه الراية لقدسيتها و أهميتها الإستراتيجية و الحياتية، إذ هم قادرون على إستيعاب و فهم التحديات التي تواجه الشعب و الوطن.

إن حالة الأمن القومي الكردي اليوم في ركود إن لم يكن في إنعدام إلا في الجزء الجنوبي من كردستان حيث هناك كيان قومي كردي بارز على الأرض و حيث نستطيع القول أنه يمكن إرساء دعائم الأمن القومي فيها. فهذا الجزء الجنوبي من كردستان الذي يعيش حالة التحرر من سطوة السلطات الأخرى الغير كردية، فيها سلطة كردية تمثل الطموح القومي للكرد. و ما هو مطلوب هنا هو تأسيس أمن قومي له مثل المجتمعات الأخرى في العالم و بهذا سيصبح هذا الجزء المحرر حاضنة قومية كردية تستقطب الأطراف الكردية الأخرى للركون إلى إنشاء وحدة مصيرية فيما بينها، لحفظ الأمن القومي الكردي. وإن هذه الخطوة ستؤثر إيجاباً على باقي

الأجزاء من كُردستان التي ما زالت تحت هيمنة سلطات أخرى غير كُردية. كما ستكون لأية عملية وحدوية تجري في جنوب كُردستان مثلاً الأثر و الإنعكاس في أن تمتد إلى الأجزاء الأخرى من كُردستان و في تأسيس وحدة كبرى بين الأحزاب و الفصائل الكُردية يُراد لها أن تتحقق آجلاً أو عاجلاً. و ستكون هذه الوحدة وفقاً لهذه الحالة، بمثابة منزل سيسع الكُرد جميعاً و سيزيل الفوارق السياسية التي تسبب في الفرقة داخل المجتمع. إن من الطبيعي أن لا تكون الأحزاب متشابهة المنهج السياسي ولكن ليس على المجتمع أن يكون غير متشابه الأهداف و الآمال و لا يجب أن تتسبب مناهج الأحزاب المختلفة في تمزيق المجتمع. فإذا أردنا حفظ أمننا القومي علينا أن نحافظ على وحدة المجتمع و أن لا ندع مجالاً للفرقة بين المجتمع و أن نحافظ على سلامة و حيوية المجتمع. كما أن من يستطيع الحفاظ على الأمن القومي للشعب و الوطن هي النخبة المجتمعية التي تستطيع أيضاً رسم الخريطة للأمن القومي و وضع منهاجه. و المقصود هنا بالنخبة هي النخبة المثقفة و العاملة و المعرفية المتنورة. كما أن النخبة العاملة هي ليست المتعلمة، بل هي الراسخة في العلم في المجال الأرحب منه و التي تعلم متركزات الأمن القومي وفق الصيغ العلمية. كما و أن النخبة المثقفة ليست هي التي تنتج الشعر و الأدبيات الأخرى، بل هي التي تستطيع القيام بالإنجازات القومية للمجتمع و هي التي تتصف بالفكر في أعمالها في المجال القومي و في المجالات الأخرى من حياة المجتمع. فالنخبة المثقفة الحقيقية هي التي تستطيع التفكير في المسائل

المصرية والجمهورية للمجتمع و تقديم الأفكار التي تساهم في حفظه. و من أجل أن يكون أمننا القومي محفوظاً لا يهمل إذا كانت لنا دولة أم لا و ليس هذا شرطاً، فالأحزاب التي تمثل الشعب و الوطن تستطيع وضع لبنة الأمن القومي و جعلها ركيزة في مناهجها و العمل عليها.

إن عوامل وجود الأمن القومي مستمدة من حياة المجتمع و الدولة ولكن الوحدة الداخلية في هذا المجال عامل رئيسي به تُبنى هيكله و مضامينه. كما و أن وجود مؤسسة للأمن القومي فقط لا يعني أن الأمن القومي قد تم حفظه، حيث أن هذا الحفظ لا يعني فقط الجانب الأمني و الإستخباراتي، بل إن الأمن القومي مؤلف من برنامج متكامل لحفظ و سلامة الشعب و الوطن في كافة مجالات الحياة. فالأمن القومي يمس الشعب و الوطن و أمانهما و حفظهما من كل ما يهدد تكويناتهما المادية و المعنوية و مراكز حياتهما الحيوية. و لقد كان و ما يزال مسألة الحفاظ على وجود المجتمع و سلامته، من الأمور الأساسية و الأولية لدى من كانوا و ما يزالون يتقدمون ركب الحضارة و يديرون المجتمعات. و معلوم أننا إذا أردنا حفظ المجتمع فعلياً بحفظ الفرد فيه و تنشئته نشأة مركزة على حفظ مبادئ المجتمع الإيجابية و التي تفيد إنسانيته و قوميته، ولكن أية نشأة إجتماعية كانت ستكون ناقصة إذا لم يكن العلم سيداً فيها، فالعلم يجعله يسمو و يخطو إلى أمام. و المقصود بالعلم هنا ليست العلمانية التي إدعى منظروها و خالقوها بأنها تستند إلى العلم و العلم منها براء. نعم إن ما سمي بالعلمانية بعيدة

عن العلم و فحواه و حقيقته، بل و هي ضد العلم في الكثير من مجالات الحياة و هذا بحث يستلزم دراسة خاصة، ولكن يكفي أن نأتي بمثال واحد بسيط و هو أن العلم يُنهيك عن تناول الخمور لضررها و النظام العلماني يُبيحها تحت مُسمى الحرية الشخصية و هناك الكثير من الأمثلة التي يقف فيها العلمانية و نظامها بال ضد من العلم. و للعلم يجب أن يُقال أن العلم من حيث هو معرفة ظواهر و بواطن الطبيعة و الخلق، هو من يستطيع الحفاظ على سلامة و أمن الفرد و المجتمع، ذلك لأنه مُؤسس على التجربة و المعرفة الخالصة البعيدة عن الأهواء و الخطط الخاصة و العامة التي يُراد بها ما يُراد. و من المهم الإشارة إلى أن حياة كل مجتمع مرتبط بخصوصياته الحياتية، لأن هذه الخصوصيات قد تكوّنت له عبر التاريخ و الأجيال لتُعرّف المزايا البشرية أكثر و لتُثري الحياة عموماً. و إن حفظ هذه الخصوصيات يجعل من المجتمع في حالة إنتظام و توازن خلال مسيرته الوجودية و متى ضُربت بهذه الخصوصيات عرض الحائط، عندها ستعمّ الفوضى المجتمعية التي تُهيئ لأن يصبح المجتمع مرتعاً للأمراض المختلفة. و من هنا تأتي أهمية الثقافة الإجتماعية القائمة على الأسس النبيلة و المعنوية التي تؤدي وجودها إلى خلق الملوجب من الأشياء و الحالات. و على هذا فإن المحافظة على ما هو إيجابي في ثقافتنا المجتمعية و تراثنا الذي جاء لنا عبر التاريخ الوجودي لنا، يدخل في صميم الأمن القومي لنا و كذلك يُؤمن وحدتنا المنشودة. ثم أن الشخصية لدى الفرد في مجتمعنا قد تكوّنت وفق المزايا و المواريث التي

إتصفت بها مجتمعنا عبر تاريخ وجوده و ما علينا إلا أن نُبقي على
الموجب منها و تلافي السالب. و في هذه العملية نحتاج إلى العلم و
وسائله كما نحتاج إلى الأسس الأخلاقية الإلهية. و من أجل أن يكون
الفرد سليم النشأة عليه أن يكون حامل التربية القومية و المبادئ
الإنسانية و الأسس الأخلاقية و العلم. و إذا نظرنا إلى هذه الأركان
الأربعة (التربية القومية و المبادئ الإنسانية و الأسس الأخلاقية و
العلم) نراها كلها معنوية و روحية بما فيها العلم الذي يُفهم على
أنه يبحث في الماديات فقط و هو ليس كذلك، فالعلم يشمل كل ما
يوجد مادياً كان أو روحياً و يدرسه. إن الإيمان بأن العلم لا يبحث إلا
في الماديات غير دقيق وهو من أجل أهداف معينة، فالعلم يؤدي
و يصبو إلى معرفة الحقيقة أياً كانت و كيفما كانت. إن هذه الأركان
الأربعة التي تدخل في تنشئة الفرد لا تكون ذات تأثير إيجابي إلا إذا
كان الحب و الحق أساساً لها، فالتربية القومية القائمة على الأسس
النبيلة و الروحية مثلاً هي التي تتصف بوجود الحب فيها و إن
حب القوم و الشعب و الوطن بالمعنى الإنساني الشامل، هو أساس
هذه الأسس النبيلة و الروحية. تبدأ هذه التربية من المنزل أولاً
حيث المدرسة الأولى و وجود الأب و الأم و تتأطر و تتبلور في المدرسة
الثانية حيث وجود العلم و الكتاب. و هذا يعني أن تكون في الأسرة
تربية تحث على حب الشعب و الوطن و أن تكون في المدرسة نفس
هذه التربية ولكن وفق منهاج و أساليب منظمة. و من الضروري
أن لا تكون هذه التربية القومية بمعزل عن المبادئ الإنسانية التي
تُسلح الفرد بالقوة الاجتماعية و المعرفية، لأن هذه المبادئ هي

أساس وجوده كإنسان و تجعله مساوياً مع كل إنسان آخر من قوميات أخرى. و لهذا على البرنامج التربوي القومي أن يحتوي على هذه المبادئ الإنسانية و أن يحث على العدل و المساواة و الحقوق الإنسانية. هذه من صميم الأسس الأخلاقية للفرد و التي تجعله يلتزم بالحقوق و يؤمن بالعدالة و يحاول تأمينها لغيره أيضاً. إن عبئ هذه التربية مضاعف على الأسرة لأن هذه التربية ليست موجودة في المدرسة و إن عدم وجودها في المدرسة يؤثر سلباً على العلم ذاته إذ يجعله ناقصاً. و أساس هذه الأسس الأخلاقية أيضاً هو الحب الذي يتسامى به الفرد و إذا أصبح أساس العلم لدى الفرد هو الحب أصبح الفرد منهلاً بحد ذاته. و معلوم أنه إذا أحب الفرد العلم مَلَكَهُ و أصبح الفرد عنصراً نافعاً للإنسانية أيضاً مثلما لشعبه و لوطنه.

إن مسألة الحفاظ على الفرد و من خلاله على المجتمع تستدعي مثل هكذا برنامج تربوي، إذ فيه يتخلص الفرد من المخاطر الاجتماعية المتنوعة و يصبح شخصية ذات مقومات تحفظه من الأعمال و الأفعال السيئة. فمثلاً إن الفرد الذي سيعمل في التجارة يوماً و كان متسلحاً بهذا النوع من التربية، سيكون له ضمير و وجدان و سيكون له مقام اجتماعي يستحق الاحترام و سيُفيد المجتمع مثلما يُفيد نفسه و سوف لن يكون عبئاً مدمراً لإقتصاد المجتمع، بل سيكون نافعاً لهذا الإقتصاد. و هذه إحدى نتائج هكذا تربية للفرد و للمجتمع و على رأس كل المصالح التي سيحافظ عليها هذا الفرد المتسلح بهذه الأسس و المبادئ، هو حفظ الأمن القومي

للشعب و للوطن و هذا هو بيت القصيد. و من المطالب الشخصية و الأساسية لمثل هكذا فرد ستكون إقامة وحدة مجتمعية و يسعى إلى تحقيقها ذلك لأن الوحدة المجتمعية هدف قومي و إنساني و هو قد نشأ على هذه المبادئ. و هنا ندرك أن مهمة الأحزاب في المجتمع لا تقتصر على السياسة و برامجها و الإقتصاد و أهميته و العسكرية تاريا و دورها الفعال فقط، فوجود برامج تؤسس الفرد و تنشأه النشأة القومية و الإنسانية هي أيضاً إحدى البرامج التي يتطلب وجودها لإنشاء جيل متسلح إيجاباً، ذلك لكي يتم تأمين مسألة الأمن القومي و وحدة المجتمع و أيضاً وحدة يُراد تطبيقها فيما بين الأحزاب. لهذا فإن وحدة المجتمع مهمة جداً لحفظ الأمن القومي و إن وحدة الأحزاب وفق برنامج قومي و متطلبات قومية تحفظ الأمن القومي و هذا ما يريده الفرد و المجتمع و هو ما يُحبَّذ أن ينشأ عليه الفرد و المجتمع. حيث أن هذه الوحدة التي ستساهم مساهمة كبرى في حفظ الأمن القومي، ستكون من أولويات و أهداف فردٍ تربي في المجتمع وفقاً لتربية قومية إنسانية و يتسلح بالعلم و المعرفة. هكذا يظهر لنا مدى أهمية إرتباط الأحزاب بالفرد و المجتمع، حيث بهذا الإرتباط يتم نيل الأهداف تحقيق الأمان. قد يُقال أن كل حزب آتٍ من المجتمع و يتألف من أفراد و هو بالتالي مرتبط بالمجتمع و الفرد و هذا صحيح، إلا أن ما يجعل هذا الرباط مُجدياً و مُنتجاً و مُحققاً للأمال و التطلعات هو وجود جملة تلك الأسس و المبادئ و البرامج التي أشرنا إليها. فبدونها لا يكون هذا الرباط بين الحزب و المجتمع و أفرادهُ مُنتجاً

و مؤثراً إيجاباً في مجرى الحياة الحزبية و الإجتماعية. و هكذا تكون حماية الفرد و المجتمع و الوطن تعني الحفاظ على الأمن القومي و ينبغي أن تكون هناك وحدة في المفاهيم و الأفكار و الآراء حول هذه المسألة الحيوية. كما و من المعلوم أن الإنسان (الفرد) في المجتمع يحتاج إلى الأمن و الأمان و يتطّلع إلى أن يتم هذا الأمر له عبر مؤسساته المسؤولة و إن أول مؤسسة مسؤولة عن هذا الأمن هو الحزب الذي ظهر إلى الحياة من صلب المجتمع و مؤلف من مجموعة من أفراد هذا المجتمع، لتأمين الأمان للفرد و المجتمع كأول خدمة يقدمه للشعب و الوطن و للقضية المرتبطة بهما. فهذا الأمن القومي فيه الأمن على النفس و هو إحدى حاجات الفرد و المجتمع للعيش في أمان و إن الوحدة التي تقوي بنيان الشعب و الوطن، هي التي ترسخ الأمن القومي أيضاً. و الحاجة إلى الأمن تشمل العديد من نواحي الحياة المجتمعية و الوطنية، حيث أولى خطوات الأمن على النفس هو الحفاظ على تهذيب النفس من قبل حمايتها و ذلك لكي تكون النفس حرة مستقلة و خالية قدر الإمكان من مساوئها. فالنفس بطبيعتها تحمل الوجهين السلبي و الإيجابي في آنٍ واحد و كلما كان التهذيب يشمل الجانب الإيجابي كلما كانت النفس إيجابية. و من أجل هذا التهذيب نحتاج إلى الأسس الأخلاقية و الإنسانية السامية بإستخدام الطرق العلمية، أي جعل العلم حكماً في نيل المعرفة و السلوك الفردي التعليمي. كما إنه مطلوب من الفرد ترك ظاهرة عدم الإكتراث إتجاه العلم و المعارف و الإهتمام بها إلى أقصى حدودها، فالعلم الحقيقي يهذب

النفس و يكشف الحقائق الحياتية للفرد. بالإضافة إلى هذا هناك وجوب أن يقوم الحزب و الدولة بحفظ النفس لدى الفرد و توجيهها لأن الحفاظ على النفس تبعث الطمأنينة و الأمان في المجتمع. كما أن الحفاظ على إقتصاد المجتمع حاجة أمان و طمأنينة هامة أخرى لأنها تضمن إستمرارية حياته بعزة و كرامة و هذا البند الهام في حياة الشعب يفرض علينا الإلتزام بعدة مبادئ نبيلة لتنفيذها في النواحي الإقتصادية للشعب و للوطن. ليس علينا أن نعلم فقط أن حماية إقتصاد الشعب ركن أساسي في مسألة الأمن القومي، بل علينا أيضاً أن نلتزم بتلك المبادئ و الطرق و الأساليب التي تحمي هذا الإقتصاد. و بالنسبة للكرد و لأنهم لا يملكون دولة حتى الآن، لا يعني أن إقتصادهم دون راعٍ و دون مسؤول، بل إن الحزب الكردي الذي يمثل الشعب يستطيع تبني هذه المسؤولية و القيام بالواجب إتجاهها. هذا و يجب الأخذ بنظر الإعتبار أن الكرد اليوم يملكون كياناً في جنوب كردستان حيث هناك رئاسة كردية و برلمان و حكومة و يستطيع الكرد أن ينعموا بهكذا حماية إقتصادية في هذا الجزء من كردستان و ذلك بإتباع تلك المبادئ التي تحفظ إقتصاد هذا المجتمع. يستطيع جنوب كردستان أن يقدم نموذجاً لهذه الحماية الإقتصادية لمجتمع حرّ كريم، فبالإضافة إلى الآلية الإقتصادية الموجودة في جنوب كردستان حبّذا لو كان الأمن الإقتصادي موجوداً أيضاً و ذلك بالشكل الذي تسير عليه الدول المتقدمة دعماً لمسألة الأمن القومي ككل. إن الخطوة الأولى على طريق توفير الأمن الإقتصادي هو كيفية الإعتماد

على خيارات الوطن المختلفة و دعم الإنتاج الوطني المحلي الذي يأتي من القرية و البلدة و المدينة و على كافة الأصعدة. حيث أن الإنتاج لا يقتصر فقط على منتج واحد، بل هناك مصادر أخرى للإنتاج معروفة. إن الإهتمام بتلك المصادر الإقتصادية و تطويرها و جعلها في خدمة المجتمع و الدولة عملية تصب في صالح الأمن القومي و في مثل ظرف الكُرد تصب في خدمة العملية الوحودية أيضاً. ذلك لأنه إذا توفر الإقتصاد القوي و المستقر و المستقل لدى المجتمع و الدولة، فسوف يؤدي هذا إلى قوة المجتمع و أحزابه و إستقرارهم و إستقلالهم. كما أن الحفاظ على المقدرات الإقتصادية يجعل المجتمع و الدولة يتجهان نحو الإزدهار و التقدم المستمرين و هذا ينعكس إيجاباً على عملية الأمن القومي. و أهمية المقدرات الإقتصادية تكمن في أنها توفر القوة اللازمة للأحزاب الحاكمة و التي ستحكم فيما بعد، لأن هذه المقدرات تضمن حياة حرة كريمة للفرد و للمجتمع و للدولة و تقيهم من الخضوع و المجبورية. و من أجل هذا تحاول كل السلطات الذكية خلق المقدرات الإقتصادية و الحفاظ عليها و توجيهها سياسياً و إجتماعياً في خدمة بلدانها. كذلك تقوم هذه السلطات بخلق نظام يجمع ما بين المنابع الإقتصادية لتصب في مصب واحد، لجعلها أكثر قوة و إندفاعاً و تأثيراً. و الكُرد أيضاً يستطيعون إنشاء مثل هكذا نظام بالإستناد إلى المقدرات الإقتصادية الطبيعية و هي كثرة الوجود في كُردستان و لا يتطلب إلا تنظيمها و خلق نظام لها. و لن تكون هذه العملية صعبة التحقيق بالنسبة لأي جهة رسمية منظمة، فالقول بأن كُردستان

وطن مُحتل و لهذا لا يمكن القيام بمثل هكذا مهمة و عملية ليس قولاً صائباً. إذ أن الجزء الجنوبي المحرر يستطيع القيام بهذه المهمة دون مشقات و كذلك يمكن القيام بها في الأجزاء الأخرى أيضاً. ولكن نحتاج إلى مجلس إقتصادي قومي ترتبط به هذه العملية الإقتصادية و يكون هذا المجلس مرتبطاً بإتجاه سياسي و مُداراً من قبله. و يمكن لهذا الإتجاه السياسي أن يكون حزباً أو عدة أحزاب مؤتلفة أو موحدة و لقد سبقت الإشارة إلى أن الأحزاب تستطيع أن تُنشأ فيما بينها شراكة إقتصادية و عمل إقتصادي يهدف إلى خدمة المجتمع في كافة المجالات. سوف يتم حل هذه المسألة بوحدة قائمة على أهمية الأمن القومي تتحقق بين الأحزاب و يتم الاتفاق عليها من قبلهم، فهذه المسألة تجعلهم أقرب إلى بعضهم البعض إذا تمت وفق برنامج. هكذا يظهر لنا أن مشروع الوحدة و إنشائها و الأمن القومي و المحافظة عليه، يتطلب منا وجود أو إيجاد مراكز إجتماعية و إقتصادية بالإضافة إلى المراكز السياسية التي تقوم بهذه المهمة. إذ نحن سنعتبر أن المراكز السياسية تتمثل بالأحزاب، ولكن هل عملت الأحزاب على إيجاد المراكز الإجتماعية و الإقتصادية؟ قد يكون الجواب بأن المراكز الإجتماعية موجودة هنا و هناك و سنعتبرها على قلتها موجودة، ولكن أين المراكز الإقتصادية؟ يبدو أنها غير موجودة و إن كان الإهتمام الإقتصادي موجود، فهو لا يتخطى حدود الحزب الواحد و لا يخص المجتمع بحسب المضامين التي تمت الإشارة إليها. فالمسألة الإقتصادية خاصة و لم تمس المجتمع إلا في الجزء الجنوبي المحرر من كردستان و ما

هو مطلوب هو إنشاء أمن إقتصادي و حفظ المقدرات الإقتصادية من قبل جميع الأحزاب في كل أجزاء كردستان و هذا ممكن. هو ممكن عندما يكون هناك مجلس وحدوي أو عندما يكون هناك إتفاق على وجود مجلس إقتصادي أيضاً و كلا المجلسين يؤديان إلى إيجاد أمن قومي و وحدة قومية، ذلك لأن هذه الخطوات هي خطوات عملية على طريق النضال الذي تخوضه هذه الأحزاب لنيل الحقوق القومية. كما تؤدي هذه الخطوات إلى إيجاد مصلحة إقتصادية تحتاجها السياسة الكردية بشكل خاص، حيث هكذا يصبح للكرد دور حيوي على المستوى العالمي مثلما على المستوى الإقليمي و الداخلي و معروف أن هذه المصلحة تبدأ من المستوى الداخلي لتصل إلى الإقليمي و الدولي. لو حصل هذا ستصبح السياسة الكردية أكثر إتزاناً و تأثيراً و بها ستُحفظ الحقوق الكردية، ذلك لأن الإقتصاد و حمايته و تنظيمه و جعله مؤثراً ما زال يلعب الدور المحوري في تحديد السياسات. ولكن في زمننا هذا هناك المجتمع الذي يُراد له أن يتغير أيضاً وفق سياسات معينة و تضع بعض الدول الإقتصاد في خدمة هذا التغيير. و بهذا تكون حماية و تنظيم الحالة الإجتماعية أيضاً واجب على القوى السياسية خدمةً للأمن القومي. لهذا علينا الإهتمام بالحالة الإجتماعية مثل إهتمامنا بالحالة الإقتصادية للمجتمع لأن كلتا الحالتين هاتين قُسمان حياة و تكوين المجتمع و أمنه و تقدمه و خصوصياته التاريخية و القومية. إن محاولة التغيير المجتمعي الذي يُصرف عليه إقتصادياً ما يُصرف تستهدف الفرد أولاً من خلال تغيير شخصيته و مبادئها، لتزرع له داخل كيانه الوجودي

المعنوي مبادئ أخرى مختلفة عن مبادئه. و بالتالي تجريده من شخصيته الأصلية الأصيلة و من مبادئه الإجتماعية التي إكتسبها و تربى عليها من عائلته و مجتمعه الخاص. بذلك يتغير الفرد وفقاً لأهواء هؤلاء الذين قد إمتلكوا القوة و السيطرة الإقتصادية العالمية، إلى جانب القوة العسكرية التي تستطيع فرض ما تريد فرضه. لذلك فإن وضع أي مجتمع مُهدد و لا يملك القوى الإقتصادية و العلمية صعب و مُتعب. و لكن بوجود تلك المراكز الإقتصادية و إيجاد المصلحة الإقتصادية، سيتمكن المجتمع المُهدد أن يجعل لنفسه مُتنفساً و مخرجاً و الحفاظ على نفسه و خصوصياته و حفظ كل ما يهدد مقدساته. و لقد فهمنا من التاريخ المجتمعي للإنسان عموماً أن المقدسات لا تقتصر على الدين و المعتقدات فقط، فالمقدسات هي كل تلك الموجودات و المفاهيم المعنوية و الروحية لدى الفرد و المجتمع. كما أن الموجودات أيضاً لا تقتصر على الماديات فقط، فمثلما المادة موجودة فالحب و الكرّ موجودان أيضاً و هما معنويان و روحيان و كلا المادة و الروح ترتبطان من أجل الحياة و متى انفصلا عن بعضهما كان الموت. نفهم من هذا أيضاً أن المقدسات تعطي الحياة معاني و أولى هذه المعاني هي المحافظة على الحياة سليمة ذو عافية و متى تم التخلي عن حفظ المقدسات أصبحت الحياة تمتلئ شيئاً فشيئاً بالعذابات و السلبات، لذلك فإن حفظ المقدسات حاجة أمنية بالنسبة للمجتمع. ولكن ندرك أيضاً أنه قد يُقال بأن هناك مفاهيم سلبية بحسب العلم و هي مقدسة لدى البعض بحسب الرأي الشخصي أو الإرث الإجتماعي،

فكيف سنرى هذه المقدسات و المفاهيم؟ الجواب هو أن المفاهيم و المقدسات لن تكون مقدسة إلا إذا كانت روحية و لن تكون مقدسة إذا كانت تحفظ و تُمَجِّد الماديات. فالمفاهيم الروحية لدى البشر معروفة الجذور و يحددها العلم فيما إذا كانت مادية أو روحية المنشأ. فالقبيلة التي تعبد حجراً بإعتباره مقدساً يحمل جملة من المفاهيم الروحية و المعنوية حوله، ولكن عندما يحللها العلم يراها بعيدة عن المسألة الروحية إذ لا يُقبل منطقتها. و هنا لا نُعتبر عبادة الحجر من المقدسات لأنها لا تستوفي شرط المسألة المعنوية و الروحية. أما أن يُحسب بأن الحجر أيضاً فيها مسألة روحية بإعتباره واسطة للإتصال بالرب فهذا إعتقاد خاطئ، حيث هذا إعتقاد و الإعتقاد شيء و الإثبات شيء آخر، حيث في مسألة عبادة الماديات أو الإيمان بها هناك الإعتقاد و ليس الإثبات و المُعتقد لا إثبات فيه. و لكل شعب مقدساته التي تتشابه فيما بينها و تختلف في ظاهرة بشرية محورية و هامة بالنسبة لوجودها الخاص المميز. و ينعكس تأثير هذه المقدسات على حياة الشعب و نتاجه الإجتماعي و من هنا تأتي أهميتها و وجوب الحفاظ عليها و هو ما يحصل عند كل شعب. سوف يأتي زمان على كل الشعوب ستتحد فيها كل المقدسات بعد عملية فرز و تنقية و ترك ما لا يُحتسب من المقدسات بحسب الزمان و الإبقاء على ما يهتم الوجود البشري ككل، حيث حينها سيدخل العلم في عملية الفرز و التنقية هذه ليوصل البشرية إلى الوحدة مرة أخرى، ولكن وحدة بحسب موازين سياسية و إقتصادية و إجتماعية خاصة و جديدة. نفس عملية الفرز

و التنقية هذه من الممكن أن تحدث داخل الشعب الواحد الذي تتألف رصيده من المقدسات كمأ كثرأ و معدودأ، يمكن على أساسها ترك ما لا يدخل ضمن المقدسات بحسب العلم و المنطق. و تكتسب المقدسات الأهمية المجتمعية من حيث أنها ليست فقط تميز الخاص من العام و إنما أيضاً تحافظ على الخاص الذي يهتم مجتمعاً ما و كذلك تحافظ على العام الذي يهتم الناس جميعاً. فلمحورية هذا الأمر بالنسبة للمجتمع، يأتي الإهتمام السياسي الذي يدير بحسب مزايا هذه المقدسات. و السياسة القومية وحدها هي التي تستطيع أن تحافظ على مقدسات الشعب و الوطن لأنها منها و إليها. نستطيع أن نرى و ندرك أن السياسة التي لا يهتمها الحفاظ على هذه المقدسات المجتمعية للشعب، ليس فقط لا تسعى إلى الحفاظ عليها، بل تسعى إلى تدميرها و إخراجها من حياة المجتمع. و في هذا أذية ما بعدها أذية للشعب و للوطن. إن أعداء الشعب و الوطن هم فقط الذين يصرفون الغالي و النفيس من أجل ضرب هذه المقدسات. لذلك فإن حماية هذه المقدسات تدخل ضمن مسألة الأمن القومي و هذا واجب فردي و جماعي. ولكن السياسة القومية هي المعنية أولاً بالقيام بمثل هكذا حماية، كما أن مثل هكذا عمل يُقربنا أكثر من وحدة مجتمعية و سياسية أصيلة المنشأ و المرام. فإذا أتينا بمثال اللغة و كيفية صيورتها إلى أحد المقدسات سنرى أن اللغة تمثل جانباً روحياً للمجتمع، فاللغة قد بدأت من الكلمة التي أطلقها لسان الإنسان على ما هو موجود سواءً كان هذا الوجود مادياً أو روحياً، حيث كلمة الوردة مادية

التعبير و كلمة الحب روحية التعبير. هكذا نرى أن اللغة تمزج ما بين المادي و الروحي من الأشياء و الموجودات في الوجود و بهذا تكتسب اللغة هذه المكانة الرفيعة في أي مجتمع كان. و ما تتصف به اللغة من خصوصيات مادية و روحية في التعبير عن الوجود تجعلها من المقدسات، لأنها تُعبّر عن الذات المجتمعية المعنية و تخصها بخصوصياتها، أي أن كل لغة تصف مجتمعها بحسب ما يختص بها من قواعد و تعابير. هكذا تصبح اللغة عنوان و هوية المجتمع و الشعب و لذلك تصبح من المقدسات. عليه فإن حفظ اللغة و المحافظة عليها و العمل على حماية ما يتصف بها، واجب روحي على كل فرد في المجتمع يستطيع القيام بهذه الحماية.

إذاً ليست اللغة فقط وسيلة للتفاهم و إنما اللغة نابعة من روح الفرد و المجتمع و هي جزء روحي من كيانهما. فلقد ساهم و شارك كل أفراد المجتمع في خلق و إبداع كلمات اللغة و من بعد ذلك ساهموا و شاركوا في توضيح قواعدها و كيفية تعابيرها. بذلك إكتسبت كل لغة طابعها الخاص المميز و حصل هذا عبر مئات السنين. إن اللغة قد رافقت مجتمعها منذ تكوينه و هي ما زالت ترافقه و إن هذه الرفقة قد أصبحت مسألة روحية و هنا أيضاً نرى قدسية اللغة. هكذا يكون الحفاظ على اللغة واجب الفرد و المجتمع و كذلك واجب السلطة المجتمعية أحزاباً و حكومات. و هناك مسألة أخرى في اللغة تجعلها مقدسة أيضاً و هي أن اللغة تقوم بواجب التوحيد، فاللغة توحد فصائل المجتمع و تعرفه و تبرز التاريخ الخاص به. فبالإضافة إلى الدور الحضاري الكبير للسومريين

مثلاً، إلا أننا عرفناهم أكثر من خلال كتاباتهم و لغتهم. كذلك الأمر بالنسبة لأي مجتمع بشري آخر. إن للغة الدور الحيوي في رسم إطار مجتمع ما و معرفته. و نظراً لوجود صفة التوحيد في اللغة، يظهر مبدأ التوجه نحو الوحدة المجتمعية بحيث تصبح اللغة هنا عامل قوة يستطيع أفراد المجتمع توظيفها في عملية إقامة الوحدة داخل الكيان الشعبي و لا تستطيع إلا النخبة القيام بمثل هذه العملية التوظيفية التي هي عملية برمجية. المهم جداً في هذه العملية هو معرفة طبيعة اللغة التي يُراد توظيفها و هذا لا يعلمه إلا أهله، فقد ترى مختصاً باللغة لا يدرك طبيعة لغته فيتسع المجال للأخطاء اللغوية. هذه الأخطاء اللغوية كثيرة في اللغة الكردية مثلاً لعدة أسباب جوهرية منها أن الشعب الكردي قد أصبح تحت تأثير عدة لغات أخرى و خصوصاً اللغتين العربية و التركية. فترى من نخبة الكرد من اللغويين من يفكر بحسب اللغة العربية و آخرين منهم يفكرون بحسب اللغة التركية و في هذا أكبر الضرر للغة الكردية و على هذه النخبة أولاً أن تستطيع التفكير بحسب طبيعة اللغة الكردية. هناك في بقاع كردستان أماكن كثيرة يتحدث فيها الكرد بحسب طبيعة لغوية كردية أصيلة - بحسب اللهجة الكرمانجية - مثل ما في مدينة عامودا و جوارها و هذه الأصالة تكمن في قواعد اللغة و طبيعتها، حيث قد نرى كلمات عربية فيها ولكن المقصود هي الأصالة و القواعد اللغوية. و في مناطق الزوزان في شمال كردستان هناك لغة كردية بحسب طبيعتها و في مناطق شمالية من جنوب كردستان و في مناطق الموكري في شرق كردستان،

هناك أيضاً لغة كُردية بحسب طبيعتها الأصلية يمكن توظيفها في هذا المجال و نستطيع فيها معرفة طبيعة اللغة الكُردية التي هي أساس أصالتها. لذا إذا أردنا الحفاظ على اللغة علينا أولاً التفكير بحسب خصالها و طبيعتها و عدم تطبيق قواعد لغوية أخرى في قواعد اللغة الكُردية. و هناك عدة طرق أخرى لحفظ اللغة تحتاج إلى مباحث خاصة لبيانها. ما يهم هنا أن اللغة من مقدسات المجتمع و يجب حفظها.

و هناك ثلاثة إهتمامات مجتمعية لها أثرها في مسألة الأمن القومي ككل و الوحدة بشكل خاص وهي الإهتمام المجتمعي الداخلي و الإهتمام المجتمعي الإقليمي و الإهتمام المجتمعي الخارجي. هذه الإهتمامات مُكمّلة للإهتمام السياسي و هي واجبة الوجود لأهميتها الإنسانية و المعرفية. فالإهتمام المجتمعي الداخلي يفرض علينا التوجه نحو تأمين سلامة المجتمع الذي ننتمي إليه و حفظ خصوصياته التي تساهم في بقائه و تقدمه، أي من المهم أن يكون هناك تنظيم للمجتمع يقوم بتأمينه الحزب وفقاً لآلية تخدم مميزات المجتمع و أهدافه الوجودية. و إن أولى الأهداف الوجودية بالنسبة لأي مجتمع هو العيش بسلام ضمن إطاره الذي تكوّن له عبر مئات السنين لتعبّر عن ذاته. فالحفاظ على الذات المجتمعية هو الهدف الأول لعملية الإهتمام المجتمعي الداخلي و لا يقتصر هذا الأمن الداخلي على وجود الدولة و مؤسساتها المعنية بذلك فقط، بل إن هذا الأمن مطلوب توفره في حالة إنعدام الدولة أكثر. ففي حالة المجتمع الكُردي حيث لا وجود لدولة له، يستوجب

أن يكون هناك إهتمام حزبي أكثر بذلك، إذ أن ما يتم تقديمه للمجتمع الكردي من برامج تربوية و تعليمية ضمن الدول التي تخص مجتمعات أخرى، تُعارض طبيعة المجتمع الكردي و تؤثر فيه سلباً. هنا يأتي الدور الإجتماعي للحزب في إيجاد برامج تربوية و تعليمية خاصة بمجتمعه الذي يزرع تحت الإحتلال و برامجه. و البرامج التربوية و التعليمية لا تنحصر في المناهج الدراسية فقط و إنما تشمل العديد من نواحي حياة المجتمع الخاصة و العامة. أما السلام و الأمان اللذان يهدف إليهما الأمن الداخلي، فهما ليسا مطلوبان من الدولة و مؤسساتها فقط و إنما هما مطلوبان في أي وقت و زمان و في كل ظرف. على هذا و من أجل الواجب القومي، يصبح كل كادر حزبي و كل فرد من نخبة المجتمع جندياً متعدد المهام و لعلنا في هذه الحالة جنود نحارب بسلاح المعرفة. لذا يتبين أن مفهوم الأمن الداخلي لا يشير فقط إلى الدولة و مؤسساتها، بل يشير أيضاً إلى المجتمع الذي يُراد حفظه من المخاطر المتنوعة و لا شك أن من أجل هذا الهدف تحتاج الأحزاب إلى التعاون فيما بينها و هذا التعاون هو في جوهره جزءٌ من الوحدة التي تتحقق بوجود هذا التعاون. و فيما سبق تمت الإشارة إلى أن هناك إلى جانب الحرب الإقتصادية و ما يتصل بها من سياسات، حربٌ من أجل التغيير الإجتماعي و من أجل هذه الحرب تُصرف المليارات و هي حرب شاملة و ليست فقط عسكرية. هذه الحرب موجهة بالدرجة الأولى نحو الداخل المجتمعي و تستهدف الأمن الداخلي للمجتمع و الواقفون وراء هذه الحرب التي قد تبدأ عسكرياً، يقف

معهم طواير و مجموعات مختلفة من العاملين على إحداث التغيير المجتمعي، عبر تغيير المقدسات و المفاهيم المتصلة بالمجتمع و نشر ثقافات يريدونها لتحل محل ثقافة المجتمع الأصلية. و الأخطر من هذا أيضاً هم - أصحاب هذه الحرب - يريدون تغيير السلوك الفردي و المجتمعي الذي تربى عليه و نشأ الفرد و المجتمع و هم في هذا يستخدمون سلاحاً يدعونه التقدم و الحرية و الديمقراطية و إلى ما هنالك من كلمات مسلحة تهدف إلى القضاء على كل ما هو خاص بالفرد و المجتمع. قال أحدهم في هذه المسألة يوماً: "ليكن.. فنحن لا نملك شيئاً نخسره.. سنكون مثل ما يريدون..." و تُعبّر هذه المقولة عن إنعدام الشخصية و عن رداءة السلوك. فالقول بأن ليس هناك ما نخسره ينفيه وقائع التاريخ الإجتماعي، حيث لنا كل ما إكتسبناه عبر التاريخ من خصال معنوية إنسانية ثابتة و في تغييرها تدمير للفرد و للمجتمع و جعلهما يعيشان بلا أساس و بلا قِيم. سيدرك العالم يوماً أن القِيم و الأسس الأخلاقية هي التي تجعل من الإنسان إنساناً و لنعلم جميعاً أننا إذا أردنا أن نكون مثل ما يُراد لنا بحسب برامج الآخرين، فهذا يعني أننا لسنا بشيء و في هذا تجنّي على الواقع التاريخي المجتمعي. فإذا لم نكن شيئاً أو إذا ما كنا بشيء فلماذا نُهاجم في عقر دارنا من كافة الجهات و بكافة السُّبل من أجل تدمير أسسنا الإنسانية و القومية الواضحة المعالم في تراث مجتمعتنا. و قد يقول البعض أن تاريخنا تاريخ الدماء المُراقاة و الخيانة و إلى آخر ما هنالك من صفات سيئة موجودة فينا، فنقول أنه ما كانت الدماء مُراقاة إلا عندما فُرضت الحروب علينا

من الخارج و أن الخيانة تحدث في كل المجتمعات و هي ظاهرة فردية نادرة الحدوث على مستوى المجتمعات البشرية كلها و هي ليست حكراً على مجتمع بشري واحد و أن الصفات السيئة و مع الأسف الشديد لم تستطع كل الأديان السماوية تغييرها نحو الإيجاب و إن هذا الصراع المادي و الروحي، ما زال مستمراً مع قوى الشر في وجودنا. إن المطلوب منا هو توظيف ما إكتسبناه خلال تاريخنا المجتمعي من قيم و مبادئ و أخلاقيات، لجعل الشخصية لدى الفرد في مجتمعنا أقوى و أكثر تأثيراً في ما يحدث على الصعيد الداخلي و الخارجي و إن هذا التوظيف لم يحدث إلى يومنا هذا و في هذا خطر كبير. هذا هو موقع الأمن الداخلي المجتمعي في خريطة النزاع البشري اليوم و هذا ما يجعله ذو أهمية قصوى في دائرة الأمن القومي. لذلك من واجب كل حزب لديه المسؤولية الحقيقية إتجاه الشعب و الوطن، أن ليس فقط يتنبه لهذا النوع من الصراع و إنما أن يعرف كيف يحتفظ و يحافظ على الفرد و المجتمع و ذلك عبر الحفاظ على شخصيته و تقويمها بالتربية القومية الإنسانية التي تحفظ ذاته الوجودية. عليه فإن أي تغيير مطلوب - و لا أحد ضد التغيير الإيجابي - عليه أن يحدث بحسب الطلب من قبل أفراد المجتمع ذاته و ليس تغييراً مفروضاً جاهزاً من الخارج و بحسب مقاسات الآخرين الذين يريدون التغيير وفقاً لأهوائهم و خططهم و خصوصياتهم. و من أجل أن يكون الفرد المختص الذي هو من النخبة و يقوم بالتغييرات الإيجابية و يواجه الهجمة الخارجية مُتمكناً، عليه أن يدرك إلى أبعد الحدود خواص

مجتمعه و سيرة أفراده التاريخية إلى جانب معرفته بخواص المهاجرين الإجتماعية، كما عليه أن يعرف معرفة تامة كيفية نشوء مقومات مجتمعه و مبادئه و قيمه. إن مثل هذا الفهم و الإدراك تجعل من المحافظين على المجتمع قادرين على الوقوف في وجه من يريدون أن يتغير الفرد و المجتمع بحسب مراماتهم و إراداتهم، هذا لأن التغير لا يأتي من فراغ كما لا يأتي مفروضاً من الخارج. إن التغير يُقام على أسس و هذه الأسس موجودة تاريخياً داخل المجتمع. هكذا يكون التغير سليماً لأنه يكون طبيعياً، أي من طبيعة المجتمع ذاته و من مرحلة إلى أخرى و ليس من الطبيعي و الإيجابي أن تكون مرحلة من مراحل تقدم المجتمع خاصةً به و مرحلةً أخرى مفروضة عليه من الخارج و وفقاً لمرادات الخارج. إن سلسلة الحياة المجتمعية لن تكون قوية و سليمة إذا كانت هناك تقطعات تحدث نتيجة هذه التدخلات الخارجية و لن يكون المجتمع صحيحاً إذا تخللت سلسلة حياته إنقطاعات و تغيرات غير مرتبطة بذاته بل آتية من القوى الخارجية. و نخشى أن يكون هذا قد حدث للمجتمع الكردي خلال دورة حياته و عبر التاريخ. يتبين هذا من الأحداث التاريخية التي إذا ثبت فيها أن شيئاً كهذا قد حصل للمجتمع الكردي، فعلى نخبة الكرد أن يتداركوها و يحاولوا ملأ هذه الفراغات في سلسلة حياة المجتمع الكردي. لهذا فإن عملية الحفاظ على الأمن الداخلي المجتمعي بالنسبة للكرد، أصعب بكثير من عملية الحفاظ هذه لدى المجتمعات الأخرى، ذلك لأن المجتمع الكردي يعاني من وجود عدة هجمات و عدة أعداء و عدة

مناخات مجتمعية خاصة به. فالمجتمع الكردي عانى من إنقسامات مجتمعية بمعنى البعد الحاصل بين تكويناته خلال فترة طويلة من حياته و ما يزال يعاني من هذا البعد إلى يومنا هذا و لو إلى حدٍ ما. فالعشائرية التي كرسَتْ وجودها بالشكل المفرط إجتماعياً أدت إلى حصول ذلك البعد المجتمعي، حيث جعلت العشائر بعيدة حياتياً عن بعضها البعض و قد حصل هذا لأن القائمين على رؤوس العشائر رأوا أنهم مختلفين و لم يروا أنهم ينتمون إلى مجتمع واحد هو المجتمع الكردي و لقد كان هذا لعدم وجود الوعي القومي الكافي و الشامل لديهم بالرغم من وعيهم بأنهم كُرداً. كما أن الإنقسامات الحزبية هي أيضاً إنقسامات مجتمعية داخلية لأنها أدت إلى ذلك و قد حصل هذا و نحن في القرن الواحد و العشرون، القرن الذي أصبح فيه الوعي القومي حقيقة ملموسة لدى الجميع من أفراد الشعب الذين يطالبون هذه الأحزاب بالوحدة و الإتفاق و إلى نبذ الخلافات، لأن هذه الخلافات لا تُقارن مع مبدأ الوحدة و الإتفاق و هي واهية و في الكثير من الجوانب ليست ذات أهمية. و إذا كان ضعف الوعي القومي قد أدى إلى أن تكون القوى العشائرية الكردية بعيدة عن بعضها البعض، فإن إنعدام الفكر القومي قد أدى و يؤدي إلى أن تكون الأحزاب الكردية بعيدة عن بعضها البعض أيضاً. و في كلا الحالتين يبدو جلياً أن الخاسر الوحيد هو المجتمع الكردي الذي يلزمه الإتحاد ليكون قوياً في وجه الهجمات المعادية له و التي تهدد وجوده. عليه فإن الأمن المجتمعي الداخلي و حمايته يستوجب أن تكون الأحزاب موحدة لينعكس هذا إيجاباً

على الأمن القومي. و لقد تبين لنا فيما سبق أن الوحدة لا تعني فقط أن تكون كل الأحزاب مجتمعة داخل حزب واحد و لها رئيس واحد، بل إن الوحدة تعني هنا أن يكون هناك فكر قومي يشمل الجميع و يضم الجميع و يعمل من أجله الجميع و كلٌ من موقعه و بحسب أساليبه النضالية الخاصة به.

و في مجال الإهتمام الإقليمي نستطيع إستدراك أن المجتمع الكردي لا يعيش مع الوسط الإقليمي كجيران، لأنه لا يملك دولة خاصة به مثلهم و معلوم أنه يعيش ضمن حدود الدول الإقليمية و ينقسم عليهم إجتماعياً و هي دول تركيا و إيران و العراق و سوريا. كل هذه الدول جيران لبعضهم البعض ولكن المجتمع الكردي ليس لهم بجيران و هو كان يجب أن يكون كذلك و هذا حق ضائع للکرد و على هذه الدول الإقرار بذلك عملياً و منح ما للکرد من أرض حتى يكونوا هم أيضاً جيراناً لهم. ولكن ما يصدر عن هذه الدول إتجاه الكرد في كافة هذه الأجزاء من كردستان يُعبّر عن أنه لا تزال الإنسانية ليست بخير و ما زال هناك من يسلب حقوق الغير و أن هذه الدول بعيدة كل البعد عن القيم الإنسانية و الدينية التي أتت بها كتبهم الدينية و الدنيوية. كما يتبين لنا من خلال سلوكهم السياسي و الإداري مع المجتمع الكردي أنهم يريدون أن ينحلّ المجتمع الكردي في بوتقة مجتمعاتهم، بدل نيل حقوقه المتمثلة في إنشاء دولته. و في هذا خطر كبير على المجتمع الكردي لأن هذا سيؤدي في النهاية إلى عدم بقاء المجتمع الكردي في المستقبل البعيد. هكذا نستطيع القول أن هذه الدول الإقليمية

تخطط - و هي فعلاً تفعل ذلك - من أجل إزالة وجود المجتمع الكردي كمجتمع له خصوصياته التاريخية الخاصة به، لكي لا يكون له حق المطالبة بإنشاء دولة خاصة به و من أجل هذا تفعل هذه الدول كل ما تستطيع القيام به للوصول إلى هذا الهدف. و إذا كان هذا الهدف قد تحقق لهم بعض الشيء في الماضي البعيد و القريب وفق خطة الأخوة الدينية، فإنهم يريدون اليوم تحقيق نفس الهدف بشكل نهائي وفق خطة الأخوة الأممية. فيدعون أننا جميعاً كشعوب إخوة و لا حاجة لوجود دولة لكل شعب، بل يكفي أن تكون هناك دولة لكل الشعوب. و في هذا ضياع لحق الشعب الكردي في إنشاء دولته القومية الخاصة به أسوءً بكل دول العالم اليوم. إن ما يدعون إليه يعني أن تزوب كل الشعوب و المجتمعات في دولة واحدة تُعرف فقط بإسم إحدى تلك الشعوب و باقي الشعوب لا حول و لا قوة لها في ذلك إلا المشاركة في هذه الدولة على أساس الأخوة الأممية المزعومة هذه. إذاً نرى بوضوح في هذه المسألة كيف أن المطلوب هو ترك القومية و أفكارها و جعلها من مخلفات الماضي و التخلف. إن هذا الخطر الإقليمي الذي يهدد المجتمع الكردي وفقاً لهذه الصياغة، يتطلب من جميع أفراد هذا المجتمع رفض مثل هكذا أفكار و صياغات لأنها تضر بعملية الوحدة الكردية و بالأمن القومي الكردي و تضر بأهداف المجتمع في العيش بحرية حقيقية و الحرية الحقيقية هنا هو إمتلاك الأرض و الراية و الدولة. هذا بالإضافة إلى أن هذه الدول الإقليمية التي تأسر المجتمع الكردي، تفرض طابعها الإجتماعي الخاص على المجتمع الكردي

بغية القضاء على خصوصيته المجتمعية و بالتالي تسميته بمسميات تطابق مجتمعاتها. هذا ما يمكن ملاحظته في السلوك الإجتماعي لدى المجتمع الكردي إلى حدٍ ما، حيث قد نرى الفرد الكردي يقلّد ما هو خاص بمجتمعات الدول التي تقتسم كردستان فيما بينها من نواحي حياتية عديدة أشهرها الحياة الفنية. هنا يتطلب من أفراد المجتمع الكردي التحلي بالسلوك الكردي الأصيل الذي يتميز بالبساطة الإنسانية و الحب الإنساني و التصرف الطبيعي. ولكن من المهم أن لا تقضي البساطة و الحب و التصرف الطبيعي النقي على الإدراك و المعرفة الحياتية التي بها نستطيع حفظ أنفسنا، أي تأمين أمننا. إذ لا يجب أن تجرفنا بساطتنا و حبنا الكبير للحياة، فنقع في الهاوية.

كانت الإتفاقيات الإقليمية التي تستهدف المجتمع الكردي سابقاً تتم في أجواء صافية لا تشوبها الخلافات، أما اليوم و بالرغم من وجود خلافات و نزاعات بين الدول الإقليمية، إلا أنها ما زالت تتخذ نفس الموقف من المجتمع الكردي و وجوده. هذه الدول الإقليمية تحاول بشتى الوسائل رأب الصدع فيما بينها كي لا يتحول المجتمع الكردي من مجتمع أسير إلى مجتمع حر و تستخدم اليوم أساليب أكثر تعقيداً للوصول إلى هذا الهدف. و ذلك من قبيل الإدعاء بوجود خلافات فيما بينها و هو ليس بكذلك و من قبيل السيطرة على بعض القوى في المجتمع الكردي و جعلها تسير في فلكها و الإستفادة منها بالضد من مصلحة المجتمع الكردي و طموحه في إنشاء دولته و أيضاً من قبيل غزو المجتمع الكردي

فكرياً وثقافياً وهذا هو الأخطر في هذا الصراع. لذلك لا يجب أن تكون مقاومة المجتمع الكردي عسكرية فقط، بل فكرية وثقافية أيضاً. فالكرد أكثر من غيرهم يحتاجون إلى ثورة فكرية تحررهم من الأسر الإقليمي و تكون سبباً في حدوث ثورة مجتمعية جديدة قائمة على أسس الأصالة والقيم المجتمعية الأصيلة. أي أن تكون هذه الثورة من المجتمع وإليه، لا أن تكون مستوردة من الخارج وبحسب المقومات الخارجية. يستطيع الكرد إذا حاولوا، أن يوظفوا مبادئهم المجتمعية التي أتت عبر التاريخ في إنشاء فكر حر نابع من التجربة المجتمعية الخاصة بهم وجعل هذا الفكر أساساً لإنطلاقة لا تقف إلا عندما تتأسس الدولة الكردية، لتبدأ بعدها مرحلة فكرية أخرى. إن التجربة الكبيرة والمتعددة المجالات التي يمتلكها المجتمع الكردي، تؤهله إلى أن يكون صاحب فكر خاص به، ولكن لا توجد حتى الآن بوادر وجود أو إيجاد الفكر بمعناه العلمي لدى المجتمع الكردي. فلقد كانت إنتفاضة آذار عام ١٩٩١ في جنوب كردستان مثلاً، حدثاً مجتمعياً كردياً كبيراً وأبرز هذا الحدث معطيات سياسية وإجتماعية وثقافية وأيضاً فكرية عديدة. لقد رأينا تبعاتها السياسية الإيجابية المستمرة إلى الآن ورأينا إيجابياتها الإجتماعية، كما رأينا نتائجها الثقافي القليل مقارنةً مع هذا الحدث الكبير، ولكننا لم نرى و إلى الآن نتائجها الفكرية. إن حدثاً كهذا يجعل الفكر يتطرق إلى مسائل سياسية وإجتماعية عميقة، مثل القدرة المجتمعية الكامنة وراء هذه الإنتفاضة (و كل الإنتفاضات الكردية الأخرى طبعاً) و مثل تحليل المنحى والمسارات التي أفرزتها هذه

الإنتماضة و أيضاً مثل طبيعة هذه الإنتماضة التي ساهمت في وحدة الكُرد المجتمعية و إلى حدٍ ما السياسية في مرحلتها و مثل مواضيع فكرية أخرى كثيرة أتت بها هذه الإنتماضة، ولكن لم نرى هذا الفكر. و معلوم أن النخبة - سواءً النخبة المجتمعية أم النخبة الحزبية - هي المطالبة بوجود هذا الفكر، لأن هذا الفكر إن وُجد لكان قد أسدى خدمة كبيرة للقضية الكُردية بشكل عام و لموضوع الأمن القومي بشكل خاص. و من أجل أن يكون المجتمع الكُرد في مأمن إقليمياً، يجب أن يكون هناك فكر قومي إنساني يقوم على العلم و المعرفة. بل إذا تواجد هذا الفكر لدى الكُرد فهم سيؤمنون حفظ أمنهم القومي على كافة المستويات داخلياً و إقليمياً و خارجياً. كما أن أولى عوامل وجود الفكر هو وجود الإنتلجنسيا التي تدخل في بناء العديد من مؤسسات المجتمع و التي تحفظ أمنه المجتمعي و القومي و تساهم مساهمة رئيسية في تقدمه و بقاءه سليماً و نحن لا نستطيع رؤية هذا العامل المهم لدى النخبة الكُردية مجتمعياً. لهذا فإن أمننا المجتمعي مُهدد دائماً و متأثر تأثيراً مباشراً و غير مباشر على الصعد الداخلية و الإقليمية و الخارجية. و قد بدأت إنتلجنسيا الدول الإقليمية بتهديد الأمن المجتمعي الكُرد و ما زالت بطُرق و وسائل خبيثة و خطيرة، منها أنها إستطاعت زرع جسم ينتمي لها في جسد المجتمع الكُرد و تثبت المثل الذي يقول: "لو لم تكن دودة الشجرة منها لما تنخرت و تسوست".

و في مجال الإهتمام المجتمعي الخارجي هناك ما يدعو إلى

الفكر من الجانب الكردي و وضع برامج سياسية و إجتماعية تكون السبب في درء المخاطر الخارجية و قادرة على التعامل مع ما يصدر من سياسات و أفعال من القوى الخارجية. فالقوى الخارجية التي تربطها مصالح معلومة و غيرها بالدول الإقليمية التي تأسر كردستان و الكرد، هي التي قسّمت كردستان و سلمت كل قسم إلى دولة من هذه الدول الإقليمية كما هو معلوم. و هناك دولتان على الأقل و هما فرنسا و بريطانيا، قامتتا بهذا الفعل بحق الشعب الكردي و الوطن الكردي كما هو واضح. فمن هذا المثال نستطيع إستدراك ما للدول الخارجية أصحاب النفوذ و التنافذ، من تأثير على المجتمع الكردي و قضيته. إن منطقة الشرق الأدنى (كما سمّوه) التي يسكن مركزها الشعب الكردي المنقسم و الغنية بالثروات الطبيعية و أولها الماء، تجعل الدول الغربية تلهث من أجل السيطرة عليها. ولكن هذه الدول و بدل أن تتفق مع أصحاب الأرض الحقيقيين (الكرد) راحت و إتفقت مع الأتراك و العرب من أجل هذه السيطرة. بهذا أصبح الشعب الكردي ضحية سياسات هذه الدول الغربية التي حرّمت الكرد من كل شيء يملكون. و بدل أن يعتذروا للكرد و يُعيدوا لهم ممتلكاتهم من أرض و سيادة و عَلم، يطالبون الكرد بتقديم خدمات حتى يساندوهم. و الكرد من جانبهم حاضرون لتقديم هذه الخدمات و يقدمونها لهم على أكمل وجه، دون أن يحصلوا على شيء يُذكر. كان من الأجدر بالكرد أن يتفقوا مع هذه الدول الغربية على حفظ المصالح بشكل تبادلي، لا أن يقدموا خدمات لهذه الدول مقابل حماية ما أو وصاية معينة.

لقد كان الكُرد حاضرون للخدمة دائماً مقابل أن يُحفظ لهم أمنهم و وجودهم و كان الذين يخدمهم الكُرد من أجل هذه الأهداف يخدعونهم دائماً، لأن السياسة لا تقبل أن تكون الخدمات مقابل المصالح. إذاً كان الأجدر بالكُرد أن يرتقوا إلى حفظ مصالح هذه الدول و يجبروها على حفظ مصالح الكُرد، لإنشاء كيان و دولة مصلحة كبرى تخص الشعب و الوطن و هي مقابل مصلحة تُضاهيها في الأهمية و المستوى في العالم أجمع. كما أن معرفة كيفية إستغلال الفرص أمرٌ رئيسي و مهم في مسألة التعامل مع الخارج و هو كذلك ايضاً على الصعيد الإقليمي. فالفرص تأتي عادةً من التحولات السياسية و التاريخية فتفتح طرق أخرى و تحقق أهداف أخرى و تُدشّن لمراحل جديدة أخرى. و لقد كان للتأثيرات الخارجية دور كبير في إيجاد الفرص للكُرد كي يحققوا أهدافهم، ولكن هل تحققت تلك الأهداف؟ الواقع يجيب بأنه لم تتحقق للكُرد أهداف مهمة بعد بالرغم من حضور تلك الفرص، إلا في الجزء الجنوبي من كُردستان حيث هناك كيان كُردي فدرالي الصبغة و الطابع، قد تأسس بنتيجة التحولات التي حدثت بعد التدخل الأمريكي و الغربي في العراق و كان الكُرد حاضرون لإستغلال هذه الفرصة ليصبحوا أصحاب كيان في هذا الجزء من كُردستان. و لن نتوقف موجة هذه التحولات عند هذه المرحلة فقط، حيث هناك ما سيجري في الأجزاء الأخرى من كُردستان من تحولات. بل ستأتي تلك التحولات على الجنوب الكُردي مرة أخرى لتُدشّن لوجود تغييرات أخرى. ولكن المطلوب هو أن يكون الكُرد مُهيئون فكرياً للإستفادة من الفرص، مع الأخذ

بالإعتبار أن هناك دائماً عائق داخلي يتسبب في ضياع الفرص. ثم أن لطبيعة العلاقات و الإرتباطات مع الخارج الدور الكبير و المهم في الحفاظ على الأمن القومي، من جهة تأمن المساندة الفعلية لقضية المجتمع و أمنه. فالعلاقات القائمة على الإقتصاد فقط ليست إستراتيجية، حيث و بزوال العامل الإقتصادي تزول تلك العلاقات أيضاً. إن العلاقات الإستراتيجية هي العلاقات التي تستند إلى مبادئ و مسائل مصيرية بين طرفين أو عدة أطراف و لا يخفى أن مسألة الأمن المجتمعي و حفظه، مسألة إستراتيجية لأنها ثابتة و تتعلق بالمجتمع و الشعب و الوطن في كل زمان. و مثلما علينا إستغلال الفرص، كذلك يجب الحفاظ على مفرزات و نتائج الفرص الآتية و المستحصلة و التي تخدم الشعب و أهدافه و هناك عدة مقومات و مبادئ إستراتيجية تجعلنا مؤهلين للحفاظ على مكتسبات و نتائج الفرصة و تأتي في مقدمتها مسألة الوحدة الداخلية التي بها يتم الحفاظ على الفرصة و مكتسباتها. هنا أيضاً يبرز دور الوحدة في موضوعة الأمن القومي، حيث توفر الوحدة أساساً متيناً لبناء ما يُراد بنائه. من المهم و الأساسي أن يكون المجتمع في هذه المسألة ذات شخصيته الخاصة به أمام المجتمعات الأخرى، لكي يضمن مسألة الحسابات الخارجية و أبعادها. فمسألة الحسابات الخارجية السياسية و الإقتصادية و غيرها، تعتمد بالدرجة الأولى على ماهية الأطراف الموجودة ضمن هذه الحسابات. كما أن كيفية تصرف كل مجتمع يدل على ماهيته و شخصيته من جهة أنه هل يتمتع بمقومات الذكاء و الحنكة و التعامل الإستراتيجي مع الآخرين أم لا. و

لا شك أننا نرى هذا التصرف في النخبة السياسية و المثقفة لهذا المجتمع، قبل أن نراه في سلوك الأفراد الآخرين. و الدول الخارجية ذات العلاقة التي لها مصالحها في منطقة شعبنا تتصرف وفق متطلبات خاصة بها و هي متطلبات إقتصادية و إجتماعية و ثقافية. أي ليست إقتصادية فقط كما كان سابقاً. لهذا سيكون الصراع شديداً و سيصبح أشد في الأزمنة الآتية. إنه صراع المجتمعات و لهذا لا يقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة. لذلك يُطلب منا التحلي بشخصيتنا الخاصة بنا كمجتمع يريد أن يبقى و لا يذوب مستقبلاً، نتيجة هذا الصراع الذي يستهدف وجود المجتمعات. في هذا الصراع الجديد يستخدم المهاجمون من الخارج طرق علم النفس و علم الإجتماع إلى جانب طرق الجنود و الآلات الحربية. حتى الهجوم بالأسلحة في هذا الصراع يكون وفق حُجج نفسية و إجتماعية و حياتية مختلفة، بغية إخفاء الوجوه الحقيقية السلبية لهذا الصراع. إنه الصراع القائم على الخداع. هذا الصراع يخلق ظروفاً بحسب نوعيتها و كيفيتها، فالهجوم الثقافي على مجتمعنا مثلاً يخلق ظروفاً بدايته الفوضى الفكرية الحاصلة نتيجة تصادم ثقافتين و أكثر و إذا لم يدافع المجتمع عن نفسه من خلال الحفاظ على ثقافته، فسوف تتطور حالة الفوضى الفكرية لديه إلى حالة تقمّص و تشرب ثقافة المهاجم. و إذا حصل هذا سيفقد المجتمع الذي هوجم شخصيته و مبادئه التي حصل عليها خلال مراحل تاريخه. عندها لن يتمكن السياسيون في المجتمع الذي هوجم من وضع سياسات تنبع من روح الشعب، لذلك مطلوب أن يكون لنا

يدُ في خلق الظروف التي تخدمنا مثلما للجانب المهاجم علينا يدُ في خلق ظروف تخدمه و إن عملية الوحدة أو الإتحاد، عملية تخلق الظرف المناسب لتقويتنا في وجه أي هجوم، مثلما تحافظ على أمننا القومي. كذلك فإن العمل الفكري سياسياً و كتاباً، نظرياً و عملياً، و وضع نتائج هذا العمل الفكري في الحياة العملية للمجتمع و الدولة أو الكيان السياسي للمجتمع، يخلق الظروف المناسبة للمجتمع و الموافقة لمبادئ و مقومات المجتمع الخاصة. و عند حصول هذا، سيفرض المجتمع ذاته في واقع الحياة الجيوسياسية التي يعيشها و لن تتمكن القوى الخارجية من فرض ثقافتها و سياساتها عليه و تجريده من مقوماته الخاصة. كذلك الأمر بالنسبة لأي شيء يُفرض من الخارج، ثقافياً كان أم سياسياً أم إجتماعياً. إن الجرأة بالقيام بأي عمل سياسي و غيره وفق خطة و برنامج مدروس تابع من صميم المجتمع و من روح الشعب، يخلق الظرف الخاص المناسب و الموافق للمجتمع و لروح الشعب و إرادته. هكذا يصبح الشعب صاحب إرادة في رسم خطوط حياته الخاصة و عندها ستكون حسابات الأطراف الخارجية حيال الشعب بشكل آخر و بمضمون آخر. حيث عندها سيصبح معلوماً للأطراف الخارجية أن التعامل مع حالات الشعب السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية، يجب أن يكون متوازياً و متساوياً مع قدرة الشعب على المحافظة على ذاته التاريخية و الوجودية و لن يكون الشعب سهل المنال. هكذا ندرك أن هناك معضلات محلية و إقليمية و دولية تواجه المجتمع و أن مواجهتها تستلزم وجود ما أشرنا إليه و هو

ضرورة مواجهة تلك العضلات و تلافيها من خلال العمل الفكري التابع من أصالة الشعب أولاً و الشامل لكل النتاج الفكري الإنساني ثانياً. بذلك تكون مواجهتنا لهذه العضلات تستند إلى العلم و المعرفة الإنسانية التي لا بد من أن تأخذ بعين الإعتبار و لا شك أن في هذه المواجهة صعوبات لا يخرقها و يتجاوزها إلا الفكر و عملياته. و أولى تلك العضلات الحاصلة التي تجعل المجتمع مهدداً هو عدم وجود وحدة داخلية سياسية، هذه الوحدة التي إن وُجدت فسوف لن يبقى المجتمع مُجزأً في تكوينه و سيكون في مأمن من المحن و الأهوال. إذاً إنعدام هكذا وحدة تجعل المجتمع يواجه الأزمات المحلية و الإقليمية و الدولية التي تعصف به، دون أن يكون له خط دفاع يحرسه. و من الأركان الأساسية للوحدة الإيمان بمبادئ مجتمعية قومية مشتركة و أيضاً الإيمان بالهدف المشترك و تطبيق طقوس هذا الإيمان في الحياة العملية السياسية و المجتمعية. لا يجب أن يكون هذا الإيمان مجرد إدعاء يدّعيه أولي الأمر إعلاناً من أجل إعلام. فإنعقاد المؤتمر القومي الذي يُعتبر إحدى ضرورات العملية الوجودية مثلاً، ترضخ لحسابات و مقاسات الأحزاب بدل أن تؤمن الأحزاب جميعاً أن المؤتمر القومي له مقاساته الخاصة به و هي مقاسات شاملة للجميع. و المطلوب هو الإيمان بتلك المقاسات الخاصة لا أن تُفرض المقاسات الخاصة بالأحزاب و ذلك لكي تتكامل جهود إنعقاد هذا المؤتمر بالنجاح و ينتهي إلى نجاح. أي أن ما يطالب به المؤتمر القومي هو ما من المفروض أن تتبعه الأحزاب و القوى المجتمعية المختلفة و يعمل الجميع وفقاً لمبادئه في كيفية

الإنعقاد و وفقاً لنتائج بعد الإنعقاد. علينا أن ندرك أن المؤتمر القومي الذي لا يزيّن بنتائجه الأساسية إنشاء الدولة الكردية لا يُعتبر مؤتمراً قومياً و إن محاولات الإنشاء السياسي التي تُبين أن الكرد اليوم في مرحلة أخرى هي ليست مرحلة الدولة إنما تأكد أن المؤتمر القومي بعيد عن مضمونه. فالدولة المطلوبة ليس لها زمان محدد، بل كان زمانها منذ أمدٍ بعيد و اليوم هو زمانها أكثر من أي وقت آخر، مع تأخير حاصل نتيجة الوضع السياسي الكردي الذي يفتقد إلى الوحدة أولاً و إلى الفكر بشكل عام ثانياً و إلى الفكر القومي بشكل خاص ثالثاً. إن التشرذم و الإنقسام الحاصل بين الأحزاب الكردية لأسباب واهية و بعيدة عن العلم، تُصيب المجتمع بالضعف في مجال إتخاذ القرار. و لهذا نرى أن المجتمع يتمايل يميناً و يساراً لدى حدوث أي حدث قومي، من أجل أن يحافظ على إتزانهِ و إتزانهِ هذا في وحدته. ففي كل حادثة قومية يقف المجتمع حيالها موقف الداعم لمبادئ الشعب و الوطن الثابتة و يصبح في هذا عاملاً من أجل الوحدة و يحصل هذا دون تدخل الأحزاب، بل يحدث عفويّاً لأن هذا هو الحق بكل إختصار. أما الإنقسامات الحزبية فهي بالنسبة للمجتمع معضلة لأنها تفتح جروحاً في جسد المجتمع تصيبه بهذا الضعف الذي نتحدث عنه و هو ضعف معنوي أول ما يفعل بالمجتمع هو جعله راكداً بلا حراك و غير حيوي. ذلك لأنه يصبح غير عارف بكيفية الإختيار أو غير مُريد للإختيار. و نقصد بالإختيار هنا إختيار مَنْ من الأحزاب على حق و من هم على باطل و من أجل أن هذا الإختيار صعب، تنعكس

صعوبتها على قرار المجتمع في النهاية راكداً و غير ذو حيوية. إن هذا الاختيار صعب للمجتمع لأنه يرى أن الجميع أبنائه و هو لا يرى فرقاً بينهم، بينما تحدث الفرقة هذه من قبل الأحزاب و هنا تكمن الصعوبة هذه التي تجعل المجتمع يعاني من الضعف المعنوي. كما أن أهداف الأحزاب التي هي كل بحسب رؤياه، هي أيضاً مشكلة من المشاكل التي يعاني منها المجتمع، ذلك لأن المجتمع يرى أن هذه الأهداف ليست هي التي يقدم لها أبنائه و ليست هي التي يُستشهد من أجلها أبنائه. فالمجتمع الكردي و منذ إندلاع ثوراته و إنتفاضاته يعلم حقيقة واحدة و هدف واحد لهذا النضال ألا هو الإستقلال و بناء دولة كُردستان. ولكنه يصطدم مع نفسه عندما تنادي أحزابه بأهداف هي كل شيء بإستثناء هدف بناء دولة كُردستان و هنا يُصاب المجتمع بالتجمّد و هنا تكون الصدمة بالنسبة له، فتيه في ذاته. ففي الجزء الغربي من كُردستان الذي تعرضت فيه الأحزاب إلى موجة إنقسامات في أحزابه مثلاً، هناك هدف الحصول على الحقوق السياسية و الثقافية و الإجتماعية و يرفع هذا الشعار الهدف عدة أحزاب، فيتساءل المجتمع: "إذا كان هذا الهدف هو هدفكم جميعاً فلماذا أنتم متعددون؟" و هذا تساؤل مشروع ذلك لأن التعددية قائمة على وجود عدة أهداف مختلفة. فإذا كان عندنا عدة أحزاب كان من المفروض أن يعمل كل حزب منهم من أجل هدف أو أهداف مختلفة عن الأخرى. و يقولون: "صحيح أن جميع الأحزاب تعمل من أجل نفس الأهداف، ولكن لكل حزب طريقته و منهجه في الحصول على هذه الأهداف

و تحقيقها و لكل منهم فكرته الخاصة بهذا الشأن". ولكن أليس من المعلوم علمياً أن كل تلك الطرق و الأفكار تتبع من مصدر واحد؟ و أليس من الأجدر أن يكون هذا المصدر هو حزب واحد لا عدة أحزاب تشكل نفس المصدر؟ إذاً من الواضح جداً أن كل حزب يحمل نفس الأهداف و يريد أن يكون لوحده و مستقلاً عن الحزب الآخر الذي يحمل نفس الأهداف، إنما يريد أن يكون هو المصدر و هو المُحقق لتلك الأهداف لا غيره. و في هذا حالة سلبية تنعكس آثارها على المجتمع. إن إرادة الإستحواذ على النضال و مجرياته هذه و حصره في جهة واحدة تُناقض روح التعاون و الوحدة و تجعل منها خيالاً لا يمكن أن يتحقق يوماً و في هذا ضرر كبير لمسيرة النضال القومي. كما أن في هذا الجزء من كردستان (الجزء الغربي) نستطيع أن نرى أحزاباً تحمل نفس الاسم و تتنافس فيما بينها على أحقية كل واحد منهم و أي واحد منهم هو حامل هذا الاسم و هذا مثال سيء في التاريخ و السياسة و يعاني منه المجتمع أشد المعاناة، ذلك لأنه يبقى دون صاحب حقيقي ليأتي في النهاية من يدّعي أنه صاحبه و هو ليس بذلك. هذا هو التيه الذي يواجهه المجتمع و يرزح تحت سلبياته التي تضره من كافة النواحي الحياتية و هذا على الصعيد الداخلي. أما على الصعيد الخارجي فهناك ما يؤثر سلباً على مصير المجتمع تتمثل في الوعود و المواثيق التي تُعطى و تُقدم للكرد لتأخذ منهم بعد حين، أي بعد إنقضاء المصالح. و في هذا معاناة متكررة يزخر بها تاريخ المجتمع الكردي و حركاته. و لو كان المجتمع ذو قوة ذاتية لما

حدث له هذا. هذه القوة الذاتية لا تكمن فقط في وجود وحدة سياسية مجتمعية، بل أيضاً تكمن في وجود الإنتلجنسيا التي أشرنا إليها سابقاً. فالإنتلجنسيا هنا - في قضية العهود و المواثيق - تقتضي البحث عن سُبُل إثبات تلك العهود و الوعود التي أغلبها شفهيّة تُعطى في إجتماعات أو في أقصى حدودها يتم التحدث عنها في أروقة الأمم المتحدة. و هذا كله لا يُعتبر إثباتاً و ثباتاً لتلك الوعود و المواثيق، فمن أجل إثبات أية مسألة نحتاج إلى براهين و من أجل ترسيخ أية قضية نحتاج إلى رباط مقدس نربط به الأطراف صاحبة الوعود و المواثيق و هذا لم يحصل لدى الكُرد إلى يومنا هذا. لذلك فالخطر حاضر و يهدد مصير الشعب و الوطن في أي وقت تتحول فيه المسارات السياسية. و قد يظن البعض أن الرباط المقدس هذا إقتصادي الأسس و في هذا خطأ، إن هذا الرباط هو عبارة عن خطة أو جملة خطط و برامج تعرض للإتفاق عليها وفق وثائق و شهود و بدائل إقتصادية و سياسية، تضع أمام الأطراف المرتبطة بها (بهذا الرباط) خيارات منها في صالح الأطراف و منها في غير صالح الأطراف المقابلة بوجود الرضى الكتابي الموثق بحسب الشهود عليها و عنها. أي أن تقدم أحزاب الشعب ما يرضي و ما لا يرضي الأطراف الخارجية من مصالح و برامج سياسية في آن واحد و الإتفاق معهم على أن البدائل التي لن ترضيهم و لن تكون في مصلحتهم، هي التي ستأخذ مكانها و مجراها في حال نقض الوعود و المواثيق. و في هذا جراءة مطلوبة. يُحبّذ أن تملك أحزاب الشعب هذه الجراءة لكي تصبح ذات المجتمع قوية و لكي يرتبط الذين يوعدون بوعودهم، كي

لا يكون المجتمع مهدداً و دون سياج و لكي يبقى أمنه القومي في سلام. من جانب آخر يعاني الشعب الكردي من شبكة إقليمية تستهدفه من كل ناحية و تفرض هذه الشبكة واقعاً خطيراً على مصير الشعب ألا و هو ترسيخ التفرقة إلى جانب جعل التقسيم الحاصل لجسد الجغرافيا الكردية أمراً واقعاً و مُسلماً به و الإبقاء على هذا الجسد ممزقاً و مُجزأً إلى ما شاء الله. بل و يذهب واضعوا هذه الشبكة إلى أبعد من ذلك ليجعلوا المجتمع ذاته ممزقاً، عبر تعميق الخلافات الموجودة داخل جسم الحركة السياسية لهذا المجتمع و إحداث خلافات أخرى. و أخطر أعمال هذه الشبكة الإقليمية هو زرع من ينتمون إلى سياساتها في جسد الشعب و الوطن. و كل هذا يؤدي إلى إنعدام القدرة لدى أحزاب المجتمع في إنجاز العمل الإستراتيجي من أجل الشعب و أمنه القومي و تحقيق أهدافه. و بالنسبة للعمل الإستراتيجي و أهميته في حياة الشعب و الوطن و كيفية القيام به من قبل الأحزاب، له حيز مهم و علينا إدراكه. إن أي عمل إستراتيجي يعتمد بشكل عام على الفرضيات الصحيحة أو الشاملة و من أجل هذا العمل، يطلب من الأحزاب تفعيل النشاط الفكري لدى الأفراد المنتخبين و جعلهم يقدمون منتوجاً فكرياً يخص واقع الشعب و الوطن و يقوم على نظام الإحتمالات حيال كل ما يتعلق بحياة الشعب و الوطن سياسياً و اجتماعياً و إقتصادياً و غير ذلك. إن أي خطأ في الفرضيات و الإحتمالات التي تمس السياسة المجتمعية الحزبية، لها تداعياتها السلبية على سياسات الحزب و على حياة المجتمع تصل إلى حد حصول النكسات

و عواقب لا تُحمد عواقبها. كما أن في العمل الإستراتيجي هناك ضرورات و أولها مسألة أن تكون البيانات و المعلومات التي يُعتمد عليها دقيقة و جوهريّة، لم لا و كل هذا يمس الأمن القومي للشعب و الوطن. فكم من حركة سياسية أخطأت في إحتمالاتها و فرضياتها فتسببت بحلول الكوارث على المجتمع دون أن تعلم هذه الحركة السياسية أن الفرضيات و الإحتمالات ليست ثابتة الطابع. و هي عندما قامت بوضع هذه الإحتمالات ثبّتتها و أقنعت نفسها و الآخرين أن هذا هو الإحتمال الصحيح و في النتيجة كانت الخسارة. إذاً يُحبذ لمن يضع فرضية سياسية في أية واقعة سياسية أن يحافظ على أن تكون فرضياته السياسية متحولة الطابع و ليست ثابتة. كذلك هناك من يعتمد في مجال العمل الإستراتيجي على القوى الخارجية و في هذا طامّةٌ كبرى، ذلك لأن العمل الإستراتيجي لأي حزب يجب أن يكون منه و إليه. أي من الحزب و إليه و للمجتمع الذي ينتمي إليه الحزب. لأن الإعتماد في هذا العمل على الطرف الخارجي يضع قدر و مصير الحزب و المجتمع كلاهما بيد هذا الطرف الخارجي و سيكون في المستقبل القريب أو البعيد لا حول و لا قوة للحزب و المجتمع حيال أي تغيير و حيال أي قرار تتخذه هذه القوة الخارجية. هكذا يكون العمل الإستراتيجي في العموم ذو أهمية قصوى في حياة الحزب و الشعب و الوطن و يَشْغَلُ حيزاً أساسياً في مسألة الأمن القومي.

و لنُسَلِّم و نؤمن بأن هناك تسلّط مُبطّن تختفي تحت عباءة الديمقراطية و الحريات و لذلك تظهر هذه الخلافات و الإنقسامات

فيما بين الأحزاب، فنستطيع أن نبين أن هذه الإنقسامات منشأها هذا التسلط، لأنها لا تستطيع إقناعنا بسبب وجودها المكثف هذا. فكل الأسباب التي تم تقديمها حتى الآن من أجل تبرير هذه الإنقسامات، واهية و ليس لها أساس علمي و معرفي. لذلك يبقى سبب واحد و هو هذا التسلط المبطّن الذي قد لا يدرك وجوده في أنفسهم حتّى من يملكونه، لأنها مسألة نفسية. و إلا كيف يمكن تسمية الحالة التي أشرنا إليها عندما قلنا أن هناك عدة أحزاب لهم نفس الاسم؟! أليست هذه الحالة تُعبّر عن وجود حالة الإستحواذ الخاصة؟ وأليست حالة الإستحواذ الخاصة هذه هي إحدى حالات التسلط و صفته؟ و هناك دليل آخر على وجود هذا التسلط المبطّن ألا و هو الوقوف بوجه من يقدمون أفكاراً جديدة مُغيرة للتي سبقت، حيث يتم محاربة أية أفكار جديدة لا توافق آرائهم و تطلعاتهم السياسية. و كلنا يعلم أو علينا أن نعلم أن رفض الأفكار الجديدة، سياسية كانت أو إجتماعية أو غير ذلك، تدل على وجود هذا التسلط الذي نتحدث عنه. وإذا لم يكن كذلك لماذا بقيت أهداف الحركة السياسية الكردية هي نفسها طوال كل هذه العقود و المتغيرات، بالرغم من مجيء و ذهاب العديد من المراحل التاريخية بكل تحولاتها؟! ثم أن التسلط فيه صفة الخوف و الذعر من كل ما هو خارج عن المجال الموضوع و المحدد و هناك تمسك بهذا المجال الموضوع في إطار و مجال لا يتغيران بالرغم من تغيير كل الفصول السياسية و المجتمعية. ففي غياب التسلط يتم مناقشة كل الأفكار الجديدة لأنها تحسم أموراً سياسية و إجتماعية و

اقتصادية كثيرة و تحسم الأمور المرتبطة بالأمن القومي. من جملة ما كان يجب أن يتغير هو شعار الحقوق السياسية حيث أن هذه الحقوق تضم و تشمل الكثير من الجوانب السياسية التي تعني أولها المشاركة في الحكم القائم و هو الحكم الذي يسيطر على أرض كُردستان، نظراً إلى أن الكُرد محرومون من هذه المشاركة السياسية في حكم البلاد. بالإضافة إلى أن هذه الحقوق السياسية تعني الحصول على أطر و مجالات العمل السياسي المختلفة مثل العمل بحرية على الساحة الدولية و الإقليمية ضمن إطار الحفاظ على وحدة البلد و أمنه طبعاً، كذلك إقامة نشاطات سياسية أخرى مختلفة ولكنها كلها تحافظ على مبادئ الأمن الخاصة بالبلاد التي تقتسم كُردستان. و يعني الحق السياسي أيضاً إنشاء كيانات مختلفة كالحكم الذاتي و الفدرالية و سواها و لا تعني و للأسف الشديد، معنى واحداً و هو حق إنشاء الدولة الكُردية. لماذا؟ لأن الجميع مرتبط إرتباط مبارك بقضية الحفاظ على وحدة البلاد التي ينتمون إليها و في الحقيقة ليست هي هذه البلاد التي ينتمي إليها الكُرد، فالكُرد ينتمون إلى البلاد الكُردية و هي كُردستان.

هناك صفة أخرى سلبية و هو الخوف من الفشل و هذا نابع من إنعدام القدرة على إستيعاب الوقائع السياسية. لذلك ترى الخائفون يترنحون على حلبة السياسة و أية ضربة سياسية كفيلة بإسقاطهم. لهذا على الحزب أن يكون متسلحاً دائماً بفهم و إدراك المرحلة و ما بعدها، لكي يكون ثابتاً أمام التحديات و قائماً بذاته لا يسقط. كما أن سقوط أي حزب في مرحلة ما، لا يعني خسارته في

ساحات معاركه كلها، بل السقوط هو بعدم القدرة على التواصل التاريخي و المجتمعي. هناك أحزاب خسرت عسكرياً في مرحلة ما ولكنها بقيت في ضمير الشعب و لن يستطيع أي حزب أن يعيش في ضمير الشعب ما لم يُعبّر عن ما في ضمير الشعب. و لقد شددنا أن ضمير الشعب من إرادته التي تصر على إقامة الدولة الكردية و الحفاظ على أمنها القومي. إن الخائفون يحاولون دائماً إرضاء كل الأطراف و الشجاعة تقتضي أن لا نرضي الأطراف التي تريد لنا السوء في الخفاء أو في العلن. لذلك فليكن تقييمنا للوقائع سليماً و لتكن قراراتنا تلائم تلك الوقائع و تكون تاريخية و شجاعة. لتكن مسألة الأمن القومي عندنا أولوية ليس لأننا متعصبون، بل لأنه بالنسبة لنا هناك ضرورة لذلك، لأننا فعلاً مهددون و لا نعيش بسلام. فهناك مخاطر تُهدد بنا من الداخل و الخارج و من لدن الدول الإقليمية التي تقسم جغرافيتنا السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و تحتل كل واحدة منها جزءاً من هذه الجغرافيا التي دواها الإستقلال.

إن الحزب كالجسد الآدمي، يتألف من عدة أجهزة كلها ضرورية لحياة هذا الجسد و مثلما لا يمكن للجسد أن يعيش حياة سليمة معافاة إذا كانت أحد الأجهزة فيه ناقصة، كذلك الحزب لا يقبل حسب المنطق السليم أن تكون إحدى أجهزته ناقصة. بناءً على هذا فإن القوة العسكرية و وجودها هي إحدى الأجهزة التي على أي حزب إمتلاكها و توفيرها في الحياة الحزبية، لكي يكون قادراً على الحفاظ على أمن شعبه و وطنه. ولكن البعض يقول بأنه لا ضرورة لوجود القوة العسكرية للحزب، طالما أن نضاله سياسي

بحثت و هنا هناك عدم إدراك بأن لا وجود لنضال سياسي بحثت و أن أية قوة سياسية ستكون غير سليمة و غير مكتملة الخلق بدون قوة عسكرية و إقتصادية... و إلى ما هنالك من عناصر القوة الواجب توفرها للحزب. و يتم الإستشهاد بنضال السيد "غاندي" مثلاً ليحاولوا الإثبات لنا أن النضال السياسي البحث قد حققت أهدافها و هو ليس بذلك. إن من أنقذ الهند في النهاية لم يكن فقط نضال غاندي السياسي السلمي، بل إن أعداداً كبيرة من المقاومين الذين كانوا يردفون النضال السياسي بنضال عسكري أجبرت المحتلين على مغادرة الهند و إنهاء الإحتلال. و لو لا هؤلاء المقاومين العسكريين الثوريين ل بقيت الهند إلى اليوم تحت الوصاية البريطانية، إن لم نقل كانت ستبقى تحت الإحتلال لأن خيارات الهند لا تنتهي. كذلك الأمر بالنسبة لكل المجتمعات التي عانت و تعاني من الإحتلال و سلب الإرادة القومية في كل بقاع العالم. إذاً وجود القوة العسكرية لدى الحزب ضرورة ضرورة الدم في الجسد، طالما هناك تهديدات و تحديات تواجه مصر الشعب و الوطن. نحن نرى اليوم و في هذا الزمان دولة عظمى مثل أمريكا تملك أكبر قوة عسكرية في العالم و مزودة بأحدث تكنولوجيا عسكرية، لا تكتفي و تستمر في إنتاج و ابتكار الأحداث و الأحداث عسكرياً. تُعَدُّ أمريكا ما إستطاعت من قوة دائماً لِتُرهب بها أعدائها، لأنها تريد الحفاظ على أمنها كما تقول. دولة عظمى مثل أمريكا و صاحبة أحدث تكنولوجيا عسكرية في العالم تُؤمّن قوتها العسكرية سنة بعد سنة و تُعَدُّ ما إستطاعت من قوة و من بيننا من لا يؤمن بهذا! كيف سيكون أمننا القومي

محفوظاً إذا لم تكن لدينا بالإضافة إلى كل ما سبق، قوة عسكرية أيضاً؟ و من الحجج التي يتم تقديمها حول عدم الحاجة إلى القوة العسكرية هي الجغرافيا، حيث يُقال بأن من الجغرافيا ما يسمح بوجود القوة العسكرية مثل المناطق الجبلية و منها ما لا يسمح بوجود القوة العسكرية و هي المناطق السهلية. يغيب عن فكر من يقدم هذه الحجج أن القوة العسكرية تستطيع العمل في كل الظروف و المناخات فالعسكريات أيضاً علم بذاته و له حساباته في كل الأجواء و لكل ظرف و مناخ أساليبه العسكرية الخاصة به. و لنعلم أن القوة العسكرية لا تحافظ فقط على الأمن القومي، بل تحافظ أيضاً على كل المكتسبات السياسية و المجتمعية و ليس جزافاً أطلق على هذه القوة إسم درع الوطن و عنوان أمانه و سلامته. كما أن القوة العسكرية تتبع القوة السياسية أو الإدارة السياسية و إذا كانت هناك حنكة و دراية و أسس قومية، فسوف لن تصبح هذه القوة العسكرية أداة سلبية أو ترتكب أفعال خارجة عن الإطار السياسي المرسوم. لذلك من حق أي حزب إمتلاك القوة العسكرية دون الخوف من التصادم مع القوى العسكرية التي تمتلكها الأحزاب الأخرى، طالما أن القوة العسكرية خاضعة للقرار السياسي. و إذا كان هناك إتفاق سياسي بين الأحزاب - و يجب أن يكون - لن يكون هناك تصادم فيما بين هذه القوى العسكرية الحزبية كما أن أية وحدة سياسية تحدث فيما بين الأحزاب ستؤدي واقعياً إلى وحدة عسكرية أيضاً. كما أن الضعف السياسي هو الذي يؤدي إلى التصادم فيما بين الأحزاب و ليس وجود قوى عسكرية عديدة،

فالقوة العسكرية لا تستطيع الخروج عن القرار و القانون السياسي الصادرين من الحزب. إن إمتلاك أي حزب لجهازه العسكري فيه قوة فوق قوة كما تفتح هذه الحالة المجال لأن تصدر القوة العسكرية التي تمتلك المبادئ المعنوية إلى جانب المادية في حياة الشعب و الوطن. و التحلي بالمبادئ المعنوية القومية منها و الوطنية و الإنسانية، تجعلها الأكفأ لهذا التصدر. و هو تصدر يشبه ما في قصة الطلاب في المدرسة، حيث من الطلاب من يمكنهم جمع علامات أكثر لتصدر أسمائهم قائمة الناجحين. أي أن الكل ناجحون ولكن هناك من تصدر أسمائهم القائمة و لهم الحق الأوفر في نيل المراتب الكبرى أكثر من الناجحين الآخرين الذين تقل علامات نجاحهم. و في هذه سنة الحياة و قانونها التي علينا أن نتبعها لكي نسير سيراً صحيحاً موفّقاً. إن القوة العسكرية يكون لها بالضرورة تجربة خاصة، تأتي هذه التجربة من خلال الدروس النظرية و العملية في مسيرتها الخاصة و بهذا سنمتلك كشعب و كمجتمع عدة خبرات عسكرية تُساند بعضها بعضاً، عندما يُقرّ القرار السياسي إنشاء الوحدة المطلوبة يوماً. و بهذا أيضاً سيكون أمننا القومي في أمان أكثر. من حق أي حزب إمتلاك قوته العسكرية الخاصة به مثله مثل الأحزاب الأخرى لأن له سياسته الخاصة به، فالجيش يتربّي وفق مبادئ سياسية. و إن الوجهة الصحيحة لإنجاز عملية الوحدة العسكرية هي أن تكون هناك عملية وحدة شاملة تقوم بين الأحزاب، لينتج عن هذه العملية جيش وطني قومي واحد يتكون من جنود كافة الأحزاب و يعمل هذا الجيش تحت إمرة

وزارة دفاع وطنية يقدم لها الأحزاب جنودهم لخدموا الوطن تحت رايتها. و من أجل وجود وزارة دفاع لا بد من وجود حكومة قائمة بذاتها و الكرد يملكون اليوم في الجزء الجنوبي من كردستان وزارة دفاع و هناك أمل أن تنبثق قوة عسكرية موحدة من الجهود التي تُبذل من قبل أحزابها في هذا المجال. كما أن أية قوة عسكرية تابعة لأي حزب تستطيع اليوم العمل تحت راية و إمرة وزارة الدفاع في إقليم كردستان و في هذا عملية طبيعية لا لبس فيها. كما أن في عملية الإستحواذ و السيطرة في هذا المجال بروز لحزب واحد دون الأحزاب الأخرى بل و ضياع للأخرى. و هذه ليست عملية عادلة و ليست ديمقراطية. إذًا في حالتنا في الأجزاء الثلاثة الأخرى الغير محررة من كردستان، يُحبذ لو أن كل حزب يملك قوته العسكرية الخاصة به و عند المحن و الأزمات و إندلاع معارك الشعب و الوطن، تعمل هذه القوى العسكرية بحسب إتفاق من أجل هدف واحد و كل من موقعه و بحسب شخصيته و هويته. كما أن في هذا وحدة تتم بين القوى العسكرية الآتية من وحدة الأحزاب. إن الحدث العسكري الذي حصل في أكتوبر ٢٠١٤ حيث مساعدة بيشمركة جنوب كردستان لقوات وحدات حماية الشعب في غرب كردستان و تحرير مدينة كوباني من داعش تُثبت ما نذهب إليه و هو أن القوى العسكرية الكردية يمكنها أن تساعد بعضها البعض في الشدائد و المحن. لقد حصلت هذه المساعدة العسكرية للكرد في غرب كردستان بقرار سياسي صدر من مؤسسات الحكم في إقليم جنوب كردستان من رئاسة الإقليم و برلمانه و حكومته.

لهذا سيكون هناك تعاون ما بين القوى العسكرية للأحزاب لو كان هناك برنامج وحدوي واجب الحضور دائماً. فما حصل في كوباني في ذلك التاريخ يُعبّر عن فحوى هذه الوحدة التي يريدها الجميع. إذاً تعتبر وجود القوة العسكرية لدى الأحزاب حاجة أمنية تخص المجتمع والحفاظ عليه وحاجة ماسة بالنسبة للأمن القومي للشعب والوطن وبدونها لن يكون للشعب والوطن حول ولا قوة، عندما تأتي المآسي المتمثلة بالهجمات البربرية التي يشنها الأعداء عادةً. ولا تقتصر هذه الهجمات على الجانب العسكري فقط، بل هناك هجمات أمنية وشبه عسكرية وأغلبها سرية الطابع يتعرض لها المجتمع وبنائه من قبل هؤلاء الأعداء. في هذه الحالة أيضاً يحتاج المجتمع إلى القوة العسكرية التي يمتلكها الحزب للدفاع عن وجوده وأمنه. كما أنه و نظراً لأهمية وجود القوة العسكرية لدى الحزب، ينبغي أن تكون هذه القوة ليست تقليدية، بل يتم تطويرها بحسب معطيات هذا الزمان. فكلما كانت القوة العسكرية متطورة أكثر، كلما كان الأمن القومي والمجتمعي مضموناً أكثر. من أجل هذا نرى أن كل الدول المتقدمة والمتطورة لا تكتفي بامتلاك أسلحة محددة، بل تسعى دائماً إلى إمتلاك ما هو أكثر تطوراً. فإذا كانت هذه الدول صاحبة هذا المسعى وهي تمتلك ما تمتلك من أسلحة وقوة عسكرية متطورة، فما بالناس الذين لا يملك حتى دولة بعد. إذاً يحتاج الكرد أكثر من جميع المجتمعات والأقوام إلى القوة العسكرية والسلاح المتطور، للحفاظ على أمنهم القومي. ومفهوم السلاح المتطور لا

يعني فقط أن تكون لدينا طائرات و دبابات متطورة، بل يعني أن كل سلاح نمتلكه يجب أن يكون متطوراً حتى وإن كان مسدساً. بالإضافة إلى ما تقدم هناك أيضاً دور كبير و مهم للتكنولوجيا بشكل عام في مسألة الأمن القومي. و من أجل درء المخاطر الآتية من هذه الإختراعات البشرية التي لا تضع حدوداً للأشياء و الموجودات، علينا الإهتمام بالتربية المجتمعية الحسنة و في مقدمتها التربية القومية. و نقصد بالتكنولوجيا التي قد تأتي بالمخاطر تلك الأجهزة الألكترونية التي تُستخدم في الحياة اليومية و في الإعلام و في مقدمتها التلفون الألكتروني و الكمبيوتر و الإنترنت و التلفزيون، حيث الجانب السلبي في هذه الإختراعات تُذيب شخصية الفرد و تجعله في حالة من الفوضى الفكرية و السلوكية. نظراً لأن هذه الإختراعات تريد إشباع كل نوع من أفراد المجتمع و كل السلوكيات بنمط واحد. لذلك نستطيع أن نرى مثلاً في محركات البحث تقريباً كل ما وُجد و خُلق، دون أن يكون هناك تفريق بين السلب و الإيجاب، فهذه ليست وظيفة هذه المحركات و واضعوها و مخترعوها. بل إن هناك من السلب ما يتم وضعه في هذه المحركات لأهداف مرسومة و مطلوبة من قبل بعض هؤلاء الواضعين. الجدير بالذكر أن أي إختراع برز للوجود من قبل البشر هو في الغالب لخدمة البشرية إيجاباً ولكن لسخرية القدر أن بعضها يُستخدم سلباً أيضاً و هنا تكمن الخطورة. فالمسدس يُستخدم في الدفاع عن النفس و هذا حق، بينما يُستخدم أيضاً للقتل من دون وجه حق. و الإختراعات الألكترونية مجملها تُستخدم لتطوير الثقافة و الإطلاع على ما هو موجود في

هذا الكون، ولكنها تُستخدم أيضاً في اللهو و ضياع الوقت و التأثير السلبي على بنيان الإنسان المادي و المعنوي. هنا يأتي دور التربية الحسنة التي تستند إلى الوعي بمخاطر هذه التكنولوجيا و الوقوف في وجه الجانب السلبي منها و هنا يأتي دور التوعية التي ليس فقط على الآباء و الأمهات القيام بها إتجاه أولادهم، بل أيضاً على الحزب و السلطة المجتمعية القيام بها لدرء مخاطرها و سلبياتها على الفرد. إن ما تفعله التكنولوجيا الألكترونية المتوفرة بين أيدي أفراد المجتمع هو أنها تُخاطب و تُهاجم الفكر و السلوك فيهم أولاً. كذلك فإن هذا الهجوم شامل، أي يستهدف كافة نواحي حياة الفرد و المجتمع دون ضابط. فقضية ضبط ما يتم نشره من قبل هذه التكنولوجيا و القائمين عليه، ليست خاضعة لرقابة و ليست مهتمة بقضايا التربية المجتمعية. فهي لا تريد أن ترتبط بأية فكرة معينة أو أفكار محددة و لا تريد أن تُبدي رأياً خاصاً حول القضايا و المسائل التي تنشرها. هنا يكمن الفوضى التي تنعكس آثاره على الفكر أولاً و على السلوك ثانياً. ثم أن هناك مسألة نفسية خطيرة موجودة لدى كل إنسان فرد و هو أن ما تنشره التكنولوجيا لا يمكن أن يكون سلبياً، فترى الفرد الإنسان يسير وراء كل فكرة و كل سلوك تنتجه هذه التكنولوجيا لأنه لا يراها مخطئة.

لذلك على الحزب و النخبة التربوية في المجتمع و السلطة، إبراز الخطأ من الصواب و تقديمه للفرد و خصوصاً للصغار و للشباب اليافع. يشترك في هذه العملية الآباء و الأمهات و أولي الأمر من المختصين في علم الاجتماع و علم النفس و المثقفين و المعلمين في

المدارس و مراكز الإعلام لدى الحزب و السلطة المجتمعية. فإذا قام كل هؤلاء بدورهم في التوعية و التربية الحسنة، فسوف يكون الفرد و المجتمع في مأمن من مخاطر هذه التكنولوجيا التي هي ضرورة لحياة البشر ولكن لها أيضاً جوانب تُؤثر تأثيراً سلبياً على حياة البشر و علينا جميعاً تبيان و تلافي ذلك. إن سلامة الفرد إذا تكمن أولاً في أن يمتلك فكراً صحيحاً و عقلاً نيراً و سلوكاً قويمًا و من هذه الصفات و وجودها لدى الفرد أيضاً يأتي الأمن و الأمان له و للمجتمع. تُمكننا التكنولوجيا من كشف ما هو أفضل لحياة البشر من خلال جانبها الإيجابي المتمثل في تقديم و تسهيل الخدمات المختلفة، كما تُمكننا من الإطلاع الدائم المستمر على ما يوجد من حولنا من كائنات و حوادث. بل تساعدنا التكنولوجيا في تحقيق إنجازات مستقبلية تهم البشرية و لهذا على الفرد أن يتوجه إلى هذه الجوانب من التكنولوجيا و يجعلها هدفاً له في الحياة العملية. ذلك ليس فقط لإستيعابها و الإلمام بها و إستخدامها، بل أيضاً لإمتلاك قدرة التحكم بها و تطويرها بحسب الحاجة. بهذا نحن مُطالبون أن لا نكون فقط مُستخدمون للتكنولوجيا، بل أن نكون في مصاف الذين يخترعونها و يُبدعون في تطويرها باستمرار. نستطيع أن نوجه الفرد في مجتمعنا للسير بهذا الإتجاه في مسألة إستخدام التكنولوجيا و الإستفادة منها، لذلك فإن إيجاد مراكز علمية صغيرة كانت أم كبيرة لعمل الفرد المناسب فيها على التكنولوجيا و ما يتعلق بها، واجب مركزي للحزب و السلطة المجتمعية. ذلك لأن هذا يدخل في إطار الإهتمام الجدي و العملي بطاقات الفرد و توظيفها، حيث

كلما كان هناك إهتمام بالفرد و توجيهه، كلما كان الأمن القومي و المجتمعي محفوظاً أيضاً. ينطبق هذا المبدأ على كل المجالات العلمية و الإجتماعية التي تُفيد الفرد و تجعله مُفيداً في مجتمعه. هكذا تكون التكنولوجيا ذات حدّين بحسب الإيرادات و الحاجات، حدٌ يؤدي إلى تقدم و رفاهية و تثقيف الفرد و حدٌ آخر يؤدي إلى عكس ذلك. كما لا يخفى أن التثقيف يعني الإستقامة و غنى المدارك و المعارف و تنظيمها و معرفة كيفية تفعيلها في الحياة. إن الجانب الإيجابي الأهم لهذه التكنولوجيا الألكترونية يكمن في أنها إستطاعت تقريب الأجزاء الكرديّة المجتمعية منها و السياسية إلى درجة كبيرة و إستطاعت أن توصل القضية و الحالة الكرديّة السياسية إلى العالم بشكل أسرع و تُعرّف العالم بها أكثر و بشكل أدق. بناءً على هذا تستطيع القيادة المجتمعية الإستفادة من التكنولوجيا الألكترونية في إنجاز أي شيء يخدم المجتمع و ذلك عبر إدخال هذه التكنولوجيا في وضع المسارات السياسية المختلفة و جعلها مادة في خدمة الجوانب المعنوية. و لعل أول جانب معنوي في المجتمع عندنا هو قضية الوحدة التي نحتاجها و التي تستطيع التكنولوجيا و أدواتها المساهمة في تحقيقها مساهمة فعالة، كذلك لدينا مسألة الأمن القومي التي تستطيع التكنولوجيا مساندتها في عملية الحفاظ عليها. لذلك يستدعي هذا منا أن نُضيف التكنولوجيا و أدواتها إلى مبادئ و أدوات النضال الأخرى، لكي يتسم هذا النضال بطابعه المادي و المعنوي معاً. إن إمتلاك ناصية التكنولوجيا أمرٌ مهم و واجب للمجتمع لأنها ترتقي به إلى مراحل متقدمة في الحياة، كما

و تساعد في حل مسائل متعلقة بحياته عموماً و بأمنه بشكل خاص.. فعندما تكون للقوة العسكرية التي تحمي الأمن القومي و المجتمعي أسلحة متطورة و تعمل هذه القوة على محاولة التصنيع العسكري الخاص بها، ستحسب القوى الخارجية حسابات عميقة و تصبح قوى الأعداء ضعيفة أمامها. كما أنه عندما تصبح التكنولوجيا الألكترونية قوة تُساند النضال المجتمعي الحزبي و السلطوي، يصبح هذا النضال أكثر قوة و تأثيراً. و يرتبط ما تم ذكره بالوحدة و الأمن القومي من جهة أن كل هذه العوامل و الضرورات، تشترك في عملية الحفاظ على الأمن القومي و الوحدة معاً. و وجود هذه العوامل و الضرورات تؤدي إلى التقارب فيما بين أحزاب الشعب و الوطن و تحقيق وحدة فيما بينها، ذلك لأن عملية الوحدة و كذلك الأمن القومي تحتاجان إلى توفر تلك العوامل و الضرورات التي تُساهم في بنائهما.

دواعي الوحدة

إن ما يدعو إلى الوحدة أمور معنوية أكثر من ما تكون مادية و أول ما يدعو إلى الوحدة هو إنشاء بنية إجتماعي يؤدي إلى إستمرار الوجود و تحقيق الآمال. فلولوحدة مكانة حياتية مركزية في كل المجالات الإجتماعية، حيث بها يتم بناء حياة متعددة المسارات و الصفات و المميزات. كذلك بها يتم إنتاج قوى و معارف و أسس تخدم البشرية بشكل خاص و الكونية بشكل عام. كما أن الوحدة تأتي لتكون كالدواء الشافي لأمراض معنوية يعاني منها مجتمع ما، حيث أن التفرقة مثلاً - و هي بالضد من الوحدة - تعتبر إحدى الأمراض و الحالات التي تصيب جسد المجتمع، من خلال وجودها بين أفرادها و مكوناته و أحزابه. هذه الحالة (التفرقة) لها عدة أسباب تختصر في ثلاثة مسائل؛ مسألة فكرية و مسألة سوسيوسايكولوجية

و مسألة وجود رباط داخلي- خارجي عدائي. فالمسألة الفكرية التي تؤدي إلى هذه الحالة فيها من العيوب ما فيها و أولها عدم القدرة على التفكير بشكل منظم و سليم و عدم وجود المعارف الكافية. أما المسألة السوسيوسايكولوجية التي تؤدي إلى هذه الحالة فمرتبطة بأهواء النفس التي تسيطر على الفرد في المجتمع فتجعله يختار الإختصاص و الإنفراد بنفسه و لنفسه و يريد الإستحواذ على ما يتم الصراع عليه. و المسألة الثالثة التي تسبب الفرقة تتمثل في وجود رباط داخلي- خارجي عدائي يكون فيه الداخل من المجتمع و الخارج من أعدائه، حيث يعمل هذا الرباط من أجل أن تكون هناك تفرقة في المجتمع المُستهدف. و التفرقة مثل الفساد لا توجد إلا في قمة الهرم بالنسبة للمجتمع، بالرغم من أن هذه الحالة لها وجودها في المجتمع ذاته. إلا أنها لا تبرز و لا تكون ذات تأثير كبير إلا عندما تتواجد في من يمثلون القمة في المجتمع و إن من يمثلون هذه القمة هم الذين يمتلكون زمام إدارة المجتمع و وضع كفيات هذه الإدارة. من الأمثلة التي تجعلنا نرى حالة التفرقة في المجتمع هي وجود النزاعات و الصراعات المختلفة المنشأ، بدءاً من الصراع على إمتلاك جزء صغير من الممتلكات وصولاً إلى الصراع على إمتلاك الممالك و السلطات. ففي الأولى (النزاعات و الصراعات المختلفة في المجتمع و التي تحدث من أجل إمتلاك ممتلكات معينة محدودة) هناك تفرقة تظهر فيما بين الأفراد و الجماعات. أما في الثانية (الصراع على إمتلاك الممالك و السلطات) فتظهر داخل الأحزاب و السلطات و خارجها. أي داخل الحزب الواحد (داخلياً) و خارجاً أي

فيما بين الأحزاب و السلطات التي تمثل المجتمع. لهذا فإن القطة من التفرقة مطلوبة في كل زمن و العمل على علاجها واجب. إن العلاج الأول للقضاء على التفرقة هو الإمام بمعاني الوحدة و نشرها بمعزل عن الطاعة الحزبية بين أفراد المجتمع. مثل هذا العلاج هناك أيضاً التربية الإجتماعية القومية التي تستند إلى العلوم الإنسانية بشكل خاص و العلم بشكل عام. ذلك لكي يتخلص الفرد من آفة تسمى الإنصياع للحزب و رؤية الحزب و قاداته غير مُخطئين حتى لو أظهر العلم ذاته و العالم أجمعين أخطائهم. إن القناعة التي تتبلور لدى الفرد بأن الحزب و قاداته معصومون عن الخطأ تجعل التفرقة حالة قائمة في المجتمع. كما أن مثل هذه القناعة أساسها نفسي ذاتي لا تستند إلى المعرفة و العلم، بل تستند إلى النفس و هواها بكل إختصار. كما أن العلاج الأول و الأخير للتفرقة يكمن في إحقاق الحق بحسب القوانين الإلهية و ليس بحسب القوانين البشرية. فالقوانين البشرية أحياناً تُحق الباطل و تُبطل الحق كيفما شاءت و متى ما شاءت، لأنها تُقاس بحسب الأهواء النفسية و بحسب المصالح المطلوبة. أما القوانين الإلهية فهي ثابتة و واضحة و مبنية على الأسس الروحية الجامعة التي تسمو بالإنسان و تحفظه من المصائب و الآفات دائماً. كذلك هناك تبعات و تداعيات خطيرة للتفرقة على المجتمع، حيث لا تقف عند حدود الأحزاب و تتواجد بينهم فقط، بل أيضاً تمس المجتمع من نواحي عديدة و تُصيبه ببالغ الأذى. يفسر لنا هذا دموع الفرد الذي يُطالب الجميع بالوحدة و يظهر لنا مدى التأثير البليغ السلبي

للتفرقة عليه. إن الفرد الكردي يُطالب بالوحدة من أعماق قلبه و وجدانه، ليس فقط لأنها مسألة مطلوبة و حسب، بل لأن التفرقة تضره و تؤذيه أشد الأذى في حياته و تجعل آماله بعيدة المنال. فإذا أصابت التفرقة مجتمعاً ما بهذه الكيفية، تقطعت أوصاله و تشتتت أعماله. لذلك يصبح خاملاً عديم الحيوية و تائهاً. هذه الكيفية من التفرقة التي تُفرّق ما بين أفراد المجتمع و مجموعاته آتية من صراعات و إنقسامات الأحزاب و أيضاً آتية من البعد الاجتماعي الحاصل فيما بينها. إن البعد الاجتماعي الحاصل فيما بين الأحزاب تنعكس آثاره على المجتمع، فنرى هذا البعد يحصل بين مجموعات المجتمع فتجعله في حالة الفرقة و التشتت. يُضاف إلى ذلك أن التفرقة عندما تدخل جسد المجتمع تجعل مجموعة منه على الأقل ذو معرفة ضحلة و أكثر تعصباً لمنهج واحد في الحياة و هو المنهج الذي يُقرّه حزب معين واحد تختاره هذه المجموعة من المجتمع. كما أن تعدد الأفكار - و هي ظاهرة إيجابية ضرورية - يصبح في المجتمع المصاب بالتفرقة أساساً لهذه التفرقة و حاضنة لها. و هنا حبذا لو أن الأحزاب أقرّت بأنه يجب أن لا يكون تعدد الأفكار سبباً في حدوث التفرقة، لا في داخلها و لا في المجتمع. فتعدد الأفكار داخل الحزب الواحد نفسه ثراءً لمنهجه و قوةً لحُجته و دافعٌ لمسيرته نحو أهدافه. هكذا يكون تعدد الأفكار إيجابياً داخل أي حزب، لكننا رأينا و نرى أن هذه التعددية الفكرية قد تحولت إلى سبب لوجود التفرقة و مآلاتها، انعكست هذه الحالة على المجتمع و أفرادهِ و رأينا و نرى أن مناقشة فردين لا يملكان

نفس الأفكار مثلاً قد ينتهي بهما الأمر إلى التقاتل و التخاصم. كما نرى لدى الأحزاب أن منهجاً فكرياً ما قد يكون السبب في حدوث فرقة بين أفراد الحزب الواحد، لينقسم هذا الحزب بحسبها إلى قسمين أو أكثر. علينا أن ندرك أن ما يستدعي وجود أحزاب متعددة ليست الأفكار المتعددة، بل مدارس حياتية مختلفة يكون الفكر فيها جميعها حاضراً و بشكله و مضمونه العلميين، كما يكون الفكر جامعاً لها (لهذه المدارس) جميعها. فالفكر يدعو إلى الوحدة في هذا الكون إذا كان سليم المنشأ و سلامة المنشأ بالنسبة للفكر تأتي من سلامة المعرفة التاريخية و من الحق الذي يطابق العلم أو الحق الذي يطابقه العلم. ثم أن المفاهيم الخاطئة عن ما حولنا من الأمور الحياتية المختلفة السياسية منها و غير ذلك، عامل آخر لوجود التفرقة. لعلنا نستطيع ضرب مثال النقد في مسألة المفهوم الخاطئ، حيث عندما يصبح النقد لدينا في محل و مستوى العدا، نكون قد فهمنا مفهوم النقد بشكل خاطئ. و هذا المفهوم الخاطئ حول النقد منتشر مثل النار في الهشيم في مجتمعنا، حيث عندما ينتقد فرد ما نهجاً معيناً، يتهم مباشرة و دون تفكير بأنه مُعادي لهذا النهج، بل يُصدر الحكم عليه أيضاً لأنه صاحب هذا العدا لهذا النهج. إن عدم فهم عملية النقد يُحدث فرقة بين الأفراد و الجماعات في المجتمع، لذلك على الجميع بيان أي مفهوم يتم فهمه بشكل و مضمون خاطئين، درءً لخطر التفرقة. ثم أن الأسلوب النقدي و الطريقة التي تُبنى عليها النقد، هي التي تكشف سلبية النقد أو إيجابيته، بنأيته أم هداميته، حيث إذا عُرِفَ بأن النقد

بناءً لا داعي أن يُفهم على أنه عداء. فالعملية النقدية التي تتبنّى وتريد إحقاق الحق وبيانها و تتبنّى العلم و مناهجه، عملية نقدية واجبة كما هي موجبة. ولكن المفاهيم الخاطئة تأتي من سبب نفسي، بالإضافة إلى سبب آخر وهو قلة المعارف إن لم نُقل إنعدامها. فالنفس عادةً تتمسك بما لديها فتعتبره غير قابل للخطأ، إلا إذا هُذبت هذه النفس بالمعارف و المسالك الحسنة و هذه عملية ليست بسيطة، بل هناك تشبّث للفرد بما يؤمن به و يقتنع به بسهولة. بل هناك تشبّث للفرد بما يقتنع و يؤمن به حتى و لو أته رسالات السماء تُخبره بأنه على خطأ. لذلك نرى بأن الديانات كلها لم تستطع تغيير هذه النفس بالشكل و المضمون المطلوبين. فما بالناس و الفرد في أيامنا هذه يبتعد عن الدين إن لم نُقل يتركه. أي أن اليوم و غداً ستكون النفس أكثر تمسكاً و تشبّثاً بمفاهيم تراها مناسبة لها، لا كما تراها الأديان و الأسس الإلهية و حتى العلمية. لهذا نحن سنكون أمام مفاهيم خاطئة كثيرة، ترى محلها في بنيان المجتمع، ولكن نستطيع على الأقل تبيان هذه المفاهيم الخاطئة علمياً و سياسياً و إجتماعياً، لكي تتمكن من تقليل آثارها السلبية الكثيرة على المجتمع و من هذه الآثار السلبية التفرقة. هذه الفرقة خطيرة جداً ليس فقط لأنها تُضر الحياة الحزبية، بل خطرها يكمن في أنها تُفرّق بين الأب و الأم و أبنائهما. أي أن التفرقة تهدد المجتمع من خلال تهديدها للأسرة و بنيانها. هكذا هناك في الدين ما تم فهمه بشكل و مضمون خاطئين، مثلما في السياسة و علم الاجتماع، لا مجال لذكرها في هذه

السطور.

كما أنه إذا بحثنا في أسباب أخرى للإنقسامات في الحركة الكردية، سنرى حضوراً قوياً للتفرقة من حيث هي آفة سياسية إجتماعية، أُصيب بها هذه الحركة منذ نشأتها. هذه الإنقسامات التي شَبَّهناها بالباراميسيومية، من جهة تنقسم ثم ينقسم المُقسَّم فيها و هكذا إلى يومنا هذا. فعندما يحصل إنقسام في حزب ما، نرى ظهور المبررات التي هي مثل: عدم الانسجام الفكري و الإختلاف الفكري و كذلك الخلاف حول آليات النضال و الإختلاف في مسائل تخص التنظيم و الأهداف و صيغها. هل هذه مبررات للإنقسام؟ على العكس، إن هذه الإختلافات من المفروض أن تكون مصادر قوة للحزب و تجعله متماسك البنيان أكثر. من المفروض أن يكون الحزب صاحب كل هذه الأفكار و المناهج مُوَحَّدًا في داخله لِيُغْنَاه من الناحية الفكرية و التنظيمية و يكون قادراً على ليس فقط منع الإنقسامات، بل أيضاً أن يكون قادراً على إنشاء قواعد الوحدة بينه و بين الأحزاب الأخرى. هذا نظراً إلى أنه يمتلك كماً كبيراً و كثيراً من الأفكار المختلفة بالإضافة إلى تجربته النضالية العملية. كذلك مثلما تنعكس آثار التفرقة التي تنشأ في قيادة المجتمع على المجتمع سلباً، أيضاً تنعكس آثار الإنقسامات الحزبية التي تؤدي إلى إنشاء أحزاب (أقسام) أخرى على المجتمع سلباً. إن الإنقسام حالة سلبية لأنها تؤدي إلى الضعف و لأنها تُفقد القدرة على تحقيق الأهداف القومية. هكذا تكون للإنقسامات الدور الهدام لكي تصبح الوحدة مجرد حلم، فالإنقسامات جروح في جسد

الشعب و الوطن تُدمي القلب فيهما و تُؤذي وجدانهما. و أسباب هذه الإنقسامات التي ذكرناها قد يُضاف إليها سبب آخر خطير إلى درجة أنه يشل قدرة المجتمع و أحزابه و هو زرع بذور العداة دائماً و القيام بالتصفيات الجسدية السياسية منها و الإجتماعية و الثقافية و تغيير المبادئ الأخلاقية لدى المجتمع بحجة التحرر و تغيير مقدسات المجتمع و نسفها. إن هذه الأفعال تُكرس الإنقسامات و تقضي على ما هو أصيل في المجتمع، حيث الحفاظ على الأصالة في المجتمع حفاظاً على أمنه و وجوده. هذه الأفعال إنما هي خدمة لأعداء الشعب و الوطن لأنها تُبقي حالة الإنقسام و هي تقف موقف الضد من المصالح الإستراتيجية للشعب و للوطن و تُبقي حالة الإنقسام بين الأحزاب و المجتمع أمراً واقعاً. و متى وُجدت هذه الأعمال في مجتمع ما، يصبح مصيره في يد قوى خارجية تريد التحكم به و السيطرة عليه أو على الأقل يصبح مصير هذا المجتمع قابعاً في نفق مظلم لا يوجد له ضوء في آخره. كما أنه وجود حالة تعدد النظم السياسية لدى الأحزاب هي الأخرى سبب جدي في حدوث و وجود الإنقسامات، ففي وقت يكون فيه الشعب و الوطن محتاجان لإستقلالهما، نرى جملة من النظم السياسية الأخرى تهدف إلى غير ذلك و تتعدد لتحدث بذلك إنقسامات سياسية لها أثرها السلبي على الشعب و الوطن. إن وجود نظم سياسية متعددة لشعب واحد دليل على أن واضعوها و منفذوها لا يأخذون مطالب الشعب بعين الإعتبار و لا يدركون أن أي نظام سياسي يجب أن يكون مناسباً لطبيعة الشعب و موافقاً لأهدافه. هذا النظام

السياسي يجب أن لا يكون مُستورداً من الخارج، فإختيار أي نظام سياسي يُبنى على توافقه مع طبيعة الشعب و أهدافه، مثلما وضع و إختراع أي نظام سياسي آخر يجب أن يكون في هذا الإطار، لكي لا يكون فيه ضرر على الشعب و الوطن من جهة الحفاظ على أصالتهما و خصوصياتهما. يُراد على الأقل أن تكون النُظم السياسية لأحزاب الشعب متقاربة المناهج لكي تكون للوحدة فيما بينها طريق في المستقبل القريب أو البعيد. فهذه الأحزاب تتبع شعب واحد و تقود شعباً واحداً. في مسألة النُظم السياسية لدى الأحزاب إذاً نحتاج إلى دراسة هامة هي دراسة المجتمع، إذ بدون هذه الدراسة لا يمكن تطبيق نظام سياسي آخر موضوع بحسب دراسات خارجية. يشترك في القيام بهذه الدراسة علماء إجتماع و سياسيون و مثقفون قادرون، فمثل هذه الدراسة تُهدينا إلى كشف النظام السياسي المناسب لإدارة المجتمع و إيصاله إلى أهدافه. هذا بعكس الإكتفاء بنظام سياسي معين و موضوع سلفاً و فرضه على المجتمع. إن فرض أي نظام سياسي على المجتمع لا يوافق بنيانه و طبيعته و خصوصياته، ليس فقط لن يكون في صالحه، بل أيضاً سيؤدي إلى عواقب سلبية كثيرة أولها حدوث الإنقسامات. حيث ستحدث هذه الإنقسامات نتيجة الإصطدام مع الواقع المجتمعي و الخاصة المجتمعية. إذاً تحدث إختلاف هذه النُظم إنقسامات في الحركة السياسية لتعكس آثارها و نتائجها سلباً على المجتمع، إلى جانب ذلك هناك أيضاً قضية التربية و التعليم و التي تُنتج التقسيم إذا لم تكونا بحسب طبيعة المجتمع و منه و إليه. هذه القضية تبدأ من

داخل الحزب و السلطة تنتقل إلى المجتمع و أفراده، فإذا كان لكل حزب و سلطة طريقة خاصة بها في التربية و التعليم مختلفة عن الأخرى، فسنكون أمام عدة طرق و أساليب لهذه القضية، لن تكون كلها في خدمة المجتمع و أفراده. هذا في حد ذاته إنقسام يتم حدوثه في صميم مسألة مهمة للمجتمع ألا و هي التربية و التعليم. فالمجتمع يحتاج في هذه المسألة إلى التوحيد ولكن هذا التوحيد لن يكون إلا بإتباع نظام تربوي و تعليمي قائم على أسس قومية و إنسانية و علمية، ذلك لأن المبادئ القومية خاصة بالمجتمع و منه و إليه و المبادئ الإنسانية تُعبّر عن هذا المجتمع كونه جزء من المجتمع البشري ككل و العلم يُساهم في إرتقائه. كما أن مسألة التربية و التعليم تأتي من أدبيات الحزب و قاداته في حالة اللادولة و من السلطة عندما يكون هناك كيان معين و دولة، لتجد لها مكانها بين أفراد الحزب و السلطة و من خلالهما بين كافة أفراد المجتمع. فإذا كانت هذه المسألة (التربية و التعليم) مُعتمدة على آراء و أفكار غير مُستقاة من أصالة المجتمع و العلم، سيكون لها الدور السلبي كنتيجة إجتماعية و يعمل هذا الدور السلبي على إحداث الإنقسامات و غيرها من الآفات الإجتماعية، مثل إعتقاد الخطأ على أنه صواب. ففي هذه المسألة عقدة كبيرة و معقدة لا يمكن فكها بسهولة، عندما يرى الفرد آراء و أفكار حزبه معصومة عن الخطأ و قاداته معصومون عن الخطأ، عندها يتم زرع بذرة ضارة بالمجتمع، إذ لا يمكن أن يكون الإنسان كاملاً في علمه و معرفته. و الأكثر سلبية من هذا هو أن يتربى أجيال على أفكار خاطئة

يثبت العلم وقوانينه خطأها، هكذا تربية و تعليم تجعل من الفرد متعصباً، قاسياً، غاضباً و عدائياً و هذه الصفات هي عكس صفات الجلم و الرحمة و التآلف و سعة الأفق. فكلما كان الفرد حليماً كلما كان خلوفاً طيباً و كلما كان رحيماً كان قريباً إلى قلب المجتمع و كلما كان ذو ألفة كان حَسَنَ المَعِشَر و كلما كان ذو أفق واسع كان عارفاً حقيقياً و مثقفاً حقيقياً و كان العلم و المعرفة في تكوينه الشخصي و العقلي. إن الصفات المذكورة الأخيرة هي التي يجب أن تتركز في بنية الفرد النفسية و العملية، ذلك لأنها موافقة لخصوصيات و طبيعة المجتمع الذي ينتمي إليه. إن ما هو مطلوب في هذه العملية التربوية التعليمية هو تنظيم هذه الصفات و جعل الفرد يتحلّى بها في الحياة العملية. كما أن هذا يتم بحسب نتائج فكري يعتمد التربية القومية و الإنسانية بشكلها و مضمونها الموافقين للعلم و تجاربه، كما توصلنا أيضاً إلى وحدة فكرية في قضايا عديدة تهتم الوحدة الشاملة سياسياً و إجتماعياً و هذه أيضاً إحدى دواعي الوحدة. إذأ ستكون هناك إنقسامات في المجتمع إذا كانت هناك عدة مناهج تربوية تعليمية تظهر ما بين الأفراد و يُحبذ أن يكون هناك منهاج تربوي تعليمي موحد، ولكنه غني بمعلوماته و أفكاره و منظم في أساليبه و طرقه العلمية. فالكون المرئي لنا واحد ولكنه يتألف من ما لا يُحصى من الموجودات. ثم أن من المعلوم أن لكل حزب طرقه و أساليبه في إعداد الفرد و هنا نُصبح أمام عدة طرق و أساليب تربوية تعليمية، ذلك لأن مسألة التربية و التعليم لدى هذا الحزب تختلف عن ما لدى الأحزاب الأخرى و الأحزاب كلهم

يمثلون نفس المجتمع. هنا يكمن الإنقسام الذي يأتي عبر مسألة التربية و التعليم و هكذا يكون. لهذا حبذا لو حَرِصت الأحزاب على أن تكون هذه المسألة موحدة لأنها تمس مجتمع واحد. قد يُقال أن من حق أي حزب أن يختار التربية و التعليم بحسب رؤياه في الحياة و هذا يعني أننا أمام تمزيق المجتمع، ذلك لأن مسألة التربية و التعليم تكون وفقاً لخصائص المجتمع و أصالته و المبادئ المجتمعية الإنسانية التي تكوّنت له عبر تاريخ وجوده. فإذا تم تلافي كل هذه المبادئ المجتمعية الأصيلة و أوتيَ بتربية أخرى بحسب رؤى هذا الحزب أو ذاك ليسير بها المجتمع، سنكون أمام مجتمع آخر ليس له بنية تاريخية و المجتمع الذي لا يملك بنية تاريخية لا يملك الأصالة. هذا أكبر و أخطر إنقسام يحدث لمجتمع ما و المجتمع الكردي مهدد به. لذلك من الأفضل أن تكون التربية و التعليم لدى الأحزاب الكردية موحدة و لو إلى حدّ ما لكي لا يحدث هذا الإنقسام و لكي لا تموت الأصالة. ثم أن التخلّف عن ركب الحضارة و التطور أيضاً يدعونا إلى الوحدة، فالمجتمع الكردي الذي يعاني من آثار الإحتلال منذ عشرات السنين، قد تخلّف عن الركب الحضاري مئات السنين. ذلك لأن الإحتلال حرّمه من إمتلاك الأسس التي تؤدي إلى التطور و التقدم، كما لم يجعله يستقر ليبدأ مسار حياته وفق تجاربه و معارفه. هذا الإحتلال لم يكن من لدن طرف واحد، لقد كان هناك أكثر من طرف يقوم بوضعه تحت الإحتلال و منذ مئات السنين. فإذا نظرنا إلى الخريطة التاريخية العسكرية لكرديستان، سوف نراها مُقسّمة و تحت إحتلال إمبراطوريتين هما

الفارسية و الرومية منذ أواسط الألف الأول قبل الميلاد، إلى أن جاء الإسلام و قضى على هاتين الإمبراطوريتين و بالقضاء عليهما تنفّس الكرد الصّعداء و نجى من الفناء، لأنه تخلّص من إحتلالين فرضهما أعتى قوتين في العالم آنذاك. ولكن جاءت بعد ذلك أطراف أخرى لتحتل وطن الكرد و ليُبقوا على ظاهرة الإحتلال و إن بأشكال أخرى. لقد كان في مسألة القضاء على الإمبراطوريتين الفارسية و الرومية من قبل الجيوش الإسلامية نجاة للمجتمع الكردي الذي كان مُحصراً في الجبال الكرديّة و يذوب شيئاً فشيئاً مع مرور التواريخ و الأزمان. إلا أنه بعد أن أصبح للكرد إماراتهم بعد الفتح الإسلامي و أثناء الحكم الإسلامي، نشأت إحتلالات أخرى لأرض الكرد نتيجة الصراعات المتعددة الرؤوس و الأطراف على هذه الأرض. بقي المجتمع الكردي يعاني من إنقساماته الداخلية و التقسيم الذي فُرض عليه مرة أخرى، إلى أن جاء القرن العشرين ليتم فيه تقسيمه إلى أكثر من جزء و ليقع بنتيجتها تحت إحتلال أربعة دول أساسية في الشرق الأوسط كما هو معلوم. منذ أن حصل هذا و الإحتلال ينال من كل أوجه الحياة للمجتمع الكردي، ليجعله وراء الركب الحضاري بأزمان و أزمان. لقد كان للإنكليز و الفرنسيين في بدايات القرن العشرين الدور الأول في تقسيم أرض الكرد و مجتمعه و لهذا فهم مدينين لهم بالحياة و بالدعم. إلا أنهما ما زالا غير دافعين لهذا الدين و غير داعمين للمجتمع الكردي كما يجب أن يكون الدعم. إن هذا الدعم المقصود يجب أن يكون في مستوى العمل الذي إرتكبهوه في حق المجتمع الكردي و أرضه، أي أن يدعموا الكرد

من أجل التحرر و الإستقلال و بناء دولة كُردستان. إذا كان الإحتلال و تبعاته و نتائجه هو سبب جوهرى و خارجى لبقاء الكُرد متخلفون عن الركب الحضارى، فإن عدم وجود وحدة بين الأجزاء المنقسمة و الأحزاب الكُردية المنقسمة سبب جوهرى داخلى لهذه الحالة. لذلك و لى لا نبقى متخلفين أكثر عن هذا الركب و المدنية، علينا بناء هذه الوحدة التى عليها أن تكون وفق برامج علمية و ليس وفق تنظيرات حزبية خاصة. إن أى حزب أراد أن يبادر إلى إنشاء هذه الوحدة، عليه إتباع البرنامج العلمى الذى يؤدي إلى هذه الوحدة أولاً و عدم إحتكار هذه المبادرة فى نفسه فقط ثانياً و عدم فرض النظريات الخاصة به على مشروع الوحدة ثالثاً. ذلك لأن مشروع الوحدة للجميع و يشترك فيه الجميع، للعمل فيه مثلما العمل فى مؤسسة. فالوحدة قادرة على أن تجعل المجتمع يخطو خطوات جبارة و كبيرة، ذلك لإختصار الزمن و محاولة اللحاق بالركب الحضارى و كذلك تعويض قدرٍ لا بأس به من ما قد فات المجتمع و حُرِم منه. إذا كانت الوحدة سبب جوهرى داخلى للحاق بالركب الحضارى، فإن العلم و مبادئه هو السبب الجوهرى الثانى الذى يحقق للمجتمع هذا الهدف. لذلك حبذا لو كانت كل المناهج الحزبية الخاصة و المجتمعية العامة موضوعة بحسب مبادئ العلم، فعندها لن يكون للإنقسام مجال فى حياتهما إلا إذا كان هذا الإنقسام ضرورة تفرضها سنّة الحياة و قوانينها الطبيعية. كأن التقسيم قَدَر الكُرد. فالكُرد منذ عهد الإمبراطوريات يغانون من التقسيم و عند ذهاب الإمبراطوريات قَسَموا أنفسهم و فى العصر

الحديث قسّمهم الإنكليز و الفرنسيين و ما زالوا منقسمين. أطول عهدٍ في التقسيم في التاريخ. ألم يَحِن الوقت كي ينجلي هذا التقسيم عن كاهل الكرد و في بنيان مجتمعه لكي تحلّ محلّها الوحدة؟ وحدة قائمة على أسس العلم و تجارب التاريخ و خصوصية المجتمع الكردي. هذه الخصوصية التي يجب أن يكون للعلم و وسائله الدور الأول و الأخير في إبرازها و تعريفها. إذاً فمن دواعي الوحدة التمسك بالعلم و المعرفة، من حيث أنهما يحققان بأسسهما و بمبادئهما وحدة حزبية و مجتمعية، تحفظ للمجتمع ديمومة سليمة و للحزب المزيد من الإنجازات الإيجابية، كما و يتم بهما قطع خطوات باتجاه الأمام للحاق بالركب الحضاري و المدني الذي يسبقنا بأجيال. بل و أكثر من هذا.. إن ما يُطلب للوصول إلى هذا المستوى هو بذل أقصى الجهود الفردية و الحزبية، لمحاولة التسابق مع الزمن و العمل على كل ما يمكن أن يجعل المجتمع يجتاز مراحل حياته بقوة أكبر، لكي يقترب من الذين سبقوه أكثر. يتم تحقيق ذلك إذا إتجه الفرد في المجتمع نحو التفكير العلمي و الإختراع، إختراع ما يمكن أن يُلبّي الحاجة و التفكير في كل ما يخص و يمس تقدم المجتمع، دون الإكتفاء بالمختصين في هذه المجالات. هنا تأتي مسألة الإهتمام بالفرد كي يكون في موقعه و من موقعه يأتي بفائدة للمجتمع و في هذا قد يحتاج الحزب و تحتاج السلطة إلى فرز الأفراد و إلى تعيينهم ليكونوا في هذا المستوى من الإنتاج. و يتم ذلك أيضاً بعدم الإكتفاء بالتاج الذي يكرر نفسه بل بالتاج الذي يحمل صفة التجديد و تلبية الحاجة المطلوبة سواءً على

الصعيد العملي أو على الصعيد النظري و على مستوى العالم. لا يمكن مثلاً عدم الإشارة هنا إلى إنجاز ما يقدمه فرد كُردي ما على مستوى العالم و الذي يحصل في مجالات محددة مثل الرياضة و الفن، ولكن ما يُطلب هو أكثر من هذا بكثير و ذلك للحاق بالركب الحضاري. فالمجتمع الكُردي يريد أن يكون في مصاف المجتمعات صاحبة التكنولوجيا المتقدمة و صاحبة النتاج الفكري الذي يخدمه و يخدم المجتمع الإنساني أيضاً. هكذا سيكون المجتمع الكُردي قد اجتاز أشواطاً كبيرة و خطوات مؤثرة للوصول إلى الحضارة الجديدة. إذا حاول الحزب و حاولت السلطة المجتمعية الإنطلاق من موقع الشعب و من على منصاته الخاصة، سيصلان إلى مواقع الحضارة الجديدة و هما يُعبران عن ذاتهما و شخصيتهما مرفوعي الرأس و سيتبين للعالم أجمع أنهما قادران و حيويان، لأنهما يملكان خصائص التطور مثلهم مثل كل الشعوب و السلطات الأخرى. فالمجتمع الكُردي من و خلال تاريخ وجوده إستطاع أن يُعبر عن ذاته من خلال الحفاظ على وجوده فقط، هذا الوجود الذي كان للجال فيه دور حيوي و أساسي للإستمرار. كما إستطاع إلى حدّ ما أن يبقى مرتبطاً بالحضارة بعكس شعوب أخرى أصبحت خارج الحضارة و إنصهرت. يبقى أن يكون المجتمع الكُردي قادراً على التواصل مع الحضارة عبر الإسهام فيها و هو لن يكون في هذا المستوى ما لم يُداوي جراحه أولاً. هذه الجراح التي أصابته عبر مراحل التاريخ قديماً و حديثاً و ما زال يعاني من آلامها. إن الوحدة لوصفة شافية للكثير من هذه الجراحات إن لم نُقل كلها،

حيث أنها تبني منزلاً يأوي إليه أو يجتمع فيه الجميع و تُشخص المعضلات و تَحُلّها. فعندما يكون الإنقسام مقابله الوحدة و عندما تكون الفُرقة علاجها الوحدة و عندما يكون إنعدام الإتفاق يدعو إلى الوحدة، هذا يعني أن الوحدة مُشخّصة لكل هذه المعضلات.

إن الإتفاق الذي هو أيضاً إحدى دواعي الوحدة، يتكامل مع الوحدة و يؤدي إليها. لذلك كان ضمير الشعب يدعو دائماً إلى الإتفاق فيما بين أحزابه، لكي تتحقق آماله الكبرى. في ذلك تتجلى صرخات الآباء و الأمهات و الكسبة و الفنانين و المثقفين، تنادي بوجوب الإتفاق و الإتحاد. فهل ستنال تلك الصرخات آذان صاغية؟ لم يتحقق هذا حتى الآن و نحن على أعتاب إجتياز عشرين سنة من الألفية الثالثة أيضاً. كما أنه و من أجل أن يحصل الإتفاق فيما بيننا، هناك العديد من العوامل المساعدة لذلك، فبالإضافة إلى أننا ننتمي إلى قومية واحدة و مجتمع واحد، لدينا هدف مشترك واحد و هو إستقلال الوطن و بناء دولة. تدعونا هذه الأهداف المشتركة إلى الإتفاق إلا إذا كان في هذا الأمر إنعدام الصدق. إن أي حزب لا يُطالب ببناء دولة كُردستان سيكون خارج الدعوة إلى الوحدة و لن يكون عاملاً مساعداً لحصول الإتفاق فيما بين الأحزاب، كما ستنعكس الآثار السلبية له على المجتمع فتُدميه من خلال فصل قسم منه من المجموع الإجتماعي الكلي. لقد أشرنا فيما سبق كيف أن الأحزاب تتسبب في حدوث الإنشقاقات داخل المجتمع، عندما تتبع طرق نضالية معتمدة على تمجيد الحزب و تفضيله على غيره و كيف أن هذه الحالة تنعكس على المجتمع فتجعلهُ هو أيضاً

مُقَسِّماً. فقسّم يُجَدِّد هذا الحزب و قسّم يُجَدِّد الحزب الآخر. عندما يكون لكل حزب جمهوره الخاص به، سنكون أمام عدة جماهير وهذا هو الإنشقاق الذي يحصل في جسد المجتمع، حيث نراه مجتمعاً واحداً مُقَسِّماً على عدة مجموعات و كل مجموعة تمثل جمهوراً. نحتاج إذاً إلى ما يوحد المجتمع أيضاً و يجعله يشعر بأنه مجتمع واحد و له أحزاب متعددة ضمن الحالة السياسية الطبيعية، ولكن كل تلك الأحزاب من المجتمع و إليه و كلها تُناضل من أجل هدف مشترك واحد ألا و هو بناء دولة كُردستان و كُلُّ بحسب طريقته النضالية. نحتاج أن نبين للشعب أننا شعب واحد و كل الأحزاب أبنائه، ولكن على الأبناء أن يكونوا أوفياء للشعب فيكونون موحدين في هذا النضال الذي يؤدي إلى الإستقلال و بناء الدولة. كما أن هدف تحقيق الإنتصار أيضاً يدعونا للوحدة، فبدونها لن نتصر. إن الإنتصار بالنسبة لنا مسعى و هدف يشمل كافة مجالات الحياة نظراً لأننا خسرنا الكثير خلال مراحل وجودنا. لقد خسرنا الوطن فخسرنا المأوى و الملاذ و السلام و الأمان. الأخطر من هذا هو أننا خسرنا الكثير من بناء شخصيتنا و لأن هذا البناء لا بد أن يكون، تدخّلت لبنات الشخصيات الأخرى في بنائه فأصبحت شخصيتنا غير صافية المنبع، حيث إختلط بها ما إختلط. هذا الإختلاط و الإندماج يتألف من مقومات مختلفة، جعلت شخصيتنا الإجتماعية متعددة المنابع و الأسس. لذلك نرى القليل من الأفراد من مَن يتمتعون بشخصية كُردية بحتة. الكُرد في هذا يحتاجون إلى العودة إلى بناء شخصيتهم الخاصة بهم و في هذا عليهم الإنتصار على الذات الحالية

التي تكونت لديهم من خلال ثقافات عديدة ليست كلها كردية بل و أغلبها عداوية. أثرت هذه الثقافات في بناء الشخصية لدى الكرد فأبعدتهم أكثر عن شخصيتهم القومية الأصيلة الخاصة بهم. لذلك من المطلوب أن يتم إحياء الثقافة الكردية القومية الخاصة و يتم التركيز عليها في مناهج الحزب و السلطة، لكي تُبنى الشخصية الكردية الخاصة من جديد. لو حقق الكرد الإنتصار في هذا المجال سيكونون قد وضعوا عماداً من أعمدة البناء الإجتماعي الكردي الخاص الذي يُبرز ملامح الشخصية الخاصة. كما أن هذا العماد له الدور الكبير في مسألة الإتفاق و التوحيد، ذلك لأن إعتقاد الثقافة القومية الخاصة من قبل جميع الأحزاب، سيفتح الطريق أمام وجود شخصية كردية تسعى إلى الوحدة لأن منبعها الثقافي واحد. إذاً فالكرد يحتاجون إلى الإنتصار في أكثر من ميدان، فهم يحتاجونها لبناء وطن و لبناء شخصية تُعبر عن ذاتها و إلى الوحدة. و الوحدة بالنسبة للكرد ليست مطلوبة فقط على مستوى الأحزاب و السياسة، بل على المستوى الإجتماعي أيضاً. في قضية الإنتصار هناك عوامل عدة يجب توفرها و منها الوحدة التي ذكرناها، ولكن هناك أيضاً عوامل أخرى تساهم في تحقيق الإنتصار و تسير جنباً إلى جنب مع عامل الوحدة و هو وجود عامل الإخلاص في النضال الحزبي و في الحياة الخاصة و العامة، لكي تكون أعمالنا في خدمة الحزب و في خدمة الأسرة و المجتمع. بل و أكثر من هذا، هو أن تكون أعمالنا في خدمة المجتمع الإنساني و هذه قمة الإخلاص. إن توفر هذا العامل لدى الفرد أو توفيره، يجعل الإنتصار ممكناً في أي ميدان، فهو عامل

معنوي و روحي يُهذَّب النفس و يجعلها قادرة و أمينة. هذا العامل يجعل النفس قادرة على تولي المهام و القيام بكل ما فيه إيجاب و يجعل النفس أمينة في حفظ الأمانة أياً كانت، كَبُرَتْ أم صَغُرَتْ. يدلنا هذا إلى أن إعداد النفس و تهذيبها و تفعيلها إيجاباً، يساهم في تحقيق الإنتصار في مجالات عديدة أولها الإنتصار على الذات و ليس آخرها الإنتصار لوطن. إذ هناك الإنتصار في المجال الإنساني الذي يلعب فيه تهذيب النفس دوراً كبيراً. فالإخلاص الذي هو عامل روحي إيجابي، يُهذَّب النفس و يُعَدِّها إيجاباً، لكي تكون صالحة و منتجة و نتاجها صالح. كما أن الإخلاص يُهيئ النفس كي تكون راضية بالإيجاب و نابذة للسلب، فهي بهذا ترضى بأن تكون الوحدة حالة قائمة و واجبة الوجود كلما إستوجب ذلك. بالإضافة إلى أنها تُؤمِّن سلاحاً فعالاً للإنتصار في أي مسعى حقوقي و إيجابي. هناك أيضاً عامل القوة، فمن أجل الإنتصار نحتاج إلى وجود قوة مادية. و المادة لا تعني المال و السلاح فقط، بل تعني أيضاً وسائل القوة المادية المتطورة الموجودة في هذا العالم و علينا إمتلكها. ليس هذا فحسب، بل علينا أن نكون قادرين على إمتلك العلم الذي يوجد و يبتكر و يخترع وسائل و آلات هذه القوة. علينا أن نملك الإرادة في الحصول على القوة العسكرية و التكنولوجية الموجودة، كما علينا الحصول على القوى العلمية التي تخترع هاتين القوتين، أي أن نصبح نحن أيضاً من المخترعين لهذه القوة. يستطيع ذلك الحزب و السلطة و ليس هذا فحسب، بل علينا التوجه نحو الإختراع و الابتكار في كافة المجالات، ميكانيكية كانت أم إلكترونية أو غيرها.

لأن الابتكارات تأمن القوة اللازمة للإنصار في شتى مجالات الحياة. فالحصان الذي خلقه الله لأجل أن نتصر به في مسألة قطع المسافات، فعلت السيارة نفس الفعل و هي من إختراع الإنسان. لقد دنا الله في هذا المثال على أن قطع المسافات لا بد أن يكون بواسطة و إختراع و سلطان، مثلما دنا الله على سبر أغوار الكون و كشفه بالواسطة و الابتكار و السلطان. إذأ نحتاج إلى الإكتشافات في مجالات كثيرة لكي نتصر في مساعينا و الإكتشافات تأتي بالفكر و العلم. إن عامل التفكير هو العامل الأول الذي به يأتي الإنتصار على ما يجب الإنتصار فيه و عليه، فهو بمثابة المفتاح للقفل. كما لا يأتي الإنتصار من خلال مشاريع مبنية على المصالح الشخصية منها و الحزبية و السلطوية. يأتي الإنتصار وفق مشاريع تحمل في طياتها و بُنيوياتها مبادئ روحية و قوة مادية قادرة على إنجاح تلك المشاريع. فمشروع الوحدة هي القوة الروحية التي تحتاج إلى قوة مادية أيضاً و تؤدي إلى إمتلاك القوة المادية أو هكذا يجب أن تكون. هكذا ترتبط الوحدة بالإنتصار لتحقيقه للشعب و تُشفي جراحاته. إن الأعمال الوحودية التي جرت عبر تاريخ الإنسان و في أكثر من مكان على هذه الأرض، أدت إلى إنجازات و إنتصارات كثيرة شملت كافة مفاصل الحياة. ففي الجانب السياسي أدت إلى السلام و الأمان و في الجانب الإقتصادي أدت إلى الرخاء و الإزدهار و في الجانب العلمي أدت إلى المزيد من التطور. كل هذه مكاسب للمجتمعات التي تنعم بالوحدة و هي مجتمعات منتصرة في الحياة و لذلك فهي مجتمعات تسير في مقدمة الحضارة الإنسانية. إذأ نؤكد على

الوحدة و الإنتصار في هذا المسعى، لكي نكون من المجتمعات التي تسير في مقدمة الحضارة الإنسانية.

لقد كان جسد المجتمع الكردي يسير ببطئ شديد و مصاب بالوهن و الضعف حتى ما قبل التغييرات التي حدثت في بداية التسعينات من القرن العشرين، ولكن مع بدء تلك التغييرات التي كانت و ما زالت عالمية المنشأ و إقليمية التأثير، تحرك الجزء الجنوبي من الجسد المجتمعي الكردي لأن هذه التغييرات كانت و ما زالت في صالحه. هذا التحرك بث الأمل في أن يأتي يوم تتحرك فيه الأجزاء الثلاثة الأخرى من الجسد المجتمعي الكردي، للقيام بدوره في هذه الحياة و هو ينعم بحريته و إستقلاله على أرضه و في دولته الخاصة به. هذه التغييرات العالمية المنشأ و التي تأثر إقليمياً، تستمر في تحريك الجسد المجتمعي الكردي ولكنه مصاب بداء الفُرقة التي لا يشفيها إلا الوحدة. وحدة تشمل حياته الحزبية و المجتمعية و تهدف إلى تحقيق هدف إستراتيجي واحد ألا و هو بناء الدولة. لقد كان هذا التحرك الذي حدث في الجنوب الكردستاني إنتصاراً تحقق للمجتمع الكردي في هذا الظرف من الزمان و ستستمر وتيرة هذا التحرك إذا بقيت هذه التغييرات مستمرة و مطلوبة. كما أن ما حدث في الجزء الغربي من كردستان بعد أحداث عام ٢٠١١ يدخل ضمن هذا الإطار الذي نتحدث عنه، حيث أدت هذه التغييرات إلى حركة في الجسد المجتمعي الكردي هناك تمخضت عنها بروز للوجود الكردي بصيغ أخرى أكثر تقدماً من ما كانت عليه سابقاً. إن ما أدى إلى ذلك هي تلك التغييرات العالمية المنشأ و التي

تأثر إقليمياً. ولكن هناك الفُرقة أيضاً في هذا الجزء الغربي من كُردستان تمنع حصول الكثير من الإنجازات الأخرى، كما أن هناك عدم الصدق في المسارات السياسية الكردية منها و العالمية. يُأثر هذا إلى أن المسألة هناك (في الجزء الغربي من كُردستان) لن تؤدي إلى بروز الكيان الكردي القومي المستقل المطلوب، حيث بروز هذا الكيان دليل على الإنتصار.

مبادئ الوحدة الداخلية

ما يهتم المجتمع الكردي بالدرجة الأولى هي وحدة داخلية تجمع أحزابه و تُنهي حالة الإنقسام لتُفضي إلى الإنتصار، ولكن لهذه الوحدة مبادئ أولية إن لم تتوفر لدى الأحزاب لن تتحقق الوحدة بالشكل و المضمون المطلوبين، فهذه المبادئ هي بمثابة الأعمدة للبناء الكبير.

أول هذه المبادئ هي الرؤية. أو الرؤى التي تركز على مشاهدة الجوانب الأولية المختلفة من شكل النضال الذي تخوضه الأحزاب. إن معرفة الشكل يدل على المضمون في مسائل محددة ضمن عملية المعرفة و الرؤية التي تتأق من الشكل لا يمكن الإعتماد عليها إلا إذا كانت تُعبر عن مضامين إيجابية. أما المضامين - إيجابية كانت أم سلبية - فلن تظهر من خلال الرؤية فقط، فهذه العملية ترتبط

و يجب أن ترتبط بعمليات فكرية تُحلل ما هو نُصب العين. إن الرؤية الصحيحة تتم بملاحظة شكل و أساليب الحركة النضالية بدقة مُعتمدة على العلم و المعلومات الدقيقة و على حركة و تصرف ما يُرى. كما أن الحركة و التصرف حالتان شكليتان مُثارتان من الداخل و الرؤية الصحيحة لا تتجاهل هاتين الحالتين. حيث أنه في أغلب الأحيان السياسية يتقدم الشكل مختلفاً عن المضمون و الرؤية هنا عليها أن تكون غير مُنجرفة و حذرة. ولكن هل تبقى الرؤية ضمن هذا النطاق الحذر؟ إذا بقيت هكذا فلن تكون هناك عملية مُنجزة و إذا بقيت هكذا لن تتفاعل مع الآخرين و لذلك لن تستطيع القيام بالتقارب معهم. إذاً تجتمع المتضادات في الرؤية و الرؤى ولكن من أجل إنجاز عملية ما (كالوحدة مثلاً) علينا إختيار ما يوصلنا إليها بجرأة، بعد تفكير جريئ و إقدام على الإنجاز بشكل جريئ أيضاً. من صفات الرؤية أنها تُقابل بعضها بعضاً و من المقابلة هذه يظهر التضاد أو التوافق أو الإثنين معاً، حيث تُخفى واحدة و تظهر الأخرى بحسب المصالح. ففي غالب مقابلات الرؤية السياسية تُخفى التضاد و يظهر التوافق لمرامات مختلفة. أما المطلوب فهو أن لا يكون هناك ما يُخفى مقابل التوافق و في حالة التوافق، فإن حصل هذا - أي إخفاء الجانب المضاد و إظهار التوافق - لن يكون في التقارب خير و لا نتيجة إيجابية، بل سيكون هناك هدرٌ للوقت و الطاقات و سيكون هناك بُعدٌ عن الأهداف مهما كانت. هذه هي النوايا التي تصدر على شكل رؤية تكون في الغالب قائمة على الخداع و ما تُضمهره النفس. فالصدق في الرؤية

تجعلها مؤثرة ولكنها إذا استُغِلَّت تُصبح مُدمِّرة، أي إذا استُغِلَّت سلباً من قبل طرف آخر أو أطراف أخرى. إذاً على الرؤية أن تكون شاملة كالحياة تتبنّى جانب الإيجاب و الحق لكي تنتصر في النهاية. هكذا تُشكّل الرؤية بداية الدخول إلى العوالم المختلفة في الحياة و منها عالم الوحدة التي هي موضوعتنا و هدفنا. ذلك أن الرؤية لا تعني حالة التّشاهد فقط، بل تعني ما وراء ذلك أيضاً و ما وراء المُشاهدة جملة من الأفكار و الآراء يتم تقديمها لمواضيع حياتية مختلفة، منها الوحدة التي تكون فيها الرؤية واجبة الحدوث عضوياً و معنوياً. هذا لأن الرؤية مدخل الوصول إلى الهدف الذي هي الوحدة في مقالنا هذا. و نقصد هنا بالرؤية الحالتين، نقصدها أولاً من حيث هي مشاهدة الأحداث و ما ينتج عنها و أسباب حدوثها و ثانياً من حيث هي رأي فيما حدث و يحدث و في نتيجة الحدث و أسبابها و طرح الحل. إن تقديم الرؤية وفق المقاييس العلمية التي لا تنسى الجوانب المعنوية مهمة للغاية، ففيها تُطرح الرؤية كنبعٍ له منبع و مصب و لذلك ستكون نافذة و مؤثّرة في الجانب المقابل. إن الرؤية التي تُقام على أساس الشكل فقط تصطدم في النهاية عادةً بالواقع الذي يُرى، حيث الواقع لا يظهر إلا مع المضمون. إذاً على الرؤية أن تنفذ في الشكل لتصل إلى المضمون فتُحلّله و تتبنّى بعد ذلك قراراً أو قرارات. إذا كانت إنطلاقة الرؤية هكذا بالنسبة للجميع، فسيجتمع الجميع بحكم الطبيعة في بوتقة واحدة. كما أن نفاذ الرؤية عملية مُعتمدة على القدرة الموهوبة أولاً و على التعلّم على كيفية النفاذ هذه ثانياً. فالقدرة الموهوبة

هي من الله أما كيفية النفاذ بالرؤية فهذه من هبات الفكر. هذا الفكر الذي يوجد طبيعياً عادةً و يصل إلى مراتب عليا عملاً و يصل إلى مراتب أعلى تعلماً. فالإنسان يولد و ينمو فيه الفكر و يوجد طبيعياً و عندما يعمل بفكره يصل إلى نتائج طبيعية، أما عندما يتعلم الإنسان إلى جانب عمله بالفكر عندها لا يكفي بالوصول بالفكر إلى ما يريد، بل يصل إلى مرتبة إنتاج الفكر. هذا ما يفعله التعلم الصحيح و التعلم الصحيح واضح المسار، حيث لا تتدخل فيه نزوات الإنسان و مراماته الخاصة.

إن رؤية الأحداث على ما هي عليه في السياسة ليست كافية إن لم نُقل ليست صحيحة، فلقد نَوَّهنا إلى أنه في السياسة لا يظهر المضمون عادةً بل تُخفى المضامين فيها، ذلك لأسباب تتطلبها السُّبُل السياسية و خططها. هنا تكون الرؤية حاضرة بقوة و ذلك عندما يُدرك صاحبها ما قد يتم إخفائه. إنها بهذا تُشبه البصيرة التي إن وُجِدَت في صاحبها جعلته قوي الرؤية. كما أننا عندما ندعو إلى وجود رؤية صحيحة للأشياء و الأحداث، فكأننا ندعو إلى أن تكون هناك بصيرة. فهذه تكتسب الأهمية في كل المجالات و الأعمال و منها عملية الإقدام على إنشاء وحدة بين طرفين أو عدة أطراف. نحتاج إلى هذه الرؤية البصيرة لكي نرى تلك الموصلات التي تربط ما بين الأطراف، هذه الموصلات التي تخلق التقارب و التفاعل و التي تمثلها جملة من الأفكار العملية و العمليات الفكرية حول قضية الوحدة و إنجازها. كما أن كيفية العمل بهذه الرؤية التي تخدم الوحدة ستكون مبنية على وجوب وجود مبادئ

أساسية سامية قومية المنشأ و إنسانية الطابع. الأهم من هذا هو حصول الإتفاق على هذه الرؤية بين الطرفين أو الأطراف الحزبية و تطبيق هذا الإتفاق في الحياة العملية. يبرز هنا أن تقارب الرؤى وحدها بين الأطراف من أجل العملية الوحدوية ليس كافياً، بل إن التفاعل ما بين هذه الرؤى هي التي تؤدي إلى الوحدة. لذلك فإن عملية تبادل الرؤى و الآراء خلال إجتماع بين طرفين و أكثر لن تساهم في إحداث شيء سوى حصول إطلاع هذه الأطراف على الرؤى المختلفة، ولكن إذا تفاعلت هذه الرؤى فيما بينها ستكون المسألة مختلفة، أي لن تكون مجرد إطلاع على الرؤية بل سيحصل تمازج بين هذه الرؤى. هذا التمازج الذي إن سيطر عليه الفكر و آلياته، سيتوجه إلى هدفه ليُصيبه أيّ كان و من هذه الأهداف هدف الوحدة التي نسعى إليها. إن الرؤية التي تُفقد بأن الوحدة هي المنقذة و المُخلّصة رؤية صحيحة ولكنها تُشير فقط إلى نتائجها، أما ما نريده نحن فهو كيف تكون الوحدة مُنقذة و مُخلّصة و ما هي الآليات التي تجعل منها أن تكون في هذا الموقع و في هذه الأهمية. فالمطلوب معرفة ذلك لكي نستطيع المباشرة بتطبيق تلك الآليات لإنجاز الوحدة و الوصول إليها. هذا هو دور الرؤية التي تبحث في هذا الجانب. من تلك الآليات التي تجعل الوحدة منقذة وجود التعاون الحقيقي ما بين الأطراف (الأحزاب). فالتعاون الحقيقي تُرى المسالك الصحيحة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف. كما أن تقديم مشاريع لحصول الوحدة بين فترة و أخرى و باستمرار و تكون هذه المشاريع على شكل أبحاث، يمكن إعتبارها آلية

لتحقيق الوحدة أو تساهم في الوصول إلى هذا الهدف. حيث تُقدم هذه الأبحاث رؤى مطروحة للعمل على مُفرداتها بُغية تطبيقها في الحياة العملية للأحزاب و للمجتمع أيضاً. ففي البحث هناك رؤية تتفاعل مع الموضوع الذي يتم التحقيق فيه و بروز هذه الرؤية تفتح آفاق أخرى للفكر و لإنجاز عمل ما. ثم أن الرؤية درجات، فهناك الرؤية المجردة التي تُبدي الأشياء و الأحداث كما هي دون الغوص في مضامينها من دوافع و أسباب جوهرية و حقيقية، بل يتم الإعتماد فيها (في هذه الرؤية) على دوافع و أسباب سطحية و ربما بعيدة عن الحقيقة. أصحاب هذه الرؤية يتجنبون التعمق في الأسباب و الدوافع بالإستناد إلى ما يسمى بنظرية المؤامرة. فهم يرون أن ليس هناك مؤامرة و ليس صحيحاً أن يتم ربط الأحداث و الأسباب و الدوافع بالمؤامرة. في الآونة الأخيرة من عمر هذا الزمان أرادوا لنا أن نفكر هكذا، أن لا نفكر أن هناك مؤامرة و أن لا نرى أن هناك مؤامرة. أرادوا لنا ذلك لكي يتمكنوا من تمرير مؤامراتهم. أرادوا أن نفكر مثل ما هم يريدون، لكي لا تكون لنا فرصة النجاة من مؤامراتهم. و الحقيقة هي أنه إذا لم تكن هناك مؤامرة لما كانت كل هذه الحروب و النزاعات و الصراعات. الذي يدعو إلى العجب أيضاً أن أصحاب هذه الرؤية يربطون الأحداث و أسبابها و دوافعها بالمصالح، دون أن يفكروا أن المتآمرون هم أصحاب المصالح و هم الذين ينسجون المؤامرات لتأمين مصالحهم. فالمؤامرة آتية من عقد أمرٍ ما و التحضير لأمرٍ ما و هي سرية الطابع. أي هي إعداد خطط لتنفيذ أمرٍ ما يجب أن لا يكون معروفاً و يبقى في سرية

تامة إلى أن يتم تنفيذها. نحن نرى نتائج المؤامرة بعد مرور سنين و هذا ما يحصل منذ أزمنة قديمة و ما زال يحدث و بقوة أكبر. إذاً تأتي هذه الرؤية المجردة لسير الأحداث وفق فكر مجرد لا يريد أن يتهم أحداً أو أية جهة بالوقوف ورائها و بهذا (بحسب هذه الرؤية) تكون الأحداث آتيةً من لا شيء تقريباً و هذا ما يرفضه الفكر السليم. إن الرؤية التي تبحث عن الحقيقة تكتشف الأسرار و من هذه الأسرار، المؤامرات التي تجري بسرية. هناك أيضاً الرؤية التحليلية التي تشرح الأشياء و الأحداث بدوافعها و أسبابها وفق عملية فكرية تخص صاحب الرؤية هذه بذاته. هنا أيضاً نحن أمام الخطأ و الصواب. فقد يكون التحليل مُصيباً و هو سيكون كذلك إذا اعتمد الدقة و التنظيم و النشاط الفكري، كما قد يكون مُخطئاً إذا لم تكن هناك دقة و تنظيم و نشاط فكري. نعلم أن هذه الصفات الثلاثة أو العمليات الثلاثة، لا يمكن أن توجد في صاحب الرؤية إلا إذا كان متسلحاً بالتجارب و الخبرات و بالعلم، بل الأفضل من هذا أن يكون صاحب التجارب و الخبرات و العلم قد إستفاد من تجاربه و خبراته و من العلم. فكم من صاحب تجربة لم يستفد من تجربته و كم من صاحب علم لا يُستفاد من علمه أو لا يستطيع أن يقدم إستفادةً من علمه. و في حالة إنعدام الإستفادة من صاحب العلم نحن أمام فردٍ درس و تعلّم شكلاً و ليس مضموناً، مثلما في حالة إنعدام الإستفادة من صاحب التجربة نحن أمام فردٍ رأى كثيراً من أمور الحياة و أتى عليه الدهر بالكثير من المُجربات، ولكنه لم يستطع فهم تلك الأمور و المُجربات كما يجب

و لذلك لا يُستفاد من خبراته و تجاربه تلك. فالرؤية التحليلية في جانبها المُعتمد على الدقة و التنظيم و النشاط الفكري - أي المُعتمد على العلم - مطلوبة لأنها تُفيد مسألة الوصول إلى وحدة سليمة البنيان، ذلك لأنها تستطيع إيجاد السُّبُل و الأساليب التي تؤدي إلى هذه الوحدة. و نستنتج من هذا أنه قبل إنشاء أية وحدة آتية من مجرد طلب أو ضرورة آتية ما، علينا برؤية تحليلية تقوم بوضع خريطة يتم فيها الحسابات الهندسية الصحيحة لهذا البنيان. هذه الحسابات ضرورية لهذا البناء لكي يستمر هذا البنيان فترة أطول من عمر الزمان أولاً و لكي يعيش فيه المجتمع حياة معافاة و صحّة ثانياً و لكي يكون في مقدور أحزاب المجتمع أن يعملوا معاً فترة أطول من عمر السياسة ثالثاً. هذه الحسابات تتلخص في تأمين جملة من الوقائع، مثل واقع الأخوة المجتمعية التي يدخل الجميع في إطارها و كذلك الأخوة الحزبية و جعل هذا واقعاً لدى الشعب. كذلك خلق أو تأمين واقع سياسي ذو منبع واحد و هو منبع الكوردايه تي و أنه قد إنبثقت جميع الأنهار (الأحزاب) من هذا المنبع. و هناك أيضاً الرؤية الإستراتيجية التي تشمل الشكل و المضمون و تحتوي على الرؤيتين المجردة و التحليلية، ولكن ما يجعل هذه الرؤية أكثر أهمية بالنسبة لإنجاز أي عمل هو أنه بمقدور هذه الرؤية التواصل مع المستقبل قريبه و بعيد. فنحن بحاجة إلى أن نعرف إلى ماذا سيؤدي برنامج وحدوي ما مثلاً. في هذا يجب أن تكون مصالح الشعب و الوطن نُصب أعيننا و أن أيُّ برنامج - و إن كان وحدوياً - لن يؤدي إلى الحفاظ على الشعب

و الوطن و الأمن القومي و لن يؤدي إلى تحقيق الهدف القومي الذي هو بناء الدولة، سوف لن نسير عليه و لن نُطبّق بنوده. مع الأخذ بعين الإعتبار أن أي برنامج وحدوي غير قائم على الأصول و المفاهيم و المبادئ القومية، لن تستطيع بناء وحدة حقيقية و قابلة للحياة، ذلك لأن هذه وحدة داخلية. إن الرؤية الإستراتيجية تعتمد على الماضي و المستقبل، فهي تدرس خبرات و تجارب الماضي و تجعلها حاضرة نُصب الأعين، مثلما تضع المستقبل أمام البصيرة و تدرس تلك الروابط التي تمثل جذوراً لها (للمستقبل) في الماضي، لكي ترى مآلاتها. إذ أن ما قد ينجم عنها و ينتج عنها (عن الرؤية) هو الهدف بالنسبة لهذه الرؤية، هذا الهدف يكمن و يقف في المستقبل بإنتظار من يُصيبه. فمن عمر الزمن هناك الماضي الذي قد طال و توسّع و كَبُر، مثلما هناك المستقبل الذي هو أماننا بطول بقائه و وسعه و كِبَره. أما الحاضر من عمر الزمن فلا يتجاوز طوله و توسّعه و كِبَره طرفة عين أو أجزاءً من الثانية. إذاً ما نعتمد عليه هو الماضي دراسةً و إستفادة خبرات و تجارب و المستقبل الذي يُفيد خبرات و تجارب الماضي، بالإضافة إلى محاولة الوصول إليه قبل أن تأتي فتراته. هكذا يكون الوقت كالسيف إن لم نقطعه يقطننا كما قالوا و هذا يعني أيضاً أن عمل الفرد الإنسان في أي مجال من المجالات و في كلها، يجب أن لا يتوقف إلا عندما يأتي الموت فيوقفه. فهل الفرد يعمل أم يلهو؟ إن من يلاحظ عمل النحل يدرك و يفهم معنى العمل في الحياة و مدى قيمة العمل للوجود. هكذا تُخبرنا الرؤية الإستراتيجية بأن العمل على إيجاد

الوحدة يعني إنجازاً نريد تحقيقه في المستقبل (القريب إن شاء الله) مثلما أن العمل على الوصول لهذا الهدف يتطلب وجود الدقة و التنظيم و النشاط المادي (الجسدي) و المعنوي (الروحي). كما أن على البرامج الوحدوية المطروحة أن تتسم بهذه الصفات، لأنها من صميم الرؤية الإستراتيجية. هذه الرؤية التي كلما طالت و تشعبت أبعادها و مدياتها المدعومة بالدقة و التنظيم و النشاط، كلما كانت مُأهّلة أكثر لإصابة الهدف و إنجاز العمل المُراد إنجازه على أكمل وجه.

ثاني هذه المبادئ المطلوبة للوحدة الداخلية هو التعارف. تعارف مُتجذّر يهدف إلى الإحساس بما في الداخل من الأمور التي تساعد على الوحدة فتحققها، أي ليس تعارفاً سطحياً يقتصر على معرفة الآراء و المواقف المكشوفة، بل يتخطى ذلك كله ليصل إلى معرفة الضمائر. الضمائر بمعانيها.. أي الضمير في ما هو مضمور خفي و الضمير في ما يعني الوجدان و الضمير في ما يعني الشخصية. إن معرفة الذات لا تكون بتلمس و رؤية الظاهر من الأشياء فقط، بل تكون بمعرفة الباطن الذي يحتوي على حقائق تُفيد عملية التعارف الصحيحة. يقف وراء عملية التعارف هذه نوعين من المعرفة.. معرفة الذات و معرفة الحياة. فالذات ليست فقط تُعبّر عن الشخص الأول (الأنا) بل تُعبّر عن الشخص الثاني و الثالث و... الخ أيضاً. فالذات هنا ذات الإنسان بالنسبة للأفراد و أيضاً للأطراف من جهة أنهم (الأطراف) يمثلون جملة من المكونات الفكرية و العملية و يشكّل كل واحد منهم ذاتاً من الذوات. لذلك عندما نقول: "ذات الطرف"

أو "هذا الطرف بالذات" نقصد كينونة هذا الطرف و طبيعته و نَظهر ذاته الخاصة به، فكرياً كان أو عملياً أو أية صفة أخرى. أما معرفة الحياة فآتيةٌ من تلك الدروس و النتائج المُحققة للأبحاث التي أجريت و ما تزال تجري و لهذه المعرفة مخزون هائل و منبع يتدفق باستمرار طالما تستمر الحياة. كلا هذين النوعين من المعرفة تُستخدمان أو من الأفضل أن تُستخدم في عملية التعارف، لكي يتم الإقتراب فيما بين الأفراد و الأطراف و الإقتراب خطوة بإتجاه الوحدة وهو عندنا في هذه الموضوعة من أجل ذلك، أي أن يكون الإقتراب بهدف التوحيد. كذلك يجب أن يكون التعارف هكذا جوهرياً لكي تكون الوحدة التي ننشدها صامدة و مُعمّرة بعد ولادتها، فالتعارف مسيرة يشترك فيها الجميع و معرفةٌ يتبادلها الجميع و يحدث بين طرفين أو أكثر بُغية التواصل و المشاركة في عمل ما و الإتفاق على إنجاز ما هو مطلوب بمعرفة و بأمانة. و يتطلب هذا قدرات و مهارات فكرية لكي يكون التعارف مبنياً على أسس مدروسة و لكي يشمل جوانب عديدة لدى الأطراف الداخلة في عملية التعارف هذه. فالقدرات و المهارات الفكرية تَبحث في النفس و في الماضي الخاص بالطرف أو الأطراف المطلوبة معرفتها و تبحث كذلك في مناكب الشخصية لدى الطرف أو الأطراف المطلوبة معرفتها و في ظاهر و باطن هذه الشخصية. تؤدي هذه القدرات الفكرية إلى كشف الحقائق التي تساعد في بحث موضوع الوحدة مع هذا الطرف أو تلك الأطراف و لذلك تُعتبر مبدأً أساسياً للوصول إلى هذه الوحدة. إن أهمية التعارف لا تقتصر على جانب فردي أو في مجال

بضعة أطراف، بل يتطلب أن يكون التعارف حاضراً حتى في الأسرة و بين أفرادها، إذ أن وجود التعارف بين أفراد الأسرة يُقوي بنيانها و يصون وحدتها و وحدة الأسرة مثل وحدة الأطراف ذو أهمية بالغة. كذلك هناك التعارف المجتمعي الواجب وجوده في المجتمع، حيث يحتاجه المجتمع الكردي أكثر من أي مجتمع آخر. ذلك لأن المجتمع الكردي مُكوّن من فئات إجتماعية مختلفة لا يربطها سوى مفهوم القوم أو الكوردايه تي في هذا الوقت. هذا المجتمع يحتاج إلى المزيد من عناصر الربط و الإلتحام و التعارف إحدى هذه العناصر. في هذه الأحيان نستطيع أن نرى بوادر تعارف أعمق يحدث مجتمعياً بين الكرد ولكنه ما زال ليس كافياً، فالأطراف (الأحزاب) لم تُقَم حتى الآن بمبادرة مدروسة كهذه تهدف إلى أن يتجذّر التعارف في المجتمع الكردي الذي ينتشر على مساحة واسعة من أرض كُردستان و هذه المساحة ليست فقط مُقسّمة جغرافياً، بل هي مُقسّمة ديمغرافياً أيضاً. ثم هناك مشكلة البُعد المناطقي الذي يُبعد هذا المكوّن الكردي عن الآخر، ضمن خريطة كبيرة و مترامية الأطراف. إن ما يقوم بوظيفة إيجاد التعارف هذه إلى حد الآن هو الإعلام و خصوصاً التلفزيوني و هو تعارف لا يُذكر لأنه غير مدروس، فهو يأتي ضمن السياق الطبيعي للأحداث و غير كافٍ لأنه لا يشمل كل مقومات التعارف. فمعرفة جميع مكونات و فئات المجتمع الكردي بأن هناك أجزاء للوطن يُدعى كل جزء بِمُسَمّى (شمال، جنوب، شرق، غرب) و أن هناك لهجات مختلفة لفئات المجتمع، كما أن هناك عادات و تقاليد مختلفة بينهم بالإضافة إلى الاختلافات السياسية،

كل هذه مسائل معرفية جيدة و لكنها سطحية و لا تفي حاجة التعارف الذي يجب أن يحصل بينهم عملياً. إذاً نحتاج كمجتمع أن يكون هناك تعارف بحسب مقوماته بين أفراد و جميع مُكوّناته من فئات و شرائح، فهو مهم للوحدة الداخلية التي نسعى إليها. هناك أيضاً التعارف على المستوى العالمي، فهو أيضاً موضوع حياتي بشري يحصل تلقائياً من خلال وجود قضية ما و كذلك يحصل مدروساً. في الحالة التلقائية يعرف الجميع و بشكل سطحي، كم من المجتمعات و بإختلافاتها توجد في بقاع العالم المختلفة. ولكن التعارف المدروس يستند في معرفة هذه المجتمعات إلى الدراسات الخاصة المتعلقة بهذا الشأن و هي دراسات مُعمّقة. فالتعارف المدروس على المستوى العالمي يجري عبر وجود دبلوماسية مُحنكة و وجود مراكز مُنظمة التي تكون بمثابة صلة الوصل بين الأطراف الدولية و تقوم بأعمال منها إرساء دعائم التعارف فيما بينها. هذا التعارف الذي يحصل بين الشعوب يؤدي إلى نتائج هي في خدمة القضايا التي تملكها الأطراف المختلفة، فقضية الكرد أصبحت إلى حد كبير معروفة في القرن الواحد و العشرين و هي لم تكن بهذه الوتيرة فيما سبق من قرون، ذلك لأنه كان هناك ضعف في عملية التعارف هذه. إذ لم تكن هناك حركات في هذا الإتجاه بالشكل و المضمون الكافيين. إلا أن اليوم في عصر الإنترنت و أدوات الإتصال الأخرى الإعلامية و الدبلوماسية، قطعت عملية التعارف العالمي هذه بين الكرد و الشعوب الأخرى أشواطاً و خطوات كبيرة. ولكن ما زالت هذه المسألة تتسم ببعض الضعف، هذا الضعف الذي هو

على المستوى العالمي آتٍ من الضعف الموجود على المستوى الداخلي. فعلى المستوى الداخلي لا زالت الأطراف السياسية بعيدة عن بعضها البعض، مثلما هناك ضعف في عملية التعارف فيما بينهم. الجدير بالذكر أيضاً أن مسألة التعارف ليست في معرفة البرامج الحزبية للأطراف السياسية و لا في أهدافها المعلنة فقط، بل يستند التعارف الحقيقي إلى تحليل شكل و مضمون نضال الأحزاب و تاريخ نشوئها و نتائج أعمالها و الأفق الفكرية الكامنة فيها. هذا بالإضافة إلى معرفة النوايا التي لا يجب أن تكون مخفية على المستوى الداخلي، أي أن تكون النوايا واضحة فيما بين الأحزاب لسبب بسيط و جوهري ألا و هو أن كل الأطراف السياسية تناضل من أجل هدف واحد. ثم أن التعارف يعتمد في توجهه على الرؤية بأنواعها من رؤية مجردة و تحليلية و إستراتيجية، حيث هذا تعارف مدروس و ليس عفوي أو تلقائي، بل و ليس حتى طبيعي كالذي يجري بالتصادف أو شكلي كالذي يجري بين الأفراد و في إطار المجتمع و عاداته. فالتعارف المقصود هنا يهدف إلى بيان خفايا النفس و حقائق الموجودات و مُرتكزات الأعمال و نتائج هذه الأعمال. يؤدي بيان كل هذا إلى التقارب وصولاً إلى الإلتحام الذي يمثل أقصى درجات الوحدة. ولكن لهذا التعارف مسار يجب أن يكون قوياً و صحيح التوجه. و لكي يكون كذلك يجب أن يحكمه التنظيم الفكري الذي يُسلسل الأمور و يُعرّف المسميات و يحدد الدرجات، كما أن في التعارف هناك حسابات النفس و المنشأ و التاريخ. هذه المسائل هي جوهرية في حالة التعارف مثلما في حالات أخرى تتشابه مقوماتها مع التعارف.

يؤدي التعارف وفق هذه السُّبُل و الطرائق إلى بيان واقع الحال و بيان هذا الواقع هو في خدمة السياسة و تعاملاتها. إذ أن معرفة الواقع معرفة صحيحة و دقيقة يؤدي إلى تقديم التحليل الصحيح للأمور، كما أن تقديم الحلول الصحيحة بعد التحليل الصحيح لأُمور معينة، مسألة مُعتمدة على مدى تأثير التعارف و المعرفة على الجانب الذي عليه تقديم هذه الحلول. فكم من تحليل أتى بحلٍ لا يحل، أي أن التعارف لا بد و أن يكون بمثابة قوة يمكن لنا إستخدامها مثل إستخدامنا لسلاح ما. فهو إذا لم يكن كذلك - و لن يكون كذلك ما لم يتصف على الأقل بالمزايا المذكورة هنا - فسوف لن يؤدي إلى تحقيق الهدف. إن إستخدام التعارف للوصول إلى الأهداف، يشبه عملية المعلومات التي يحتاجها المفتش العام لكي يُعَيَّن و يُحدد المشكلة بدقة و من خلالها يصل إلى الحقيقة، فكلما كانت المعلومات دقيقة و واقعية، كلما كان الحكم الصادر مُنصفاً. أما إذا كان المفتش العام يحتاج إلى أدلة تُثبت المعلومات التي بين يديه ليكون الحكم بعدئذٍ عادلاً، فإن التعارف المصحوب بالأدلة هو الآخر يوصل إلى الحقيقة و التحليل الصحيح. تبقى بعد ذلك مسألة التعامل الذي له مساراته الخاصة و ما يمكن قوله فيه هنا هو أنه يجب أن يكون وفق طرق علمية مُعتمدة على الحذر و الإنفتاح في آنٍ واحد، ذلك لكي تستمر عملية التعارف إلى أن يتحقق الهدف. و نحن هنا نهدف إلى وحدة داخلية من خلال تعارف شامل بين الأطراف الكردية الحزبية و غيرها، لكي نصل إلى حلول مطلوبة في عملية الوحدة برمتها. هكذا يكون التعارف السليم

الهادف و المنظم دافعاً أساسياً لأن تكون هناك وحدة داخلية في المجتمع و بين الأحزاب.

ثالث مبادئ هذه الوحدة الداخلية هو التمازج الفكري. يعني هذا أن لا يكون هناك تبادل آراء فقط، بل أن تتشابك الآراء ضمن نسيج فكري ليولد أيضاً فكراً موحداً و لو إلى حد ما، ذلك لأنه عندما تُطرح الأفكار حول عملية يُراد إنجازها، تتقابل مع أفكار أخرى تريد نفس المُرَاد، إن لم نُقل تتصادم معها. في حالة الكُرد نرى تصادم الأفكار على الأغلب، لأن حالة التمسك بالفكر الخاص لدى الكُرد شديدة جداً. هذا أيضاً مرتبط بمسألة نفسية يطول شرحها و لا مكان لها في هذا البحث، كما أنها مرتبطة أيضاً بمنشأ الأحزاب و الأفراد على حدٍ سواء. حيث إذا كان البيت مدرسة فالحزب مدرسة أيضاً و الفرد الحزبي ينشأ في المدرستين. لكن الفرد مثلما يتلقّى التربية من البيت فإنه يتلقّى الأفكار من الحزب، بل نستطيع أن نرى حزباً يتلقّى فيه الفرد التربية و الأفكار و أشياء أخرى معاً. هكذا يكون للحزب الدور الكبير في أن يصبح الفرد فيه صاحب أفكار، ولكن لا نقصد الفكر الحزبي الذي يؤطر بأطر خاصة، بل نقصد الفكر من حيث هو علم. فالفكر الحزبي إذاً فكر مؤطر و في هذا سلبيات كبيرة، أما الفكر من حيث هو علم فلا حدود تحدّه وتقيدّه و هذا هو الفكر الذي يعتمد العلم أساساً لوجوده. في الفكر من حيث هو علم، نحن أمام معرفة واسعة تحتاج فقط إلى تنظيم و دقة لكي تكون فاعلة، أما في الفكر من حيث هو نتاج تأطير حزبي فنحن أمام معرفة ضحلة و ضيقة و تفتقد للتنظيم و

الدقة. لكن الأسف يكمن في أن الفكر من حيث هو نتاج الحزب يطغى و يحتل المجال، ذلك لأن الحزب قد أصبح الرسول المعصوم عن الخطأ. هكذا جعلوا الحزب. في هذا يصبح الفكر خطراً على العلم ذاته و هكذا لا يمكن أن تمتزج الأفكار، فمن أجل أن تمتزج الأفكار لا بد من أن يعتمد الفكر على العلم لدى الجميع أولاً و الإنفتاح المنتظم إتجاه الأفكار الموجودة جميعها ثانياً و وجود سعة الأفق لإطالة فترة التعامل الفكري ثالثاً و القدرة على تقديم أكثر من حل لمسألة واحدة رابعاً.

إن تآلف الأفكار هو ما يؤدي إلى تمازجها، لذلك علينا رؤية تلك الفقرات و المفصلات من الفكر التي تُمازج الأفكار الأخرى المطروحة من قبل الأطراف. هنا يتبين أن التمازج الفكري يستند إلى الرؤية و التعارف أيضاً، فمن أجل أن يكون هناك هذا التمازج الفكري يجب أن يكون للتعارف دور في إيجاد ما يساهم في حصول هذا التمازج. نحتاج إلى أن يكون الفكر لدى الأحزاب و حتى الأفراد من النخبة أيضاً في هذا المستوى، لكي تُبنى الأعمدة التي ترتكز عليها الوحدة الداخلية و بنيانها. ولكن التآلف الفكري لن يكون له وجود طالما لن يكون الفكر ضمن السياق الطبيعي السليم، فالأفكار من الممكن أن تتآلف فقط عندما تكون طبيعية الخلق، أي أن تكون الأفكار مهما كانت مستوياتها مُستمدة من طبيعة الأشياء و ليست مُختلفة و ضد الطبيعة. إذ أن الأفكار التي تتعارض مع الطبيعة و قوانينها، أفكار مُختلفة بحسب أهواء الإنسان و هي في غالبيتها ضارة. و القوانين الطبيعية موجودة بحسب إرادة الله و

لذلك فإنها لا تتعارض مع القوانين الإلهية التي أتت بها الأديان إلا في ناحية واحدة ألا وهي أنه بالنسبة للإنسان هناك هذا الفكر اللامحدود الذي يجعله في حالة من الفوضى الحياتية. و من أجل تنظيم هذه الفوضى و عدم الوقوع فيها، أتت الأديان مُنظَمةً له. فالدين إذاً ينظم طبائع في الإنسان لا تتواجد في الطبيعة العامة الكونية، حيث تحتاج هذه الطبيعة الإنسانية الخاصة إلى التنظيم لكي لا تنجرف و لكي لا تصبح مريضة الخلق. أي أن الفكر الذي يقف بالضد من قوانين الطبيعة و التنظيم، هو فكر مريض لأنه لا يتخذ العلم مُرتكزاً له و الفكر المريض لا يستطيع أن يتألف مع الفكر السليم الذي يستند و يركز إلى العلم، لجهة أنه منظم و طبيعي السياق. هذه هي المعضلة الأساسية أمام تألف و تمازج الأفكار. إذاً علينا بعملية إصلاح الأفكار لكي تتألف فيما بينها و لكي تصل إلى تحقيق مبدأ التمازج الفكري الذي يفتح آفاقاً واسعة أمام حصول وحدة داخلية يطلبها المجتمع و طبيعته. كما أننا إذا أردنا تألف الأفكار علينا بالروية و إيجاد القواسم المشتركة و علينا أن نكون قادرين على شرح الأفكار و تحليلها و بيان نتائجها وفقاً لمُسلّمات علمية. هذا هو المطلوب للتألف الفكري في أي موضوع، لأن هذه العملية لا تترك زاوية من زوايا الموضوع إلا و تتطرق إليه، كما تُبين حقيقة الموضوع و كيفية فهمه. يبقى بعد ذلك قضية الإتفاق على هذه العملية من أجل إثبات الموضوع. و إذا تحقق التألف الفكري بعد هذا الإتفاق، نكون قد توصلنا إلى تحقيق مبدأ التمازج الفكري الذي ليس أمامه إلا التفاعل من أجل إعطاء

نتيجته المتمثلة بإثبات الوحدة الداخلية. إن هذا التآلف يقطع الطريق أمام التعصب لأفكار معينة و يفتحها أمام أساليب العلم التي هي أساليب الحياة الصحيحة. إذاً تتم عملية إصلاح الأفكار عبر تنظيمها من السالب و الإبقاء على الموجب و زرعها. فالسالب من الفكر هو الذي يقع دائماً في خانة الشر و الموجب يقع في خانة الخير، هكذا كانت المسألة هذه منذ أن عَرَفَ الإنسان الخير و الشر و لقد عرف الإنسان هذا من خلال أفراد من المجتمع عُرِفوا فيما بعد بالرسل و الأنبياء. هكذا يتبين أنه كلما كان الفكر مبنياً على الخير من الأمور، كلما كان هذا الفكر إيجابياً و إن كان مبنياً على الشر فهو معروف المنبع في هذا الزمان. ولكن ما يهمنا هنا هو أن الفكر الذي يُبنى على الخير هو الفكر الذي نريد له أن يتآلف مع الأفكار الأخرى، خاصة و أن الموضوع الذي نريده أن يحدث فيه هذا التآلف هو موضوع يمثل الخير في الحياة. و هو كذلك لأنه يتسم بالجوانب الإيجابية للحياة من مثل الأخذ و العطاء من أجل هدف سامي. يظهر لنا أيضاً أن عملية الإصلاح هذه تحتاج إلى معرفة كبيرة و مرونة و نبذ الأهواء النفسية، ذلك لكي تتمكن من إظهار حقائق الأمور التي يعمل من أجلها الفكر. عندما تكون لدينا القدرة على إصلاح الأفكار التي نمتلكها، سنكون جاهزين لحدوث التآلف الفكري الذي سيرى مكانه بيننا. عندها ستمتاز أفكارنا إذا شئنا إمتزاجها و سوف نقرب من بعضنا أكثر فأكثر، لنكون معاً في مسار عملية الوحدة و بإتجاه تحقيق الهدف الذي هو الوحدة التي نريد إيجادها. يحدث هذا التمازج أيضاً

عندما نكون مؤمنين بقضية واحدة و لا يشوب هذا الإيمان أي تردد و عندما يكون مدعوماً بالصدق في المسعى. تفرض هذه الفكرة نفسها لأننا لا نتوجه إلى تحقيق المساعي المباركة مجتمعياً إلا عندما تضيق بنا الظروف، فإذا كنا صادقين كنا سنتوجه إلى تحقيق هذه المساعي في السراء و الضراء. فالوحدة مسألة مباركة و سعي يريد الصدق في إتجاهه، ولكننا لا نرى إهتماماً يُذكر من قبل الأحزاب إلا عندما تضيق بهم الأمور و الحالات. أما لدى المجتمع فالكُل يدعو إليها في كل ساعة و أوان و في أي ظرف كان و هذا دليل على أن المجتمع صادق فيما يصبو إليه. فهذه المسألة الحيوية لها أبعاد إستراتيجية، لذلك يجب أن تكون اليوم قبل الغد مُحققة و حاضرة الوجود لكي ينعم الشعب بتحقيق آماله. يُراد لهذه الوحدة الداخلية أن تكون سيدة الموقف بين الأحزاب و أيضاً بين أفراد الأسرة الواحدة و بين فئات المجتمع المختلفة. هذه المطالب لا يختلف عليها إثنان لا فكرياً و لا نفسياً إلا إذا كان هناك خلل ما، يكون هذا الخلل على الأرجح خارجياً يُؤثر على مسار هذه المطالب الحقّة فيُجهضها. هذه المطالب نفسها هي المادة الأساسية في تحقيق مبدأ التمازج الفكري بين الأطراف و هي كما نرى تدعو في مضامينها إلى الوحدة و لا نحتاج إلا إلى أن نكون أصحاب فكر قومي إنساني لكي ننفذها. قد يتصور البعض أن الفكر القومي الإنساني يدعو إلى أن تكون هناك دولة مستقلة للكُرد و حدهم من جهة أن هذه الدولة ستكون لجميع الشعوب التي تعيش مع الكُرد على أرض كُردستان، بل وقد يرون أن هذه الدولة عليها أن لا تكون

باسم كردستان طالما هناك أقوام أخرى مثل الكرد تعيش فيها. هذه الفكرة ليست صحيحة عن الفكر القومي الإنساني، حيث أن هذا الفكر يدعو إلى أن تكون للشعوب الأخرى الغير كردية و التي تعيش على أرض كردستان، حقوق إنسانية محفوظة بحسب قوانين دولة كردستان التي تعتمد على المبادئ الإنسانية في تعاملها مع هذه الأقوام. فالمسألة لا تعني أن تنتفي دولة كردستان من خلال مبدأ الإنسانية، بل هذه الدولة ستكون ممثلة للكرد مثلها مثل أية دولة أخرى تمثل قومها، ولكن دولة كردستان ستحفظ الحقوق الإنسانية للأقوام الأخرى التي هي أقلية تعيش على أرض كردستان. هذه الفكرة تمثل مبدأً على الكرد أن يتفوقوا عليه و إلا سوف لن تكون هناك دولة قومية للكرد. إن مسألة أن لا تكون هناك دولة باسم الكرد و أن تكون هناك دولة للجميع يمثل قمة الفوضى الفكرية في هذا الزمان. و حقيقة هذه المسألة هي أن تكون هناك دولة للكرد باسم كردستان تتواجد فيها قوميات أخرى و هي أقلية تنعم بحقوقها الإنسانية. هكذا تكون دولة كردستان للجميع ولكنها دولة الكرد التي تحفظ حقوق الجميع. إن لم تكن هذه الفكرة على هذا المنوال فسوف لن يكون هناك تمازج فكري يُؤخذ الجبهة الداخلية للكرد. في جنوب كردستان اليوم هناك مثال حي على هذا، حيث هذا الكيان هو باسم الكرد و هذه مسألة قومية و هناك تمثيل برلماني و مشاركة في الحكومة الكردية لباقي الأقوام و الأديان فيها و هذه مسألة إنسانية. فالوطن وطن الكرد و الذين يعيشون فيه من غير الكرد هم في الإطار

الإنساني لهم الحقوق الإنسانية وفق القوانين. أما قضية أن الوطن للكرد وحدهم فهذه تحسمها تحاليل التاريخ و دراسات الإجتماعيات بالدرجة الأولى. بكل إختصار لم تكن أرض كردستان يوماً وطناً للأقوام التي تتواجد حالياً على أرضها، بل كانوا دائماً غُزاةً و مُحتلين لهذه الأرض و الدليل على ذلك هو أنهم إلى يومنا هذا و بالرغم من أن كردستان ما زالت خارج نطاق أن تكون دولة بذاتها إلا أنهم (هذه الأقوام) ما زالوا هم أقلّيات فيها و الكرد أغلبية ساحقة. فبالرغم من كل الظروف العاتية القاسية التي مرت و ما تزال بالكرد و كردستان، إلا أنهما ما زالا محافظين على خصوصياتهما القومية سواءً من حيث الكثرة الديمغرافية أو الوجود التاريخي المتواصل. إذا لم يتم الإتفاق على أن الكرد وحدهم هم أصحاب أرض كردستان و دولتها المستقلة، فلن تكون هناك وحدة بمعناها الحقيقي و القانوني. كذلك إن لم يتصف الفكر لدى الأحزاب بهكذا موقف، فلن يكون هناك تمازج فكري مطلوب من أجل وحدة داخلية. قد يكون هناك إتهام لنا بالقومية .. هذا المصطلح الذي كثر تداوله في الآونة الأخيرة، ولكن لنذكر جميعاً أن المسألة في حقيقتها قومية و يجب الحفاظ على هذه الحقيقة و تثبيتها، أما مسألة القومية فهي تخص من يرتكبون الأخطاء بإسم القومية و تحت شعاراتها. ما نطلبه و نطالب به هي القومية التي يجب أن تُعاد لها حقوقها الكاملة من أرض و سلطة و ممتلكات. إن هذا حق لا يجب أن يذهب ضحية لتهمة القومية أو لأية أفكار و مفاهيم خاطئة أخرى. لذلك حبذا لو تبنت كل الأحزاب المسألة القومية دون خوف

أو وجل من هكذا إتهامات غير مبنية على حقائق التاريخ و العلم الاجتماعي. كذلك ستؤدي هذه الفكرة القومية إلى عقد اجتماعي بين الأحزاب و المجتمع تجعل التمازج الفكري بينهم حقيقة واقعة و شجرة مُثمرة.

رابع مبادئ الوحدة الداخلية هو التعاقد المعنوي. هذا العقد الذي يتم على أساس روحي تتنافي فيه الماديات و حساباتها، تكون فيه الأطراف في وئام يجمعهم على الطمأنينة و السلام و رسم مسارات الحياة التي تخدم الشعب و تأمن مستقبله. في هذا العقد ليس هناك تحزب و تفضيل حزب على آخر إلا حسب درجة الشعور الذي يتمسك به الحزب حيال القضايا الجوهرية للشعب و الوطن. فالقضايا الجوهرية معنوية الطابع حتى و إن تعلق الأمر في جانب منه بالإقتصاد، ذلك أن حماية الإقتصاد مسألة معنوية. إن حماية الإقتصاد و حماية كل تلك القضايا المرتبطة بمصالح الشعب و حماية الوطن من التهديدات، كلها مسائل معنوية لأنها تهدف إلى الإنقاذ و تأمين المستقبل. كما أن تعاقد الأحزاب على تلك المسائل هو بمثابة التأسيس لحياة تكون فيها المبادئ المعنوية سيدة الموقف. إن مثل هكذا تعاقد يعزز الوحدة الداخلية و يطيل عمرها و الكرد أكثر من أي مجتمع آخر يحتاجون إلى مثل هذا العقد، لأن حالة التنافر بينهم قد أصبحت عقدة. هذا التعاقد المعنوي كفيل بفك عقدة التنافر هذه و جعل المجتمع و أحزابه يعيشون حالة الإستقرار. فالمجتمع الكردي مثل أحزابه لا يعيش حالة الإستقرار هذه منذ قرون. أما الأحزاب فمنذ نشأتها في القرن العشرين و إلى

الآن تعاني من عدم الإستقرار أيضاً و ذلك لأسباب جوهرية. من هذه الاسباب عدم وجود برنامج حزبي تم وضعه بعد دراسة إجتماعية كُردية بحثة. بل إن برامج الأحزاب مستوردة و موضوعة بحسب و على هُدى برامج لأحزاب غير كُردية أو على الأقل موضوعة وفق إستفادة من برامج أجنبية. المطلوب من أي حزب هو أن يكون برنامجه بحسب دراسة إجتماعية خاصة بالكُرد و مجتمعهم، تتناول دراسة الفرد و المجتمع و الشعب و الوطن وفق منظور قومي من الكُرد و إليهم. وجود مثل هكذا برنامج يساهم في إستقرار جزء من الحياة المجتمعية الحزبية و يكون له أثر إيجابي على المجتمع أيضاً، إذ لا يكفي أن يتم الإشارة إلى ما تم ذكره إجتماعياً، بل أن تكون هناك دراسة متعددة الجوانب و واسعة المجالات في هذه المسألة. إن مثل هكذا دراسة أصيلة المنشأ تفتح مجالات الفكر لتتناول المجتمع و ما ينقصه و إيجاد ما يُرْمَم النقص و يُنْهيه. إن تلافي النواقص سواء في المجتمع أو في الحزب يؤدي إلى الإستقرار، هذا الإستقرار الذي يشمل الفكر و مجالات الحياة الأخرى التي تتصل بالقدرات و الإمكانيات المختلفة و بالنفس بدرجة خاصة. أما السبب الجوهرى الأول و الأخير في عدم إستقرار المجتمع الكُردى فهو عدم وجود دولة له. إذاً فلتتعاقد الأحزاب الكُردية معنوياً على أن لا إستقرار إلا بإنشاء دولة الكُرد. فإذا تم هذا التعاقد المعنوي بهذا الخصوص، سوف تكون هناك وحدة داخلية تُفْضي إلى تحقيق هذا المُراد. من هنا تأتي أهمية التعاقد المعنوي الذي يأتي إلى الوجود وفق مبادئ الصفاء و الصدق و

الجرأة. سبب جوهرى آخر ينتج عنه عدم إستقرار و عدم فهم صحيح لمُجريات التاريخ ألا و هو تحليل التاريخ ككل و تحليل الحركات التاريخية المتمثلة بالثورات و الإنتفاضات التي ظهرت في المجتمع و ما زالت مستمرة على شكل أحزاب تتبناها إلى يومنا هذا. فالأحزاب سواءً كانت تعلم ذلك أو لا تعلم، هي ديمومة و إستمرارية لتلك الحركات المجتمعية التي ظهرت على شكل ثورات و إنتفاضات. لذلك عليها أن تقوم بدراسة تحليلية لتلك الثورات و الإنتفاضات و تظهر جانب الحيوية الإجتماعية فيها و مستوى هذه الحيوية فيها. ذلك لأن مثل هذه الدراسة تكشف الخفايا التي أدت إلى إنتكاسات تلك الثورات و تكشف الحقائق السياسية التي أسقطتها، لتجعل المجتمع الكردي يهيم في حالة اللاإستقرار إلى يومنا هذا. هذه الدراسة عليها أن تكون مختلفة عن المسار النقدي و مختلفة عن السرد و الشرح التاريخيين أيضاً، بل على هذه الدراسة أن تتناول التحليل و إستخراج الأسباب الداخلية و الخارجية المعتمدة على الوثائق التاريخية و المعتمدة على السير الواقعي لمُجريات الأحداث التاريخية. تساهم هذه الدراسات المُعمّقة في أن يكون هناك تعاقد معنوي بين الأحزاب من جهة أنها توصل الدارسين إلى المعرفة الحقيقية التي تخص حركات المجتمع السياسية و تُفضي إلى إتفاق حول ضرورة سد النقص و تأمين اللازم في الوقت الراهن، على أساس التعاون فيما بين الأحزاب. ولكن التعاون في صيغته المجردة ليس هو المطلوب، إذ أنه بهذه الصيغة المجردة لن يكون ذو تأثير على تقوية العلاقات بين الأحزاب، إنما التعاون الذي يأتي عقب

تعاقد معنوي هو الذي يكون ذو تأثير في تقوية العلاقات و إستمراريتها. يتبين لنا هنا أن هذا التعاقد هو أساس لتعاون حقيقي يدوم و يؤدي إلى نتيجة أيضاً، حيث أن إطلاق عملية تعاونية بدون أن يكون هناك تعاقد يسبقه، لن ينجح في تحقيق الهدف المطلوب الذي هو إقامة وحدة داخلية. فالتعاقد المعنوي هو رباط المبادئ السامية و حمايتها. لذلك عندما تصل الإرتباطات إلى حد التعاقد المعنوي بين الأحزاب ستكون هناك وحدة داخلية على الأرجح إلا إذا كان هناك عدم صدق في هذا التعاقد و إنعدام الصدق يظهر واضحاً للجميع عند وجوده. فالمبادئ السامية التي تمثل جوهر هذا التعاقد لا تقبل الخداع و الكذب و المراوغات، فهي لا تتطابق مع هذه الصفات الضارة التي تُسيء لكل شيء و في كل شيء. من أجل أن يكون مثل هذا التعاقد في حيز التطبيق يجب أن تكون هناك إرادة لذلك، فالإرادة هي القوة الدافعة التي تحركه للسير في مداره المناسب الذي يوجهه نحو الوحدة الداخلية. فالإرتباط الذي يؤدي إليه هذا التعاقد هو كقانون الجذب بين نجمة و كواكب ترتبط بها و هي بذلك إرتباط مصيري يُؤثر عليه الزمان و المكان في قانون القدر، ولكنه إرتباط يدوم ما دامت الحياة و أسبابها. يدرك الجميع أن لكل موجود نهاية، ولكن مراحل ما قبل النهاية هي التي تهم دورة الحياة، فطالما هناك حياة مستمرة غير مُنتهية، يجب أن تكون أسباب الحياة حاضرة و العمل فيها مستمراً حتى النهاية. يُعلمنا هذا التعاقد المعنوي الضروري لمرحلة حياتية معينة بأن المبادئ المتفق عليها فيما لو إستمرت

على الطريق الذي رسمها لها هذا التعاقد، ستتتشر و تُؤثر في القضايا التي وُجدت من أجلها هذه المبادئ و سيكون هذا التأثير إيجابياً بحسب تلك المبادئ ذاتها. ف قضية مثل الوحدة الداخلية التي ننشدها مبدأ إيجابي لا يختلف على إيجابيته إثنان يدركان المعاني المعنوية للوجود. هذه القضية التي فيها من الأزمات و السلبيات ما فيها حالياً، تحتاج إلى مثل هكذا تعاقد فيه من المبادئ القومية و الإنسانية ما يزيل تلك الأزمات و السلبيات، بل و تُبدلها من قضية تُعاني من أمراض مثل الإنقسام و التشرذم و التنافر و الضدية و العدائية، إلى قضية تتوحد فيها المطالب و الأهداف و يثبت فيها التقارب و تنتفي فيها العدائية. هكذا يبدو لنا أن للتعاقد المعنوي شرط الأصالة لكي يظهر للوجود بين الأطراف (الأحزاب) إذ أن وجود الأصالة يعني أولاً أن تكون مبادئ التعاقد قومية و أصحاب تلك المبادئ قوميين، كما يعني أن تكون تلك المبادئ مُستقاة من جوهر المجتمع الذي تنتمي إليه الأحزاب ثانياً، كذلك أن تكون أهداف الأحزاب تدور ضمن إطار مصالح الشعب و الوطن ثالثاً. كما أنه قبل كل هذه الأمور تدل الأصالة على مسألة مهمة ألا و هي النشأة، فنشأة الأحزاب تدل على وجود الأصالة أو عدمها. كذلك فإن النشأة لا تعني فقط الميلاد و كفيته، بل تعني أيضاً المسيرة الوجودية لها أيضاً، حيث لكل حزب تاريخ خاص به يميزه عن الآخر و النشأة بذلك تكون بمثابة شرط مهم آخر من شروط التعاقد المعنوي، فكلما كانت النشأة طبيعية المولد و السيرة كلما كان التعاقد المعنوي ممكناً و مباركاً و مُحققاً للأهداف المعنوية

و إستقلال كُردستان هدف معنوي. كذلك فإن برامج الأحزاب و كفياتها تمثل شرطاً آخر يهتم بها التعاقد المعنوي، حيث أن هذه البرامج تدل على مدى جاهزية الأحزاب للدخول في هذا التعاقد. فإذا لم يكن في برنامج حزب ما شرح كافي و وافي عن قضية الشعب في منحها القومي و هدف هذه القضية النهائي، فسيكون إنعقاد هذا التعاقد لديه صعباً و حتى غير ممكناً. ذلك لأن وضوح الرؤيا و تحديد الهدف المطلوب إجتماعياً يحددان هذا المنحى الذي نريد له أن يظهر و يؤكّر. بالنسبة للكُرد هناك إشكال كبير في هذا الصدد، حيث وطنهم مُقسّم إلى أربعة أجزاء و لكل جزء ظروف خاصة مختلفة عن الجزء الآخر كما تقول الأحزاب و هنا تظهر لنا عدة أهداف لوطن مُقسّم إلى أجزاء و لكل جزء هدف معين تُشير إليه الأحزاب في برامجها و هي معروفة. ولكن ما نقصده هو أنه من أجل أن يكون هناك تعاقد معنوي، لا بد أن تُقرّ الأحزاب كلها أن هذا الوطن وطن واحد و أن له هدف واحد هو الإستقلال و بناء الدولة. أما إذا تم الإصرار على أن هذا الوطن واحد ولكنه مُقسّم و أن لكل قسم خصوصيته، فهذا يعني الإشتراك في تثبيت التقسيم، كما يعني ترك كل جزء من كُردستان لمصير مُغاير و مختلف و بهذا ستنقسم كُردستان على المصائر أيضاً. فسيكون مثلاً مصير جنوب كُردستان فدرالياً و مصير شرق كُردستان حكماً ذاتياً و مصير شمال كُردستان و غرب كُردستان بين هذا و ذاك. كذلك لا نستطيع أن نقول يوماً أن مصيرنا مشترك و واحد بالرغم من أنه كذلك. هذه المسألة تحددها إذاً برامج الأحزاب التي حَبَّذا لو تسعى إلى التوحيد

فيها، حبذا لو وخذوا هذا المصير لكي لا يبقى مصيرنا أيضاً مُقسماً، حيث أن الإنقسام في المصير يعني الضياع. هناك فكرة في خضم هذا الهيجان تبعث الأمل نوعاً ما وهي أن الأحزاب تشير إلى إمكانية الحصول على حق ما بحسب المرحلة، أي أن لكل جزء من كردستان مرحلة يحصل فيها على حق معين ولكنه بعد فترة طالت أو قصُرت سيكون هناك إستقلال للوطن. ولكن هل تتواجد هذه الفكرة الإستراتيجية في برامج الأحزاب؟ هذه المسألة لا تتحمل الإخفاء فهي واضحة منذ أزمنة قديمة من تاريخ الكرد، لذلك لا يمكن إخفائها تحت شعار حق تقرير المصير مثلاً. ذلك لأن حق تقرير المصير مبدأ فيه من الخجل ما فيه، بل فيه إلتفاف على الحقيقة و عدم الجرأة على إكمال المطلب و ذلك لأن مصيرنا معروف أو يجب أن يكون معروفاً و محدداً لدينا و هو الإستقلال و بناء الدولة الكردية. ثم أن التعاقد المعنوي المطلوب وجوده بين الأحزاب من جهة، مطلوب وجوده بين الأحزاب و المجتمع من جهة أخرى. فبهذا تكتمل المعادلة و يتم فيها الوصول إلى وحدة داخلية شاملة و مؤثرة، فالمجتمع كان و ما زال مستعداً لهذا التعاقد ولكنه لم يكن يملك و ما يزال لا يملك القدرة على تنفيذ هذا الأمر. إلا أن الأحزاب تملك هذه القدرة ولكن إذا شاءت أن يكون لهذا التعاقد وجود في حياتها و حياة المجتمع. كما لا يخفى أن تنفيذ مرادات المجتمع إن تم تنفيذها هو من صُلب الفكر القومي الأصيل الذي يريح المجتمع و يهتم بقضاياها. تتجلى صور هذا الوعي القومي الأصيل لدى المجتمع في كل المناسبات المُفرحة و المُحزنة، بالرغم من

أنه وعي لا يشمل إلا بعض الأمور المحددة، إلا أنه لديه الوعي الذي يرتبط بالمسائل القومية المعروفة من قبيل الإتفاق و الوحدة و الكوردايه تي. ولكنه يطالب بهذه الأهداف القومية بصفاء و صدق و جرأة، دون وضع أية حسابات سياسية أو مصالح مختلفة. يبقى هناك أن تكون الأحزاب أيضاً على هذا المنوال لكي يكون لهذا التعاقد المعنوي وجود بين الأحزاب و المجتمع. ستكون المسألة بالنسبة للحزب هكذا لو أن الحزب رأى وجوده من وجود المجتمع الذي عليه أن يكون صادقاً معه، كما ستكون المسألة هكذا بالنسبة للحزب إذا اعتبر الحزب أمنه من أمن المجتمع و تنفيذ مطالب الوعي البسيط لديه، حيث أن هذه المطالب ليست بسيطة حتى و إن كان الوعي الذي يطالب به بسيطاً. فهذه المطالب حيوية و معنوية و هي قمة الأهداف التي يناضل من أجلها أية جهة حرة أيتية، ذلك لأنها إن تحققت تحقق معها الهدف الإستراتيجي المتمثل في إنشاء الدولة. هذه الدولة الآتية من هذا الموقف الإجتماعي القومي الذي يضع الأشياء و الأعمال في مسارها الصحيح. إن هذا التعاقد المعنوي يصنع وحدة داخلية و يساهم مساهمة فعالة في صنع الدولة التي ينشدها المجتمع. لذلك فإن هذا المبدأ يتواجد في كيان أي مجتمع له دولة في يومنا هذا، لأن هذا المبدأ يحافظ على الدولة لديه و يربط المجتمع بالدولة و يسير بها إلى آفاق أخرى و بحسب مراحل التاريخ التي تقع في المستقبل. إذاً تمتد ضرورة وجود التعاقد المعنوي إلى المستقبل أيضاً، ليحدد كفيات و سُبُل إدامة العمل المجتمعي و نضالاته المختلفة.

خامس مبادئ الوحدة الداخلية هو الإتفاق. و الإتفاق عقد و إلتزام به بين الأطراف لكنه قد يكون مادياً أو معنوياً أو كلاهما و هذه تحددها الأسس التي تقوم عليها الإتفاق. هذا المبدأ هو فقط جزء من الوحدة. هذا المبدأ الذي طالما تغنى به الشعراء في أشعارهم و دونه الكتاب في مقالاتهم و أصرّ عليه المجتمع في كل الأزمان، يقوم من أجل الوحدة الداخلية على أسس معنوية أولها الرحمة التي إن وُجدت بين الأطراف إتفقت. ذلك لأن هذا الإتفاق يختلف عن ذلك الذي يحدث بين الأطراف على الماديات و من أجل المصالح. إن الإتفاق المعنوي الذي نريده يُمجد ثوابت الشعب و الوطن و يحفظها من كل الشرور. هذه الثوابت التي تمس الأرض و المجتمع و مقدساتهما، تجعلنا نتفق إن نحن جردنا الأفكار من الشكليات و سلّحنا الأفكار بالجوهريات و إن أصبحنا طيّبي النوايا، بل إن نحن إتجهنا في رسم سياساتنا إلى الداخل القومي و الوطني. كذلك فإن الإتفاق قيمة إنسانية إذا لم ترتبط بالمصالح من حيث أنه يُنهي التفرقة و يُنهي النزاعات المختلفة المستويات. إذاً فطبيعة الإتفاق هي الإيجاب إذا كان على الإيجاب، حيث هناك إتفاق قوى الشر أيضاً و هو إتفاق سلبي و تحدد هذه السلبية تلك الأسس و المبادئ التي تُبنى عليها. هكذا أيضاً يظهر أن الإتفاق سلاح، فهو يُستخدم للبناء مثلاً يُستخدم للهدم، لكن مطلباً مثل الوحدة ضمن مجتمع يعاني من الفارقة و إنقسامات أحزابه و يحققه الإتفاق هو بناء و هدف معنوي سامي. يؤدي الإتفاق إلى الكثير من التكوينات الإيجابية - و إلى التكوينات السلبية أيضاً

ولكننا لسنا بصددّها - مثل التعاون على إرساء دعائم مصلحة مشتركة و مثل إقامة التحالفات المختلفة لأهداف معينة قصيرة و بعيدة المدى و مثل إنجاز عملية وحدوية كالتّي يحتاجها الكُرد. فكل هذه الأمور هي حاجات تستلزم إتفاقاً بشأنها. مثال ذلك.. التحالف المذكور الذي هو إحدى ثمار الإتفاق و الذي يتكوّن عادةً لأهداف إستراتيجية و غيرها و بتكوينها (تكوين التحالف) تنشأ قوة تسعى إلى تحقيق تلك الأهداف. لكننا و من أجل الوحدة الداخلية نحتاج إلى إتفاق شامل فيه كل المقومات التي تحقق هذه الوحدة. أما الإتفاق الشامل فهو الذي فيه تكون مؤسسات الحياة قائمة، هذه المؤسسات التي تُعرف عبر العلوم الإجتماعية التي تضم حياة المجتمع بين ثناياه، حيث يساعدنا في الإتفاق كل من التاريخ و الإقتصاد و علم الإجتماع و علم النفس. هذه العلوم لها التأثير الجوهري في أن يكون هناك إتفاق بين الأطراف، لأنها تُبدي مواطن الضعف و القوة في المجتمع و لدى هذه الأطراف و عند بيان هذه المواطن بضعفها أو بقوتها، يتم الإختيار الصائب بالنسبة لبناء أسس هذه الوحدة. فالإتفاق إذاً يصبح قوي التأثير بهذه العلوم الواجبة دراستها لدى تطبيقه في الحياة العملية، كما أن الإتفاق يصل إلى ذروة نجاحه عندما تكون له نتيجة أو نتائج مَرجوة. و هو لن يصل إلى هذه الذروة إن لم يكن وفق دراسات هذه العلوم. لذلك فالإتفاق ليس مجرد عمل بسيط، بل لا بد من هذه العلوم التي يتركز عليها الإتفاق. ثم أن الإتفاق يشترط وجود المُتفق عليه و طبيعة ما سيُتفق عليه تحدد كيفية الإتفاق، أي أننا عندما نريد الإتفاق

على أن تكون هناك وحدة داخلية للكرد فنحن أمام سلسلة من الدراسات التي ستتناول الوحدة الداخلية بالطرق العلمية، حيث الوحدة الداخلية هنا هي المتفق عليها. لذلك مثلما يحتاج الإتفاق إلى أسس توضحه و تضعه موضع التنفيذ، كذلك المتفق عليه يحتاج إلى أسس تشرح كلفيته و ماهيته و من ثم سُبُل إقراره. لن تكون هذه العملية صعبة المنال إذا كان هناك دقة و تنظيم في الأفكار و الأعمال، إلى جانب الصدق و الأمانة.

يأتي الإتفاق في صُور و حالات عدة أولها مع النفس. فالفرد يتفق مع نفسه أولاً على المتفق عليه من أمور الحياة و تمتد هذه الصُور و الحالات لتشمل الأسرة و الصداقات و فئات المجتمع المختلفة. كل هذه الصُور تبين لنا أن الإتفاق ضرورة تأتي من أجل تسيير و تقويم أساليب و أعمال معينة في الحياة. من هنا يكون للإتفاق دور في حياة الحزب و المجتمع من جهة أنه يُقِيم و يُسَيِّر الواجبات و الحقوق و يضعها في الإطار الصحيح الذي يجب أن تكون فيه. إنه المُنظَّم لتلك الأعمال التي تُنجز من أجل أن ترى النور على طريق مُنَوَّر و إلى برّ الأمان. فوجود الإتفاق يعني غياب الصراعات و نشوء قوة معنوية و حتى مادية لتحقيق الآمال و الطموحات و خلق القدرة على الصمود في وجه المُحَن و المآسي المختلفة. بل و أبعد من ذلك، يساهم وجود الإتفاق في إيجاد فُرص مختلفة سياسية و إقتصادية بالدرجة الأولى من أجل تأمين مستقبل أكثر إشراقاً. ذلك لأن هذا الإتفاق يُنهي مآسي الجبهة الداخلية و يُشفي أمراضها و يُهيئ الأحزاب و المجتمع للتعامل مع

الخارج بكياناته و دوله و أطرافه المختلفة. كما سيكون هذا التعامل من منطلق القوة المعنوية و المادية. فكم من الفُرس التي ضاعت على الكُرد لتحقيق آمالهم نتيجة عدم وجود الإتفاق فيما بين سلطاتهم و أحزابهم، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي أضاعت تلك الفُرس. ولكن كان و ما يزال الإتفاق سيد الموقف و المُنقذ و يقف في رأس سُلّم الأولويات التي ترتبط بالسياسة و المجتمع و الإقتصاد. هكذا ينقسم الإتفاق إلى سياسي و إجتماعي و إقتصادي و عسكري و غير ذلك، إلا أن ما يهم الكُرد هو إتفاق شامل لكل هذه المجالات لأنهم يفتقدون إليه في كل هذه المجالات. أما الحزب فيمقدوره أن يُهدد لمثل هذا الإتفاق من خلال دراسات و أبحاث متواصلة و من خلال إعلامه، لكي يتم التحضير لهذا الإتفاق بادئ ذي بدء. هذا العمل الحزبي سيجعل الإتفاق أمراً واقعاً في النهاية بين فئات الشعب و أحزابه. كما لا بد من عقد مؤتمرات دورية من أجل مناقشة سُبُل الإتفاق و تقريب الرؤى و التوجهات بهذا الخصوص. بذلك سنكون قد بدأنا من الجذور نحو القمة و هذه هي العملية الصحيحة لبناء الأشياء و إثمار الموجودات. فإذا كان هناك إتفاق كانت هناك ثمرات مختلفة منها الإتحاد القومي، أي أننا لا نذهب بالإتجاه الصحيح مثلاً عندما نحاول عقد مؤتمر قومي مباشرة فيما بين الأحزاب و الأطراف، في حالة نحن فيها غير مُتفقين. هكذا يسبق الإتفاق عملية عقد المؤتمر القومي لكي تكون لهذا المؤتمر نتائج ملموسة. نريد القول هنا أن لكل شيء بوصلته و إتجاهه و علينا إختيار الإتجاه الصحيح للأشياء و الأعمال. إن عقد

المؤتمر القومي الذي هو هدف قومي نبيل و من الأهداف الواجبة تحقيقها، لن يكون مُجدياً ما لم تتفق الأحزاب على آلياته و كيفية تحديد أدواره في الحياة السياسية و الإجتماعية للكُرد. بل لن يكون مُجدياً ما لم يبقى هذا المؤتمر بعد عقده مؤسسة قومية ثابتة و ما لم يمثل مرجعاً للأحزاب و ما لم يكن في خدمة المجتمع. إذ ليس الهدف فقط أن يكون هناك إجتماع كبير تحت شعار المؤتمر القومي، لأنه لن يكون سوى إجتماع كبير سواءً أَدَّى إلى الإتيان ببعض القرارات الإيجابية أم لا. أما إذا سبق عقد هذا المؤتمر إتفاق على القضايا القومية الأساسية التي نُبرزها هنا و كذلك إتفاق على أن المؤتمر القومي و وجوده ضرورة و حاجة ماسة، عندها سيكون عقد هذا المؤتمر ثمرة مباركة من ثمار الإتفاق فيما بين الأحزاب. كما أن هذا المؤتمر سيبقى قائماً حاضراً الوجود بتوصياته و قراراته القومية في كل وقت و أوان في الحياة السياسية و الإجتماعية. كذلك بالنسبة لأي عمل نريد القيام به يستلزم أن يكون هناك إتفاق على ماهية هذا العمل و على طرائق إنجازهِ و أول هذه الأعمال هو إقامة وحدة داخلية، هذه الوحدة التي يجب الإتفاق فيها و عليها بالشكل و المضمون الذين يريدانه كل إتفاق. فالإتفاق يتطلب معرفةً و إقراراً، معرفة كل ما يتعلق بجوهر الإتفاق و بحوثه و كينونته و إقرار الإتفاق من حيث هو الأداة المناسبة لإقرار ما يُطلب إقراره. إذاً أسباب الإتفاق كثيرة ولكنها كلها تمثل جانب الإيجاب إذا كان على الإيجاب و الكرد لهم ألف سبب في أن يكون للإتفاق وجود في حياتهم. لكن السبب القومي هو الأساسي لديهم

إلى هذه اللحظة من عمر زمانهم، ذلك لأنهم دون مأوى و الذي لا وطن له لا مأوى له. و المقصود ب "لا وطن له" ليس هو أن الكُرد لم يكن لهم وطن، بل المقصود أن وطنهم مسلوب منهم و قد بقوا اليوم دون وطن. كيف لا يمكن أن يتفق الكُرد على هذا و كيف لا يتحدثون على هذا؟

أما نتائج الإتفاق فهي الوحدة الداخلية و تحقيقها بالدرجة الأولى لأنه الهدف الذي يمثل أساساً للإنتصار، كذلك تنظيم الأفكار و المقترحات التي تخص قضايا المجتمع و الوطن و وضعها في بوتقة واحدة. من هذه النتائج المعروفة أيضاً التغلب على حالة الإنقسام و التباعد فيما بين الأحزاب، ولكن ما هو غير معروف حتى الآن و سيأتي به الإتفاق هو أن الإتفاق سيُفضي إلى تأسيس كيانات و تجمّعات سياسية رديفة للأحزاب، تساعد في القضايا القومية المختلفة و تخدم المجتمع على مختلف الصُّعد. لو كان الإتفاق قومياً جوهره الرحمة فسيفضي إلى هكذا نتيجة لأن هذه النتيجة تبني للقضية القومية بناءً واحداً و تسميته المجلس القومي. في هذا المجلس مقاعد لكل الأحزاب التي ترى أن للقضية القومية أساس فكري و فلسفي و أن غايتها إحقاق الحق و السلام و الحرية و الإستقلال. أما لو استُغِلَّ الإتفاق من أجل إنشاء قوة متعددة الجوانب و الآفاق - وهذه نتيجة إستراتيجية و هامة جداً للإتفاق - فسوف تُفرح الأصدقاء و تُخيف الأعداء كثيراً. هذه القوة لن تكتفي بإعتبارها معنوية فقط، بل ستكون مادية أيضاً و هنا مكمن خوف الأعداء، لأن الإتفاق سيكون في إحدى جوانبه إقتصادياً

كما أشرنا و الإقتصاد الناتج عن إتفاق شامل، قوي بما فيه الكفاية لتحقيق أي هدف مهما كان الطريق إليه صعباً. إذاً سيكون التأثير لهذا الإتفاق الداخلي على المستوى الخارجي كبيراً و قوياً إلى درجة أن جبهة الأعداء ستتهار أمامه و سيُبنى ألف جسر بين أطراف الإتفاق و أصحابه و الأطراف الخارجية و هذه نتيجة كبرى للإتفاق و نصرٌ لأصحابه. إذ أن الأطراف الخارجية ستجد نفسها أمام أصحاب الإتفاق في حاجة إلى موارد هذا الإتفاق و عطائاته. عندها ستقلب المعادلة السياسية القائمة الآن و التي تُبين بأن الأطراف الخارجية لا يتخلّون عن أعداء الكرد لأن الكرد ضعفاء و ليس لديهم ما يمكن الإعتماد عليه. إذاً سيقرب هذا الإتفاق هذه المعادلة التي هي ليست في صالح القضية الكردية منذ آمام بعيدة. ولكن من أجل الحصول على هذه النتيجة من الإتفاق لا بد أن يُفرز الإتفاق تلك الكيانات و التجمعات الرديفة التي أشرنا إليها، إذ أن هذه الكيانات و التجمعات (القومية) السياسية التي سيخلقها الإتفاق لن تبقى ضمن إطار الوطن و المجتمع و على المستوى الداخلي، بل ستنتقل إلى الخارج لتلعب على المستوى الخارجي أدواراً من قبيل اللوبي و غيره من المنظمات، التي ستعمل بدقة و بنشاط من أجل نُصرة قضايا الشعب و الوطن. ذلك لأن الإتفاق سيخلق مجلساً عاماً قومياً لأصحابه كما قلنا و سيكون الجميع تحت قبته و رهن إشارته. هنا سنجد أنفسنا أمام تحقيق وحدة داخلية لها نتائج كبيرة و متعددة، قد لا تكون هذه النتائج في خدمة الكرد فقط، بل قد تكون في خدمة الإنسانية أجمع. فنحن نعلم أن الثورة الفرنسية التي قامت

في عام ١٧٨٩ أفرزت على المستوى العالمي أيضاً (أي الإنساني) نتائج إستفادت منها الإنسانية. هذا الإتفاق الكردي سيكون بمثابة ثورة، بل سيخلق ثورة تحمل في ثناياها مبادئ و أسس إنسانية بالإضافة إلى القومية و ستكون تلك المبادئ قائمة على الحق و العدالة في بقعة من الأرض تمثل مركزاً حيوياً و إستراتيجياً على المستوى العالمي. كما ستصبح القضية الكردية قضية عالمية بما تحمله من تعدد للأطراف المتنازعة فيها. نستطيع القول بكل جرأة أن القضية الكردية قضية عالمية لأن الكرد فيها يُصارعون أربعة دول مع حلفائهم و حلفائهم دول عالمية منها دول عظمى. لكن المسألة كما أشرنا تحتاج إلى قلب المعادلة السياسية القائمة حالياً بين هذه الدول الأربع التي تحتل كُردستان و حلفائهم لكي تتجه الأطراف الدولية المشاركة في وجود هذه القضية نحو تبنيها و لن يحصل هذا إلا إذا حصل هذا الإتفاق الذي يخلق وحدة داخلية كُردية. إذ أن هذه الوحدة تُنهي حالة سلبية كبيرة لدى الكرد. هذه الحالة تتمثل في أن لكل حزب مصالح و إرتباطات خاصة على المستوى الإقليمي و الدولي و هي مصالح و إرتباطات لا تجتمع وفق المشيئة الكردية في أغلب زواياها. كما أن الأحزاب كلها لا تتفق على إستقلال كُردستان و بناء الدولة القومية للكرد و هذا سبب داخلي سلبي آخر، لأن مسألة أن يكون للكرد مطالب متعددة و متباعدة و مختلفة كشعب واحد، تجعل أصحاب السياسة الخارجية العالمية في حالة من التردد و عدم وضوح رؤية لإقرار قرار ما. لكن الإتفاق بين الأحزاب الكردية على أن الكرد لهم حق الإستقلال و عَمِلَت الأحزاب الكردية على

تحقيق الإستقلال، سيغير تلك السياسات و تتوضح الرؤية بالنسبة لأصحاب السياسات العالمية حول هذه المسألة. هناك أيضاً مسألة الثقة التي يستند إليها الإتفاق. هذه الثقة لن يكون لها مكان ما لم تكن للأحزاب ثوابت قومية تعمل عليها في حياتها العملية، أي خلال نضالها الزمني. كذلك لن تأتي الثقة إلا من الصدق و يتجلى الصدق في الكثير من نواحي الحياة أولها خدمة المجتمع بصفاء دون وجود مصالح معينة.

سادس مبادئ الوحدة الداخلية هي المشاركة المعنية و المادية. و تكون هذه المشاركة وفق نُظُم إدارية وإجتماعية لا تتصل بأية مصالح إلا مصلحة واحدة هي مصلحة الشعب و الوطن و حمايتها. و لهذا المبدأ شرط أساسي لنجاحه و إستمراره هو عدم حدوث الخيانة بمستوياتها و أنواعها بين الأطراف التي تدخل ضمن هذا التشارك. كما أن هناك شرط آخر و هو أن لا تكون الخلافات أيّاً كانت سبباً في إلغاء أو إنهاء هذه المشاركة. أيضاً هناك شرط التقيّد بالثبوتيات القومية و الحفاظ على القيم التي هي بمثابة البنيان للشعب و الوطن. هكذا فإن هذه المشاركة مصيرية و علينا أن نراها هكذا لأنها تحدد أهدافاً مستقبلية رائدة و سامية لا بد من تحقيقها، إذ المقصود منها يجب أن يكون بناء مستقبل أفضل للأجيال. كما أن هذه المشاركة بين الأحزاب تُعزز أمن المجتمع و تخلق حالة الطمأنينة لديه نظراً لأنها تعني وجود الترابط و التماسك فيما بين الأطراف السياسية. و بموجب طبيعة هذه المشاركة يتم حفظ القضايا الروحية للقضية و كذلك القضايا المجتمعية، إلى جانب

دعم القضايا المادية التي تُفيد القضية و المجتمع. و لهذا فإن هذه المشاركة خاصة و تُملئها ضرورات بنيوية للقضية الكرديّة و للمجتمع الكردي. ففي الجزء المعنوي من هذه المشاركة هناك جملة إرتباطات يجب الحفاظ عليها لكي تدوم و تُثمر. أهم تلك الإرتباطات هي حب الوطن الذي يجب أن يتحرر و يستقل و يصبح دولة، حيث أن هذه الدولة ستصبح مأوى المجتمع الذي هو الآن دون مأوى. كما أنه هناك الرباط القومي الذي يجب أن يكون أساساً لهذه المشاركة، فالرباط القومي يصل بين فئات المجتمع و أيضاً يصل بين الأحزاب أو هكذا عليه أن يكون. هناك رباط آخر يتكوّن من خلال قرارات معنوية تُصدرها الأحزاب من قبيل حُرمة الدم الكردي و أن لا يُقتل الكردي بيد الكردي. ففي مثل هذه القرارات تبدو تلك الإرتباطات التي يحتاج المجتمع لوجودها و تطبيقها في الحياة العملية، ذلك لأنها تحفظ سلامته. أيضاً فالقرارات التي تظهر للعلن من أجل أن تكون هناك وحدة بين الأطراف السياسية هي معنوية و روحية لأنها تهدف إلى إنجاز معنوي له تأثيراته الواضحة و المعروفة على الصعيد المادي أيضاً. فوق هذا، لو أردنا أن تتعاقد الأحزاب فيما بينها على القضايا المصرية التي تخص الشعب و الوطن، نكون قد دعونا إلى إيجاد رباط معنوي بينها لكي يكون أساساً لتشاركتها في الحياة النضالية. إن هذا العقد الذي سيربط الأحزاب بعضها البعض الآخر سيجعلهم ضمن إطار مشاركة معنوية في العمل السياسي و من أجل الأهداف القومية. كما أن في المشاركة المعنوية هناك الإخلاص و الوفاء المتبادل الذين

إن توفرتا أدتاً إلى تقوية الإرتباطات و العقود المبرمة بين الأحزاب. لقد ذكرنا آنفاً أن الرحمة نعمة تعم المجتمع و بركة تعم الأرض و نحن في حاجة دائمة لوجودها بيننا. إذ بها تذوب الشرور و تنتفي العداوات و هي في مسألتنا هذه (المشاركة المعنوية) تفتح الآفاق واسعةً لدخول التاريخ من أوسع الأبواب. كما و تشكل الرحمة الواجبة وجودها بين الأطراف التي تدخل في المشاركة المعنوية رباطاً لا انفصام لها بينهم و تسير بهذا المبدأ إلى أهدافه على طريق مضيئ و سهل و أمين. و الرحمة مسألة معنوية و روحية نحتاجها في مجتمعنا و بين أحزابنا، لكي تصبح مشاركتنا فيما بيننا قوية البنيان و تدوم إلى آخر الزمان. ذلك لأن المشاركة المعنوية تُملئها أسباب الحياة الهادفة إلى السلام و الأمان بين مُعتنقيها و كذلك الأسباب الهادفة إلى تمتين الوحدة الداخلية بعد إيجادها. إذاً تعني المشاركة المعنوية حفظ و تبادل كل القيم و المبادئ الروحية التي توجد في المجتمع و التي أرادها الله لنا كبشر، ذلك لأن هذه المشاركة تُقام - وعليها أن تُقام - وفق هذه القيم و تستند إليها في تسيير و إدارة المجتمع و الدولة. فإذا لم تتواجد أو إذا كان هناك نقص في تواجدها، سيكون المجتمع في حالة من الحرمان من كثير من الحقوق و المراتبات. و الكرد يحتاجون إلى أن تكون هذه المشاركة موجودة بين أحزابهم أكثر من غيرهم، لأنهم في محنة إنعدام المأوى التي هي الدولة و كذلك هم في محنة إنعدام وحدة بين فصائلهم الحزبية التي تناضل من أجل حقوقهم و أيضاً لأن هذه الفصائل الحزبية لا رابط فيما بينهم كي يحققوا وحدة داخلية مطلوبة مجتمعياً و

وطنياً. هذه المشاركة لا تنقص من الشخصية الحزبية لكل حزب فيما لو أصبحت، بل تفتح لهم أبواباً من الأمل في النجاح أكثر. لأن هذه المشاركة المعنوية هي ما يريده المجتمع الكردي بكل فئاته و على إختلاف مذاهبه و توجهاته. إن تحققت هذه المشاركة فسوف تتحقق وحدة داخلية لها نتائج إيجابية كثيرة تنعكس على أساليب النضال الحزبي الذي يتم خوضه من أجل الحقوق القومية. فهي ستكون سبباً في حدوث جملة تغييرات ضرورية داخل الأحزاب و في كيفية العلاقة مع المجتمع و مع القوى الخارجية أيضاً. ذلك لأن المجتمع سيستعيد حيويته بها و ستكون القوى الخارجية مُرحّبة بوجودها لأنها ستتوجه إلى طاقاتها و إمكاناتها بُغية الإستفادة منها. ولكن إذا كانت القوى الخارجية مُرحّبة بهكذا مشاركة على مختلف الصُّعد بين أحزاب مجتمع ما لأنها تريد مكاسب مادية، فالمجتمع على الصعيد الداخلي ستصبح له مكاسب قومية و هي مكاسب معنوية. هذه المكاسب المعنوية تأتي إذاً من هذه المشاركة المعنوية فيما بين أحزاب المجتمع الواحد.

أما في الجزء المادي من هذه المشاركة فهناك العقود التي تحفظ الإقتصاد القومي أو إقتصاد الشعب الذي نوّهنا إليه سابقاً. كما أن هناك تأمين و ضمان قوة عسكرية تشمل كل الأحزاب و لا تقتصر على حزب واحد، أي أن من حق كل حزب إمتلاك القوة العسكرية الخاصة به. تنضم هذه القوى العسكرية الحزبية في كيان واحد مُشكّلةً الجيش الوطني، عندما تتأسس الدولة. و في جيش الدولة هناك جنود ينتمون إلى كافة الأحزاب المتواجدة. إن الإقتصاد القومي

أو إقتصاد الشعب هي قوة مالية مُخصصة للشعب و لقضاياه
المادية المختلفة و إن تأسس هذا الإقتصاد فلن يبقى في المجتمع
فقير و لن يكون الشعب في حاجة إلى الإقتراض من أية جهة كانت.
بل إن هذا الإقتصاد المكوّن كإحدى نتائج المشاركة المادية للأحزاب
ستجعل القوى الخارجية التي هي ليست في حالة عدااء مع الكرد
على إتصال دائم مع هذه الأحزاب و ستتعامل معهم كقوة واحدة
و جهة واحدة تمثل شعباً هو الشعب الكردي. كما أنه ستكون
لهذا الإقتصاد مراكز داخلية و خارجية تُنظم دورة إقتصادية كبرى في
صالح الشعب و سيكون الإنتاج - إنتاج هذه القوة الإقتصادية - في
حالة من الديمومة و التأثير. سيكون هذا الإنتاج لقضايا الشعب
و في خدمته داخلياً و معنوياً و سيكون مركز تعامل كبير خارجياً
و مادياً، أي أن هذا الإقتصاد هو في خدمة الشعب و هذه مسألة
معنوية و هو مركز التعامل الإقتصادي مع الخارج و هذه مسألة
مادية. في كلا هاتين الحالتين يكون الشعب و حركته هما المستفيدان
سياسياً و إجتماعياً و إقتصادياً. هذه المشاركة و بهذا الأسلوب تُعزز
الوحدة الداخلية و توجه القوى الكردية نحو هدف واحد، ولكن
قد يكون هناك تساؤل عن هذه القوة الإقتصادية و هو أن لكل
حزب إقتصاداه الخاص به و من الصعب أن تُجازف الأحزاب بوضع
إقتصاداتها في خضم هكذا عملية و هكذا أسلوب. و للتوضيح نقول
أن هذه القوة الإقتصادية ستتشكّل وفق عملية تشاركية منظمة
يساهم فيها كل حزب بقسم من إمكاناته الإقتصادية و ليس كلها
و تكوين قوة إقتصادية مشتركة تكون في هذا المستوى الذي نشير

إليه. كما أن الأهم من هذا هو توجيه و إدارة هذه القوة الإقتصادية لكي تكون مؤثرة. من أجل هذا أشرنا إلى أن هناك خدمات تُقدّم للشعب من ناتج هذا الإقتصاد و هذه مسألة معنوية و أن هناك تعاملات كبرى إقتصادية على الصعيد العالمي الخارجي لهذا الإقتصاد و هذه مسألة مادية و كلا هذين الصعيدين هما من أجل الصالح القومي و الأهداف القومية. ثم أن هذا الإقتصاد و بالإستناد إلى تأثيراته الداخلية و الخارجية يستطيع بناء قوة عسكرية كبيرة لكل حزب إن شاء ذلك و ستكون كل هذه الإمكانيات العسكرية الكبيرة التي تتشكّل لدى الأحزاب، بمثابة قوة واحدة لأنها داخل عملية تشاركية كبيرة أساسها المعنوي وحدة داخلية و أساسها المادي هذه القوة الإقتصادية. بذلك لن تكون خلافات الأحزاب سوى وجهات نظر و آراء و لن تكون هذه الخلافات عميقة، بل ستكون سطحية. كما ستصبح مسألة وحدة الأحزاب أيضاً مُلحة، ضمن كيان سياسي و إجتماعي و إقتصادي يحتفظ في هذا الكيان كل حزب بشخصيته النضالية و التنظيمية. قد يُسمّى هذا الكيان السياسي الإجتماعي الإقتصادي بمُسمّيات عدة منها المجلس القومي الكردي، ولكن على هذه المُسمّيات كلها أن تُعبّر عن الوجود القومي للشعب الكردي الذي ذاق الويلات خلال مسيرة وجوده و لا يزال.

نستطيع إذاً أن نرى أن المشاركة المعنوية و المادية فيما بين الأحزاب هي بالدرجة الأولى في صالح المجتمع و تؤثر على المجتمع إيجاباً. و تُنتج هذه المشاركة أيضاً نتائج كبرى في صالح القضية الكردية التي ما زالت تعاني من إنعدام القوة الكافية التي تجعل

من القوى العالمية مُرتبطةً بها. إذ ما هو متوفر حتى الآن للقضية الكردية هو إبداء الإهتمام أو نوع من الإهتمام العالمي لا غير. إن هذه المشاركة تُحقق تلك القوة التي ستجعل القوى العالمية المختلفة ترتبط بهذه القضية، لأنها سترى فيها آفاقاً إقتصادية و جيوسياسية ذات أهمية إستراتيجية لها في منطقة حيوية من العالم. أي أن القوة المشتركة الكردستانية ستؤثر على منحى السياسات العالمية في جزئها الغربي و الشرقي، كما ستؤثر على المعادلات السياسية لها بإتجاه تغيير مساراتها في الجزء المتعلق بالشرق الأدنى الذي تُشكل كردستان مركزها و هذا هدف إستراتيجي. إنه هدف إستراتيجي بالنسبة لأية قوة عالمية للسيطرة على الشرق الأدنى و ما العمليات العسكرية و السياسية التي حدثت عبر التاريخ و ما تزال تحدث إلا عمليات من أجل هذا الهدف. فإن إستطاع الكرد إنشاء هذه القوة التي تأتي عبر هذه المبادئ التي نذكرها و التي تُحقق وحدة داخلية، ستصبح هذه القوى العالمية مُرتبطة بمشروعهم و بقضيتهم و سوف لن تظل مُهتمة فقط بهم. من الناحية الأخرى تُشكل هذه المشاركة المعنوية و المادية رابطاً فيما بين الأحزاب الكردية يجعلهم لا يكونون في دائرة الإهتمام فقط، أي أنهم لم يعودوا يهتمون فقط بالقضايا التي من قبيل الوحدة، بل سيجدون أنفسهم مرتبطين بهذه القضايا. عندها سيتم تنفيذ كل البنود التي تهدف إلى وحدة داخلية دون خوف من أية عاقبة سيئة. لأن العواقب كلها ستكون إيجابية عندما تحدث هذه الوحدة. و تساهم هذه المشاركة المعنوية و المادية أيضاً في تبادل الخبرات فيما

بين الأحزاب، هذه الخبرات التي جاءت من تجارب كل منهم عبر عقود وجودهم كمنظمات تُعنى بجوانب الحياة المجتمعية المختلفة وكذلك بجوانب تتعلق بالعلاقات مع الأطراف الدولية الخارجية. كما تفتح هذه المشاركة المجال أمام توظيف هذه الخبرات و توجيهها بما يتناسب مع المصلحة الشعبية القومية. إذ أنه لا يكفي أن نعرف ما علمناه من الخبرات، بل أن يكون بإمكاننا العمل على و بتلك الخبرات. ففي الأولى (معرفة الخبرات) هناك مسألة نظرية أما في الثانية (العمل على و بتلك الخبرات) مسألة عملية. بذلك نكون قد عرفنا أن المشاركة مسألة عملية يتطلب إنجازها العمل المتواصل و المنظم. من جانب آخر قد يكون مصير أي حزب قبل الدخول في عملية المشاركة هذه مختلفاً عن الأحزاب الأخرى إلا أن مصير الجميع يصبح مشتركاً عند حدوث هذه المشاركة فيما بينهم. هذا بالرغم من أن مصير الجميع مشترك منذ البداية سواء حدثت هذه العملية التشاركية أم لا، حيث مصيرنا مشترك شئنا أم أبينا لأننا أفراد قومية واحدة و شعب واحد و لنا قضية واحدة هي قضية جميع فئات شعبنا و أحزابنا. مسألة المصير المشترك هذه وحدها كفيلة - أو هكذا يُحبذ أن تكون - بأن تجعل جميع الأطراف الأحزاب تُبادر إلى إيجاد هذه المشاركة فيما بينهم، بُغية الوصول إلى الأهداف القومية و أيضاً بُغية الوصول إلى آفاق أكثر تطوراً و تقدماً في المسيرة الحياتية بشكل عام و في المسيرة النضالية القومية بشكل خاص: ولكن كل ما تم ذكره يستلزم الإلتزام لكي تُنجز و تدخل الحياة العملية.

سابع مبادئ الوحدة الداخلية هو الإلتزام. هذا الإلتزام الذي هو التعاقد مع النفس على التقيد بالمبادئ و القوانين و الإتفاقات أياً كانت. عليه فإن الإلتزام هو أيضاً تعاقد الأطراف على التقيد بالمبادئ و الإتفاقات فيما بينها. هذا المبدأ هو في جوهر التربية لدى الفرد الإنسان بشكل خاص - و لدى الكائنات الحية بشكل عام - و هو يحثه على التقيد بالإيجاب بحسب الدين و القوانين التي تُجانب الخير. و الإلتزام قد يزيد و ينقص بل و قد ينعدم أحياناً بحسب النفس و كيفية تربيتها و بحسب درجة التقيد به و أيضاً بحسب الضرورات التي تجعل الإلتزام واجباً. كذلك فالإلتزام يرتكز إلى الإيمان و كلما زاد الإيمان زاد الإلتزام. فإذا كنا مؤمنين بالوحدة مثلاً فعلينا الإلتزام بما تُمليه قواعد و مبادئ هذه الوحدة، لكن مسألة الإيمان ليست مرتبطة فقط بالقناعة بل بجملة إثباتات منهجية تحصل فيما بين العقل و محيطه حول موضوع مطروح أو عدة مواضيع مطروحة. كلاهما الإيمان و الإلتزام يحتاجان إلى الصدق. الصدق في القول و العمل و في السلوك، أي قولاً و عملاً. أيضاً الإلتزام هو أخلاق أي أن وجود الخُلق يوجب الإلتزام و الإلتزام يدل على وجود الخُلق. كما أن الإلتزام أمانة تُلزم من يؤمنون بالإمانة و قدسيتها. فالنفس الزكية تقرر الإلتزام بكل ما هو موجب إيجاباً و واجباً في الحياة، لتبقى الحياة زكية و تعقد العزم على الإلتزام بتلك المبادئ و القوانين التي تُبقي الحياة مزدهرة و عامرة. في هذا يكون الإلتزام بالوحدة الداخلية و إستمرارها واجب مقدس يتطلب الحفاظ عليه، لأنه عامل لبيان المجتمع الذي

يُراد له العيش الحر الكريم و لأنه عامل لتقوية أواصر المجتمع و الحفاظ على أوصاله. كما أنه عندما تتمسك النفس بالإلتزام بما يستدعي الإلتزام، تصبح السُّبُل التي تؤدي إلى نيل المراتبات قوِمة و مُعَبَّدة. إذاً فلتتعاقد الأطراف مع نفسها على أن موضوعة و عملية الوحدة تستدعي الإلتزام بها من جهة وضعها موضع التنفيذ في الحياة الحزبية و في حياة المجتمع. تدعو هذه الحالة إلى الإلتزام بها ليس فقط لأنها ضرورة، بل أيضاً لأنها من مُراتبات الشعب و من قوانين الطبيعة. لا تقف في طريق هذه المُراتبات موانع سوى الإرتباطات الخارجية و أهواء النفس التي لا تشمل سوى الحسد و الأطر الشخصية الضيقة و الأفق الضيق. من البديهي أن الجميع أمام إلتزامات عبر سنين الحياة و يتم إختيار الضروري من تلك الإلتزامات التي تكون غالبيتها إن لم نُقل كلها مادية الطابع، أما هنا في مسألة الوحدة و ما شابهها فنحن أمام إلتزام معنوي و الإلتزامات المعنوية تصبح ثانوية و بلا فائدة عندما تصبح الحسابات مادية و عندما تدخل المصالح التي تخص هذا الطرف و ذاك في مسيرة الفكر و الوجدان لديهم. أي يتأثر الإلتزام سلباً مع ترجيح المصالح الذاتية و المادية. هنا يفرض الإلتزام حالة معنوية، لأن وجوده يعني الوصول إلى نتيجة شاملة تحفظ للجميع قوة و أماناً على طريق النجاة و العيش بسلام و كرامة. من واجب النفس إذاً أن تكون ملتزمة و يكون إلتزامها معنوياً لكي لا يكون هناك خلل و لكي تكون هناك مبادئ و قوانين سامية تأخذ أمكنتها الطبيعية و ترى أدوارها الإيجابية. من هنا علينا التعاقد مع أنفسنا بالإلتزام

بتكوين وحدة و بالالتزام بكل ما يوقف هذه الوحدة على أقدامها و يجعلها تستمر إلى آماذ غير محددة. ذلك لأن الوحدة لا ترتبط بزمن و بظرف، إذ هي مطلوبة لكل زمن و ظرف إذا مثلت الجانب المعنوي أولاً و بشكل خاص. كما أنها مطلوبة في الجانب المادي لمسائل شتى أيضاً و إن كانت هنا بحسب الحالات و المراحل. أي أن الوحدة المعنوية مطلوبة و حادثة في كل الأزمان و الظروف أما الوحدة المادية فتتبع حالات محددة و مراحل معينة و هي ليست دائمة كما في الوحدة المعنوية. إن تآلف الذرات تقود الكون في عملية الخلق الكبرى و إن هذا التآلف هو جوهر الوحدة التي تُسير الموجودات، كما أن تنافرها يُبِيد الموجودات و لن تكون هناك فائدة من هذه الموجودات المُبَادَة إلا إذا تآلفت مرة أخرى و إن في تكوين كوني آخر. هكذا إذاً يكون الإلتزام مفروضاً على الأنفس من أجل إنجازات و تحصيل نتائج تتصل بالجهة الإيجابية للنفس و من أجل أن تكون هناك فائدة أو فوائد إيجابية له. أي أن يُفْضَى الإلتزام إلى فوائد تساعد في تحقيق الوحدة الداخلية التي نطلبها و يكون إلتزام أنفسنا بهذا الهدف و تحقيقه وفقاً لمبادئ و قوانين هذه الوحدة الداخلية ذاتها. و إذ الإلتزام هو جوهر التربية، ليس فقط لأنه يأتي وفقاً لتربية المنزل و المجتمع و المدرسة، بل هو آتٍ من تربية الحياة من خلال دروسها و تجاربها بدرجة كبيرة. و لأن تربية الحياة قائمة على و آتية من خبرات التاريخ و تجارب الأمم، فهي تعلمنا إلتزاماً شامل التكوين و منتظماً. و إنطلاقاً من الإلتزام بحسب تربية الحياة، ندرك أن هذه الوحدة الداخلية المطلوبة

بالنسبة للكرد تؤدي إلى خلق مرحلة جديدة تماماً في حياة المجتمع الكردي تتسم بالإختلاف الكلي عن ما سبق من مراحل حياته. إذ أن المرحلة التي ستُخلق أثناء وبعد إنجاز هذه الوحدة، ستكون فاعلة و لأول مرة و ستشكل بداية حركة إجتماعية كُلية منتظمة تشمل المجتمع و لن تكفي بأحزابه فقط. أي أن التنظيم من حيث هو ترتيب الموجودات لن يبقى ضمن إطار الأحزاب فقط، بل سيدخل ساحة المجتمع و يُرتب مفاصل عيشه و وجوده أيضاً. إذا ما تم الإلتزام بتحقيق هذه الوحدة سوف يحدث تغيير جذري في الحياة الحزبية و الإجتماعية. و هو تغيير إيجابي دون شك و يؤدي إلى تغييرات إيجابية لأنه يمثل إرادة شعبية و طبيعية.

إن التربية الآتية من الحياة من شأنها خلق إلتزام أدق و أوسع بما يستوجب الإلتزام، لأن مدرسة الحياة أشمل. ولكن شرط أن تكون هذه التربية قد جعلت الإلتزام إحدى مرتكزاتها و أصولها، كما جعلته شرطاً و مبدأً لمسيرة أفضل. نحن نرى بعض الآباء في البيت و الأساتذة في المدرسة يشددون على الإلتزام بالدراسة و القيام بالواجبات المدرسية ليس فقط بُغية النجاح في آخر السنة الدراسية، بل أيضاً لكي يتعلم الطالب بأن الإلتزام بتلك الواجبات تُعلمه ماهية الإلتزام نفسها و كيف أن الإلتزام بالواجب لا يؤدي إلى النجاح في الدراسة فقط، بل إلى النجاح في الحياة بشكل عام. بنفس الدرجة يكون الإلتزام بحسب التربية الحياتية عاملاً مساهماً بشكل فعال في وجود الإستقامة و النجاح لدى الفرد حزبياً كان أو مجتمعياً. و الإلتزام في زيادة لدى الفرد عندما تكون نفسه قد إستكانت و

هُدُبت و لو إلى حد ما و كلما تتهذَّب النفس يزداد الإلتزام لديها. و حيال قضية مثل الوحدة فإن النفوس لا تستكين حتى تتحقق و لهذا فالنفوس تحتاج إلى أن تكون ملتزمة بأداء الواجبات التي تحقق الوحدة. في هذه الحالة من الطبيعي أن يزداد الإلتزام و يكون حاضراً في كل ساعة و أوان لتحقيق هذا الهدف و من غير الطبيعي أن يبقى الإلتزام مجرد مصطلح يُنادى به و يُعلن عنه و ذلك للمناداة و للإعلام فقط. في هذه الحالة نحن أمام نقصان الإلتزام التي هي الحالة الغير طبيعية التي أشرنا إليها و هي آتية من حالات نفسية مُتعددة عن الإلتزام في طبيعتها أو بحسب نطاق الفكر الذي يقود تلك الحالات النفسية. إن نطاق الفكر في حالة نقصان الإلتزام ضيق و غير قادر على الوصول إلى محتويات الإلتزام و ما يفعله الإلتزام بالنفس و مسيرة الحياة. كما أن نقصان الإلتزام يدل على عدم فهم و إدراك ما يُراد الإلتزام به و عدم إدراك أبعاد ما يُراد الإلتزام به. أيضاً يدل نقصان الإلتزام على عدم القدرة الذهنية على معرفة نتائج الإلتزام، كما قد يكون نقص الإلتزام بما يُراد نتيجة لعدم الإيمان بالقضية المُراد الإلتزام بها و هذه الحالة آفة في حد ذاتها تصيب الفكر و الوجدان على السواء. أما إذا إنعدم الإلتزام فسنكون أمام مصيبة كبرى. ففي حالة نقص الإلتزام قد يكون هناك علاج، أما في حالة إنعدامه فليس هناك علاج. هكذا إذاً لزيادة الإلتزام أسباب و لنقصانه أسباب و أسباب الزيادة تتلخص في وجود تربية فكرية ذات مجال رحب و إيجابي و نقصانه في التربية الفكرية التي تضيق مجالها بحسب النفس و مُراداتها و ضيق الأفق

و إنعدامه هو بسبب عدم وجود تربية فكرية و أيضاً لعدم وجود تربية بكل قواعدها الخاصة التي تبدأ في البيت و المدرسة و العامة التي تأتي من الحياة. هناك ضرورات تجعل الإلتزام أكثر واجباً و ما يهم هنا هو إبراز هذه الضرورة التي تبين حالة تفرضه، ألا و هي الوحدة الداخلية. هذه الوحدة ضرورة لأسباب بديهية يعلمها القاصي و الداني، ولكن هناك أيضاً أسباب تجعل من هذه الضرورة حالة خاصة لها جوانب ليست ظاهرة. و هي جوانب إيجابية بلا شك لأنها أيضاً في مصلحة الشعب و من أجل قوّته و إزدهاره. من هذه الأسباب و أشملها و أهمها خلق مرحلة جديدة أو مراحل جديدة بعد تحقيق هذه الوحدة، تكون هذه المرحلة أو المراحل أكثر تنظيماً لحياة المجتمع و مُحققة تغييرات في صالح الشعب و قضاياه. هذا السبب وحده كافٍ لأن يجعل من الوحدة الداخلية ضرورة تستوجب الإلتزام بها من قبل الجميع. يتم تحديد و تأطير هذه المراحل من قبل السياسيين و النخبة المثقفة فيما بعد لكي تكون مخزوناتاً و تجربة رائدة للمجتمع في تاريخه و وجوده. إن تحقيق مبدأ الوحدة الداخلية عملياً يجعل الجميع في خضم حياة جديدة يعمّها السلام و تنتفي فيها العداوات بأشكالها، ولكن هذا المبدأ الحيوي للجميع لن يتحقق بدون جملة هذه المبادئ و الأسس التي تم سردها هنا. من هذه المبادئ مبدأ الإلتزام الذي يعني أن يلتزم الجميع بضرورة القيام بإنشاء هذه الوحدة وفقاً لمشروع و مُخطط بنوي يستند إلى خصوصيات و طبيعة المجتمع. إن الإلتزام كضرورة أيضاً يُخرج العمل من أجل هذه الوحدة من

حَيَزَ التنظير إلى حَيَزِ التطبيق و هنا يكمن جوهر هذه المسألة. إذ يحتاج المجتمع دوماً إلى حَطِّو الخطوات العملية من أجل إحداث أيّ تغيير في مسار حياته. و عندما يكون الإلتزام عندنا ضرورة أيضاً، سوف يلتقي مع الضرورة الأساسية التي هي الوحدة الداخلية ليُشكِّل قوة دافعة سياسية و إجتماعية. هذه القوة الدافعة نحو الأمام هي التي تُحدث تلك التغييرات و هي التي تحقق للشعب آمانياته. إذاً علينا الإيمان بالإلتزام من حيث هو الذي يخلق هذه القوة الدافعة إلى جانب المبادئ الأخرى و مشاركاً معها في إنجاز الوحدة الداخلية. نحن أمام علاقة ما بين الإلتزام و الإيمان أيضاً، حيث كلما كان الإيمان بقضية ما قوياً كان الإلتزام أيضاً في أعلى درجاته. نستطيع القول وفقاً لهذه المعادلة أنه إذا كنا مؤمنين بأن الوحدة الداخلية ستحقق للشعب ما سبق ذكره، فسنكون ملتزمين بتنفيذ كل المبادئ و البنود التي تحققها. بل إذا كنا ملتزمين حقاً، فسوف نُسابق الزمن من أجل إنجازها و لن نتوانى يوماً أو ساعة و لن نُؤجِّل و نأخّر. أي أننا لن نُسلم الإلتزام بإنجاز هذا العمل إلى دائرة الأطر السياسية و المصالح المختلفة. إن الملتزمون مؤمنون بأن قضاياهم عادلة لأنها قضايا الشعب و لهذا لا ضرورة للحسابات السياسية مهما كانت و كيفما كانت. لأن كل الحسابات السياسية هي في الأساس في خدمة الشعب و قضاياه أو هكذا يجب أن تكون. إن في الإلتزام أيضاً أخلاق به يتم حفظ أساسيات أي مشروع يُراد إنجازها في الحياة. و نحن نحتاج إلى أن يتم حفظ أساسيات حياتنا من أجل أن نستمر بصحة و عافية في قضايانا المعنوية و

الروحية. حيث أن الوحدة الداخلية التي قلنا عنها أنها معنوية الطابع، لا يُأسس لها و لا يحققها إلا من آمن بقدسيتها و فكّر بحسب طابعها المعنوي و ليس هذا فحسب، بل يكون قادراً فكرياً و أخلاقياً على أن يدخلها حيز التنفيذ في الحياة العملية. و إذا لم يكن هناك قدرة فكرية و إلتزام أخلاقي أمام الله و الشعب، فسيكون هذا الإنجاز صعب التحقيق أو مستحيل التحقيق أو إذا تحقق فسيكون فيه نقاط ضعف كثيرة. إن وجود الأخلاق في أية حالة من حالات الحياة تضمن نجاحها العملي و نحن نُخطأ كثيراً إذا قلنا أن لا أخلاق في السياسة، بل الصحيح أن هناك سياسات لأخلاقية. فالسياسة تدخل في الكثير من مفاصل الحياة و تبدأ من الفرد و في الأسرة. و السياسة واجبة للتقويم و التصحيح و الإنجاز في المجتمع. فنحن عندما نطالب بحق مهدور و أرض مُغتصبة و نعمل سياسياً من أجل هذه المطالب، لا يمكن أن تكون سياستنا هذه لا أخلاق فيها. بل إن في هذه السياسة أخلاق سامية، موجبة و حقوقية لأنها تُطالب الحق الذي هو حق بحسب قوانين الله و ليس بحسب قوانين البشر و ما يرومون. هنا يظهر الإلتزام كأخلاق من حيث أننا نلتزم بالحقوقية في سياساتنا و نلتزم بحقوقية هي وفق الشرائع السماوية الإلهية. كما أن الحق قد تم تثبيت مساره الطبيعي عبر آلاف السنين من خلال آلاف التجارب، إذ قد يكون الحق قد أصبح في أيادي السياسيين لعبة حيث الكل على حق وفق نظرتة الخاصة. لا يمكن أن يكون الجميع على حق من جهة أن الحق له مقوماته الخاصة به و لا تتبع تلك المقومات أموراً سلبية، كما لا تتبع القوانين

الموضوعة الضارة. حيث أن القوانين الموجبة و التي هي على حق، لا تضر بأية جهة كانت و تقرر الإيجاب في بداياتها و نهاياتها. كما أن الإلتزام أمانة لجهة أنه يُفرض لحماية أسس و مبادئ الوحدة و إستمرارها و يمثل أمانة الشعب في أيدي أولي الأمر و الأحزاب. إن الواجب يقتضي أن تُحفظ هذه الأمانة و من لم يتحلى بروح الإلتزام بكل ما سبق و من ضمنها الأمانة ليس بمقدوره حفظها. إذاً هناك أمانة الشعب في رقاب الأحزاب لكي يلتزموا و يُنجزوا هذه الوحدة و يُحيوها و يجعلوها حالة مستمرة في حياة المجتمع و الشعب. إن الإلتزام بحفظ هذه الأمانة عبر إحيائها و وضعها في مكانها و تقدير زمانها، إنما هو عمل يُقام به من أجل حصول كل ما هو مبارك و في مصلحة الشعب. فالأمانة تعني محافظة الحقوق في جوهرها و الإلتزام بمحافظة حقوق الشعب هو حفظ الأمانة التي هي تُعبّر عن النقاء و الإرتقاء.

آخر هذه المبادئ و الأسس للوحدة الداخلية هو وجود سعة الأفق و الفكر الواسع. فإذا توفرت سعة الأفق و الفكر الواسع لدى الأطراف الداخلة في هذه الوحدة، سوف يتم إدامتها و تطويرها بحسب الأزمنة. فالفكر كما نوهنا إليه سابقاً ليس له حدود و هو يشمل كل الماضي الطبيعي و منها البشري بشكل خاص و لذلك نحن مطالبون أن نكون في هذا المستوى لدى تسييرنا في الحياة و لدى مُساييرتنا للحياة أو أن نحاول إدراك هذه الحقيقة على الأقل. إن سعة الأفق لن يكون موجوداً ما لم يكن هناك فكر واسع و الفكر الواسع هو الفكر المُطلع بانتظام على هذه الحقيقة و هو

الفكر الذي يحوي هذه الحقيقة. كما أن سعة الأفق ليس فقط يدل على الخبرات و التجارب و العلوم المكتسبة، بل أيضاً يقطع الطريق أمام سلبات الحياة و منحها و يصبح سبباً في إيجاد الحلول للمشاكل و المعضلات المختلفة. فالكُرد خلال مسيرتهم النضالية عانوا و ما زالوا يعانون من هذه المعضلات التي تقف في طريق الوحدة و أيضاً تقف حائلاً دون تحقيق الأهداف القومية. لعل الفكر الذي يستطيع إستيعاب جميع مُرفقات الحياة هو القادر على الجمع و التوحيد و حل هذه المعضلات و هذا هو سعة الأفق الذي بتوفره تتحقق هذه المطالب. نحن في الحالة الكُردية المجتمعية و السياسية أمام خلافات و تناقضات كثيرة، بل و أبعد من ذلك نحن في هذه الحالة أمام تدخل خارجي يريد للكُرد الضياع و الفناء. من هنا فالكُرد أكثر من غيرهم محتاجون إلى سعة الأفق لكي يستطيعوا التغلب على أخطار هذه الحالة. كما هو معلوم أيضاً فإن هذه الصفة (سعة الأفق) لا يتم المطالبة به لكي تكون متوفرة لدى المجتمع، بل مطلوب توفرها لدى النخبة النضالية السياسية و المثقفة حيث هي التي تقود المجتمع. إن مُجريات الأحداث عبر سنين وجود القضية الكُردية تُثبت أن الكُرد يفتقدون إلى الإلمام بالتفاصيل الخاصة المرتبطة بقضيتهم و ذلك لعدم وجود قوة فكرية تستطيع بناء الأطر المادية و المعنوية التي تتطلبها هذه القضية. و لعل مسألة الوحدة هي إحدى الأطر المعنوية الأساسية التي تريدها القضية الكُردية من أجل نيل الحقوق و التي يتطلب تحقيقها في الحياة السياسية و المجتمعية الكُردية. إلا أن هذه المسألة

تشكل عماداً أساسياً من أعمدة الحياة و الوجود مثلما هو عماد أساسي للحياة السياسية الكردية و لا تتحقق عبر الشعارات و الإعلام. إن هذه المسألة تتطلب فكراً واسعاً لتظهر إلى الوجود و لتؤثر كما يجب في مسيرة النضال الكردية و توجهها نحو المنحى الصحيح و المتوازن بإتجاه الأهداف المرسومة المطلوبة. نستطيع في هذه الحالة رؤية نظامين من أنظمة العلاقات التي تربط الأطراف الكردية بالداخل و الخارج، حيث تُؤثر هذه العلاقات على سير النضال الكردي. النظام الأول يبنى علاقات في خدمة القضية الكردية و تقدم مساراتها نحو الأهداف القومية و النظام الثاني يبنى علاقات تُجهض القضية الكردية و تُنفى الأهداف القومية. فالنظام الأول قادر على أن يخوض في مسألة مثل الوحدة و تحقيقها في الحياة السياسية و المجتمعية أما النظام الثاني فهو ليس فقط ليس بإمكانه تحقيق هذه المسألة، بل أيضاً يقف عقبة على طريق تحقيق هذه المسألة. لذلك فإن سعة الأفق لدى الكرد من أجل تجاوز هذه المعضلة يجب أن يكون فوق العادة و المستوى المطلوب، حتى يتم كبح جماح النظام الثاني المُدمر للأحلام الكردية. ثم أن النظام الأول من العلاقات مع الخارج منفتح بدرجة أكبر على بناء العلاقات مع الأطراف الداخلية و هذا ما يُأهله لأن يكون أكثر قدرة على لم شمل الكرد و ضمهم في عملية وحدوية تحقق الآمال القومية. إن النظام الأول يبنى العلاقات مع الخارج و الداخل من أجل هدف واحد ألا و هو الخلاص الكردي و حريته و إستقلاله، فحبذا لو إتجهت الأطراف الكردية كلها نحو إتباع النظام الأول من العلاقات

لكي تنتهي الخلافات و التناقضات و تجتمع كلمة الجميع على نظام واحد لا يحقق الوحدة فقط، بل يحقق كل الآمال الكردية. إن النظام الأول هو نظام علاقات مع الداخل و الخارج قائمة على أسس قومية و من أجل أهداف قومية، ذلك لأن القضية الكردية هي قضية قومية، حيث أن هذا القوم قد إضطهد و قد سُلبت مقدساته فإغتصبت أرضه و حرية مجتمعه و هو لن يتساوى مع الذين فعلوا به ذلك إلا عندما تُرجع كل الحقوق له. ولكن مسألة المساواة هنا لا تعني أن الكرد الذين هم أصحاب الحقوق، هم في مقابل من أهدروا هذه الحقوق و من هنا تأتي عدم المساواة بين الكرد و مُضطهديهم و مُغتصبوا أرضهم. و لن تكون هناك أخوة بين الكرد و ظالمهم لأن هذا يرفضه المنطق الإنساني، حيث لا أخوة بين الظالم و المظلوم. و إذا لم يكن إضطهاد الكرد و سلب حريتهم و إغتصاب أرضهم ظلماً، فكيف يكون الظلم إذًا؟ الكرد و مُضطهديهم ليسوا متساوين من جهة أن الكرد يمثلون الجانب الإنساني لأن حقوقهم قد أهدرت و مُضطهدوا الكرد يمثلون الجانب اللإنساني لأنهم قد قاموا بهدر هذه الحقوق و فعل كل ما هو لإنساني بحق الكرد. هكذا نحن غير متساوين.

نحن حيال العلاقات مع الداخل و الخارج إذًا نعاني و بشكل خطير و علينا تدارك ذلك بسعة أفق لكي لا تتحقق أهداف الأعداء. إن الهدف الرئيسي للأعداء كان دوماً القضاء على الكرد من الداخل، بعد أن لم يستطيعوا تحقيق أهدافهم بالحرب المباشرة على الكرد. و هم لم يستطيعوا تحقيق كل ما يريدون و لم يستطيعوا إنهاء الوجود

الكُردي كقضية لأسباب تكمن في طبيعة الأرض الكُردية و طبيعة المجتمع الكُردي. من أجل بيان هاتين الطبيعتين نحتاج إلى شرح خاص في بحث خاص، ولكن بإختصار حالت الجغرافيا الكُردية و ترامي أطرافها و سعتها و قساوتها إلى عدم إمكانية القضاء النهائي على الكُرد، لجهة أن هذه الجغرافيا كانت دائماً مُقسّمة فيما بين ممالك و دول و من ثم مُقسّمة بين إمبراطوريتين هما الفارسية و الرومانية حصراً و من بعد ذلك مُقسّمة بين أربعة دول كما هي عليه اليوم. هذا التقسيم المتعدد الوجوه جعل الكُرد داخل سجون متعددة طبيعية و كبتهم كخطوة أولى على طريق إفنائهم. لكن لم تنجح هذه الطريقة و لذلك شتوا الهجمات المباشرة على الكُرد و أضروا بهم إلا أنهم فشلوا مرة أخرى. لذلك فهم اليوم قد أضافوا الخطة الغير مباشرة على طريق إفناء الكُرد و هذه الخطة تتألف من إنشاء الدودة التي هي من نفس الشجرة لتتخر في جسد الكُرد فتُغيّره سلباً و تُمرضه و تُحرّفه عن الهدف الحقيقي الذي يناضل من أجله الكُرد. فهل ستنجح هذه الخطة العدوانية الغير مباشرة و سنكون في النتيجة أمام إفراغ فحوى النضال المقدس؟ الجواب في قادم الزمان، ولكن إن بقي الكُرد مُصرّين على طبيعة نضالهم القومي فسوف تفشل هذه الخطة أيضاً كما فشلت سابقتها. ستفشل هذه الخطة عندما يكون لدى الكُرد سعة أفق في فهم و إدراك دقيق لما يجري لهم و من حولهم و عندما يكونون مُصرّين على نيل المطالبات القومية و تحصيل الإستقلال للوطن و المجتمع. إن أصحاب الخطة العدوانية هذه يريدون القضاء على

هذه الإرادة و متى ما تم القضاء عليها أصبح الكُرد في خير كان، ذلك لأن إرادة الإستقلال وحدها هي التي حافظت في الجانب المعنوي للقضية على المجتمع الكُردى و هذه من الجوانب الطبيعية لهذا المجتمع التي حافظت عليه. أي أنه بالإضافة إلى وجود إرادة الحياة لدى الكُرد كان و ما يزال هناك إرادة الإستقلال لديهم. هذه الإرادة لا يُنهىها إلا دودة الشجرة و لهذا هم يحاولون من خلالها. إلا أن الصحة القومية و الفكر القومي الحرهما الكفيلان بمعالجة هذه الدودة المرض و إنهاء دورها في قادم الزمان. إن الفكر القومي التحليلي قادر على تشخيص السالب و الموجب في حياة المجتمع و قادر على تقديم العلاج اللازم للأمراض التي تأتي على المجتمع من السياسات العدائية. أما الفكر القومي فمختلف عن الوعي القومي و هو في المراكز الأعلى من التفكير، بعكس الوعي القومي الذي لا يتجاوز حدود المعرفة الشكلية للوطن و المجتمع. إن الفكر القومي هو إحدى مزايا سعة الأفق إذا كان ينهل من العلم و تطبيقاته و من التاريخ و مراحل الطبيعية و الواقعية. و الفكر القومي الذي نعينه و نقصده هنا هو فكر رحب منفتح إنساني يرتكز إلى الحقوقية و القوانين الإلهية التي لا تُفَرَّق إلا وفق مقاييس السلب و الإيجاب و الدرجات، كما أن التفرقة هنا هي بحسب قوانين العلم و المعرفة و ليس بحسب قوانين الظلم و العجرفة. و في قوانين العلم و المعرفة هناك سعة أفق بها تنفك عُقَد و توجد للمشاكل حلول. إن أولى إيجابية من إيجابيات قوانين العلم تكمن في أنها لا تُثَبَّت أمراً بشكل قاطع ما لم يُثَبَّت الأمر نفسه بشكل قاطع. حيث أن

قانون السببية مثلاً موجود و هو إحدى القوانين الكونية و قد أثبت وجوده إلهياً و طبيعياً بعد إكتشافه. لذلك فالعلم و المعرفة هما منهلان لسعة الأفق لجهة أنهما يُثبتان أو يُنفيان أموراً بعد التدقيق و التجارب المختلفة. في موضوعنا عن المبادئ و الأسس التي هي لازمة و ضرورية للوحدة الداخلية أيضاً، نحن نحتاج إلى العلم و المعرفة اللازمة لكي تتحقق هذه الوحدة، لأنهما يساهمان مساهمة أولى في وجود سعة الأفق. إلا أن هذه المسألة لن تسير هكذا إلا إذا كانت منتظمة، أي أن يكون هناك إنتظام الفكر و دقة في المعارف حتى تكون النتيجة كذلك. قد يكون إنتظام الفكر لدى الفرد موهبة، إلا أنه أيضاً يتم صقله و إنباته في الفرد علماً و تربيةً و نحن في الحالتين نحتاجه. إن إنتظام الفكر يؤدي إلى معرفة الحقائق و الأهم من هذا يؤدي إلى الكشف عن النواقص و نحن نعاني من نواقص كثيرة في ممتلكاتنا الإجتماعية. حيث هناك نواقص في تاريخنا القديم و في لغتنا و في مناهج حياتنا الإجتماعية، بالإضافة إلى النواقص التي نعاني منها في سياساتنا. عليه فإننا لا نحتاج فقط إلى بناء مجمع علمي واحد، بل نحتاج إلى مجاميع علمية وفق الإختصاصات المختلفة. أي يُراد لنا مجمعاً علمياً خاصاً بالتاريخ و آخر خاصاً باللغة و آخر بعلم الإجتماع و هكذا. من هذه المجاميع المجمع السياسي الذي يتم فيه إنتاج فكر سياسي، فنحن ما زلنا لا نملك الفكر السياسي بل نحن في طور العقيدة السياسية. فإذا كانت العقيدة السياسية تتكوّن بنتيجة بعض القراءات الذاتية و تستند إلى بعض التجارب و الخبرات و النظريات، فإن الفكر السياسي لديه

القدرة على إنتاج النظريات و الدراسات و يُحدد الماهية العملية لها. أيضاً هناك الإبداع و الإيجاد بشكل منظم في الفكر السياسي و هذان المنتوجان يساهمان في التغيير الدائم و الإختيار الأصح بدءاً من الكلمات و المصطلحات وصولاً إلى النظريات و التكوينات الفكرية المختلفة. و طالما بقينا ضمن طور العقيدة السياسية، لن يكون بمقدورنا أخذ صفة سعة الأفق كما لن يكون بمقدورنا تحصيل الحل للغالبية مشاكلنا. ذلك لأن العقيدة السياسية هي كالعقيدة الإيمانية لها إطار محدد و يؤمن فيه الفرد بجملة مصنوعات فكرية بسيطة لا تستند أغلبها إن لم نُقل كلها إلى الحقائق بأنواعها. و لقد قلنا عقيدة إيمانية و لم نُقل عقيدة دينية لأن العقيدة هي جزء من الدين و جزء من أية فكرة أخرى، فالدين مثلاً أشمل و أعم من العقيدة و العقيدة هي فقط جزء من فكرة ما دينية كانت أو غير ذلك. لذا يتبين لنا أننا نحتاج إلى فكر سياسي في نضالنا القومي خصوصاً و أننا نريد فكراً قومياً لهذا النضال، حيث لا يمكن أن نضع فكراً قومياً ما لم يكن لدينا فكر سياسي. لهذا يُراد أن يكون هناك سعة أفق لكي نخطو الخطوة الأولى بإتجاه الفكر السياسي. مثل هذا الفكر سيحدث ثورة كبرى ليس على مستوى كُردستان و المجتمع الكُرد فقط، بل على مستوى العالم، نظراً إلى أن مخزوناً ثقافياً و تاريخياً كبيراً سيظهر للعلن بعد أن بقي مطموراً و لفترة طويلة جداً من الزمن. نحن نستطيع أن نجزم أن هناك أسرار و دُور و جواهر كثيرة في هذه الخزانة الثقافية و التاريخية للمجتمع الكُرد، ستساهم في إثراء المخزون الثقافي و التاريخي العالمي. ولكن

شرط أن يُظهرها هذا الفكر السياسي الذي سيجعل منها مادة حيوية تخدم البشرية كلها، حيث فيها من المعارف ما لم تُكتشف بعد. كما سيكون هناك على المستوى الاجتماعي و السكاني نتائج جديدة لم تكن معروفة في سابق التواريخ، إذ أن منطقة كُردستان كانت و ما زالت مركزاً لتغيرات كبرى إجتماعية و سياسية و أيضاً مركزاً لتلاقي ثقافات متعددة. يكفي أن نشير إلى الهجوم المغولي الكبير الذي احتل الشرق الأدنى الذي تشكل كُردستان مركزها و الذي أحدث إنقلاباً في المجالات الإجتماعية و السياسية. فالعنصر المغولي البعيد عن العناصر الموجودة في الشرق الأدنى، أصبح هو الآخر موجوداً ضمن العناصر المتواجدة هنا. أيضاً هناك قبله العنصر الروماني الذي أثر وجوده في الشرق الأدنى أثراً كبيراً من النواحي الإجتماعية و السياسية و لقد كان المجتمع الكردي في تماس مع هذه الثقافات و التواجدات العنصرية، ولكنه كان على الأغلب مُتلقياً و مُتأثراً به و لم يكن مُؤثراً. إلا أن تلقّي المجتمع الكردي لكل هذه الثقافات قد أنتج مزايا و صفات إجتماعية جديدة بالدراسة و الفكر السياسي وحده قادر على تعريف تلك المزايا و الخصال و توصيفها.

هكذا تكون هذه المبادئ و الأسس مُتعلقاتها ضرورية لتكوين الوحدة الداخلية للأطراف الكردية، من حيث هي صاحبة الدور الأكاديمي و المدروس في تحقيق هذه الوحدة.

المنهاج الوجدوي

تعريف الوحدة:

الوحدة هي رابطة و علاقة الكائنات و المكونات فيما بينها لتعمل و تتفاعل معاً من أجل هدف سامي و أهداف سامية و نتيجة سامية و هي موضوعة كونية طبيعية شاملة. ففي الحالة الإجتماعية تبرز كإرتباطات تفرضها سنن الحياة الإجتماعية من أجل الإستمرارية و الضرورات التي ترتبط بمعاش الإنسان و تكون على أصعدة مختلفة. أما تلك الأصعدة التي تحضر فيها هذه الإرتباطات فهي كلها تستدعي أن تكون هناك قوة و إنتاج و تألف و حب و جمال و عمل. إن العمل بشكل خاص يريد هذا الرباط من أجل أن يكبر و يكون مُنتجاً و يتصف بالجمال. ذلك أن العمل في الحالة الإجتماعية يشكل العمود الفقري و يشكل أيضاً عماد

الحياة و المعيشة و الأكثر من هذه البديهة، يعمل العمل على بقاء المجتمع الإنساني حيويًا و معطاءً و هو يحتاج إلى هذا الرباط و إلى هذه الوحدة التي تمنح القدرات و تزيدها. و في هذه الحالة إستفادة للمنحى السياسي في أي مجتمع لأنه هو أيضاً (هذا المنحى السياسي) يحتاج إلى هذا الرباط ولكن بطابعه السياسي الذي يأتي من الأساس الإجتماعي، ولكنه يكون أكثر تنظيماً و أوسع نطاقاً. ذلك لأن السياسة لا تريد فقط إيجاد الحالة، بل أيضاً تريد توظيفها و إستخدامها من أجل أهداف مرسومة معينة. أما الإرتباطات التي تفرضها عملية الوحدة، فهي صافية المصدر و مثل مياه النبع التي تخرج من الجبل حيث لا تشوبها الشوائب إلا عندما تمر من خلال نهر لا يُحفظ كرامته. يُفترض بالسياسة هنا أن تكون هي أيضاً صافية المصدر دون الإهتمام بالدعوات التي تجعل من السياسة كينونة سلبية، من خلال توصيفها بصفات بعيدة عن الإنسانية و مبادئها. لقد ذكرنا سابقاً أنه قد تكون هناك سياسة سلبية، ولكن في مقابلها هناك الإيجابية أيضاً. و نحن في مسألة الوحدة و تحقيقها أمام سياسة إيجابية حُكماً، لأن الوحدة التي نطالب بها تؤدي إلى خلاص شعب و بناء وطن دَمَر الأعداء تاريخه و إستولى عليه. نحن بهذه الوحدة نُنقذ شعباً و إعطائه حريته و إستقلاله اللذين حرّمهما عليه الأعداء بسياساتهم العدوانية.

إن الترابط الذي تخلقه الوحدة ما بين الأحزاب الكرديّة يُفضي إلى نتائج ليست في الحسبان أيضاً، ولكنها إيجابية لأنها تنهل من منهل الصفاء و الوفاء. و هذا الترابط لا يكفي بما تُملّيه السياسة من

حيث التخطيط و تنفيذ ما يتم التحضير له فقط، بل يتخطى هذه الأمور ليُفْضِي إلى نتائج أخرى إيجابية لم يتم التخطيط و التحضير لها. من قبيل أن هذا الترابط يُفرز أنواعاً جديدة من المناهج الحزبية و أساليب سياسية جديدة تخدم القضية أكثر و أكثر و هذا ما يُعدّ من الخطوات المستقبلية التي تُفيد مستقبل القضية. ثم أن الوحدة تُنشأ علاقة متينة بين الأطراف الداخلة فيها إذا كانت الأطراف صادقة و فية معها و مع نفسها و مع بعضها البعض. هذه العلاقة أيضاً تفرض واقعاً فيه خدمة الشعب و الوطن لأنها قائمة على إنتهاج سياسة قومية تكون فيها الأولوية للمصالح القومية. كما أن الحفاظ على مثل هذه الإرتباطات و العلاقات التي تفرضها عملية الوحدة، هو السبب الجوهرى لبقاء الوحدة و إستمراريتها بين الأطراف، بهدف تحقيق تلك الأهداف السامية و الوصول إلى النتائج السامية. و في تحديد الأهداف نستطيع تعيين السياسات سلبها من إيجابها و أخلاقيتها من عدم أخلاقيتها. إذ عندما تُعرف الأهداف الحقيقية، تُعرف طبيعة السياسة أيضاً. أما بالنسبة للكرد فإن أهدافهم معروفة و نبيلة، لأنها تروم إلى إحقاق الحق الذي هو حق بحسب المقاييس الإلهية و الحقوقية التي وضعها الإنسان أيضاً. و لأن الأهداف محددة من أجل إحقاق الحق فإنها ستكون سامية بالضرورة. كذلك يسعى الكرد إلى أن تكون الوحدة ذات نتائج تتأق من أفعال و أعمال تستند إلى الحقوقية التي أقرتها قوانين الله و القوانين التي وضعها الإنسان بحيادية و لذلك فإن هذه النتائج سامية أيضاً.

إن جوهر الوحدة هو العمل معاً و التفاعل معاً و ذلك لجعل الجميع في مسار محدد يؤدي إلى هدف أو أهداف محددة. و صفة العمل معاً يُميزها من حيث أنها تشكل بوتقة يُقدّس فيها العمل و تسعى إلى النتائج الحقوقية و الطبيعية. ما من شك أن واضعو المنهاج الوجدوي يعلمون أن هناك جملة خصائص يجب توفرها فيه، ولكن لهذا المنهاج أساس يُبنى عليه. نقترح أن يكون ذلك الأساس متشكلاً و مبنياً من أفكار قومية و داعية إلى الإستقلال و بناء الدولة و في كل الأحوال فإن الوحدة مطلب من أجل هذا الهدف و هي تتحقق قبل هذا الهدف، أي أن الدولة تأتي بعد الوحدة و هذا أمر بديهي، ولكن إذا كانت هذه الوحدة مُحققة لكل الشروط القومية. فالوحدة السياسية التي لا تضع المسألة القومية في الحسبان، لن تكون وحدة شاملة كالتي نشير إليها. لذلك يذكر هذا المنهاج في ديباجته تلك الأسس القومية التي يُبنى عليها.

الديباجة

منذ أن بدأ الإطار القومي الكردي بالتشكّل و الظهور منذ بداية الألف الأول قبل الميلاد و الكردي يواجهون أشرس الهجمات على وجودهم في منطقة حيوية من العالم تشكّل إحدى المراكز الهامة للحضارة الإنسانية. هذه المنطقة تتحدد بدائرة في قلب الشرق الأدنى و كانت هذه الدائرة ميدان حروب مستمرة و منطقة نزاع بين القوى المختلفة و ما تزال. ففي مراحل قديمة جداً من عمر

التاريخ، أي منذ أكثر من سبعة آلاف عام، كانت الممالك تتقاتل فيما بينها ضمن دائرة النزاع هذه إلى أن إندثرت. ظهر بعد هذا صراع دامي في هذه الدائرة و إستمر قرونأً بين الفرس و الإغريق و من بعدهم بين الفرس و الرومان. إلى أن جاءت الحروب التي نشبت في القرون الأخيرة بعد ظهور الإسلام و إلى يومنا هذا. هذا الصراع المعروف كان دائماً يؤدي إلى نوعين من الإنقسام في دائرة الجغرافيا الكردية، أولها إنقساماً لأراضي الكرد و ثانيها إنقساماً فيما بين الكرد متعدد الأسباب. ولكن السبب الداخلي الكردي كان دائماً ذاتياً، حيث الكرد بأنفسهم لم يكونوا في المستوى الفكري المطلوب الذي يدعو إلى الوحدة و التكاتف و بناء كيان لهذا الإطار القومي الكردي مُستنداً إلى عملية وحدوية. لذلك كانت النتيجة في النهاية و كما هو معروف بأن تم تقسيم هذه الدائرة القومية الكردية إلى أربعة أقسام يحتل كل قسم دولة من دول الشرق الأوسط الحالي. هذه الحالة كانت كفيلة بأن تُصهر أية قومية و تُبيدها، إلا أن الكرد و لأسباب جغرافية و إجتماعية لم ينصهروا و لم يُبادوا، بالرغم من العمليات الهادفة إلى الوصول إلى هذه النتيجة. فظلت هذه الدائرة القومية الكردية مُحفظة بهويتها الكردية إلى يومنا هذا و تصبو إلى بناء الكيان الخاص بها من خلال دولة يمثلها في هذا العالم. ولكن و لأن الحالة الكردية الداخلية السياسية تتصف بالإنقسام على نفسها، من خلال وجود أكثر من هدف للوجود القومي و من خلال عدم الإتفاق فيما بين المُكوّنات السياسية للشعب الكردي، نرى لزماً و ضرورة أن تكون هناك وحدة قومية

سياسية تجمع فيما بين هذه المكونات السياسية الكردية، من أجل أن يكون هناك هدف واحد مشترك لهم جميعاً ألا وهو إستقلال الكرد و إنشاء الدولة القومية ضمن هذه الدائرة التي تمت الإشارة إليها. ولكن هذا الهدف النبيل الذي هو وحدة تُنشأ دولة، يتحقق وفق بنود و مواد منهجية تبني هذه الوحدة.

١- فتح الطريق أمام عملية الوحدة..

تُقرّر الأحزاب الكردية و بالإستناد إلى قرار الشعب التاريخي بمختلف فئاته و طبقاته التي تريد الوحدة حُكماً، فتح باب عملية وحدوية بشكل عملي و جديّ و العمل على إيجاد هذه الوحدة وفق برنامج و منهاج يُلبّيان طموحات الشعب الكردي في الحرية و الإستقلال و بناء الدولة الكردية.

هذا القرار هو من أجل أن تدخل عملية الوحدة في مجال التنفيذ و لتُخرج من دائرة الإعلام و الدعاية و لتجد لها مكاناً على أرض الواقع. إن قرار الأحزاب هذا يُثلج صدر الشعب و يخلق الأمل لتحرير الوطن لأنه يُقوّي النفوس و القوى التي تسعى إلى هذا التحرير. كما أنه قرارٌ نابع من الإرادة القومية التي هي الآن مُبعثرة و لا بد أن يسودها التوحيد. هذه الإرادة القومية التي هي مُوحدة كمطلب لدى فئات الشعب ولكنها ليست كذلك لدى أحزاب الشعب. و الميزان في هذا الأمر لن يُعَدّل إلا إذا أصبحت هذه الإرادة لدى الأحزاب حاضرة و بقوة أيضاً. و إذا تم إقرار هذا القرار وفقاً للشعور بأن هذه القضية مصيرية و لها

أبعادها المستقبلية، فسوف يتم تطبيق المنهج الوحدوي بأسرع وقت ممكن. ذلك لأن هذا المنهج ليس خاضع لزمان محدد، فهو منهج للتنفيذ في أي وقت شاءت فيها الأحزاب ذلك و كلما كان تطبيقه عاجلاً كانت النتائج أفضل. إن الأبعاد المصيرية المستقبلية لهذه القضية قد تحمل في بداياتها و نهاياتها نتائج ليست في صالح القضية إذا تم التأجيل و التجاهل، أي تأجيل تطبيق هذا المنهج الوحدوي و تجاهله. أيضاً لأن عملية الوحدة سارية و جارية في كل آنٍ و أوانٍ و سوف تستمر إلى ما شاء الله. هذه العملية تسير بهذا المنهج في الكون هكذا و هي تسير بين الكائنات أيضاً هكذا. ففي الحالة الإجتماعية هناك في كل الأوقات عملية الوحدة تجري دون توقف و دون أن ترتبط بمرحلة دون سواها. هي تجري في كل المراحل الإجتماعية و في كل أزمنتها. بل نقول أن هذه العملية عند الكرد هي واقفة في الجانب السياسي على الأقل و لا بد أن تُستأنف في هذا المجال أيضاً. أي أن الوحدة السياسية التي تؤدي إلى تغييرات في الظرف بزمانه و كينونته، هي حالة مفروضة بالنسبة للأطراف الكردية لأنها تؤدي إلى إصدار القرار الصائب الذي هو بناء الدولة. و إذا لم يكن قرار الأحزاب بناء هذه الدولة، فسوف تكون العملية الوحدوية ناقصة و أي نقص في العملية الوحدوية سيؤدي إلى الخل و عدم الإئتران و الضعف. لذلك يُفترض أن تكون هناك جدية في هذا العمل و أن يكون الجميع (جميع الأطراف) عمليون في تطبيق هذا المنهج. هذه المسألة لا تُقضي إلى نتيجة عندما فقط ندعو إلى حلها أو نستخدم الدعاية للتعبير عن وجودها أو الإعلام لنشرها. هذه

المسألة حسابية مجتمعية سياسية لها حل مُمنهج وفق برنامج. و الجديّة تستدعي نشاطاً هادفاً بشكل خاص لوضع هذه المسألة حيّز التنفيذ في الحياة السياسية. و تعني الجديّة أيضاً الصدق مع النفس و مع المجتمع و مع الآخرين، في أن يتم تطبيق هذا المنهج عملياً. لن تكون في عملية الوحدة خير ما لم يُصرّ السياسيون و المثقفون بشكل مُمنهج على تحقيقها و فتح الباب هنا لا يعني أن الوحدة لم تكن مطروحة يوماً ما، بل يعني أن تكون هذه الوحدة من اليوم فصاعداً مطلوبة وفق تنظيم و دستور، أي وفق منهج يُسار عليه. فالوحدة ما زالت ليست كذلك، أي ما زالت مطلوبة عفويّاً و دون تنظيم و لهذا لا يُفْضي إلى النتيجة المرجوة. إن الجديّة في العمل من حلول الوحدة محل التنفيذ، تستلزم جملة الأسس و المبادئ المذكورة آنفاً. إذاً فتح الباب أمام الوحدة لكي تصبح منهجاً و تطبيقاً في الحياة السياسية و المجتمعية يعني الدخول في مرحلة جديدة من الحياة السياسية و المجتمعية أكثر تنظيماً و أكثر قوة من ذي قبل. و هذا عمل جاد يحتاجه الكرّد ليس في السياسة فقط، بل على الصعيد الإجتماعي أيضاً. من جهة أخرى تُهيئ الجديّة في العمل من أجل الوحدة أجواءً فسيحة يعمّها الإدراك و الفهم الأكثر واقعية لمُجريات الأمور التي تخص الوحدة و تساهم في إرساء دعائمها. كما أن الجديّة في العمل - أي عمل - و خصوصاً في العمل السياسي الأصيل، هو دلالة على أصالة السياسة المُتبعة و أخلاقيتها. لأن عدم الجديّة صفة من صفات السياسات السلبية المُتبعة لدى الكثيرين، بل و هناك من السياسيين من يرون في الجديّة إرتباطاً

هم في غنى عنه و ليس صائباً. إلا أن السياسة التي تتصف بالجدية تجد نفسها ملزمة و مرتبطة بالأصالة. أي أن الجدية في السياسة هو مبدأ أصيل إذا إرتبطت بالأعمال الإيجابية التي تحقق المبادئ الإنسانية الحقّة، و ستكون السياسة غير ذلك (غير أصيلة) إذا إرتبطت بالمصالح كلها دون تمييز و إذا إرتبطت بالمبادئ المصنوعة الغير طبيعية التي يتم وضعها من قبل صائغوا هذه السياسة وفقاً لمطالب خاصة ليس إلا. فالمصالح ليست كلها حقوقية، حيث متى كانت المصالح في الحدود الحقوقية لجهة ما فهي حقّة، ولكن متى تجاوزت هذه المصالح مصالح أخرى و داستها و أنكرتها و إنتهكتها، عندها تكون هذه المصالح غير حقوقية و ليست حقّة. ليست المسألة فقط أن تكون المصالح متبادلة، بل أن تكون للمصالح حدود و لا تتجاوز حدود.

أما البرنامج و المنهاج الوجدويين، ففيهما تلك القوانين التي تنشأ بموجبها العملية الوجدوية و تسير عليها. و بديهي أن أي عمل لا يسير وفق برنامج خاص به، لا يمكن أن يكون ناجحاً. و لقد ذكرنا سابقاً أن الوحدة تستلزم و تستدعي وجود برنامج خاص بها حتى ترى النور و تصبح أمراً واقعاً. إذ أن هذا البرنامج يحمل في طياته خصائص و كفاءات تنفيذ العملية الوجدوية و فيه طرق مُبينة لكي يسلكها كل من يدعو إليها. حيث بهذا تخرج المسألة من حيز الدعوة إلى الوحدة إلى حيز تطبيقها في الحياة العملية السياسية و الإجتماعية. ثم أن البرنامج و المنهاج فيهما تلك الروح التي تُحرّك الجسد و تجعله حيّاً و حيويّاً و يُنيران الطرق المظلمة. أما الخصائص

و الكيفيات التي تتأسس عليها البرنامج و المنهاج الوجدويين، فهي تتأسس على الطبيعتين السياسية و الإجتماعية بشكل أساسي، حيث فيهما تكمن الأساليب و الثقافات المختلفة و الأهداف المختلفة أيضاً. فهناك منحى سياسي ما ضمن الحركة الكُردية يدعو إلى الإستقلال و هناك منحى سياسي آخر لا يدعو إلى ذلك. كما أنه هناك ثقافة سياسية قومية و أخرى تنبذ القومية. إن البرنامج المنهاج الوجدوي يسعيان إلى وضع هذه الطبيعة السياسية المختلفة المصادر و الثقافات على مَحَكِّ الواقع و الواقعية و وضعها أمام الحقائق التاريخية. و ذلك من أجل أن تُؤخِّدَها الحقائق التاريخية و موجودات الأمر الواقع. من الممكن جداً أن تتوخَّذ الآراء المختلفة إذا جوبهت مع العلم و أصبح العلم عليها حَكْماً و البرنامج و المنهاج نتاجان علميان (أو هكذا يجب أن يكونا) لأنهما موضوعان بحسب المحتوى العلمي لكيفية وضعهما. كما أن أي برنامج أو منهاج موضوعين لا يأخذان الطبيعة الإجتماعية في الإعتبار، لا يمكن لهما أن ينجحا خلال عملية تطبيقهما في الحياة العملية. إذ أن المجتمع هو الذي سيتفاعل معهما و هو الذي سيستقبل إنعكاساتهما. فالمشروع الوجدوي لا يخص و يرتبط بالأحزاب السياسية فقط، بل هو أكثر من ذلك يشمل المجتمع و أفرادهِ و حياته. فالأهداف التي تريد السياسات تحقيقها هي في الواقع أهداف للمجتمع و من أجله، مع الأخذ بعين الإعتبار مسألة الأساليب السياسية التي تسعى إلى تحقيق تلك الأهداف. فهذه الأساليب هي من وضع الساسة و هم المُتَحَكِّمون بسير تلك البرامج و المناهج التي تصب في خدمة

المجتمع أو لا و إن البرنامج أو المنهاج الذي لا يحقق طموحات الشعب في الحرية و الإستقلال و بناء الدولة، لا يكون في خدمة المجتمع. إن هذه الطموحات الشعبية تأتي من الحقوقية التاريخية و هي تُعبّر عن مراحل وجودية للشعب، يتطلّب فيها إحقاق الحقوق المهدورة و تستند أيضاً إلى القانون الدولي الذي يحفظ للشعوب حقها في تقرير مصيرها بنفسها. ولكن حق تقرير المصير يجب أن يعني أن الشعب له حق بناء دولته إذا كان مثل الكرد قد حُرِم من هذا الحق. إن الشعب الكردي قد قرّر هذا المصير لنفسه منذ أمد طويل و لم يدع مسألة حق تقرير المصير هكذا يحمل عدة تفاسير، بل لقد قرّر الشعب أن تقرير المصير هو الإقرار ببناء الدولة التي هي حق له و أن هناك صراع دامي على إقرار هذا القرار. فقد سالت الدموع الكردية دماً عندما قُسمت أوروبا (بريطانيا و فرنسا تحديداً) بلاد كُردستان إلى أربعة أجزاء و ألحقت كل جزء بدولة من دول الشرق الأوسط و سالت الدماء الكردية عندما تم هذا و ما تزال تسيل في خضم صراع أليم. لا يتم الحسم في هذا الصراع لصالح أصحاب الحقوق الكرد، لأنهم هم أيضاً منقسمون و لا يملكون أسباب القوة و الفكر و الوحدة من الأسباب الرئيسية للقوة التي يدعو إليها الشعب منذ أمد طويل، مؤمناً بهذه الوحدة وفق وعي فطري و عفوي بأنها سبب وجود القوة و النجاة و تحقيق الطموحات. إلا أنه من المُفترض أن يكون الحزب السياسي أكثر إيماناً بهذه الوحدة التي هي عنده تُبنى بحسب برامج و مناهج كما هو مأمول.

إن الحزب لا يستطيع تأمين الإنتصار و تحقيق طموحات الشعب ما لم يضمن لنفسه إمتلاك أسباب القوة و الفكر. أما أسباب القوة فهي معروفة على الأغلب ولكن من المهم أن نذكر أنها ليست فقط مادية، فالوحدة مثلاً من أسباب القوة و هي ليست مادية الطابع. ولكن أسباب القوة كلها لن تكون مُجدية و ذات إستطاعة إذا لم يكن مقروناً بالفكر. و نجزم بأن وضع برنامج أو منهج لعملية ما، يحتاج إلى هذا الفكر الذي نُشير إليه. ولكن أي فكر نريده و نحتاجه؟ هل نحتاج إلى الفكر من مصادره الخارجية؟ هنا تكمن الحالة التي نقصدها من حيث أنه علينا أن نمتلك الفكر من كل مصادره و خصوصاً الداخلية، من أفراد مجتمعنا و من النخبة السياسية و المثقفة. نحتاج إلى فكر المصدر الداخلي هذا لأن فيه الإبداع و الأصالة إذا كان موجوداً بيننا. و إذا كانت بعض الأحزاب قد إمتلكت أسباب القوة المادية في هذا العصر، إلا أن الأسباب الأخرى ما زالت خارج نطاقها و ليست في متناول أيديها. و القوة المعنوية التي توفرها عملية الوحدة الآتية من برنامج و منهج، هي بدايات وجود فكر يسعى إلى البروز و هذا أمر بسيط ولكنه جوهري في مسألة خلق المجال الفكري الذي سوف يتطور و يسير نحو الأمام. فالوعي الشعبي الذي يدعو إلى الوحدة إذأ ليس كافياً لكي تصبح هذه الوحدة موجودة على أرض الواقع، لأن الوعي هو مجرد معرفة شيء لم يكن معروفاً أو هي معرفة سطحية لأشياء غير مُعرفة بعمق و بتفصيل. من هنا الفرق ما بين الوعي و الفكر و هذا ما يجعلنا نُفرّق أيضاً بين الوعي القومي و الفكر القومي. إن

الوعي القومي لا يستطيع وضع هذه البرامج و المناهج مثلاً بالرغم من إيجابيته، لأنه ليس فيه القدرة الفكرية اللازمة لذلك. أما الفكر القومي الذي إن وُجد، يمتلك هذه القدرة و يُعوّل عليه في وضع هذه البرامج و المناهج كنتاج و كإبداع.

٢- نرى بأن الوحدة نظام فيه أساليب و قوانين تحقق المبادئ السامية التي تتصل بالمجتمع و بالبشرية جمعاء و تشتمل على الحق الطبيعي للكائنات في العيش بكرامة و أمان و إن الكائن البشري في هذا النظام صاحب حياة مضمونة. و الكرد يحتاجون إلى هذا النظام لأنه يضمن لهم تحقيق طموحاتهم و أن هذا النظام لا بد أن يتوفر لدى الكرد لضمان و خير مستقبلهم.

يقوم هذا النظام في ما بين الذرات و في ما بين الأفراد، في ما بين الجهات و في ما بين التكوينات و له صفة التفعيل، فهو يجمع بينهم من أجل الخلق و الإبداع و يمنحهم الفاعلية لتكوين موجودات مختلفة تعمل كل واحدة منها (كل موجودة منها) لإنجاز عمل ما و إعطاء نتيجة ما. هكذا نستطيع القول أن العمل نظام أيضاً لجهة أنه يفرض مقومات و أساليب خاصة و كما هو معلوم فإن أي عمل له مقوماته الخاصة به. و العمل الوحدوي الذي نريد له أن يظهر بين الكرد إذاً هو نظام نريد له أن يتواجد بين الكرد من أجل توحيدهم و أيضاً من أجل خلق الفاعلية المطلوبة للعملية الوحدوية و التضالية. كما أنه معلوم أن أي نظام من المطلوب معرفته بتفاصيله و أساسياته عندما تتم محاولة فرضه

و تطبيقه، و يستدعي هذا أن يكون هذا النظام معروفاً و مبنياً من أجل أن يفعل فعله. فهل سيكون الكُرد أصحاب هذا النظام؟ نتمنى ذلك، لأنه يُنهي حالة الإنقسام التي إنعكست آثاره السلبية على المجتمع و أيضاً لأنه يُنظّم الكثير من الناحية السياسية و الإجتماعية. إن حالة الإنقسام و إنعدام الإنتظام الفكري كانا سببين جوهريين في عدم إنشاء كيان كُردي يُسمّى بالدولة و ما زالا كذلك. فمنذ العهد الذي نشأ فيه الإطار القومي للكُرد لم تكن هناك الرؤية من أجل بناء الدولة، بل كان هناك فقط مفهوم الدفاع عن الوجود فقط لا غير. و لو كان الفكر موجوداً آنذاك لكان مفهوم الدفاع عن الوجود مجالاً و وسيلة من أجل إنشاء الدولة لهذا الوجود الإجتماعي. إلا أن الحالة إقتصرت فقط على الدفاع من أجل البقاء. كما أنه عندما أتت الفرصة التاريخية الكبرى في بدايات الفتح الإسلامي و تهيأ للكُرد إنشاء كيان خاص بهم، ظهر الأمراء أكثر من ذي قبل و بنى كل واحد منهم إمارة خاصة به و كان هذا إنقساماً كبيراً في المجتمع أدّى إلى ما أدّى إليه و هو معروف. إذ كان هناك الكثير من التناقضات بين هذه الإمارات وصلت إلى حد النزاعات و الصدامات و كان هذا بسبب غياب الفكر المنظم الذي يضع الكل بجزيئاته في الحساب. و منذ أن ظهرت الأحزاب في المجتمع الكُردي كان هذين السببين ملازمين لهم، سبب يؤدي إلى الإنقسام و آخر إلى فقدان الإنتظام و كلاهما مرتبطان بالفكر و عملياته. تدوم هذه الحالة إلى الآن دون أن يكون هذا المرام مُحققاً. فإذا تمت الوحدة السياسية للكُرد وفقاً لفكر قائم على الوحدة من حيث

هي نظام، فسوف تنعكس آثار هذه الوحدة إيجاباً على المجتمع من نواحي عديدة، إذ ستظهر ثقافة جديدة أكثر تأثيراً على سير المجتمع نحو الأمام و من أجل تحقيق الغايات. كذلك فالوحدة نظام من حيث صيرورتها الطبيعية لأنها تعمل وفق برنامج كوني و في هذه الحالة هي في طبيعتها تسير بانتظام إلى نهايات محددة. فهناك في الكون هذا النظام و يعمل إلى أجل مُسمى و هو في حياة الإنسان أيضاً كذلك. أي لن تكون هناك وحدة إجتماعية أو سياسية ما لم يكن هناك برنامج يحدد أعمالها و نتائجها. و الوحدة من حيث كينونتها نظام لأنها تُنشأ التفاعلات اللازمة للحياة و توجهها. فهي تُحدث هذه التفاعلات ما بين الذرات و المواد الطبيعية و تفعل ذلك ما بين الأطراف الإجتماعية أيضاً و الأحزاب أطراف إجتماعية في جوهرها. إلا أن الأحزاب تمتهن السياسة التي تُدير المجتمع و تُدبر بالسياسة كفيات سير المجتمع. لهذا فإن الأحزاب تحتاج إلى الوحدة في مرحلتها، أي في المرحلة الداخلية و تعني الحفاظ على الوحدة الداخلية للحزب و في المرحلة الخارجية و تعني إنشاء الوحدة بينه و بين أطراف أخرى. و الحاجة هذه يفرضها ذلك النظام الذي يتأق من الوحدة و طبيعتها. بهذا يكون الحزب بحاجة إلى تفاعل داخلي و خارجي و تُؤمن الوحدة من حيث هي نظام هذين النوعين من التفاعل. كلا هذين النوعين من التفاعل يحتاجها أي حزب لحفظ ميزان العمل السياسي و زيادة القدرات العملية للمسيرة السياسية التي هو (العمل السياسي) يشغل حيزاً من وجودها.

إذا ترتبط الوحدة من حيث هي نظام ببرامج و مناهج و قوانين تكون بنودها و موادها من أجل إيجاد مراحل أكثر تقدماً في حياة الحزب و المجتمع. و لو عرفنا قوانين التوحيد الكونية و الطبيعية لأدركنا أن قسم كبير من تلك القوانين هي نفسها التي تتواجد في مراحل التاريخ الاجتماعي البشري من حيث الآلية التي تعمل بها و عليها. ففي الحالة الاجتماعية الكردية كانت هناك في فترات معينة إتحدات فيما بين العوائل و كذلك إتحدات فيما بين القبائل (على ندرتها) من أجل أهداف إجتماعية مختلفة. كانت تلك الأهداف آنية في معظمها و كبرى تلك الأهداف تمثلت في إنشاء قوة قبلية لدرء بعض المخاطر. و بذلك لم ترتقي أي من تلك الإتحدات إلى مستوى الشعب و بناء الدولة، بإستثناء مرحلة ظهور جمهورية كردستان في شرق كردستان و عاصمتها مهباد في عام ١٩٤٦ و هي مرحلة قصيرة جداً من عمر الزمن و هي أيضاً مرحلة لم تتحقق فيها الوحدة المطلوبة. فلقد كان هناك في هذه المرحلة التجربة نقص في العملية الوحودية و نقص في إمكانيات الدولة و نقص في القدرات الإجتماعية و الفكرية، مثلما كان هناك نقص في القدرات المادية و العسكرية بالإضافة إلى النقص الكبير في المجال الدبلوماسي. و الكرد اليوم منذ إنتفاضة آذار سنة ١٩٩١ التي قامت في جنوب كردستان و إلى الآن يمتلكون مرحلة زمنية ذهبية لجهة أن هذه المرحلة تمثل الكرد و آمالهم بإمتياز. ففي هذه المرحلة هناك نظام حكم كردي يحمل آمال الكرد و يهدف إلى تحقيق الغاية الكردية السامية و نيل الحق القومي الذي يتمثل في إنشاء الدولة.

في هذه المرحلة هناك أمل أن تكون للكرد وحدة تجمعهم من أجل نيل هذا المطلب القومي. و الحكم القائم في هذه المرحلة يُشير إلى أن هناك إتفاق ما فيما بين الأحزاب الكردية في الجنوب من أجل إدارة كردية تسعى إلى تحقيق الطموحات. إلا أن هذا ليس كافياً و التمني هو أن تتطور أساسيات هذه المرحلة الذهبية إلى إيجاد وحدة ناظمة لمسيرة هذه المرحلة و المراحل اللاحقة التي ستكون في أحدها مرحلة إنشاء الدولة، إذا سارت السياسة الدولية بإتجاه التطوير الأكثر و الثبات الأكثر لإقليم كردستان الجنوبي. إن الإتفاق الموجود بين أحزاب الجنوب هو جزء واحد من أجزاء الوحدة و التمني هو أن تكون هناك أجزاء أخرى من الوحدة تتحقق بينهم من أجل تمتين الوحدة أكثر فأكثر و إكمالها لتكون ذات تأثير أكبر و نهائي على المسيرة السياسية و الإجتماعية للجنوب. و إذا تطورت الوحدة بمتعلقاتها في إقليم كردستان الجنوبي، ستكون هناك القدرة على نقل العملية الوحدوية بصيغتها الكاملة إلى الأجزاء الأخرى من كردستان أيضاً. إن الإتفاق بين الأحزاب هو خطوة بإتجاه الوحدة تتبعها خطوات أخرى مذكورة هنا إلى جانب الإتفاق في مبحث أسس و مبادئ الوحدة. إن الوحدة من حيث هي نظام تستطيع أن ترى لها مناخاً تتواجد فيه، لأن أسس هذا النظام موجودة لدى الشعب دون منهاج و ما على أحزاب الشعب إلا أن يحددوا هذا النظام و يضعوه في الحياة العملية لها عبر منهاج و برنامج. هذه هي إرادة الشعب و إن كل ما يستند إلى إرادة الشعب محكوم بالنجاح في أغلب الحالات. و إذا كانت الإرادة هذه تشكّل

العمود الفقري لمطلب الوحدة، فعندها لن يكون هناك عائق على طريق سيرها و تحقيقها إلا شيء واحد و هو تقاعس الأحزاب و عدم قيامهم بتطبيق هذا النظام في الحياة السياسية لديهم. و من أجل أن تتحقق إرادة الشعب هذه، على نظام الوحدة الاتحاد مع نظام الحزب لإضافة قوة معنوية إلى قوة مادية و لزيادة القوى المعنوية و المادية قوة على قوة. إن نظام الوحدة نظام طبيعي و فيزيائي في الوجود و هو نظام إجتماعي لدى البشر و الكائنات. فإذا لم يجد هذا النظام لنفسه مجالاً للعيش ضمن مجموعة بشرية و قوم ما، فهذا يعني أن هناك خلل كبير و خطر يهدد وجود تلك المجموعة و ذلك القوم. و لدى الكُرد جزء قليل من هذا النظام و هو الجزء الذي يقوم على الترابط و العلاقات فيما بين أفراد القوم و أسرهِ و فئاته. ولكن الحزب قادر على أن يوجِد كل أجزاء النظام الوحدوي هذا في كيان القوم و لن يكون غير الحزب أو الكيان السياسي قادران على ذلك، لأنهما يملكان معرفة هذا النظام و كيفية تطبيقه في الحياة للحزب و للشعب. أي أن الوحدة كمفهوم و كعمل لم ترى لها مجالاً في حياة الكُرد على المستويين الحزبي و الشعبي، إلا في بعض العلاقات و الترابطات و التفاهات التي هي في غالبيتها إجتماعية و بعضها سياسي و ليست شاملة. إن نظام الوحدة يشمل كل أنواع الترابطات ضمن عملية مفتوحة الآفاق و يحمل مواد و بنود إرتكازية و مُحركة ضمن عمليتي الخلق و الإبداع الدائمتين، حيث الكُرد يحتاجون إلى عمليتي الخلق و الإبداع. هذه الحاجة تأتي من عدم وجود الحيوية المطلوبة السياسية و الإجتماعية، من

أجل أن تتقدم المسيرة الحياتية العامة و الخاصة. أي أن هذا النظام يخلق حيوية سياسية و إجتماعية مطلوبة من أجل التحرك باتجاه الأمام و اجتياز حالات الركود و التقوقع، بل و أيضاً من أجل إنهاء حالة الفوضى التي تعم الفكر و مجالات أخرى لا فرصة لذكرها هنا. فالنظام الوحدوي الداخلي هذا الذي هو مطلوب تطبيقه بين الكرد يتجانس ليس فقط مع الإرادة الشعبية، بل أيضاً مع الحالة الوجودية الخاصة للكرد من حيث أنهم يعانون من الانقسام سياسياً و يعانون من الحالات الجيوسياسية المتعددة و المختلفة الأوجه و أيضاً يعانون من تعدد الأبعاد الإجتماعية و مسافاتنا. و لقد ذكرنا كيف أن الإرادة الشعبية مُطالبة بنظام الوحدة لحاجتها لها، أما حالة الانقسامات السياسية فهي أيضاً تُطالب بهذا النظام و الجغرافيا السياسية تُطالب بها أيضاً و ذلك للتقريب فيما بين الأنظمة السياسية و توحيدها. أما البُعد الإجتماعي الذي يتمثل أول ما يتمثل في وجود مجموعات تمتلك كل منها لهجات خاصة و عادات و تقاليد خاصة و سُبل حياة خاصة بها و فيما بينها مسافات شاسعة تُبعدهم عن بعضهم البعض - بالإضافة إلى الحدود الدولية التي تفصلهم - فهو معاناة كبيرة أخرى و تستلزم العمل على تلافي تأثيراتها و تغيير نتائجها من السلب إلى الإيجاب. و إذا كان نظام الوحدة فاعلاً بين الكرد لما كان لهذا البُعد أثر سلبي، مع العلم أن اليوم هو أفضل من الأمس في هذا السياق. فاليوم و من خلال تكنولوجيا الإعلام، يعرف الكردي أخاه الآخر صاحب اللهجة المختلفة و صاحب العادات و التقاليد الخاصة به و هذه المعرفة

هي من جوهر الوحدة، حيث يشعر الكردي أن له أخاً في الجانب الآخر من الحدود و في الجانب الآخر من الجبل و في الجانب الآخر من السياسة.

٣- ندعو إلى التواصل المنظم و التقارب الدائم لأنهما يُعززان روح الإتفاق و التعاون عندما يكون هناك إصرار على مواصَلتهما. كما أن في هذين العاملين إنفتاح على الآخر و معرفة لجوانب و إختلافات النضال التي لدى كل طرف و تعطي هذه المعرفة و تُوضَح سُبُل التعاملات فيما بين الأطراف السياسية.

يكون التواصل المنظم وفقاً لمسيرة السياسة من حيث مواقيتها التي تكون يومية و أيضاً وفقاً للمُستجَدَات و المناسبات القومية التي تتواجد كل سنة، ولكن التواصل الأكثر أهمية هو التواصل الفكري فيما بين الأحزاب و حتى الأفراد من النخبة. هذا التواصل الفكري مرتبط بالمسيرة السياسية اليومية و كذلك بمراحل هذه المسيرة التي تتأثر داخلياً و خارجياً. كما يعني التواصل المنظم أيضاً تواصلًا ليس فيه إنقطاع للأسباب الواهية النفسية و الشخصية، حيث تستمر السياسة في سيرها رغم الخلافات. و علينا أن نصل إلى ذلك المستوى الذي فيه تكون السياسة غير مُتأثرة بالخلافات التي تتواجد بيننا، أي أننا علينا أن نُنهي حالة الإنقطاع و الإنكفاء و الإنطواء كلما برز خلاف ما بيننا و لنَدع الخلاف أمراً طبيعياً لا يُؤثر على مسيرتنا السياسية. بذلك نظل على تواصل رغم وجود الخلافات. و التواصل هذا عليه أن يكون منظماً وفقاً لما ذكرنا

دون إنقطاع، فإذا كانت اللقاءات دورية و بحسب مواقيت مرتبطة ليس فقط بالمُستجَدَّات وحدها بل أيضاً بنظام و قتي محدد مُتفق عليه، ستكون هذه اللقاءات من أجل تبادل وجهات النظر حيال مسألة و قضية ما، فلتكن في التواصل الفكري المنظم من أجل خلق و طرح أفكار ترتبط بجوهر القضية القومية. و الأهم من كل هذا هو أن نكون قادرين على جعل الفكر يؤدي في مساراته إلى هذا التواصل المنظم. نستطيع القول أن بين الأحزاب تواصل ما، ولكنه ليس منظم و ليس فكري أيضاً، حيث أنه يحدث من أجل مناقشات حول قضايا محددة و من أجل مستجدات معينة، لكن المُراد هو أن يكون هذا التواصل حاضراً في كل ساعة و أوان. و ما يُفيد في هذه الحالة هو تفعيل إطارين، الإطار الأول هو كون اللقاءات و الإجتماعات منظمة و من أجل القضايا القومية و الإطار الثاني هو كون الإعلام أداة لإيصال ما يُراد إيصاله و إستغلال الإعلام للقيام بهذا الدور. و بشكل أوضح.. يكون هناك برنامج سياسي دوري واحد على الأقل تقوم ببثه الأجهزة الإعلامية المرئية و المسموعة و المقروءة، تتناول مسائل في جوهرها التركيز على التواصل المنظم فيما بين الأطراف الكردية، حيث سيؤدي هذا إلى التقارب الأكثر قوة فيما بين هذه الأطراف. نحن في مرحلة نحتاج فيها إلى أن نكون ملتزمين بالتوجه القومي في العلاقات السياسية و في الإعلام، ولكن بشرط أن تكون هذه العلاقات منظمة و دورية و مدروسة و أن يكون هذا الإعلام في مستوى تقديم ما يقدمه بشكل مدروس و بنقّس قومي و منظم أيضاً. إن للتواصل و التقارب

الذين من هذا النوع (الفكري المنظم) دور في تعزيز روح الإتفاق و التعاون و هما ركنان أساسيان للوحدة، بإجتماعهما تزداد الوحدة ترسّخاً و يساهمان مع الأسس الأخرى للوحدة في تحقيق الوحدة الشاملة الغير منقوصة. إن الطروحات المختلفة للأحزاب مع أهدافها تخلق حاجة إلى القيام بالدراسات المختلفة أيضاً. هذه الدراسات و بشكل ديناميكي هي دراسات فكرية أو هكذا يجب أن تكون و هي تستطيع الوصول إلى ما يجمع بين الأحزاب، إذا كانت تعتمد المنهج العلمي الذي لا يكتثر للأنا و للخصوصيات التي تأثر على العموم. و الدراسات المختلفة هذه التي تكون ذات طابع قومي يدعو إلى التوحيد و رض الصفوف و الوقوف يداً واحدة إتجاه المخططات العدائية التي تستهدف الشعب الكردي، تساهم مساهمة فعالة في توحيد وجهات النظر و الآراء و الأفكار التي تتناول القضية في مسارها الخاص و العام. هذه الدراسات الفكرية إن وُجِدَت فسوف تُشيد جسر التواصل و التقارب هذا لا محال و من أجل وجودها يستلزم أن تكون هناك جرأة على خوض هذا المضمار. نحن و من أجل إيجاد هذا التواصل الفكري المنظم نحتاج إذاً إلى سعة الأفق الفكري و الجرأة إلى جانب التسامح و الإنفتاح. و هناك مسألة هامة بخصوص هذه الدراسات ألا و هي أن يكون الشعب على دراية بمضامينها عبر النخبة المثقفة و أجهزة الإعلام و ذلك لكي يكون الشعب حَكَمًا مُبَصراً يرى كل ما يجري بخصوص القضية و توحيد الصف و الوحدة الداخلية. بذلك سيكون التواصل ليس فقط موجوداً فيما بين الأحزاب، بل فيما بين الأحزاب و جمهور

الشعب أيضاً حول قضايا الشعب المصرية. و الشعب هو الخالق الأول للعملية الوحدوية لأنه يطالب بها منذ أمدٍ بعيد جداً و ما يزال.

و من العوامل المهمة التي تُفرزها عملية التواصل الفكري المنظم هي معرفة حقيقة الإختلافات التي هي موجودة فيما بين الأحزاب. إذ طالما بقي كل حزب ينادي من مكانه و من منطلقاته الخاصة به وحده، فلن تحدث عملية التواصل هذه من جهة و من جهة أخرى لن يدرك الشعب كله حقيقة تلك المناداة و المنطلقات الخاصة. ما سيحدث هو أن جزء من الشعب - و هو الجزء الذي يتبع ذلك الحزب - سيكون متجاوباً مع تلك المنطلقات حتى دون إدراكها. و هذه الحالة تساهم في حدوث الإنقسام فيما بين صفوف الشعب أيضاً كما نَوَّهنا إليها سابقاً. و الحزب الذي سيبادر إلى القيام بهذه الدراسات و تفعيل إعلامه للدعوة إلى هذه العملية بحسب المنهج العلمي و الفهم الإجتماعي و السياسي، سوف يكون له الفضل التاريخي في فتح هذا الطريق المسدود منذ زمن بعيد و سوف تكون له النقطة الإيجابية الأولى في سجل الوحدة التي ستقود المجتمع الكردي إلى نيل المطالب و تحقيق أمل الإستقلال و إنشاء الدولة. إن عملية التواصل الفكري المنظم يخلق التفاعلات المطلوبة السياسية و الإجتماعية فيما بين الأحزاب من جهة و فيما بين الأحزاب و الشعب من جهة أخرى. تؤدي هذه التفاعلات إلى بروز الإيجاب و زوال السلب من المبادئ و المعتقدات و الآراء، كما تؤدي إلى تقوية المطلب الداعي إلى الوحدة أكثر. هكذا يظهر أن

التواصل الفكري المنظم هذا هو من أجل إيجاد هذا التفاعل الذي يُنتج معادلات جديدة سياسية و إجتماعية تخدم القضية القومية و في مقدمتها معادلة الوحدة. حيث أن معادلة الوحدة هو ناتج الأسس و المبادئ الوحدوية التي ذكرناها سابقاً و هي تُفيد القضية القومية لجهة تقويتها و تنظيمها و تفعيلها و جعلها تصل إلى غاياتها التي تُتَوَجَّع بالاستقلال. هكذا تدخل مسألة التواصل الفكري المنظم و التقارب ضمن إطار كيفية الوحدة و مناجها، لأنها تمثل الطرق التي تربط فيما بين مناهج الأحزاب المختلفة من جهة و تربط فيما بين الأحزاب و فئات الشعب من جهة أخرى. كما أن معرفة هذه الطرق و تحديدها و تعييدها من قبل كافة الأحزاب كل من موقعه، تشكّل خريطة نستطيع أن نطلق عليها تسمية خريطة الوحدة. ذلك لأن هذه الطرق ستكون ممدودة بين الجبال السياسية و وديانها لتصل فيما بين الأحزاب عبر نقاط إلتقاء كثيرة. و نقطة الإلتقاء الكبرى و المركزية ستكون القضية القومية التي تطالب الجميع أن يكونوا مُتحدّين من أجل حلّها و هي لن تُحلّ إلا ببناء دولة كُردستان. هذه الدولة التي ستضم و تحتضن الجميع بكل خلاقاتهم و بكل منابعهم الفكرية و الثقافية في نسيج الوحدة التي ستقود الجميع إلى برّ الأمان. و في خريطة الوحدة هذه تزول الخلافات بالرغم من الإختلافات، ذلك لأن الجغرافيا التي نطالب بها واحدة و القضية التي نريد حلاً لها واحدة و هي القضية القومية و الشعب الذي هو صاحب هذه القضية و هذه الجغرافيا واحد. إن لهذه الخريطة طرقها الخاصة التي عمل الأعداء على

قطعها دائماً و ما زالوا يعملون على قطعها و المطلوب منا أن نزيل تلك الأدوات التي قطعت و تقطع طرق خريطة الوحدة. و إزالة تلك الأدوات تكمن أولاً في إبراز و تعريف هذه الأدوات و فضحها أمام الشعب و التاريخ ضمن سلسلة من الأدبيات السياسية و الإجتماعية و المعرفية الفكرية، لكي يطلع عليها الجميع. و نستطيع إبراز و تعريف هذه الأدوات بالمقال الحكيم الذي لا تهجم فيه و لا فيه إتهام، بل بتشخيص الأدوات و دورها في تقسيم خريطة الوحدة و ضرب القضية القومية، حيث علينا الابتعاد عن أساليب التهجم و الإتهام لأنها تقطع الطريق على التواصل و التقارب. إن خريطة الوحدة لدينا مُمزقة على الأرض و ما يُنهي حالة التمزق هذه هو فكر قومي ينتشر على صفحات الكتب و المجلات و عبر الإعلام و من خلال مناهج تربوية قومية فيها الروح الإنسانية الشاملة و فيها التأكيد على مبدأ إحقاق الحق لكل ذي حق. مع العلم أن الفكر القومي يجب أن لا يكون محدوداً ضمن إطار و إنما جزء و مرحلة من مراحل وجودنا بشكل خاص و الوجود الإنساني بشكل عام. ذلك لكي لا يصبح الفكر القومي سيفاً سليطاً على الرقاب و متى أصبح الفكر القومي أو أيُّ فكر آخر سيفاً على رقاب أبناء الشعب، سوف يكون مصيره الإنكسار و سوف يُلحق الأذى بالشعب و أبنائه. نحن ندعو إلى الفكر القومي الذي يُعرِّفنا و يحدد ملامح شخصيتنا و يُعبّر عن وجودنا الخاص في هذا العالم الذي فيه كل شعب له هذه الخصوصيات مع حق إمتلاك كل قومية لدولتها الخاصة بها. إلا أن الكرد ما زالوا محرومون من هذا الحق و حرمانهم هذا قد

جاء من قبل دول و أمم، أي دولياً و إقليمياً. فمثلاً قطع الإنكليز و الفرنسيين أوصال الشعب الكردي و الجغرافيا الكردية دون أن يلتفتوا إلى هذا الحق، أمعن الفرس و الترك و العرب في منع الكرد من هذا الحق. لهذا فالكرد مطالبون أن يضعوا خريطة الوحدة التي تتناول هذه القضية سياسياً و اجتماعياً للقضاء على آثار هذا الظلم التاريخي و لفرض واقع القبول بالدولة الكردية التي هي من حق هذا الشعب.

إن وضع خريطة الوحدة لا تحتاج فقط إلى قوة عسكرية تفرضها، بل تحتاج إلى فكر و جرأة على تحديد مواقعها الإستراتيجية و جعلها في الثقافة السياسية أمراً واقعاً، كما هو في الثقافة الشعبية أمر واقع. لكن القوة العسكرية تحفظ وجود هذه الخريطة و تضمن تلك المواقع الإستراتيجية و تشكّل الدافع المركزي للمُضي قُدماً من أجل إحقاق الحقوق. فالتواصل الفكري المنظم إذاً هو أداة من أدوات إنشاء هذه الخريطة و هو الذي يساهم مع بنود أخرى في منهاج الوحدة، في تواجد هذه الخريطة بين أيدي الأحزاب. هذه الخريطة التي ستحدد سُبُلًا و طرقاً جديدة للنضال القومي الذي سيكون عنوانه التوحيد و سيُنتج مفهوماً مهماً ألا و هو أن هناك نضال يمكن أن يجري موحدًا، أي أن يشترك فيه أحزاب كثيرة تسير كلها على طريق نضالي واحد إلى جانب الخصوصية النضالية لكل حزب على حدة. سيكون هذا المفهوم مفهوماً سياسياً جديداً في الحركة الكردية و لذلك سيستدعي إيجاد دراسات في هذا المجال الذي هو مجال حيوي أيضاً، لجهة أنه يردف السياسة القومية

و يكملها و يساهم في تقدمها. قد تؤدي وجود هذه الخريطة
الحدودية إلى إيجاد أحلاف سياسية كبرى أيضاً، حيث هذه أيضاً
ستكون حالة وحدوية إيجابية سيستفيد منها الشعب و الوطن.
مع العلم أن التحالفات السياسية فقط لا ترتبط بمفاهيم الوحدة
التي ننشدها هنا، ذلك لأن التحالف يُبنى اليوم لكي تزول غداً.
أما الوحدة التي نطالب بها فهي أقوى من التحالفات لأنها تركز
إلى جوهر قضية قومية و هي قضية معنوية.

٤- لأننا شعب واحد و لنا قضية واحدة، لتكن أحزابنا أصحاب
منهج وحدوي و ليكن لنا ميثاق يجمعنا في إطار سياسة قومية
إنسانية. و لتكن الوحدة هدفاً نضالياً ننشده من أجل القضاء
على التفرقة و الإنقسامات و من أجل زيادة القدرات و الإمكانيات
القومية و حفظ الأمن القومي أكثر فأكثر و من أجل إستقلال و
بناء الوطن.

يشهد التاريخ أن الكرد شعب آخر ضمن الجنس الإنساني، ميّزه
الله مثلما ميّز بقية الشعوب و هو الآن يحافظ على هذا التميّز
بالرغم من كل محاولات صهره و دمج. يعيش هذا الشعب على
أرضه التي إستولت عليها الشعوب المجاورة المعروفة لبيدأ قصة
حياة أخرى جوهرها المقاومة من أجل إسترداد ما تم الإستيلاء عليه
من أراضي و لتصبح هذه القضية قضية كبرى له. هذه قضية كل
كُردي و هنا تكون القضية واحدة لشعب واحد يسعى إلى التحرير
و الإستقلال، إلا أن طرق الأحزاب في نيل هذا المُراد الشعبي مختلفة

و كان الأجدر في أن تكون هذه المسألة طبيعية و باعثة للغنى و الثراء و القوة في هذه المسيرة النضالية. ولكن ما حدث و ما يزال هو أن هذه الطرق المختلفة أحدثت التباعد فيما بين الأحزاب و أحدثت التصدعات فيما بين أفراد الشعب. هذه مسألة معروفة ولكن الحدث الأخطر هو أن لا يكون هناك فرق بين الخلافات و الإختلافات في كينونة هذه الحركة الكردية المتألفة من عدة أحزاب تنقسم عل نفسها. ما يهم هنا القول بأنه ليس من الطبيعي أن تؤدي الإختلافات إلى الخلافات، بل علينا أن نكون قادرين على جعل الإختلافات إثراءً لطرق النضال و كفياته و توظيفها إيجاباً في العملية النضالية هذه. هذا نظراً إلى أن الكرد شعب واحد و له هذه القضية الواحدة التي لا بد أن لا تكون للخلافات في حركتها مكان لكي يكون النجاح من نصيبها. على العكس من ذلك لا بد من أن يكون للكرد منهج و ميثاق وحدويين قوميين تتناغم فصولهما و بنودهما مع الأساس الوجدوي الذي يجمع المتفرقات و يتسم بصفة التوحيد و الكوردايه تي. إن المنهج الوجدوي القومي يشكّل مع الشعب الواحد و القضية الواحدة ثالوثاً مقدساً. و مثله الميثاق القومي الذي هو بمثابة الدستور للحركة النضالية لهذه القضية التي آن الأوان لها في أن تصبح قضية عالمية كبرى لا بد من حلّها. و لن ترتقي هذه القضية إلى مستوى العالمية إلا بوحدة منهجية بين أحزابها و بميثاق يجمع أطرافها في بوتقة سياسية واحدة. فالوحدة التي سيكون هناك مجلس عام يمثلها، ستكون من القوة بحيث تستطيع التأثير في السياسات العالمية و في المحافل الدولية المختلفة

و ستكون قادرة على إخراج هذه القضية من الإطار الإقليمي إلى الإطار الدولي. تستطيع الأحزاب مجتمعة إنشاء هذا الصرح الكردي الكبير و المؤثر كما تستطيع تفعيله محلياً و إقليمياً و دولياً. و من أجل أن تكون أو تصبح هذه القضية عالمية لا يكفي أن يتعاطف العالم معها و يساعدها ضمن أطر محددة مثل الحاجة فقط، بل على هذه العلاقة أن تُبنى على مصالح كبرى يكون الكرد مستعدين لها و يكونون قادرين على أن يمنحوا هذه المصالح حقها و يجعلوا الآخرين أن يحفظوا مصالحهم. و متى قررت السياسات الدولية المؤثرة حفظ مصالح الكرد، سيكون عند ذاك للكرد شأن و سوف تصبح قضيتهم عالمية سائرة نحو الحل بخطى ثابتة و مضمونة. و إنتهاج سياسة قومية إنسانية من شأنها أن تخلق مناخاً رحباً و مؤثراً إذا كانت ضمن إطار وحدوي يشمل أحزاب مختلفة تسعى لتحقيق هدف واحد. إلا أن هذه السياسة القومية الإنسانية تحتاج لأدبيات و دراسات تكشف و تحدد مضامينها. و هنا تنضم الفئة المثقفة من الشعب إلى هذه العملية الوحدوية السياسية، لتساهم إلى جانب الساسة في القيام بهذه المهمة الفكرية الكبيرة. و بذلك ستكون العملية الوحدوية هذه عملية تاريخية كبرى في تاريخ الشعب الكردي، لأنه سيجمع ما بين الشعب و أحزابه و فئاته المثقفة. عندما يتحقق هذا الشرط سيصبح الكرد أصحاب قوة تُؤثر في المحيط الجيوسياسي و سوف يصبحون قادرين على أن يُثبتوا أنهم يمتلكون مواردهم و نتائج أرضهم و يستطيعون التحكم بها. عندها ستتغير الحسابات السياسية العالمية التي لها

عيون على الشرق الأدنى الذي تمثل كردستان مركزها. حيث في هذه البقعة من الأرض خدم الكُرد جميع الذين أتوا إليها مُحاربين فاتحين و فقدوا أرضهم هذه مقابل هذه الخدمة، لأنهم لم يكونوا أصحاب فكر قومي توحيدي من جهة كما لم يكونوا أصحاب فكر سياسي قادر على فرض الغايات و الأهداف و الظروف. إن الوعي السياسي و الوعي القومي ليسا كافيين في المعتزك السياسي لفرض تلك الأهداف و تحقيقها. و الكُرد ما زالوا في مستوى إمتلاك الوعي القومي و الوعي السياسي و عليهم أن يكونوا قادرين على الإنتقال إلى مستوى إمتلاك الفكر القومي و الفكر السياسي. ذلك لأن ما يُنتج تلك الظروف و يفرضها هو الفكر و ليس الوعي فقط. و هذا المنهاج الوجدوي محاولة فكرية أولية تفتح الطرق أمام محاولات فكرية أخرى لا تقل أهمية عن الوحدة في خضم هذا النضال. كما أن إتباع سياسة قومية إنسانية ليست مجرد قرار و جملة سياسية تُستخدم في أجهزة الإعلام و تُقال من أجل مصلحة ما. إن السياسة القومية الإنسانية موضوع حيائي شامل و له محطات أو مراحل هامة في مسيرة المجتمع و الدولة. هذا النوع من السياسة يُشدد على مبدأ الحق للجميع ولكن لكل حقه الخاص الذي يستحقه بحسب بيانات الوجود. هذا الإستحقاق الإنساني لأية قومية يشمل كافة نواحي الحياة سياسية كانت أو إجتماعية أو غيرها. فهو يطالب بأن تكون لكل قومية حق العيش بسلام أولاً و حق إمتلاك دولتها بحسب بيانات الوجود آخراً. و في هذه السياسة هناك أدوات بها يُحفظ الكيان السياسي و الحياة السياسية عموماً

من أمراض كثيرة أولها بالنسبة للكرد هو الإنقسام و التفرقة. نعم لقد أصبح الإنقسام داخل الحركة الكردية مرضاً و علاجه يكمن في الوحدة و في إتباع هذا النوع من السياسة و كلا هذين العلاجين يتألفان من مواد تساهم في القضاء على هذا المرض. أي أن مواد و بنود منهاج وحدوي و سياسة قومية إنسانية، تقضي على مرض الإنقسام و تداعياته، فيما لو كان هناك إلتزام بها و حرصاً على تطبيقها في الحياة السياسية العملية. هذا طريق نضالي واحد و لتكن الإختلافات موجودة لكي تكون لهذه العملية أدوات عمل كثيرة و لتكن الخلافات غير موجودة لكي لا تقف هذه المسيرة. علينا أن ندرك أن هذه ثورة تشمل كل نواحي الحياة و لا تشمل جانباً واحداً أو جانبين مثل الجانب السياسي و العسكري فقط، نعم إن هذا المنهج يخلق ثورة شاملة و هذه أولى مصادر قوتها التي ستحقق أي هدف شاءت.

هناك مسألة جيوسياسية هامة تجعل من القضية الكردية صعبة و معقدة ألا و هي كون الكرد لهم أكثر من عدو إقليمي واحد يحيطون بهم من كل جانب و لهؤلاء الأعداء المتعددين إقليمياً متحالفين دوليين، بتحالفهم هذا هم أيضاً يقعون في خانة أعداء الكرد و بهذا يصبح للكرد أعداء دوليين أيضاً و إن كانت هذه العداوة الدولية مثل تحصيل حاصل أو مثل قضية موضوعية. هذه المسألة وحدها كافية من أجل أن تجعل الكرد يسعون إلى هذه الوحدة التي نطالب بها و وضع منهاجها اليوم قبل أن يأتي الغد. إلا أن جوهر هذه الوحدة و أساسها يجب أن يكونا قوميين

حتى تستطيع هذه الوحدة تأمين الإنتصار. إن للكرد شخصيات قومية أهدت القضية الكردية ثراثاً قومياً و تاريخاً يزخر بالمواقف القومية المُشرّفة و ما على الكرد إلا أن يجعلوا من هذا الميراث القومي أساساً يُبنى عليه في مسألة إنشاء الفكر القومي. ثم أن هناك فراغ كبير من جهة البحث في الفكر القومي لا بد للكرد من خلال النخبة المثقفة و السياسية من أن يملؤوها. فكلما كانت هناك محاولات إنشاء هذا الفكر القومي كلما أصبح الكرد قرييين من بعضهم و قرييين إلى تحقيق أهدافهم. إن الفكر القومي لن يكون فكراً متخلفاً إذا كان إنساني الطابع و قائماً على العلم و إن ما ندعو إليه من فكر قومي يمتاز بهذه الصفات. في هذه المرحلة من عمر البشرية هناك الدولة التي تمثل قومية محددة و للكرد في هذه المرحلة نفس هذا الحق و إذا اختار الكرد منهجاً أُممياً بدلاً للمنهج القومي، فسوف لن يكون إلا ضحية للمنهج الأممي هذا كيفما كان هذا المنهج، إذ أن ما يلزم الكرد اليوم و في هذه المرحلة من عمر البشرية هو المنهج القومي و ليس المنهج الأممي. فالمنهج القومي الوحدوي يجعل من موضوع الوحدة مسألة تخص المجتمع الذي يريد و يحتاج إليها و لا مكان للمصالح فيها، ذلك لأنها ستكون وحدة داخلية ترتبط مفرداتها بالمجتمع الكردي وحده. كما أن المجتمع الكردي يحتاج إلى هكذا وحدة قبل إحتياجه إلى المنهج الأممي أو منهج تعدد القوميات التي تريد العيش في بوتقة واحدة أو دولة واحدة. إن مبدأ تعدد القوميات هذا يصحّ عندما لا تكون الدولة هذه من حق أية قومية من القوميات المذكورة،

ولكن إذا كانت هناك دولة من حق قومية واحدة معينة فلن تكون القوميات الأخرى التي تعيش في دولتها سوى أقوام من بني البشر لهم الحقوق الإنسانية و ليس الحق في الدولة. و لهم الحق في المشاركة في مؤسسات هذه الدولة ولكن الدولة لن تكون بإسمهم، ذلك بأنهم لا يملكون هذا الحق تاريخياً و ميراثاً. فالدولة مثل المنزل الذي له صاحبه الخاص، يستطيع أن يفتح بيته للجميع ولكن لا يملك الجميع هذا حق إمتلاك هذا البيت حيث له صاحب. و إذا حدث غير ذلك فسوف نشهد فوضى مُدمرة ليس لهذا المنزل و موجوداته فقط، بل فوضى مُدمرة للقيم و المبادئ القومية و حتى الإنسانية أيضاً. إن الدولة الكردية مُلك للشعب الكردي و الشعوب الأخرى التي تعيش في دولة الكرد لهم الحق الإنساني في العيش بعزة و كرامة و هم مواطنون يسكنون في دولة الكرد يفهمون أن الدولة ليست دولتهم و أن دولهم في أمكنة أخرى بحسب التاريخ و الجغرافيا. سيكون الوضع هكذا حتى مرحلة ما بعد الدولة و هي مرحلة لسنا بصدها الآن. إلا أن ما يمكن القول في مرحلة ما بعد الدولة هو أن في هذه المرحلة ستكون الشعوب متمتعة بخصوصية تجعلهم يمتلكون قوى مختلفة سياسية و إجتماعية و إقتصادية و تمنحهم هذه الخصوصية حق إمتلاك ما يُديرونه و يُشرفون عليه. أما الآن فنحن ما زلنا في المرحلة القومية للدول و ما علينا إلا أن نبني دولتنا القومية وفقاً لإنسانيتنا و بحسب المناهج العلمية التي لا تدع المجال للسلب و تسعى دائماً إلى الإيجاب في رسم السياسات و تنفيذ الأعمال المختلفة للمجتمع و الدولة. إذاً ستكون الوحدة

الكردية وحدة داخلية قومية من أجل لم شمل الكرد و إنهاء حالة الإنقسام و كذلك إنهاء الخلافات. ولكن الأهم من كل هذا هو أن هذه الوحدة ستكون ثورة أو ليجعلها الكرد ثورة، تشمل كافة نواحي الحياة المجتمعية و السير بإتجاه تحقيق الإستقلال و بناء الدولة القومية.

٥- لتكن أعمالنا تُكرّس الرباط الإجتماعي فيما بيننا و لتكن هذه الأعمال خدمة من دون أيّ مقابل للمجتمع و الدولة، من خلال بناء وحدة شاملة لجميع القوى و الأحزاب التي تؤمن بالقضية القومية و بناء دولتها. و لتعمل الأحزاب على خلق هذا الرباط الإجتماعي فيما بينها من جهة و فيما بينها و بين الشعب من جهة أخرى.

إن المقصود من هذا الرباط الإجتماعي ليس العقد الإجتماعي المعروف بشكل عام، إنما هو بكل بساطة الترابط فيما بين فئات المجتمع و خصوصاً الفئة السياسية التي و بعد أن أصبحت سياسية فقدت أشياء مهمة في هذا الرباط مع المجتمع. أي أصبحت فوق المجتمع ليس فقط من ناحية أنها تتمتع بالسلطة، بل جعلتها هذه الفوقية و السلطوية بعيدة بُعداً معيناً عن المجتمع. و لقد حدث هذا و لو إلى حد ما مع الفئة المثقفة أيضاً، حيث نراها ليست في ترابط مطلوب مع المجتمع لأنها ترى ذاتها أكثر علماً و دراية و في العموم ليست قريبة من خصوصيات المجتمع كما يجب و في كلتا الحالتين نحن أمام مشكلة نفسية. بالإضافة إلى

هاتين الحالتين هناك عدم ترابط بين الفئات الإجتماعية الأخرى و في إنعدام هذا الترابط نصل إلى الأسرة ذاتها و نرى فيها ضعفاً، هذا الضعف يأتي من عدم وجود برنامج تربوي متكامل تسير عليها الأسرة، حيث تسير بلا توجيه منظم على الأغلب. هناك أسباب إجتماعية عديدة لإنعدام الترابط هذا إلا أن السلطة السياسية التي تمثلها الأحزاب تستطيع فعل شيء هام من أجل أن يخرج الترابط من حالة العدم إلى حالة الوجود. على الأحزاب ليس فقط أن تدري مدى أهمية هذا الرباط الإجتماعي، بل أن تكون مُنتجة لبرامج و خطط خاصة تهدف إلى تمتين هذا الرباط أولاً فيما بين السلطة و الشعب و ثانياً فيما بين الفئات الشعبية الأخرى. حيث هذا الرباط الإجتماعي يحافظ على فئات الشعب موحدة و يُكمل دورها في الوحدة السياسية العامة. و يجري تكريس هذا الرباط بالأعمال المختلفة السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و غيرها و التي تستطيع الأحزاب بشأنها أن تجعل أفراد الشعب على إختلاف إنتماءاتهم المشاركة فيها. كما يجري تمتين هذا الرباط الإجتماعي عبر التعاون فيما بين أجهزة الإعلام و النخبة المثقفة التي تستطيع أن تجعل من الرباط الإجتماعي محتوى كتابات و دراسات مختلفة و تُصَرّ فيها على وجوب أن يكون هذا الرباط مثل القلب الذي له الدور الأساسي مع الأوردة و الشرايين في الجسم و مثل الدماغ و علاقته بالجهاز العصبي. إن الرباط الإجتماعي يحتاج إلى من يقوم بالأعمال القومية المطلوبة من حيث هي واجبة و مقدسة و ذلك لأن هذه الأعمال ليس لها مقابل، بل تحدث من منطلق

الوجوب و الضرورة و فيها نُكران الذات. فمن يقوم بالأعمال التي تؤدي إلى وجود هذا الرباط الإجتماعي لا تهمه السلطة و لا تُغريه تثقيفه و لا شهاداته و لا مقاماته، فيتصل هو بالمجتمع إتصال القلب و الدماغ و يزرع بذور هذا الرباط بين أفراد الشعب. كما أن ظهور العملية السياسية الكُردية مع ظهور الأحزاب فيها بُنيت على التباعد فيما بينها و ذلك لإختلاف طبيعة منشأ كل منهم. أتى هذا التباعد بطبيعة الحال بعد الإنقسامات التي حدثت في جسم الحركة السياسية و أفرزت عدة أحزاب مختلفة المنشأ. هذه الحالة تحتاج إلى هذا الرباط عبر مد جسور العملية الوحدوية بين هذه الأحزاب، أي أننا نحتاج إلى ثقافة الوحدة التي علينا زرعها بين الأحزاب و بين فئات الشعب لكي نقضي على هذا التباعد أو نجعله غير ذي تأثير. و ثقافة الوحدة هذه يجب أن تكون في إطار منظم و هذا ما تستطيع الأحزاب خلقها، حيث أنها بين فئات الشعب ليست منظمة. إن الأحزاب تستطيع أن تُخرج الوحدة من إطار كلمة تُقال إلى إطار ثقافة و جعلها حالة عملية في الواقع المعاش السياسي و الإجتماعي. أكثر من هذا ، تستطيع الوحدة إن وُجدت بصيغها الكاملة أن تأسس لوجود حالة إقتصادية كبرى تشرف عليها الأحزاب و تكون في خدمة الشعب. يكون هذا الإقتصاد هو إقتصاد قومي يلعب أدواراً كبيرة في حياة الأحزاب و الشعب، منها المساهمة في إيجاد الرباط الإجتماعي هذا الذي نتحدث عنه. من ناحية أخرى نستطيع القول أن التباعد الحاصل فيما بين الأحزاب بعد تشكّلها لم يكن فقط بسبب إختلاف منشأها، إنما كان هناك

سبب آخر و هو نفسي المنشأ حيث ترى كل قسم من الأقسام المنقسمة نفسها أفضل و أحسن من الأخرى. و لقد برّر كل قسم مُنقسم تقسيمه هذا بأنه مبني على الفكر و هو ليس بتبرير كافٍ ليؤدي إلى الإنقسام. و منهم من برّر تقسيمه و ما يزال بأن هناك تدخّل خارجي في حياة الحزب أدّى إلى حدوث التقسيم و هذه كارثة، حيث أن التدخل الخارجي في حياة الحزب يستدعي الإصلاح و ليس الإنقسام و الإصلاح هذا يقوم على الفكر أولاً و على القرار الحازم ثانياً. كما أن الإصلاح عملية لا تتم بالموعظة و النصيحة فقط، بل إن لعملية الإصلاح خطوات مشتركة ما بين النصيحة و العمل على ما يجب إصلاحه بشكل عملي. الإصلاح يحتاج إلى إصدار قرارات حازمة تُثبت الإيجاب و تُنفي السلب و القرار الحازم إحدى صفات القادة الحقيقيين الذين يتصدّرون صفحات التاريخ. و للرباط الإجتماعي دور كبير في مسألة الإصلاح لوجود صفة التقارب فيه، حيث وجود هذا الرباط يُقارب ما بين الأفراد و ما بين الجماعات في الأحزاب و في المجتمع. يتواجد هذا الرباط الإجتماعي بشكله البدائي في الأسرة و المجتمع لدينا و هذا أفضل من عدم وجوده نهائياً و يُمهّد هذا الرباط و وجوده إلى إيجاد الرباط الإجتماعي المنظم و الموحّد، بدءاً من الأسرة و المجتمع و وصولاً إلى الأحزاب ولكن عملية إيجاد هذا الرباط تتم من قبل الأحزاب و النخبة المثقفة. و في الحقيقة يصدر الرباط الإجتماعي و غيره من الإبداعات الإجتماعية و السياسية على يد المختصين من العلماء قبل الجميع، ولكن هل لدى الكرد مثل هؤلاء العلماء؟

ففي الأسرة لدينا ما زالت معاني الأبوة و الأمومة و الأخوة قائمة و قوية و في المجتمع لدينا ما زالت معاني الصداقة و الجيرة و العشرة و النسب قوية إلى حد ما و على هذا يُبنى هذا الرباط الذي نريد له أن ينعكس على الأحزاب في مجتمعنا. إن هذه الصفات التي تتواجد في الأسرة و المجتمع تأسس لوحدة إجتماعية و تُفيد وحدة سياسية أيضاً، فيما لو إتجهت الأحزاب نحو الإيمان بأن تلك الصفات من شأنها أن تُفيد عملية الرباط الإجتماعي و الوحدة. أي ماذا ستكون النتيجة فيما لو أقرّت الأحزاب صفات الأسرة الواحدة أو صفات المجتمع القائمة على العشرة و النسب و الأخوة فيما بينها؟ نعم تحتاج الأحزاب الكردية إلى تكريس مبدأ الأخوة فيما بينها لكي تُبنى وحدة سياسية إجتماعية إقتصادية تكون أملاً و سلاحاً لتحقيق الإستقلال و بناء الدولة. كانت هناك في مسألة النسب في مجتمعنا معضلات و مصائب عندما كانت هذه المسألة أساس فكر ضيق، حيث تتصارع الأنساب على الدرجة الإنسانية. لقد كان في هذا الصراع آفة و كارثة على المجتمع أجمع و ذلك لأنه كان قائماً على مبدأ الأفضلية أيضاً، تماماً مثلما التقسيم الحاصل بين بعض الأحزاب على هذا المبدأ. لكننا نستطيع القضاء على هذا المبدأ السلبي في قضية النسب في المجتمع مثلما نستطيع القضاء عليها في قضية الأفضلية لدى الأحزاب و ذلك بتكريس و تقوية الرباط الإجتماعي القومي. ثم أن نشر ثقافة الوحدة بين الأحزاب و بين فئات الشعب ستكون قائمة على أن كل الأنساب كردية و كل الأحزاب كردية و هي واحدة من حيث هدفها الذي هو بناء الدولة وإن اختلفت

في دروبها التي تؤدي إلى هذا الهدف. ولكن يبرز هنا شرط مهم ألا وهو أن الأحزاب ستكون موحدة عندما تؤمن كلها ببناء الدولة القومية و تسعى كلها إلى إنشاء هذه الدولة القومية. إن هذا الشرط يظهر مدى الالتزام الحقيقي بالوحدة و يُظهر الطريق و المنهج الذي يسير عليه كل حزب من جهة الجواب على السؤال الذي يقول: هل هذا الحزب جدي و صاحب تصميم على أن تكون هناك وحدة كُردية تؤدي إلى بناء دولة قومية؟ إن المؤمنين بأن الرباط الإجتماعي القومي واجب التحقيق فيما بين الأحزاب و فيما بين فئات الشعب، لا يساهمون في إيجاد هذا الرباط إلا بخطوات عملية قائمة على أسس الوحدة المذكورة، كما لا يستطيعون المساهمة في هذا الإتجاه إلا إذا كانوا مؤمنين بالفكر القومي.

في مسألة النسب الذي هو أحد أعمدة الرباط الإجتماعي رأينا في مجتمعنا و ما نزال نرى و إن إلى حد ما، أنها أصبحت سداً من السدود التي تُقسّم المجتمع، هذا بالرغم من أن هذه المسألة كان يجب أن تكون جسراً رابطاً في المجتمع. و لقد أصبحت هذه المسألة سداً مُقسماً على أساس مبدأ الأفضلية كما أشرنا، حيث كل يفتخر بنسبه و يراه أفضل من الآخر. و كان الأجدر أن يكون هناك الفكر القومي الذي يقول بأن كل الأنساب في المجتمع الكردي واحدة و كل نسب من مكانه له مكانته الخاصة به و كل الأنساب هذه مُرتبطة و تأتي من بعضها البعض، لأنها بإختصار أنساب قومية واحدة للقومية الكردية. بناءً على هذا نقول أن الأحزاب الكردية أحزاب قومية واحدة تخص قومية الكرد، إلا إذا كانت هناك أحزاب

لا ترى في نفسها و تعريف ذاتها بأنها قومية. عندها تكون المشكلة التي فحواها أن هذا الحزب و لأجل أن لا يكون قومياً تراه لا يدخل في بوتقة القومية الكردية و هذه مشكلة فكرية نفسية، لأن الحزب الذي لا يكون قومياً في منهجه لا يعني أنه لا ينتمي إلى القومية الكردية. كما أن من الأفضل أن يكون منهج الحزب اللاقومي ليس ضد الأحزاب القومية لأن هذه الضدية لا تساهم في إقامة وحدة بين الأحزاب. ذلك لأن القومية من حيث الفكر أشمل من الحزب و لذلك لا يمكن للحزب اللاقومي أن يكون فوق القومية، حيث الحزب شاء أم أبي جزء من القوم و لهذه المسألة بُعداً إجتماعي واسع له مبحثه الخاص. و الوحدة التي نريدها هي وحدة شاملة تضم كافة الأحزاب بكافة مناهجها لأنها وحدة تخص القومية الكردية التي تريد توحيد الطاقات و الإمكانيات الإجتماعية، لكي تحقق أهداف الكرد. و هي أهداف تحتاج من أجل تحقيقها إلى تلك الطاقات الإجتماعية الكردية دون تمييز من أجل أن تكون مسيرة النضال أكبر زخماً و أكثر قوةً و ذو تأثير كبير إقليمياً و دولياً. يحدث هذا عندما تكون تلك الطاقات موجهة تحت شعار مُحافظوا القومية و ليس تحت شعار عابدوا القومية، حيث الشعار الثاني يدلّ على الأمراض القومية التي هي التعصّب و التزمت و الدكتاتورية. إن شعار مُحافظوا القومية يدلّ على أن من يسير بحسبه يُحافظ على القومية التي هي بحاجة ماسة إلى البقاء و هي تُصارع من أجل البقاء، حيث هناك قوى عدوانية تريد إفنائها أو على الأقل إفراغها من محتويات وجودها الخاص. بهذا

يُحافظ المُحافظون على القومية على الرباط الإجتماعي أكثر من أولئك الذين يعبدون القومية، حيث إن عابدوا القومية يُسيئون إلى هذا الرباط من خلال إخراجه عن السياق الإنساني. لهذا فإن شعار المُحافظة على القومية إنساني الطابع بالإضافة إلى حفظه للوجود القومي و رؤية هذه المسألة رؤية علمية منطقية ضمن الميزان الإجتماعي و السياسي. و تأتي أهمية وجود الرباط الإجتماعي القومي من حيث أنه يُحافظ على الوجود القومي كما يحفظ الأمن القومي من التأثيرات الداخلية و الخارجية الضارة و يُشكّل العامل المساعد الكبير في عملية الوحدة المنشودة.

٦- ليكن هناك تآلف فيما بين الأحزاب من أجل عملية سياسية رائدة تُحقق الوحدة كما تُحقق الآمال الأخرى للشعب. و ليكن هذا التآلف أساساً للإجماع على وحدة الحركة و المسيرة النضالية بإتجاه بناء المستقبل المشرق الذي تكون فيه الدولة أمراً واقعاً لا محالة و من أجل أن يكون الجميع مشاركاً في بناء هذه الدولة. قد يُفهم على أن التآلف يُقصد به الإئتلاف الذي يجمع بين عدة أحزاب و الذي هو ضمن إطار عملية سياسية و من أجل هدف سياسي معين و هو هنا ليس كذلك. إن التآلف هو الإجتماع معاً على الصفاء و الأمل الذين يجمعان أكثر من طرف و فيه يكون الوئام محل الخصام. لا يهم أن تكون هناك مصلحة ما حتى يكون التآلف حاضراً، إلا أنه و في حالة الكرد هناك هذه المصلحة أيضاً و التي تُشدّد على التآلف و ضرورة وجوده. و المصلحة

هذه أيضاً معنوية تماماً مثل التآلف وهو وجود قضية وطن لا يحق له أن يكون دولة لشعبه. أي أن ما يُلخّ على الكُرد أن يكونوا متآلفين هو وجود مصلحة معنوية كبرى أيضاً إلى جانب هذا الصفاء. فالتآلف إذاً هو هنا ليس الإئتلاف الذي يُقام من أجل تسيير عملية ما و ينتهي بإنهاء العملية هذه. التآلف هو من أجل أن يكون هناك وئام و إجماع على العمل ضمن مجال واحد موحد ألا وهو المجال القومي و الإنساني. نحتاج إلى هذا التآلف الذي أساسه محبة الله و الوطن و القومية لأنه أيضاً إحدى مرتكزات الوحدة الداخلية التي نطلبها لمجتمعنا و لأحزابنا. بهذا ستكون هناك عملية سياسية رائدة لأن الأحزاب و الشعب سيلتحمان في هذا النضال و سيُشكّلان قُدوة حسنة للوطن و أبنائه. هذه العملية السياسية ستُحقق الوحدة لا محالة لأن الجوهر فيها و الأساس ستكون المحبة و لا شيء كالمحبة يؤدي إلى الوحدة. ولكن لا بد من وجود هذه المحبة قبل التآلف لكي يظهر و يأخذ مكانه و إن قوة القضية كافية بأن تجعل هذه المحبة موجودة أو هكذا نأمل أن يكون. ذلك لأن المحبة تخلق التآلف و التآلف يؤدي إلى تحقيق الكثير من الإيجابيات و الآمال و منها الوحدة و يدخل في جوهر العلاقات الطيبة التي تربط ما بين الأطراف. نعم يُقام التآلف على علاقة طيبة صافية كمصدر نبع جلي يتدفق ليسقي الورد و الشجر و يُشكّل نهر الحياة. فالتآلف إذاً لا يعرف حدوداً و أطرّاً طالما يُبنى على المحبة و الإحترام و من أجل إحقاق الحق. هذا المجال الحياتي المعنوي الذي تُسمّيه تآلفاً، سيكون - إن وُجد

- جامعاً يُنهي التشنّت و موخداً للجهود التي تُبذل في سبيل الحق الكردي وإقراره. و لقد أظهرنا أن الحق الكردي ليس أقل من بناء دولة و إنما هو بنائها بحسب كل الأعراف و القوانين التي تسير عليها البشرية في وقتنا الراهن. و المحبة المطلوبة وجودها فيما بين الأحزاب و التي تؤدي إلى التآلف هي المحبة الأخوية الآتية من الأخوة في القومية و هي أقوى من الصداقة و الرفاقة. إن وقع كلمة الأخ في القومية له تأثير النسب الواحد و الدم الواحد و تشير إلى أن المحبة واجبة لأنها قَدَر و تشير إلى أن الكُره مرفوع لأنه شرّ. و المحبة المطلوبة هذه لها صفة العموم و ليس كالمحبة التي لها صفة الخصوص بالرغم من أن كلاهما روحيان و لذلك يأتي التآلف في مسألة العشق قبل المحبة لخصوصية الحالة الروحية. إلى جانب هذه الأخوة القومية هناك القواسم المشتركة التي تُحقق التآلف و علينا البحث عنها و تثبيتها في الحياة العملية السياسية و الإجتماعية. هذه القواسم المشتركة موجودة بيننا بحكم القضية الواحدة لنا أولاً و بحكم الطبيعة القومية الواحدة لنا ثانياً. فالأحزاب جميعها على إختلاف مناهجها النضالية لها مسألة قومية واحدة و يجمعهم وطن واحد و ينتمون إلى شعب واحد و في هذه القضايا الموخّدة هناك قواسم مشتركة عديدة. بإمكان هذه القواسم المشتركة فيما إذا تم تفعيلها، أن تخلق تآلفاً يشمل الجميع أحزاباً و فئات شعبية و خلق أجواء الوئام و الإخاء بدل الخصام و التباعد. إن ما يجمع كثير و ما يُفرّق قليل و هذه نعمة من نعم الله حيث أن هذه المعادلة صحيحة قومياً و إنسانياً. ولكن ماذا نفعل إذا كان الكثير

الذي يجمع يُصبح قُرباناً للقليل الذي يُفَرِّق؟ لا يصبح هذا إلا بفعل الإنسان، فهو الذي يرى فيما يُفَرِّق مصلحة معينة و لذلك يجعل ما يجمع قُرباناً لما يُفَرِّق. و للكُرد مصلحة فيما يجمع دائماً لأنهم يعانون من الفُرقة التي تسدّ عليهم الأبواب و تجعلهم في حالة من الضعف و الوهن على كافة الأصعدة الوجودية. و تحتاج الأحزاب الكردية إلى وجود تآلف فيما بينها لقراءةٍ أصحّ لما يجري من حولهم و لدراسةٍ أشمل و أكمل لحقيقة الوضع السياسي القائم لديهم. و من أجل أن يكون هذا التآلف سبباً في وجود مثل هكذا قراءة و دراسة، لا بد أن تتفق الأحزاب على النهج القومي التوحيدي طريقاً نحو الخلاص و التحرر و بناء الدولة. و هناك مسألة هامة جداً يحدث على التآلف و يخلقه و يجعله واقعاً في المجال الحياتي الحزبي و الشعبي، ألا و هي إقامة النشاطات و الفعاليات المختلفة بشكل مشترك فيما بين الأحزاب و بشكل دوري دون إنقطاع. و هنا يكون الدور للجميع سياسياً و إجتماعياً و ثقافياً. أي أن الذين يمثلون السياسة و الذين يمثلون المجتمع و الذين يمثلون الهيئات و الإتحادات الثقافية و الفنية و المثقفين أنفسهم، كلهم يكون لهم دورهم في إقامة مثل هذه النشاطات و الفعاليات التي الغاية منها خلق التآلف فيما بين الأحزاب و فيما بين فئات الشعب. فمثلاً: إن أي حزب اليوم يقوم بهذه النشاطات من منطلقه هو و بمفرده، ولكن ماذا ستكون النتيجة لو أقيمت هذه النشاطات بشكل مشترك فيما بين عدة أحزاب؟ و مثلاً: إن الأحزاب تُقيم ندواتها السياسية كل على حدة، فماذا ستكون النتيجة لو أقيمت بعض

الندوات بشكل مشترك فيما بين عدة أحزاب؟ ستكون النتيجة إيجاد تفاعل بين الأحزاب هو جوهر التآلف الذي ندعو إليه و سوف يكون هناك تفاعل بين فئات الشعب تحفظ وحدتهم القومية أكثر فأكثر. و الأعمال المشتركة كلها تخلق هذا التآلف ولكنها إلى الآن ما زالت في دائرتها الإجتماعية و ما نقصده هنا هو أن تدخل هذه الأعمال المشتركة الدائرة السياسية أيضاً. فلنراها من السهل جداً أن يُنجز إعلام عدة أحزاب عملاً إعلامياً مشتركاً و لنراها من السهل أن تكون هناك أعمال دبلوماسية مشتركة بين الأحزاب و لتكن هناك أعمال ثقافية و فنية مشتركة بين الأحزاب و هكذا. إن كل هذه الأعمال المشتركة ممكنة الحدوث فيما بين الأحزاب عندما يكون هناك عزم على الوحدة و مفرداتها و التآلف الذي يأتي أيضاً من خلال هذه الأعمال المشتركة هو من مفردات الوحدة و إحدى أسسها. ثم إن الإجتماعات الحزبية المشتركة و الدعوات المُقامة في المناسبات بين الأحزاب ستجعل التآلف بينهم أمراً واقعاً، ذلك لأن هذه الإجتماعات ستتناول قضايا الشعب القومية و السياسية. لذلك فمن بالغ الأهمية أن تُعقد هذه الإجتماعات ما بين فترة و أخرى بين الأحزاب لمناقشة قضايا الشعب و كذلك أن تكون هناك دعوات لهذا الحزب و ذاك في المناسبات القومية. إذ ستعمل هذه الأمور على خلق حركة نضالية مشتركة عبر التآلف الذي سيتواجد بين الأحزاب للقيام بمهام قومية مختلفة و تحصيل نتائج سياسية و إجتماعية إيجابية تنعكس إيجاباً على الأحزاب كلها و على الشعب. و المقصود هو أن وجود الارتباطات فيما بين الأحزاب

على القضايا الشعبية و الوطنية، تخلق هذا التآلف كما تستطيع الأحزاب بها (بالإرتباطات) القيام بآلية الوحدة التي نتحدث عنها. و نُرَكِّز مرة أخرى على مفهوم الوطنية لدينا و شرحه بأنه المقصود من الوطنية هو الإنتماء إلى الوطن كُردستان و ليس الإنتماء إلى الوطن الذي يزرع تحت سلطته كُردستان. أي أن الفرد الوطني الكُردي هو الشخص الذي يحب وطنه كُردستان و ينتمي إليه و هذا يتطابق مع مفهوم القومية أيضاً لجهة حب الشعب. فنحن قوميون لأننا نحب شعبنا و نحن وطنيون لأننا نحب وطننا.. و شعبنا الكُرد و وطننا كُردستان. على الإرتباطات التي تربط فيما بين الأحزاب و فيما بين أفراد الشعب أن تكون على هذا الأساس لكي يتوجه الجميع نحو وحدة سياسية و إجتماعية مباركة. و واضح أن هذه الإرتباطات المطلوبة ليست حزبية و إنما قومية و وطنية شاملة تجري و تأسس بها العلاقات المختلفة و تُحدد بها المسائل المشتركة. و من هنا أهمية هذه الإرتباطات التي لا تُتعب وجودها أي طرف و ليس فيها إزعاج لأي طرف. كما أنه ليس من المهم أن يكون هناك مؤتمر قومي حتى تجتمع الأحزاب من أجل القضية القومية و بحث مساراتها، من المهم أن يتم تطبيق فحوى المؤتمر القومي على الأرض عن طريق هذه الأعمال المشتركة و الإرتباطات شاء من شاء و أبي من أبي. بل إن المؤتمر القومي سيكون أكثر قُرباً من الإنعقاد و التأسيس عندما تكون آلية الوحدة فاعلة بهذه الطريقة. إلا أن آلية الوحدة لن تعمل دون روحها المتمثلة في وجود الفكر القومي و الحب الخالص النقي للشعب و للوطن. نعم إن روح

آلية الوحدة هو الحب الذي لا تسيطر عليه النفس و أهوائها و مصالحها. فلتكن قلوبنا مليئة بهذا الحب و عقولنا متسلحة بآلية الوحدة و كفاءتها. إن الإرتباطات التي تتصف بهذه الخصال تجعل التآلف حتمي الوجود فيما بين الأحزاب و كلما كانت نقية و صافية هكذا، كلما أدت إلى وجود الوحدة. ثم إن هذه الإرتباطات الصافية تجعل من مسألة إيجاد الوحدة بعيدة عن الإستخدامات السياسية و لا تجعلها مجرد أداة بيد هذا و ذاك من الأطراف. أي لا يمكن أن نستخدم الوحدة كمصطلح سياسي من أجل الإعلام و من أجل أن نُبيّن أننا ندعو لهذا المطلب الجماهيري و أننا نحفظه. على من يدعو إلى الوحدة أن يكون جدياً في مسعاه و يكون مسعاه هذا نابعاً من حب الشعب و الوطن و أن لا يكون مسعاه هذا من أجل مصلحة ما أياً كانت. فمن العار أن تُستخدم الوحدة كمصطلح من أجل أهداف سياسية خاصة و مصالح آتية.

٧- للكرد مصلحة مشتركة تتمثل في قضية الشعب و الوطن و القومية، ولكن لنسعى إلى أن تكون هناك مصالح مشتركة أخرى مُضافة تصب في هذا المصوب ذاته و تزيده قوة و إندفاعاً. أي لتكن هذه المصلحة ليست فقط سياسية، بل إجتماعية و إقتصادية و عسكرية و ثقافية و إلى آخر ما هنالك من مصالح تخدم الشعب و الوطن و القومية.

تُشكّل قضية الشعب و الوطن و القومية مصلحة مشتركة للكرد شعباً و أحزاباً من ناحيتين؛ الأولى أنها هكذا مثل أية قضية

أخرى في حياة الشعوب و هي ناحية عامة و الثانية أنها تمثل ظلماً كبيراً حلّ بالشعب الكردي من نواحي حياتية عديدة و هذه ناحية خاصة. أي أن من الطبيعي أن تكون قضية الشعب و الوطن بالنسبة لأيّ شعب كان مصلحة مشتركة ولكن في حالة الكرد هناك بالإضافة إلى هذه الحالة الطبيعية، حالة أخرى مُنبثقة من وجود ظلم على الشعب و الوطن و هذا ما جعلت المصلحة المشتركة ذات بُعد خاص للكرد. هذه المصلحة المشتركة هي فيما بين الأحزاب و هي فيما بين أفراد الشعب أيضاً، إذ أن كل فرد كردي يعاني من الظلم الذي هو أسر الشعب و الوطن و كل فرد كردي له أن يكون حاملاً للوعي القومي و للفكر القومي إن أمكن. هذه المصلحة المشتركة هي في جانبها الأول سياسي الطابع و إذا رأت سبيلها إلى الحياة العملية للأحزاب فسوف تجعلهم مجموعة واحدة تعمل وفق معطيات هذه المصلحة و ما يُراد إنجازه في طبيعة بنيانها. أي أن الأحزاب سترى نفسها داخل مجموعة عمل واحدة لإرتباطها بمحتويات المصلحة المشتركة هذه. ستجعل هذه المصلحة المشتركة من الأحزاب أسرة واحدة، لكل أسرة منزلها الخاص ولكن يربطها بالأسر الأخرى متعلقات هذه المصلحة المشتركة. تُبين لنا هذه الحالة مدى إرتباط المصير المشترك بالمصلحة المشتركة. فلو وجود الظلم على الشعب و الوطن - و الأحزاب من و إلى الشعب و الوطن - يكون مصير الأحزاب نفس المصير كما هو مصير الشعب و كل منهج حزبي يرى ذلك و يدركه. ولكن أن يكون لنا مصير مشترك في الشعب و الوطن و القومية يعني أننا نحتاج إلى أن يكون هناك

منهج و برنامج يدرسان المصلحة المشتركة بيننا و يُبينان مقومات هذا التشارك و هذه المصلحة. أي علينا أن ندرك أن هذه المصلحة خاصة بنا و هي ليست كالمصلحة العامة التي تتواجد هنا و هناك بين الأطراف و الجهات المختلفة. إن هذه المصلحة الخاصة لا تخضع لقوانين المصلحة العامة التي منها التبادل في إدارة أمور و أعمال معينة و تقسيم النتائج. هذه المصلحة التي نُنَوِّه إليها هي مصلحة تقوم على الإنجازات المعنوية لأعمال الشعب و قضاياها و حتى الإنجازات المادية أيضاً. و لذلك فهي لن تقتصر على الأعمال السياسية التي تربط الأحزاب بالقضية القومية، بل ستشمل هذه المصلحة الجانب الإجتماعي و الإقتصادي و العسكري و الثقافي و إلى آخر ما هنالك من مصالح تتصل بهذه القضية. فإذا كانت المصلحة هذه تقتضي أن يكون هناك تكاتف سياسي من أجل وحدة الخطاب مثلاً، فإن هذه المصلحة تقتضي أيضاً أن يكون هناك إندماج إجتماعي على وحدة فصائله و فئاته. و إذا كانت هذه المصلحة تجعل من الثقافة الشعبية ميراثاً منظماً و تُظهره للعالم أجمع بحلّةٍ جديدة متماسكة مثلاً، فإن التعاون العسكري فيما بين الأحزاب تُنشأ قوة طالما خاف الأعداء من تَكَوُّنها. و الكرد في جميع هذه الجوانب التي تجمعهم فيها مصلحة مشتركة، يحتاجون إلى كيفية إيجادها في الواقع النضالي. فالمصلحة المشتركة أيضاً ليست مجرد عبارة تُقال من أجل هدف إعلامي أو سياسي، إنها موضوعة كاملة مُؤَلَّفة من الأسس و المقومات التي تقوم عليها و إذا أردنا التمسك بها و تفعيلها على درب نضالنا، علينا معرفة تلك الأسس و

المقومات و علينا معرفة كيفية تطبيقها في الواقع المُعاش. إن التكتاف السياسي الذي يتأتى أولاً من وحدة الخطاب و الكلمة لا يجب أن يقف عند هذا الحد فقط ليُذاع بأن هذا الإنجاز تاريخي، بل يجب أن تُقترن وحدة الخطاب و الكلمة مع وحدة العمل المشترك لأن هذا ما تُملّيه المصلحة المشتركة الموجودة. كما أن العمل المشترك الذي يُقام وفق مقاييس المصلحة المشتركة لها صفة الديمومة و البقاء أكثر من الخطاب. ذلك لأن الخطاب المشترك و بالرغم من أهميته البالغة، إلا أنه قد لا يدوم إلى النهاية. بينما العمل المشترك القائم على مبادئ المصلحة المشتركة يدوم طويلاً على الأقل إن لم نُقل إلى النهاية و هذا في مصلحة الشعب و القضية أكثر. تُظهر لنا هذه المعادلة أن المصلحة المشتركة هي في العمل المشترك من أجل أهداف القضية القومية و تستطيع الأحزاب بكل سهولة، تحديد ما يمكن العمل عليه بصفة مشتركة لأن تلك التحديدات كثيرة في مسار و طبيعة القضية القومية. فالأحزاب تستطيع مثلاً العمل بشكل مشترك فيما بينها على نظام معلوماتي خاص بالقضية يستفيد منه الجميع (جميع الأحزاب) و يساهم هذا النظام في العملية الوحدوية فيما بين الأحزاب أيضاً، لأنه يُقارب ما بينهم و يجعلهم في ترابط هادف و عمل بناء على مدار الزمن النضالي. ثم أن من المصلحة المشتركة أن تكون الجهود السياسية المختلفة مُوحدة فيما يتعلق بخدمة القضية القومية على الصعيدين الداخلي و الخارجي. كما أنه إذا تمت مُراعاة المصلحة المشتركة الخاصة هذه، سيكون الاندماج الإجتماعي بين فئات و فصائل المجتمع في ذروته. ذلك

لأن صفة الإشتراك تجمع ما بين التكوينات المختلفة التي يتألف منها المجتمع. أي أن الأحزاب بتبنيها لمُراعاة وإدارة المصلحة المشتركة التي تمثلها أولاً القضية القومية، ستجتمع و تتفق بحُكم هذه المصلحة و معطياتها و سوف تنعكس هذه الحالة على المجتمع فتجعله أكثر تماسكاً و إلتحاماً. و إذا قامت الأحزاب بتنظيم الميراث الشعبي فسيكون هذا الميراث أداة مهمة لجهة إحداث التوحيد العام في المجتمع و إحداث وحدة الصف بين الأحزاب بشكل خاص، حيث أن في هذا الميراث هناك الدعوة إلى الوحدة بشكلها و مضمونها البسيطين. كذلك فإن التعاون العسكري فيما بين الأحزاب و التي كما أشرنا سابقاً تُفرض من الآلية السياسية، من شأنه أن يخلق قوة مُوحدة على الأرض تعمل بتكاتف و تبادل الأدوار لدى حدوث المستجدات التي تتطلب أعمالاً عسكرية في كافة مواقع الأرض الكردستانية. و في ميراث الكرد الشعبي تحتل الوحدة مكانة مهمة أولاً لأنها تعني أن تتكاتف القوى العسكرية بشكل خاص من أجل التحرير و الإستقلال. ولكن الأحزاب و من أجل تحقيق هذا الهدف الشعبي الذي هو التحرير و بناء الدولة، ستقوم بهذه المهمة بشكل و مضمون منظمين، بحيث تتحقق كل البنود و المبادئ التي تحقق الوحدة و هذا الهدف. هكذا نرى أن المصلحة المشتركة تتواجد في الكثير من مجالات الحياة و ليس في المجال السياسي فقط و الكرد يحتاجونها في كل نواحي حياتهم لأنهم أصحاب قضية قومية و وطنية مُتفتتة و مُتشعبة. كذلك فإن هذه القضية قد أصبحت أيضاً مُعقدة و ذلك لأن أحزابها يدورون في أفلاك مختلفة.

كيف إذاً نكون أصحاب قضية واحدة و ندور في أفلاك عديدة و ليس في فلك واحد؟ من المفروض أن يكون فلكنا الذي ندور فيه واحداً أيضاً. و ذلك لكي تنفك العقدة و يستقيم الدرب لنسير عليه جميعنا في صفوف و وحدات لا تتنازع على من سيكون في المقدمة و من سيكون في المؤخرة. فالمهم هو أننا جميعنا على هذا الدرب المقدس نسير و لكل منا في موقعه دوره الذي يستطيع القيام به و أدائه. ولكن أليس من المنطقي تحديد من سيكون في المقدمة؟ بالطبع هذا ضروري لأن هذا ما يُناسب الطبيعة و قوانينها، حيث لا بد أن تكون هناك مقدمة و تكون بيد وحدةٍ أو صفٍ له سمات و مزايا تتناسب مع أبعاد القضية القومية. و إن أولى هذه السمات و المزايا هو التحليّ بالفكر القومي أو على الأقل التحليّ بالدعوة إلى الحق القومي و بناء الدولة القومية و تكون هذه الدعوة نابعة من الأصالة و الصدق و ليس لها أية أهداف أخرى.

و في المسألة الإقتصادية مصلحة مشتركة فيما لو إستطاع الكُرد إستغلالها من حيث إنشاء الإقتصاد القومي بادئ ذي بدء. إذ أن هذا الجانب يستطيع أن يربط الأحزاب بعضها البعض من جهة و الأحزاب و المجتمع من جهة أخرى، ضمن مجال مُوحد يُنتج مادياً و معنوياً. و الجزء المُنتج المادي معروف أما الجزء المُنتج المعنوي فهي الوحدة و مُكوناتها من إتفاق و وئام و رؤى مشتركة و غيرها المذكورة سابقاً. حيث أن الإقتصاد يعني أرض و سماء مشتركة واحدة و إنتاج للجميع منهما و عمل من الجميع لأجلهما. و عندما تتحدد أطر هذا النوع من الإقتصاد (الإقتصاد القومي) و تُطرح من

أجل التشارك فيها وفق أسس التشارك المعروفة، سئبني مصلحة مشتركة في المجال الإقتصادي يؤدي إلى وحدة قائمة على الحفاظ على المكتسبات القومية و إكتساب مُكتسبات أخرى تُتَوَجَّعُ بالمكسب الأسمى ألا و هو الحصول على دولة. هكذا تكون المصلحة المشتركة إذا ذات رؤوس متعددة بحسب مجالاتها و ما علينا إلا أن نُدخلها في الحياة العملية كي تُؤتي ثمارها. و هي في الحالة الخاصة يجب أن تدوم لأنها تُقرر مصير شعب و أحزابه و كل وجودهما و الحالة الخاصة كما بيّناها هي بإختصار تلك المصلحة المشتركة الداخلية العائدة للشعب و أحزابه فقط. أما المصلحة المشتركة العامة و الخارجية فهو مبحث آخر و مجال آخر لا مكان لذكرها هنا، إذ هي تتواجد مع الآخرين و لا تدوم إلا بحسب إدامة المصالح المختلفة و بحسب الحاجة و الظروف. إن المصلحة المشتركة التي نطالب بها خاصة لأنها تتعلق بالشعب الذي ننتمي إليه و الأحزاب التي تنبثق من وجود هذا الشعب. لذلك فإن وجود هذه المصلحة المشتركة الخاصة هي ضرورة من ضرورات المنهاج الوجدوي الذي نريده، لأنه يجمع الشّتات و يرأب الصدّعات. كما يفتح المجال لحياة سياسية و قانونية جديدة و متوازنة و ذات تأثير إيجابي على المستوى الداخلي و الخارجي. هنا أيضاً تظهر معادلة غير كاملة و ذلك عندما نرى أن المصلحة المشتركة تتواجد عملياً بين أفراد الشعب من حيث أن جميع أفراد الشعب مرتبطون وفق مقاييس هذه المصلحة، إلا أن الأحزاب لا يرتبطون وفق مقاييس هذه المصلحة. أي أن هذه المعادلة ستكتمل عندما ترتبط الأحزاب أيضاً بمقاييس المصلحة

المشتركة الخاصة هذه و التي هي قومية الطابع. و متى إلتزمت الأحزاب بهذه المقاييس أولاً و عملوا على تنظيم هذه المعادلة لدى الشعب ثانياً، سوف تكون المصلحة المشتركة قائمة و فاعلة.

٨- لتكن لدينا دبلوماسية فاعلة، مستمرة و دورية بين الأحزاب، للحفاظ على علاقات دائمة و الإستفادة من فقرات و نصوص هذه الدبلوماسية و نتائج أعمالها. و لا بد من وجود جهاز دبلوماسي لدى كل حزب يُشرف على العمليات الدبلوماسية بخاصها الداخلي و عامها الخارجي.

أن تكون هناك دبلوماسية مستمرة و دورية بين الأحزاب يعني أن تكون هناك أكثر من علاقات فيما بينها لأنها هنا ليست مسألة سياسية و عامة كما تحدث فيما بين الأطراف و الدول، فهي دبلوماسية خاصة تحدث داخل القوم الواحد و بين فئاته الإجتماعية و من هنا فهي أكثر من مجرد علاقات دبلوماسية. ولكنها تكتسب صفة الدبلوماسية أولاً لأننا نريد وجودها ثانياً لأنها تحدث (هذه العلاقات) بين أطراف متباعدة و متنافرة. فالدبلوماسية تُنشأ و تُدير العلاقات المختلفة مع المحيط القريب و البعيد و تُنشأ و تُدير أعمال مُنجزّة أو يُراد إنجازها لتحقيق أهداف معينة و على أكثر من صعيد. و الأعمال المنجزة هي الموجودة و التي أنجزت و تبيّنت نتائجها لدى الآخرين و المطلوب منا نحن أيضاً أن نُنجزها في صالحنا و ذلك لضرورتها لدينا. و إذا كانت الدبلوماسية تُعرف بأنها فن التفاوض أو أنها نُظّم و وسائل العلاقات و الإتصالات بين الدول

و الأطراف المختلفة، فإن الدبلوماسية التي نرنبو إليها هي الإدارة الخلاقة التي تأمن مفردات هذه التعاريف. ذلك لأن الدبلوماسية تخلق مناخات مطلوبة بين الأطراف و عملية الخلق هذه تأتي بوجود الإنتلجنسيا و يؤلف الإنتلجنسيا فرد أو أفراد يؤلفون الخطط و البرامج المختلفة لتحقيق الأهداف الدبلوماسية. الحاجة إلى هذه الدبلوماسية هي كحاجة الطعام إلى الملح و هي تشمل كل أنواع العلاقات و المناقشات التي تدور حول القضايا القومية المختلفة، نريد لها أن تكون مستمرة و دورية فيما بين الأحزاب تماماً مثلما تكون الدول مُشغلة فيما بينها حول قضية ما و يُراد حلها. ولكن ما يجعل الحالة الدبلوماسية أكثر دفئاً و أكثر إرتياحاً هو كونها داخلية تحدث بين أحزاب أو أطراف ينتمون إلى قوم واحد. هذه حالة خاصة من الدبلوماسية تتجلى فيها الروح الأسرية لأنها تختص بقضية الشعب ذاته التي تنتمي إليها الأحزاب ذاتها. هكذا لن تكون هذه الدبلوماسية سياسية فقط و إذا حاولت معالجة المسائل السياسية فلن تكون هناك تحفظات أو عوائق محددة مثلما تحدث في الحالة الدبلوماسية العامة الخارجية، بل ستنتفي العوائق - أو هكذا نأمل - بين الأطراف و الأحزاب الداخلة في العملية الدبلوماسية هذه لأن المعالجة ستكون من أجل مسألة واحدة تهمل كل الأحزاب و يمتلك حقوقها كل الأحزاب. و قد يكون هناك رأي يُفيد بعدم لزوم وجود الدبلوماسية في هذه الحالة و نقول بأن وجود الدبلوماسية بين الأحزاب و بشكل دوري في مثل حالة الكرد حيث التباعد و التنافر فيما بين الأحزاب، تلعب دوراً في إحداث

التقارب فيما بين هذه الأحزاب و إن كان هذا التقارب ضمن الإطار الدبلوماسي. إذ هناك حاجة لحدوث هذا التقارب بشكل عملي و بوجود حافز يُحدثه و يوجد. و عندما ندرك أن الدبلوماسية تُنشأ و تُدير العلاقات المختلفة مع المحيط القريب و البعيد، ندرك مدى أهميتها بالنسبة للحالة الحزبية الكرديّة. ففي الدبلوماسية هناك أعمال مُنَجَّزة من قبل الآخرين (الأقوام الأخرى) أدّت إلى إنفراجات كبيرة و أعطت نتائج إيجابية كثيرة في مسائل عديدة كانت مُستعصية على الحل مُدَّةٍ طويلة. إن تلك الأعمال المُنَجَّزة في الدبلوماسية تُعتبر للحالة الحزبية الكرديّة دروساً غنية و يُستفاد منها إستفادة كبيرة. و الأحزاب الكرديّة لها بالتأكيد ما تريد إنجازه بالطرق الدبلوماسية على المستوى الداخلي الذي نقصده هنا مثلاً على المستوى الخارجي أيضاً. هكذا تكون أهمية الدبلوماسية فيما بين الأحزاب الكرديّة كبيرة لأنها تساهم في إيجاد حلول مرتبطة بكيفية العلاقات فيما بينها من جهة و مرتبطة بالقضية الكرديّة بشكل عام من جهة أخرى. و هناك أهداف عديدة لهذه الأحزاب يُراد تحقيقها على أكثر من صعيد و وجود هذه الدبلوماسية الخاصة الداخلية تفتح السُّبُل أمام تحقيقها. ولكن يُطلب أن تكون الدبلوماسية في الحالة الكرديّة مثل إدارة خَلّاقة و مُبدعة و تتصف برحابة الصدر و كِبَر القلب و سعة الأفق حتى تتمكن من الوصول إلى الغايات، فالتنافر شديد في الحالة الكرديّة لأنها تركز إلى العقل و النفس معاً. لذلك فالدبلوماسية التي نُشير إليها هنا تجعل الوحدة فيما بين الأحزاب سهلة المنال لأنها ستكون إدارة خَلّاقة

تمتلك فكراً قومياً و علماً واسعاً. كما أن هذه الدبلوماسية ستخلق مناخات مطلوبة وجودها في أجواء الأحزاب الكردية و التي ستهدف إلى توحيد جهودها و نضالاتها من أجل بناء الدولة الكردية. لن تكون هذه الدبلوماسية باعثة مثلاً على تكريس الديمقراطية فقط، بل ستشدد على الحقوق الخاصة و العامة التي تدور حولها كل الأعمال الدبلوماسية. إذاً سيكون المناخ الأول و المهم جداً بالنسبة للقضية القومية و الذي سيعمّ الأجواء الحزبية، هو الحق الخاص و العام و وجوده للجميع، للقضية القومية أولاً و للأحزاب و الشعب و الوطن ثانياً. و المناخ الآخر هو مناخ الوحدة التي ستوفرها العملية الدبلوماسية المستمرة فيما بين الأحزاب، لجهة وضعها جميعاً داخل إطار عملية سياسية مُفتحة و واسعة المجال. و قضية الوحدة هذه قضية أساسية تساهم الدبلوماسية في كيفية تحقيقها مساهمة كبيرة. و هناك أيضاً مناخ المعرفة الذي تخلقه الدبلوماسية و هذه مسألة علمية واسعة المجال و مهمة للغاية، من حيث أنها لا تعني فقط معرفة سطحية بل تعني المعرفة بكل أبعادها و مضامينها و لقد ذكرنا سابقاً ما للمعرفة من دور كبير في عملية الوحدة. و بالإرتباط بالمعرفة هناك دور الإنتلجنسيا في وجود دبلوماسية تسعى لتحقيق الأهداف المطلوبة و يُؤلفها فرد أو أفراد من النخبة السياسية و العلمية لتكون قوة الفكر التي تسير مع القوة المادية. هذه الإنتلجنسيا ستُفرز خطط و برامج تُسرّع في إنجاز الوحدة من جهة و توصل إلى بلوغ الأهداف القومية من جهة أخرى و هي مطلوبة وجودها داخل كل حزب مثلما مطلوب أن يكون لكل حزب جهاز

دبلوماسية. و الجهاز الدبلوماسي سيكون إحدى مؤسسات الحزب و لن يكون مجرد إدارة تابعة لإحدى مؤسسات الحزب و لن تكون الدبلوماسية ذات فاعلية على المستوى الداخلي و الخارجي ما لم تكن لها مؤسسة خاصة بها داخل الحزب و يُفيد الحزب في هذا المجال الحيوي لأنها ستكون أكاديمية، حيث يُشرف عليها المختصون و يتألف منهم. هذه الحركة الدبلوماسية الداخلية ستكون لها نتائج إيجابية تنعكس إيجاباً على المسار الوحدوي المطلوب و كذلك على المسار القومي المتعلق بالقضية القومية. سوف تحقق الدبلوماسية الداخلية هذه أهدافها لأن غايتها واضحة و هي إحقاق وحدة بين الأحزاب تكون لهذه الوحدة طابع عام يشمل إنجازات عملية تبدأ بالخطاب و الكلمة الواحدة و تصل إلى الأعمال القومية النضالية المشتركة على الصعيد الداخلي و الإقليمي و الخارجي. فالدبلوماسية ستكون أداة قوية لإنجاح هذا المسعى لما لها من مميزات مثل الإقناع و الشرح المُستفيض و المُفيد و الواسع للأمور و التوضيح للمسائل التي تجري حولها العملية الدبلوماسية. حيث أن عدم الإتفاق و الوحدة و غيرها من المطالب و الأهداف لا تتحقق على الأغلب بسبب إنعدام قوة الإقناع و بسبب إنعدام القدرة على شرح القضايا المطلوبة و بسبب إنعدام القدرة على توضيح المسائل التي يجب وضع الحلول لها. و بالمقابل أيضاً لا تتحقق هذه الأهداف بسبب عدم فهم التوضيحات الخاصة بالمسائل التي يُراد لها حلّ ما. أي عدم قدرة المُخاطب إيصال هذه المميزات الثلاث (قوة الإقناع و القدرة على شرح القضايا و القدرة على توضيح المسائل) إلى

المُخاطَب و عدم قدرة المُخاطَب على إستيعاب ما يصل إليه من هذه الميَّزات الثلاث. فبقى الأمور تتراوح في مكانها دون تقدم إلى أمام، بل تراجع هذه الأمور إلى الوراء لأنه لا شيء يبقى في مكانه غير مُتحرِّك.

لكن العمل الأكاديمي للدبلوماسية و غيرها من الكيفيات التي تؤدي إلى الوحدة و غيرها من الغايات، كقيلة بأن توصل و تُثبت كل ما يُراد إيصاله و إثباته عبر قوة الإنتلجنسيا التي تعتمد على الخطط و البرامج المختلفة التي تُنجز الأعمال كلها. ولكن نحن نحتاج إلى الإصرار المُمنهج المُنظم على أن الأهداف يجب أن تتحقق و منها الوحدة لأنها تُخلِّصنا من التشَّت الذي إن دام أطول من هذا أدى إلى ضياع الكثير من ما هو موجود الآن أيضاً. على الدبلوماسية الداخلية بين الأحزاب أن لا تقف عند حدود الإختلافات و الآراء المختلفة التي لا تلتقي. إذ علينا إدراك أن الإختلافات تُغني المقالات و هي لا يجب أن تؤدي إلى الخلافات، كما علينا أن ندرك أيضاً أن الآراء المختلفة يمكن لها أن تلتقي إذا كان هناك إيمان و إستيعاب للعلم و مناهجه. ولكن الصعوبة في أن يتم التمسك بالإختلافات و الآراء المختلفة لمجرد أنها تتبع المتمسكون بها و هي مُلكُ لهم و لا يتم اللجوء إلى العلم و الحق في مسألة الشروحات المنطقية لهذه الإختلافات و الآراء المختلفة. نحن على يقين أن العلم يستطيع أن يكون الحكم فيما بين هذه الإختلافات و الآراء المختلفة و علينا أن نُحكمه بيننا و إذا لم نُحكم العلم و الحق على هذه الإختلافات، فستبقى المسألة غير محسومة و مُعلَّقة و بالتالي تائهة تسير إلى

الضياع و الفناء. و في مسألة الحسم هذه نرى و للأسف الشديد التدخل الخارجي الذي يوقف ما يجب أن لا يتوقف و يُسيّر ما يجب أن لا يُسار به، ولكن علينا أن ندرك أن الحسم الخارجي لهذه الأمور الداخلية هي على حساب أهدافنا و آمال شعبنا. لذلك فإن الدبلوماسية الداخلية فيما بين الأحزاب شرط من شروط الوصول إلى الوحدة و ركن أساسي لتحقيق هذا الهدف، لأنها تسعى إلى حسم الأمور كلها - و منها الوحدة - على طريق القضية القومية. ولكن تبقى الدبلوماسية أيضاً مجرد كيفية من كيفيات الوصول إلى الوحدة و غير ذو فائدة تُرجى، إذا لم تكن مُدركة لطبيعة الأحزاب و المجتمع الكردي. فهي لن تستطيع فرض نصوصها و فقراتها و نتائج أعمالها بدون المعرفة العلمية الشاملة لكل الأسس التي تُبنى عليها آراء و أفكار الأحزاب، نظراً لأن هذه الآراء و الأفكار هي في الأساس سبب رئيسي من أسباب التشّت و الإنقسام. ولكن الدبلوماسية الناجحة هي التي تملك القدرة على التعامل مع هذه الآراء المختلفة و الخلافات. و القدرة الدبلوماسية هنا تكمن في التمسك بالمنهج العلمي و بالحق و بمُسلّمات التاريخ و الوجود القومي الكردي و تحديد المواقف سلبها و إيجابها من خلال لوحة إلكترونية لا تقبل الخطأ و ليس من خلال مجرد كلمات تُحدد السلب و الإيجاب. إذ أن الكلمة بشكل تجريدي و غير مدعوم بالأدلة الدامغة، لا تستطيع القيام بهذا التحديد و خاصةً في خضم حالةٍ معقدة حدثت نتيجة إنقسامات متوالية لتترك أثراً سلبية في نواحي عديدة من حياة الأحزاب و المجتمع.

٩- إن وجود الإنسجام داخل الحركة الكردية التي تمثلها الأحزاب و التنظيمات، يساعد على توحيد الكلمة و الصف و القيام بأعمال نضالية مشتركة في مصلحة القضية القومية و الوطن و الشعب. و لذلك فإن خلق الإنسجام هو بمثابة تفعيل آلية النضال التي تؤدي إلى الوحدة قلباً و قالباً. فليكن الإنسجام موجوداً بين الأحزاب في كل زمن لتكون الوحدة قريبة التحقيق دائماً.

إذا نظرنا إلى الطبيعة بإمعان من حيث مسيرة حياتها لرأينا أن الإنسجام فيها عامل من عوامل حفظ هذه المسيرة و حفظ صحتها إلى أجلٍ مُسمى. و إذا نظرنا إلى أية إدارة ناجحة سنرى أن الإنسجام فيها عامل من عوامل النجاح و نستطيع أن نرى هذا الإنسجام في الجسد الآدمي و كيف يكون بين أعضائه عاملاً من عوامل الصحة. هكذا يسير الكون كله بمكوناته و عامل الإنسجام فيه بالغ الأهمية. فمبدأ التوافق الذي هو إحدى مكونات الإنسجام قريب جداً إلى الإتفاق و مُشجع له و يسعى إلى إيجاده بين الأطراف. إلا أن التوافق بمعناه المجرد و لوحده لا يستطيع أن يكون مؤثراً كإحدى مكونات الإنسجام، إلا إذا كان هذا التوافق مبنياً على أسس و قوانين موضوعة و مُتفق عليها بحسب المواثيق و التعهدات المطلوبة التي تجعل من التوافق دائماً أو على الأقل باقٍ لفترة طويلة. و ذلك لكي يكون التوافق مُمثلاً لحالةٍ صحية و من أجل حق يُراد تحصيله. ما يجعل التوافق في حالة من عدم الإستقرار أيضاً هو نيات الأطراف التي تُطالب به. فإذا كان التوافق فيما بين الأطراف على منهج واحد و لأجل هدف واحد كان ناجحاً

في وجوده، أما إذا كان التوافق هذا مختلف المعنى من حزب إلى آخر، فسوف لن يكون ناجحاً في وجوده. أي أن هناك ارتباط فيما بين مبدأ التوافق و النيات و المفاهيم التي تتعامل معه في أية عملية كانت سواءً سياسية أو غيرها. إن مبدأ التوافق في العملية السياسية - و هو مقصدنا - يحتاج إلى وجود تلك الأسس و القوانين و المواثيق و التعهدات التي أشرنا إليها لكي يستقر كمفهوم أولاً و لكي يكون عاملاً إيجابياً في وجوده ثانياً. ولكن سيظل التوافق مبدأً مهزوزاً إذا كان لوحده في عملية الإنسجام، كما أن الإنسجام بذاته لا يتألف من التوافق فقط، حيث هناك إلى جانب التوافق العديد من المبادئ الأخرى التي تُؤلف جميعها الإنسجام المنشود الذي يعمل كآلية و كمنهج تتجلى فيه الوحدة و غيرها من أمور الوجود. هناك أيضاً التنسيق الذي يعرفه الجميع و هو أيضاً إحدى مبادئ الإنسجام، حيث يُشكّل مع التوافق أداةً أخرى مهمة ولكنها ليست كافية لوحدها أيضاً. إذ أن التنسيق لوحده لن يكون كافياً لوجود الإنسجام المطلوب، من حيث أنه يمثل حالة مُؤقتة تحدث هذه الحالة حول موضوع معين أو جملة مواضيع معينة. ولكن في الحالة الكردية و من أجل أن يكون هناك إنسجام، سيكون التوافق و التنسيق على قضية دائمة و لذلك على هذا التوافق و التنسيق أيضاً أن يكونا دائمين، لأن ما يتم عليها هذا التوافق و التنسيق هي القضية القومية. و المطلوب أن يكون هناك هذا التوافق و التنسيق فيما بين الأحزاب طيلة فترة وجود هذه القضية و يمكن لهذا التوافق و التنسيق أن ينتهيا عند إيجاد حلّ لهذه القضية. مع

العلم و الأخذ في الاعتبار أن دوام هذا التوافق و التنسيق حتى إلى ما بعد إيجاد الحل للقضية مُستحبٌ أيضاً. كما أن هناك مسألة مهمة أخرى و هو مبدأ من مبادئ وجود الإنسجام أيضاً ألا و هو أن لا تكون هناك تناقضات فيما بين الأحزاب و هذا شرط آخر من شروط وجود الإنسجام بينها. و التناقضات هذه يمكن أن تتلافى بترتيب الأفكار و تنظيمها و برمجةها و وضعها تحت مجهر العلم و تحكيم العلم فيها. حيث أن مُجمل التناقضات الموجودة بين الأحزاب خاصة المنشأ و قد حدثت بنتيجة المصادر المتعددة التي رسمت سياساتها. ولكن هنا أيضاً يمتلك الكرد ما يجعلهم يقضون على هذه التناقضات، ألا و هو الفكر القومي الذي إذا تحلّى به أولي الأمر فسوف تنتفي تلك التناقضات أو على الأقل تصبح قليلة و غير ذات تأثير سلبي على القضية القومية. من هذه التناقضات و أبرزها مسألة الحق الكردي العام الذي ينص عليه القانون الطبيعي بأنه يتمثل في بناء دولة مُوحدة. ففي هذه المسألة هناك تعدد للآراء و الأفكار تُناقض بعضها بعضاً داخل الحركة الكردية. حيث هناك من يرى هذا الحق هدفاً يجب الوصول إليه و هناك من يرى أن هذا الحق ليس بالأمر الضروري الحصول عليه و هناك من يرى أن هذا الحق كثير و هم لا يستطيعون الحصول على الكثير الآن و في البداية. و الحالة الواقعة هي أن هذا الحق تُشرّعه قوانين الله و الإنسان معاً و يتحد على إقراره كل إنسان يُفكر بشكل و بمضمون متوازنين. هذه التناقضات أدّت إلى الكثير من السلبيات داخل الحركة الكردية أهمها الظاهرة التي عُرفت بالإنقسامات و عدم نجاح محاولات

الوحدة بشكل خاص. و محاولات الوحدة هذه لم تنجح ليس فقط لوجود هذه التناقضات و عدم التوافق و التنسيق فقط، بل أيضاً لم تكن محاولات الوحدة هذه وفقاً لمنهج و برنامج و وثيقة مُلزمة كان على الجميع التقيد و التمسك بها. ثم أن هناك مسألة عدم التعقيد التي هي أيضاً إحدى أسس الإنسجام و وجوده. هذه المسألة (التعقيد) كانت و ما زالت موجودة و تعاني منها الحركة الكردية عناءً كبيراً. إذ لا يخلو أيّ موضوع خاص بالقضية الكردية من هذا التعقيد الذي أصبح مثل ظاهرة سلبية تُرافقها في كل المسارات. و وجود هذا التعقيد للأمور و المسائل المطروحة، ليس فقط يُنفي الإنسجام بل و يوقف أيضاً عملية الوحدة المطلوبة فيما بين الأحزاب. لذلك فإن عدم التعقيد يُؤلف الإنسجام الذي هو إحدى كفيات و أركان الوحدة. و يحدث التعقيد لقضية ما أولاً عندما يتحكّم فيها مُرادات خاصة و ثانياً عندما يتم تقديم شروحات لهذه القضية غير كاملة و يُراد تبنيها و ثالثاً عندما تكون الطروحات تستمد زخمها من قوة مُساندة كبيرة تريد أن تفرض ما تريد. و في هذه الحالات الثلاث يتبيّن لنا كيف أن العلم لا وجود له و أخذ المصلحة القومية في الاعتبار أيضاً لا وجود له. يحدث هذا بالرغم من أن الأطراف تدّعي أنها تأخذ المصلحة القومية في الاعتبار و يظهر أن هذا مجرد إدّعاء سياسي بالنسبة للأطراف التي لا تؤمن بالمسار القومي للقضية الكردية و لا يؤمنون بالفكر القومي كمنهج يسير عليه الجيل الجديد من الكرد. و في هذا تعقيد من حيث أن تسليح الجيل الجديد فكرياً بمناهج غير قومية يُبعد هذا

الجيل عن روح القضية و فحواها و مضامينها. فالأجيال الكردية كانت دائماً تحتاج إلى التربية القومية فيما مضى و هي الآن تحتاج إلى هذه التربية القومية أكثر من السابق و ذلك لأن التحديات أكبر في هذا الزمان. فإذا كان هناك في السابق بُعد ما بين الجيل الكردي و عدوه من الناحية الفكرية، فاليوم هناك قُرب كبير ما بين الجيل الكردي و عدوه من خلال التكنولوجيا التي تغزو روحه و عقله و فكره و من خلال برامج الأعداء المختلفة. و هذه عقدة لا تفكّها إلا التربية القومية التي تنتهجها الأحزاب و ترى مكانها على صفحات الكتب المدرسية. و من أجل أن يتواجد الإنسجام علينا بالمساواة أيضاً لأن المساواة هي أيضاً إحدى أسس الإنسجام. و هي تعني أن نكون متساوين في الحقوق و الواجبات على طريق النضال القومي الذي هدفه بناء دولة كردستان. كما تعني أننا متساوين لأننا أصحاب قضية واحدة و نريد وطناً قومياً لشعب حُرّم من هذا الحق. و تعني أيضاً أن ما في فكرنا و قلبنا واحد بالرغم من كل الاختلافات التي تبدو أمام قدسية القضية القومية سطحية و غير ذات أهمية. و ذلك لأن المساواة هي في الهدف و المقدرات و ليس في كل نواحي الحياة و تعني المساواة هنا أن الجميع (جميع الأحزاب و التنظيمات و الأطراف) تمثل الهدف القومي السامي و تمثل مقدسات الشعب و القضية و لهذا فهي تُشكّل عاملاً أساسياً أيضاً من عوامل تكوين الإنسجام. و يبقى هناك مسألة هامة في المساواة ألا و هي أن نكون جميعاً مثل بعضنا البعض على المستوى الخارجي و في المحافل الدولية و إن حدث هذا فسيصبح الإنسجام

بيننا في ذروته و سيُضيف إلى قوتنا قوة. أي أن نُشعر العالم الخارجي أننا لا فرق و لا أفراق بيننا و أننا قوة قومية واحدة لشعب يناضل من أجل حريته و بناء دولته و تستطيع هذه القوة أن تفعل كل ما يمكن أن تفعله أية قوة أخرى لأية دولة في العالم.

من ناحية أخرى هناك مسألة التأثير المتبادل الذي لا بد من وجوده بين الأحزاب و التنظيمات و هي أيضاً إحدى مُكوّنات الإنسجام. و نقصد بالتأثير المتبادل ليس في حالتها الطبيعية و الذي قد يكون موجوداً أو قد لا يكون، بل نقصد أن يكون هذا التأثير المتبادل مُتحكماً به و يجري فيما بين الأحزاب على الخط الإيجابي له. أي أن يفعل حزبٌ ما عملاً في صالح القضية يجعل من الحزب الآخر أن يحذو حذوه أيضاً، ولكن يحذو الحزب الآخر حذو الحزب الأول بقصد أن يكون هناك إنسجام بينهما في مسائل تتعلق بالقضية القومية و في مسائل تُعتبر خطوط كبرى في هذه القضية. هذا التأثير المتبادل الذي هو عامل آخر من عوامل الإنسجام، يجمع القوى و يُصَحّح المسارات النضالية المختلفة و يساهم مساهمة كبيرة في مسألة الوحدة. و يتناول التأثير المتبادل و يختص بقضايا فكرية و تنظيمية و نضالية مختلفة، إلا أنه و في الدرجة الأولى يتناول القضية القومية في إطارها العام و الخاص. هكذا تكون جملة هذه العوامل و المسائل و المُكوّنات المذكورة مُساهمة في تكوين الإنسجام الذي تحتاجه الحركة الكردية من أجل بناء وحدة تؤدي إلى بناء دولة. لأن الإنسجام يقضي على التفرقة و يُهيئ أجواء مناسبة للعمل القومي المشترك و فيه تتجلى الأدوار المختلفة التي يلعبها كل حزب

و تنظيم. تلك الأدوار التي و إن نُظِّمت و توزعت فيما بين الأحزاب لأدَّت إلى إنشاء قوة جماهيرية كبيرة لا يقف في وجهها شيء. بالإضافة إلى أن هذه العملية ستؤدي إلى بناء قوة حزبية مشتركة و لأول مرة في تاريخ الحركة الكردية، تستطيع إنتزاع الحق إنتزاعاً و ليس تمثيلاً و رجاءً.

١٠- لأننا أصحاب قضية قومية واحدة فلتكن بين الأحزاب و التنظيمات شراكة سياسية يكون فيها التعاون إستراتيجياً من أجل أن يكون الأداء النضالي أفضل و أكثر قوة و من أجل تحمّل المخاطر مُجتمعين. هذه الشراكة هي إتفاق من أجل حماية المصالح المشتركة و هي أيضاً رباط و إتفاق على بناء الدولة التي تكون فيها القرارات من صنع الجميع أو يشارك في صنعها الجميع.

ليست الشراكة على نوع واحد كما هو معروف ولكن الشراكة بنوعها السياسي مسألة مُلحة و أولية بالنسبة للأحزاب و التنظيمات و كذلك الشراكة المعنية هي المطلوبة أولاً وجودها بينهم و ذلك لأن الهدف المُراد الوصول إليه معنوي. فالشراكة على قسمين معنوي و مادي. أما المادي فهي تظهر في النوع الإقتصادي للشراكة و حفظ المصالح الإقتصادية و غيرها من المصالح المادية، أما القسم المعنوي فيظهر في جملة الإرتباطات و العلاقات التي تعمل على حفظ الأهداف المعنية. و الكرد يحتاجون إلى وحدة تربط فيما بين أحزابهم و تنظيماتهم و الوحدة هدف معنوي و إن كانت الوحدة تحفظ ما هو معنوي و مادي أيضاً، حيث أن حفظ الوحدة لما هو مادي

تحصيل حاصل و نتيجة من نتائج القوة المعنوية التي تخلقها و الشراكة من تلك الأركان و الأسس التي تؤدي إلى هذه الوحدة. لذلك فإن أول ما تعنيه الشراكة هو التعاون الحاصل ما بين ذوي المصالح المشتركة على قضية مشتركة. و بطبيعة الحال سوف يأخذ هذا التعاون الشكل و المضمون السياسيين بالنسبة للحالة الكردية لأن القضية القومية فيها سياسية أولاً و ستبنى الشراكة على مثل هذا التعاون الذي عليه أن يكون إستراتيجياً. أما الذي يجعل هذه الشراكة إستراتيجياً فهو البعد القومي للقضية، حيث ستكون هناك شراكة قومية و من أجل حماية المصالح القومية. و ما ستعمل عليه الشراكة هو حماية المصالح القومية العليا للشعب عبر وجود علاقات مستقرة بين الأحزاب تكون الشراكة سبباً في وجودها. كما أن التعاون الإستراتيجي يُعتبر أساسياً في مسألة الشراكة لأنها تؤدي إلى نتائج إيجابية للأحزاب كافة و منها تحسين الأداء النضالي أكثر و تقويته أكثر. إلا أن في الشراكة معنى إستراتيجي آخر و هو تحمّل الأطراف الداخلة في الشراكة المخاطر مجتمعين و الوقوف في وجه المخاطر صفّاً واحداً. و هذه الأطراف (الأحزاب و التنظيمات) ستكون ذات قدرة مُكُنَّها من اجتياز الصعاب و تحقيق الأهداف المنشودة، لأن الشراكة هي التي تخلق هذه القدرة و بها تكبر أدوات النضال و تزداد قوة. و في مبدأ الشراكة هناك مسألة تنسيق البرامج فيما بين الأطراف الداخلة فيها و هي مسألة تدخل في صُلب التنظيم الذي يُراد به زيادة الفاعلية و القدرة العملية. فالفاعلية و القدرات العملية هي من مقومات النضال بشكل عام و هي تساهل

وضع الخطط و البرامج المختلفة و تصل إلى حد القيام بأعمال مباشرة و غير مباشرة لصالح القضية القومية. و في الشراكة أيضاً تكامل ما بين الخبرات و المعارف تحصل فيما بين الأطراف الداخلة فيها، من حيث أن النواقص تتكامل و الأخطاء تقل و تكون هناك في النهاية سياسة راسخة و غنية الأدوات. و بذلك فإن الحاجة إلى مبدأ الشراكة بين الأطراف السياسية الكردية هي كحاجة التربة إلى الماء لكي ينمو زرعها. و مبدأ الشراكة ليس كما قد يظن البعض أنها الإشتراكية و نظامها، بل إنها العمل معاً وفقاً للمصالح العليا مع الإحتفاظ بخصوصية كل طرف داخل في هذه الشراكة التي هي سياسية و معنوية. و بذلك فهي شراكة خاصة لأجل تحقيق هدف خاص و هذا الهدف الخاص يكتسب خصوصيته من عائدته إلى شعب واحد و إلى أطراف سياسية تنتمي إلى هذا الشعب الواحد. و بذلك فالمقصود بالشراكة هنا ليس أيديولوجيا و نظرية يُراد إيجادها، بل هي عمل و تعاون فيما بين الأطراف السياسية من جهة و مشاركة في صنع الآراء و الأفكار و الأعمال المختلفة التي تصب في خدمة الشعب و الوطن و القضية القومية من جهة أخرى. و الأهم من كل هذا هو أن الشراكة تؤدي إلى إيجاد حلول لمختلف القضايا و المسائل الموجودة فيما بين الأطراف السياسية و ذلك لأن هذه الأطراف على تماسٍ مباشر مع بعضها البعض و بشكل مستمر و ضمن حالة سياسية مستقرة. و الحل الأول و الأخير الذي ستُفرزه الشراكة هو الحل القومي و هو بيت القصيد و الهدف النهائي الذي تسعى إليه الأطراف السياسية في هذه المرحلة من

عمر القضية الكردية. أي أن الهدف النهائي هو بناء الدولة القومية ولكن هذا الهدف نهائي إلى أن تتحقق بناء الدولة و بطبيعة الحال ستكون هناك أهداف أخرى للشعب و الوطن بعد بناء الدولة القومية أيضاً. و الأهداف تلك ستكون أهداف إنسانية و علمية و حضارية، لأن الكرد بعد بناء دولتهم سيدخلون باب تاريخ آخر سيكتبون فصوله بحسب قدراتهم الفكرية و المادية.

ثم ماذا لو كانت هذه الشراكة إقتصادية أيضاً إلى جانب كونها سياسية؟ عندها ستكون الإرتباطات فيما بين الأطراف الداخلة فيها أكثر قوة و تماسكاً، خاصة و أننا نريد إيجاد الإقتصاد القومي. و حتى الشراكة الإقتصادية هنا لن تكون مثل تلك القائمة بين الدول و غيرها، بل ستمثل جانباً معنوياً أو تكون في خدمة الجانب المعنوي الذي يظهر في قضية قومية. و الأطراف السياسية لها أن تختار أسس هذه الشراكة بحسب ما تراه مناسباً لها، ولكن المهم هو أن هذه الشراكة ستشمل جزءاً من أموالهم التي ستُخصّص لخدمة المسألة القومية، حيث أن المسألة القومية هي الهدف المشترك للأطراف السياسية و هي أساس هذه الشراكة. ولكن حتى و إن ظلّت الشراكة سياسية بين الأطراف السياسية فسيكون هذا دافعاً كبيراً بإتجاه رسم لوحة أوضح في معالمها و زواياها و تقديمها للعالم حول القضية الكردية. كما ستنتج هذه الشراكة على الأرض الكردستانية حركة مُنظمة تُؤثّر ليس فقط على الكيفيات النضالية السياسية، بل ستؤثّر على أساليب الحياة المجتمعية أيضاً. فالقول القائل بأن الإقتصاد عصب الحياة صحيح ولكنه ليس كافي حيث أن

الإقتصاد دون سياسة لا تُدَرّ إنتاجاً مُنظماً و الإقتصاد دون مُرتكزات إجتماعية لا يكون عادلاً و الإقتصاد دون ميراث ثقافي يكون هُش و لا يكون في الخدمة العامة بالشكل المطلوب. و هكذا فإن كلاً من هذه الأمور يُشكّل عصباً للحياة و هي كلها تجتمع في جسد واحد تُشكّل الواقع الحياتي المعاش. و لذلك إذا لم تكن الشراكة سياسية فقط، فسوف يكون هناك إكتمال فيها إلى حد ما و سوف تكون قابلة لحياة أطول. و لقد بدأت الإدارة السياسية مع بداية الحياة الإقتصادية لدى البشر و إن بشكلها البدائي و كان هذا الإقتصاد مرتبطاً بالطبقة الإجتماعية الأولية و كذلك بالثقافة التي تكوّنت مع هذه البدايات. ليدلّ هذا على أن الإقتصاد لا يمكن أن يكون لوحده عصب الحياة بل هو عصب من أعصاب الحياة، إلى جانب السياسة و علم الإجتماع و الميراث الثقافي. فالأرض التي كانت و ما زالت أساس الإنتاج الإقتصادي كانت و ما زالت تحتاج إلى إدارة للعمل فيها و العمل هذا هو من أجل المجتمع و حاجاته و تحتاج كل هذه الأعمال إلى المعرفة التي هي مركز الثقافة. لذلك يحتاج الكرد في مسألة الشراكة التي ستجمعهم إلى كل هذه الأمور إلى جانب الشراكة السياسية. أي أن مشروع الشراكة لن يكون مكتملاً إذا إستند إلى الجانب السياسي وحده و إن كان هذا الجانب له أهميته الكبيرة و يُفَضّل أن تشمل هذه الشراكة على جملة الأمور التي ذكرناها، أي أن تكون الشراكة سياسية و إقتصادية و مجتمعية و معرفية. ثم أن الشراكة لا تُنفى الخصوصية و هي لا يجب أن تُنفيها. أي أنها إذا حدثت بين الأطراف يجب أن لا تُجيز إجتياز الحدود المرسومة لكل

طرف، بل ستكون على مُفردات القضية القومية و ما يمكن أن تحدث الشراكة فيها و عليها. أي أنها ستكون على المصلحة العامة و حمايتها كُل من زاويته و بحسب قدراته. فالشراكة لا يجب أن تعني أن يكون لطرفٍ ما الحق في الإشتراك في مُمتلكات و مُكتسبات الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى، كما يجب أن لا تعني أن يتدخل طرف ما في خصوصيات و ملكيات طرف آخر أو أطراف أخرى. فلكلٍ منزله و لكلٍ منزل خصوصياته. إذاً على الشراكة أن تكون مُنظمة و محددة المجالات و معينة الحقوق و عليها أن تُبنى على مبدأ حفظ الخصوصية لكي لا تكون هناك فوضى. فلكلٍ طرف منزلته و تاريخه و مُكتسباته و ملكياته الخاصة و هذه الأمور لا تشملها الشراكة. فالشراكة تكون على منهج نضالي موحد مُنبثق عن الحاجة إلى الوحدة لحفظ المصالح العليا الداخلية و الخارجية و يشتمل هذا المنهج على مبادئ مشتركة يتم الإتفاق عليها من أجل خدمة القضية الكُردية. أي أن الشراكة هذه تعتمد على خطوط قومية عامة يتم رسمها بالإتفاق فيما بين الأطراف و يتم العمل على وضع هذه الخطوط موضع التنفيذ بشكل مشترك على مختلف الصعد الداخلية و الخارجية. يتبين من هذا أنه قبل الشروع في عملية الشراكة، يجب أن يكون هناك إتفاق على تعيين المسائل و الأسس التي ستُقام عليها هذه الشراكة. و ذلك لكي لا تأخذ الشراكة مفهومها العام الذي يعني الفوضى بعينه و من الفوضى لا يستفيد إلا الأعداء، كما أن الفوضى لن توصل إلى الوحدة. بل إن الفوضى أساس التفرقة و التبعثر و فيها ينعدم الفكر السليم، كما تنعدم فيها الأصالة التي

هي من أساسيات الفكر القومي و الأصالة هذه إن تم الحفاظ عليها فسوف يكون هناك نتاج سياسي مُميّز و رصين و إيجابي إلى أقصى الحدود، كما سيكون هناك نتائج أخرى في هذا المستوى على الصعد الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية. إذاً فالشراكة لا تعني أن يكون ما لهذا الطرف من أملاك و مكتسبات حقاً لطرف آخر و مشاركاً فيها و إنما تكون هذه الشراكة على خطوط معينة مرسومة سياسية كانت أو غير ذلك، يتم الإتفاق عليها من حيث أن هذه الخطوط تشكّل جسور هذه الشراكة و وحدها تلك الخطوط تمثل الشراكة و تُعبّر عنها بين الأطراف. و ما سينتج عن هذه الشراكة بالطبع يجب أن يكون في خدمة المصلحة العامة و القومية.

١١- نحتاج كأحزاب و أطراف إلى التعاون فيما بيننا من أجل السيطرة على المعضلات المختلفة و خصوصاً السياسية منها، لذلك فلتجتمع القوى المختلفة للدفاع عن الحقوق و نيلها و ليكن التعاون موجوداً بيننا لكي نعيش كإخوة ينتمون لأسرة واحدة. ففي التعاون عمل الخير في كل قضية و فيها نجاح مساعينا التي تُتوّج ببناء دولتنا.

لقد كانت البشرية في مختلف عصورها و ما زالت في حاجة إلى التعاون بنوعيه الداخلي و الخارجي و ذلك لما فيه من منافع يشترك فيها المتعاونون في كل مسألة حياتية. فهذا المبدأ (التعاون) هو حيوي دائماً لجهة أنه يُنتج الخير في كل مجالات الحياة و يجمع ما بين بني الإنسان في دائرته الخاصة و العامة. هذا الجانب من

التعاون هو الجانب الإيجابي الذي فيه الخير و هو ما نقصده هنا، حيث أن التعاون له جانبه السلبي أيضاً إذا كان تعاوناً يجري بين أطراف معينة من أجل الشر و هذا ليس موضوع بحثنا. ما نقف عنده هنا هو التعاون فيما بين الأطراف من حيث هو مبدأ حيوي يُنتج الخير و البركة كما نقف أيضاً عند التعاون بنوعه الداخلي الذي يجري بين أفراد و أطراف المجتمع الواحد. أما التعاون بنوعه الخارجي فله مبحث آخر حيث يُقصد به ذلك التعاون الذي يجري بين المجتمعات و الأطراف المختلفة و التي تنتمي كل واحدة منها إلى جهة مختلفة من أجل منافع معينة. إذاً ما نحتاجه كأطراف هو تعاون داخلي فيما بيننا من أجل المصلحة القومية المشتركة. هنا يكتسب التعاون معنىً من معانيه القيمة و الأساسية ألا و هو أن مجتمعنا مجتمع تعاوني يُعاون فيه الأفراد و الأطراف بعضهم البعض. و هذا على العموم. أما على الخصوص فما نقصده هنا هو أن يكون هناك تعاون فيما بين الأطراف (الأحزاب و التنظيمات) بهدف العمل على حماية المصلحة القومية و الوصول إلى إنتاج يتمثل في تحقيق الأهداف القومية. أي أننا نهدف إلى تعاون تكون فيه الحقوق و الإلتزامات متساوية لدى الجميع لكي نُواجه المسائل التي تُهدد القضية و المصالح العليا لها. حيث نسعى إلى أن تكون حقوق كل طرف داخل في التعاون محفوظة كحقوق خاصة تتمثل في الإمكانيات و في ما يُقدّم من خدمات من قبله و كذلك أن تكون الإلتزامات على طريقها نحو الإنجاز و العطاء. ففي هذا المبدأ الإنساني القومي خلاص و إنتاج

و تحصيل المُرادات في أزمان قصيرة و لعلَّ الكرد يحتاجون أكثر من أي شعب آخر إلى هذا المبدأ و تنفيذه في الحياة العملية، لأنه شعب قد تخلف عن الركب الحضاري كثيراً و له أن يقطع الأزمان بسرعات كبيرة لكي يلحق بهذا الركب الحضاري. و مبدأ التعاون يُهيئ له أسباب اللحاق بالركب الحضاري و التقدم بخطى كبيرة نحو الأمام للوصول إلى أهدافه، ذلك لأن مبدأ التعاون يُعتبر وسيلة فاعلة من وسائل الدفاع عن الحقوق و نيلها. كما أن هذا المبدأ فيه تقوية للروابط الإجتماعية المختلفة التي تنعكس على الروابط السياسية، مثلما فيه إنعكاس إيجابي كبير من الناحية السياسية على الناحية الإجتماعية. حيث فيه تزداد المشاعر الأخوية التي تؤكّد عليها الفكر القومي من جهة أن في الفكر القومي هناك مبدأ الأخوة الذي يربط بين الأفراد و الأطراف و الجماعات و هو مبدأ يصب في خانة الأصالة التي هي أيضاً من أسس الفكر القومي. سيكون هذا التعاون على ما تحدده الأطراف، أي أن التعاون لن يكون بالضرورة قائماً في كل شيء، بل يكون على مجالات قومية محددة تتفق عليها الأطراف السياسية. و هكذا قد يكون التعاون في المجال الإعلامي و الإقتصادي و المعرفي و العسكري فقط، دون أن يشمل مجالات أخرى تنظيمية. أو قد يشمل التعاون هذا المجال المعرفي و الإعلامي دون أن يشمل المجال العسكري و الإقتصادي و هكذا. ولكن من الأفضل أن يكون التعاون قائماً في كافة المجالات نظراً لما تخلقه من حيوية نضالية، لأنه هناك حاجة إلى هذا التعاون في كل المجالات ولكن ضمن أطر محددة و مُتفق عليها.

حيث أن التعاون في المجال السياسي له مجالات رحبة و مُتَشَعِّبة و لهذا يستلزم هذا التحديد و الإتفاق. ولكن فلتكن كيفما كانت الصَّيغ التنظيمية لهذا التعاون، إلا أنه يجب أن يكون إستراتيجياً لأن هذه الصَّيغ التنظيمية لها صفة التغيير ولكن مبدأ التعاون ثابت لا يتغير. فمنذ ملايين السنين و هذا المبدأ له نفس القِيَم و ينقسم إلى قسمين.. تعاونٌ من أجل الخير و تعاونٌ من أجل الشرّ و مُمثّلوا القسمين في صراع دائم. و لهذا فإن التعاون الذي يمثّل الخير هو الذي يُعتبر إنسانياً و عكسه لإنساني بالطبع، ولكن في حالة الكُرد نريد تعاوناً قومياً مركّزاً إلى الجانب الإنساني للتعاون. فالتعاون القومي هذا سيساهم في تماسك مجتمع الكُرد و تقوية السياسة الكُردية و ستكون هناك مراكز تُمثّل هذا التعاون لها ما لها و عليها ما عليها. و من جملة ما سيكون لهذه المراكز و ترفع من شأنها هو إنتاج فكري مُتزن تنعكس آثاره في الداخل الكُردي و في الخارج أيضاً و من جملة ما سيكون على هذه المراكز هو العمل من أجل الوحدة الكُردية أطرافاً سياسية و مجتمعاً. هكذا سنرى عملاً جماعياً مشتركاً تقوم بها الأطراف السياسية الكُردية تصب نتائجها في خدمة القضية القومية. كما أن هذا التعاون سيكون مثل عملٍ متكامل في أرضٍ زراعية، حيث تهيئة الأرض و زراعته و سقايته و في النهاية جني محصوله. و جني المحصول سيكون مُتمثلاً ببناء الدولة كما أن الآلية المُتَّبعة لذلك ستكون آلية الوحدة التي فيها التعاون إحدى أسسها الهامة. يُشكّل التعاون إحدى أسس الوحدة لما فيه من مُميّزات العمل المشترك و المنفعة المشتركة و

لعل المنفعة المشتركة تُرى في القضايا القومية التي تجمع الكرد و تجعلهم متعاونين مع بعضهم البعض.

إن التعاون المُركّز إلى الجانب الإنساني يُراد له أن يكون مُنظماً لكي تتحدد فيه المجالات التي يجري فيها التعاون و كذلك لكي تجري كل الأمور و المسائل التي تُشكّل جوهر هذا التعاون نحو أهدافها بخُطى مدروسة. و يُراد له أن يكون مُنظماً من أجل إنتاج أوفر و أكثر ضماناً لجهة أنه يُقام من أجل صيانة و حماية و تقوية النضال من أجل القضية. و تُرى هذا التنظيم في نواحي كثيرة له، ولكن أهم تلك النواحي هي وجود برنامج عمل لهذا التعاون و كذلك وجود نظريات خاصة به تُغنيه و تُبقيه مستمراً. أي أن يكون هذا التعاون سائراً وفق برنامج عمل تتحدد فيه المجالات و أن تكون هناك نظريات خاصة به تُوجّهه و تُبَيّن كفيات هذه المسيرة القومية. فبدون مُرشد لا يكون هناك تعاون دقيق و منظم يؤدي إلى نيل المطالب و المُرشد هنا هو العلم بنظرياته و تطبيقاته. و الأفضل أن يكون هذا التعاون فكراً و عملاً لكي تكون نتائجه السياسية و الإجتماعية في صالح القضية التي من أجلها يكون هذا التعاون الذي يُمثّل الدائرة الخاصة و نعني بالدائرة الخاصة ذلك المجال القومي الذي يقوم من أجله هذا التعاون. إذ تُعتبر هذه الدائرة خاصة لأنها داخلية و تجري فيما بين الأطراف الكردية وحدها و تخدم المجتمع الكردي وحده. إن هذا التعاون القومي إذاً سياسي ولكنه يشمل مجالات أخرى أيضاً مثل المجال الإقتصادي و الإجتماعي و غيرهما. لقد ذكرنا سابقاً أن في مقدور الكرد كأطراف

إنشاء شراكات سياسية و إقتصادية بُغية إيجاد وحدة أقوى و عملاً
نضالياً أقوى أيضاً. بذلك يمكن لهذا التعاون المطلوب أن يشمل
الجانب الإقتصادي أيضاً طالما هناك برامج تُحدد أطر هذا التعاون
في كافة المجالات. ثم أن التعاون في الجانب الإقتصادي أمرٌ وارد دائماً
طالما هناك حاجة مادية لدى كل الأطراف و في كل أونة و زمان،
حيث يخلق التكاثر و التقارب الذين هما من عوامل الوحدة
أيضاً. و ما المساعدات المادية المختلفة التي تُقدّم بإسم الشعب
و الأطراف السياسية، إلا دليل على وجود مثل هذا التعاون الذي
هو تعاون في مجال من المجالات السياسية و الإجتماعية. إلا أن
هذه المساعدات تُمثل جانباً واحداً للتعاون من حيث أنها تُقدّم في
المناسبات الأليمة التي تحدث هنا و هناك للشعب و الوطن و هو
بذلك ليس تعاون دوري مستمر و ليس في كل المجالات و بطبيعة
الحال ليس تعاونٌ منظم. فالتعاون المنظم مرتبط ببرامج سياسية
يجري تنفيذها على أرض الواقع بحسب خطط شاملة و دائمية و
يكون الإتفاق جوهره.

لقد رأينا تعاوناً خلاقاً حدث بين الكُرد كمثال في شهر تشرين
الأول من عام ٢٠١٤ عندما قررت السلطة الكُردية في جنوب
كُردستان إرسال قوات عسكرية لنجدة و تحرير مدينة كوباني و قد
تكلفت هذه العملية بالنجاح و حققت أهدافها على كل الصُّعد.
لقد كان هذا التعاون العسكري ليس هو التعاون الوحيد الذي
تم تقديمه للشعب الكُرد في غرب كُردستان من قبل السلطة
الكُردية في جنوب كُردستان. فلقد تم تقديم مواد إغاثية كبيرة و

كثيرة لهذا الجزء من كردستان من قبل السلطة الكردية في جنوب كردستان خلال هذا التاريخ و الحرب الداخلية السورية المبتدئة منذ عام ٢٠١١ . و في التاريخ الحديث و المعاصر للكرد حدث مثل هذا التعاون فيما بين الكرد في مناسبات و وقائع كثيرة. و جعلنا هذا نشعر بالأمل بأن هناك ظهير للكرد في هذا الزمان و هذا الظهير كردي في نهجه و جعلنا هذا الأمر أقرب إلى الوحدة من أية فترة زمنية أخرى مرت على الشعب الكردي. ولكن ما هو مطلوب من الجميع أفراد شعب و تنظيمات، هو إبراز هذا التعاون فيما بين الأجنحة الكردية على أنه يجب أن يستمر و يكون منظماً و دائماً و يجب أن لا يكون من قبل طرف واحد. بل إن على الجميع أن يُبدي التعاون سياسياً كان أو غير ذلك و زرع هذه الروح في جسد القضية الكردية.

١٢- من أجل إنقاذ روح و جسد المجتمع و الشعب و من أجل عدم الخروج من التاريخ و من أجل حب الشعب و الوطن و لأن مصيرنا مشترك، فليكن توجهنا قومياً إنسانياً و منهجنا علمياً لكي تكون الوحدة من قسمتنا و ليكون الفكر و لتكون القوة من مُمتلكاتنا الدائمة حاضراً و مستقبلاً.

يُعتبر التوجّه القومي لدى الشعوب إحدى أسباب و أسس بقائها إلى اليوم و إلى فترة غير مُحددة من المستقبل ستظل كذلك، لأنه تعبير عن الوجود و الشخصية و معرفة الهوية من كل زواياها. و يقوم هذا التوجّه القومي بعدة مهام حيوية للشعب و المجتمع

أهمها الحفاظ على روح و جسد المجتمع و إبعاده عن الإنقسامات و عن كل ما يجعله في حالة من التشتت و التشرذم كما يسد تلك الفراغات الناجمة عن النزاعات و الخلافات السياسية و الإجتماعية. بذلك فإن أهمية هذا التوجّه القومي بالنسبة للحركة الكردية هي بمثابة أهمية الروح للجسد. و لقد أظهرنا فيما سبق أنه طالما يسترشد التوجّه القومي و الفكر القومي بالعلم و بالمبادئ الإنسانية، فلن يكون مُتخلّفاً و لن يكون ناقصاً من الناحية الفكرية و العملية، بل سيكون بمثابة ضرورة لمرحلة أو لمراحل معينة من التاريخ الوجودي للشعب و للوطن. فإتباع هذا التوجه القومي يجعل الشعب داخل دائرة التاريخ و ليس خارجها، لأنه يُحافظ على و يُبرز الهوية الخاصة للشعب و هذا ما هو ساري المفعول إلى يومنا هذا و إلى المدى المنظور في المستقبل يبقى كذلك. و من الأفضل أن ينبع هذا التوجه القومي من الفكر القومي الذي يجب بيان أركانه و أسسه علمياً لكي يكون هذا التوجّه مُنيراً و يُنير درب من يتّخذه عنواناً. فبذلك يصبح التوجّه القومي ذات قوة دافعة و ذات برنامج يُراد تطبيقه في الحياة العملية و ذلك سيدخل هذا التوجّه مجالاً عملياً في حياة الشعب و قواه السياسية. و في الواقع يلعب هذا التوجّه القومي دور التوحيد على مستوى الحركة السياسية و على المستوى الشعبي لما فيه من أعمدة و لبنات تُبنى بها ما تهدّم من بناء الشعب و الوطن خلال الفترات الماضية من عمر الخلافات و الإختلافات. و ذلك لأن قلب التوجّه القومي هو حب الشعب و الوطن و الحفاظ عليهما أولاً و آخرأً و يرسم هدفه

مصير مشترك. و لا يتعارض هذا التوجّه مع الدين الذي هو بحد ذاته إحدى مقومات القومية و يُخطئ من يرى أن الدين يتعارض مع القومية بحجّة أن الدين له صفة العمومية أو الأممية. إذ يجب أن لا ننسى أن الدين (أي دين) يصبح من خلال إعتناقه خصوصية قومية للشعب (أي شعب) و يصبح جزءاً من معرفة هويته. و إذا تركنا الدين الذي يعتنقه شعب ما جانباً و لم نحسبه من مقومات وجوده المجتمعي، نكون بذلك مُستهدفين سلباً العقل الجمعي للشعب. أما قضية أن يكون الفرد مُتديناً أو غير مُتدين فهذه مسألة مرتبطة بالإعتقاد الشخصي و حُكماً ليست مرتبطة بالفكر، فالفكر هو الذي أتى بالدين و هو الذي يُسقطه أو يرفعه بالإستناد إلى المبادئ العلمية و الدين هو الذي مهّد للعلم بل هو العلم الأول بين بني البشر. هذه المسألة ليست محسومة بين بني البشر بالرغم من الإدّعاء بأن الدين و العلم شيئان مفصولان و لا يلتقيان، حيث على العكس من ذلك تماماً فإن الدين و العلم يلتقيان لأن الدين يطرح مسائل علمية و يأتي بها و إن بشكلها و مضمونها الغير الكاملين و يبدو أن هذا الأمر (البحث من أجل التكامل) متروك للإنسان لكي يُكملها و يكتشف المزيد فيها من خلال تجربته و عمله في الحياة. و إذا كان الدين ضد القومية لما كان معظم قادة الثورات و الإنتفاضات الكردية رجال دين أو على الأقل مُتدينون و قد كانت كل تلك الثورات و الإنتفاضات قومية تسعى إلى إحقاق الحق القومي للكرد. أي أن توجّه الجميع كان قومياً و هذا الذي أبقى الكرد في الوجود و في هذا يكمن أهمية التوجّه القومي في

مسألة الوحدة أيضاً. بل إن هذا التوجّه يدعو إلى الوحدة لأن جذوره في بنية الشعب الذي يريد لها دائماً و أبداً. كما أن التوجّه القومي يدعو في مساراته إلى التوحيد في المجالات الحيوية مثل السياسة و الإقتصاد و الأمن القومي و في هذا سلامة الشعب و الوطن و فيه حفظ لقضايا إجتماعية معينة أيضاً. كما أن النظام السياسي الذي هو ذات توجّه قومي يستطيع أن يوافق ما بين القوى التي يمتلكها فلا يجعل إحداها تطغى على الأخرى. أي أن النظام السياسي يستطيع أن يكون ذات قدرة عسكرية و في نفس الوقت لا يدع المجال لكي يصبح النظام عسكرياً و يستطيع أن يُوظف إقتصاده كي يكون منسجماً مع القضايا الأخرى فلا يصبح مجرد نظام شركة تجارية. إن النظم السياسية التي إختارت التوجّه القومي لها و من أجل الحفاظ على الممتلكات القومية وضعت كل الإمكانيات في القوة العسكرية، أصبحت نظم دكتاتورية و هذا أمر سلبي في الحياة العملية السياسية و في النهاية يُضرّ هذا الأمر بالتوجّه القومي ذاته، فيجعله غير مرغوب فيه و يجعله عُرضةً لانتقادات صحيحة و حتى غير صحيحة. لذلك من الأفضل أن يعتمد النظام السياسي القومي على الإرادة الشعبية و المفاهيم الإنسانية و المناهج العلمية و أن لا يعتمد على إرادة فوقية. كما عليه أن يُطلق و يُنظّم طاقات الأفراد على مستوى الشعب و جعلها في خدمة القضية القومية أولاً و من أجل الرُقّيّ و التقدم نحو الأمام ثانياً. و تستطيع المنهجية العلمية أن تكون في خدمة التوجّه القومي عبر إظهار هذا التوجّه شكلاً و مضموناً على أنه جزء من التاريخ

الماضي و الحاضر للشعب و الذي هو في الإطار الإجتماعي العام مرحلة كبرى و ذات أهمية بالغة و أن هذه المرحلة القومية تمتد إلى المستقبل قليله أو كثيره أيضاً. كما أن هناك و ما يزال القليل جداً مما ذكر عن هذه المرحلة القومية بالنسبة للكرد و هي تحتاج إلى دراسات و تحليلات كثيرة و ذلك بالإعتماد على نوعين من الطرق العلمية.. الأول هو العلم العام الذي يعتمد على كل ما يتعلق بالوجود المادي و المعنوي لهذا الشعب و الثاني هو العلم الإجتماعي الذي يدرس المرحلة القومية في إطارها الإنساني و يبحث كيفية بروزها و تطورها و وصولها إلى يومنا هذا. و المنهجية العلمية التي ستدرس هذه المرحلة القومية ستصل إلى نتائج أبرزها وجود وحدة إجتماعية و هذه نتيجة مهمة بالنسبة للأطراف الكردية السياسية التي تنتمي كلها إلى هذه الوحدة الإجتماعية. تأتي أهمية هذه النتيجة من تأثيرها المتعدد الجوانب على إحداث وحدة بين هذه الأطراف تحمل الطابع الإجتماعي إلى جانب الطابع السياسي و تفتح الطريق أمام إحداث وحدة في جوانب أخرى إقتصادية و ثقافية و عسكرية أيضاً. ستبين لنا هذه الدراسات و هذه المنهجية العلمية شكل و مضمون النظام السياسي القومي الذي سيُعتمد مستقبلاً و ذلك لأن هذه المرحلة القومية ستمتد إلى المستقبل و هي في المدى المنظور ستكون أكثر قوة من الناحية السياسية و الإنسانية. لذلك علينا الإعداد لهذه المرحلة فكراً و علماً و الإعتماد عليها من الناحية السياسية و الإجتماعية بُغية خلق إدارة قوية و متمكنة لهذه المرحلة في المستقبل. و تُبرز المنهجية العلمية مفاهيم التوجه

القومي لدى دراستها له، هذه المفاهيم التي ستُغيّر النظرة السلبية للمسألة القومية و ستُظهر الجوانب الإيجابية لها و مدى أهميتها و ضرورتها في الحياة في هذا العصر و في المستقبل القريب على الأقل. سيتبيّن من خلال هذه المنهجية العلمية أن الفكر القومي مثله مثل أي فكر إجتماعي آخر مرتبط بالحالة الإجتماعية لأي شعب و يصبح مرتبطاً بالحالة السياسية أيضاً عندما يكون هناك تهديد لوجود هذا الشعب و هذا أمر طبيعي و ضروري في آن واحد لأن تبني الفكر القومي في هذه الحالة يساهم مساهمة كبيرة في حفظ الوجود لهذا الشعب و صيانة كرامته. كما لن تكون هذه المنهجية العلمية في دراسة التوجّه القومي بمعزل عن المفهوم الإنساني لهذا التوجّه أيضاً، فنحن نهدف إلى وجود فكر قومي إنساني و علمي، أي أننا نُبيّن أن القومية جزء من الإنسانية و العلم يحكم وجود هذين المبدأين. بناءً عليه فإن التوجه القومي مفهوم إنساني أيضاً لأنه جزء من مسيرة المجتمع الإنساني ككل و له ما له و عليه ما عليه في هذه الحياة. و بالنسبة للكرد هناك حاجة إلى مهارات فكرية عامة أولاً لكي ينتُج عن ذلك مهارة فكرية خاصة تخدم مسألة التوجّه القومي الذي يُراد وجوده ثانياً. هذه المهارات الفكرية تتواجد لدى أفراد من الشعب أيّاً كانت مستوياتهم و على الأطراف السياسية البحث عنهم مثل البحث عن الذهب، ذلك لأن تقوية الحركة القومية الكردية التي تواجه قوة الحركة القومية لأعداء الكرد تدعو إلى ذلك و التوجّه القومي و تبنيه هو أولى عناصر تأمين تلك القوة، نظراً إلى أن ضعف الحركة القومية في الميدان و المعترك

السياسي ينعكس سلباً على كل النضال الذي تخوضه الأطراف السياسية. فإطلاقاً من التوجه القومي و تبنيه وصولاً إلى الفكر القومي و إيجاده يصل الكرد إلى درجة من القوة المطلوبة التي تُعطي الإمكانية المضمونة في تحقيق الأهداف المطلوبة أيّاً كانت و على المستوى الداخلي و الخارجي. و لا شك أن مطلب الوحدة هو على المستوى الداخلي يحتاج إلى هذا التوجه القومي لأنه أحد أسس تكوين هذه الوحدة، ثم أن الوحدة القائمة على و في الأطر السياسية فقط لا تستطيع إيجاد مكان دائم لها و ليست مستقرة. أما إذا كانت هذه الوحدة مُستندة إلى التوجه القومي فستؤتي ثمارها و تكون حالة مستقرة متواجدة بقوة في كل مواجهة من مواجهات الحياة. كما لا شك أن التوجه القومي يريد الإستقلال و لا يرضى بأنصاف الحلول للقضية الكردية، لأن جوهر هذه القضية قومي. فهذه القضية تطرح مشكلة حدثت لقوم الكرد منذ أزمان طويلة و محتوى هذه المشكلة هو حرمان هذا القوم من جميع مُمتلكاته. حرمانه من وطنه و سلب حريته و على الذين سلبوا هذا الوطن الكردي و سلبوا حرية الشعب الكردي أن يُعيدوا ما سلبوه إلى أصحابه الكرد. أما كيفية إستعادة ما تم سلبه فهذه تُحددها طبيعة الذين سلبوا الوطن و الشعب و طبيعتهم كانت و ما زالت عدائية لا تعترف بالحق الكردي و لا تريد إرجاع ما سلبوه من مُمتلكات الكرد القومية. و لذلك يُحدد التوجه القومي السُّبُل المناسبة لإستعادة الحقوق القومية وفقاً لمواقف المُحتلين الذين احتلوا و ما زالوا يحتلون الوطن الكردي، ولكن كل هذه السُّبُل

تؤدي إلى هدف واحد ألا وهو الإستقلال و بناء الدولة الكردية.

١٣- لنعمل معاً على إيجاد الإقتصاد القومي و المحافظة عليه و لنجعل له منهجاً و نظرية تتطّلب التطبيق ليكون مُلكاً للشعب و قواه السياسية التي تُشرف على بنيانه و مُرتكزاته. و ليكن نشاط هذا الإقتصاد القومي مُتواجداً في كل حالات النضال القومي و ليصبح في مصلحة الشعب و يُهيئ له الأجواء كي يتحرر من سطوة المحتلّين.

إن النضال من أجل إيجاد الإقتصاد القومي و المحافظة عليه لا يقلُّ أهميةً عن النضال في المجال السياسي العام و ذلك لأن هذه المسألة تخص مال و أملاك و رزق الشعب و القوى السياسية له بشكل عام. و يخص أيضاً مستقبل الشعب و الوطن من حيث أنه المُلْكِيّة العامة التي بها يصبح الشعب و الوطن أصحاب إرادتهم الخاصة و بتحرره تتحرر هذه الإرادة أيضاً. فالإقتصاد القومي هو علم يدرس الناتج الشعبي و الوطني و هو سياسة إدارة هذا الناتج. أي أنه علم و سياسة. فهو من الناحية العلمية جملة النشاط و المجهود البشري و الخيرات الطبيعية للوطن و هو من الناحية السياسية جملة خطط و برامج تُحدده و تعمل على تفعيله. ولكن العمل في هذا المجال (مجال الإقتصاد القومي) بالنسبة للكرد صعبة نظراً لأن الوطن الكردي مُحتل و الشعب الكردي مسلوب الإرادة، إلا أن هذه الصعوبة يجب أن لا توقف هذا الإيجاد الإنجاز. و التغلّب على هذه الصعوبة مُمكنة جداً عندما يكون هناك منهج لهذا العمل و

وحدة سياسية قومية بين الأطراف السياسية الكردية. تستطيع هذه الأطراف السياسية إنشاء كيان إقتصادي قومي من خلال توظيف الشركات الكردية المستعدة لمثل هذا النضال و من خلال آلية مبتكرة إقتصادية تؤمن سيطرة محلية و تكوين رؤوس أموال تعود إلى الشعب و يكون ملكاً له. قد تكون هذه الآلية على سبيل المثال وجود مجموعات شعبية فاعلة تعمل من أجل تأمين الناتج الشعبي إلى جانب الناتج الفردي، أي أن يكون الفرد الحزبي عاملاً لنفسه و لشعبه فيضع قسماً من ناتج عمله دعماً لهذا المجهود الإقتصادي الشعبي الذي ستُشرف عليه الأطراف السياسية. أو أن تكون هذه الآلية مُتمثلة في تكوين هيئة إقتصادية قومية تعمل في هذا المجال فتقوم هذه الهيئة و وفقاً لخطط و برامج موضوعة بوضع كفاءات الحفاظ على الإقتصاد القومي و إدارته. و المثالين يُكملان بعضهما البعض، إلا أن مثال الهيئة الإقتصادية القومية أكثر جدية و تأثير في هذا المجال لأن هذه الهيئة ستكون مؤلفة من مُمثلي جميع الأطراف السياسية و تحت إشرافهم الإداري. و بحسب طبيعة العمل القومي لن تأخذ الأطراف السياسية أتاوات و أموال مُحددة من أفراد الشعب، بل ستُشرف على عملهم فقط و تُدير دقة هذه العملية الإقتصادية القومية. ذلك لأنه عندما يدفع أفراد الشعب أتاوات و أموال للأطراف السياسية يُصاب الإقتصاد القومي بالفقر و العوز، لأن المسألة هي فقط أخذ الأموال من أفراد الشعب لكي تزدهر الأطراف السياسية. و في هذا ضرر كبير يلحق بالإقتصاد القومي الذي نسعى إلى الحفاظ عليه، أي أنه في الإقتصاد

القومي و عملية تفعيله ليس هناك قيود على حركة العمالة و رؤوس الأموال، بل يجب أن يستفيد أفراد الشعب من هذه العملية و بشكل منظم يُفيدوا المجتمع و الوطن. فعندما يضع الفرد الحزبي قسماً من ناتجه العملي في خدمة الإقتصاد القومي يحصل بالمقابل على المساعدة المادية و المعنوية في مختلف مجالات حياته و يكون بذلك قد تم بناء علاقة إقتصادية خاصة بينه و بين الأطراف السياسية هي علاقة من علاقات الإقتصاد القومي. و يُراد أن تُنظّم مسألة الطلب الكليّ أو الإنفاق الكليّ في الإقتصاد القومي لكي تزداد مجموعة الخدمات و السلع التي تطلبها قطاعات المجتمع. و ذلك لأن هذه المسألة مرتبطة بالحياة المعيشية لأفراد المجتمع و هي تهمّ الفرد طوال ساعات النهار و طوال فترات عمله متى ما كانت. و في مُقابل هذا هناك الناتج الكليّ أو الناتج القومي الذي هو مجموع الخدمات و السلع التي يُنتجها المجتمع خلال فترات نشاطه اليومي و السنوي و الذي يُراد له أن يُنظّم أيضاً من قبل الأطراف السياسية، لكي يبقى هذا الناتج محفوظاً للشعب و في خدمته. و تحتاج هاتين المسألتين (مسألة الطلب الكليّ و مسألة الناتج الكليّ) إلى إشراف تخصصي و مشاركة الإقتصاديين مع الساسة في وضع المنهج المطلوب الذي يُديرهما و يُنظّمهما. حيث هما عمودين أساسيين في الإقتصاد القومي و هما الآن تحت السيطرة الإحتلالية لدول تعمل في هذه الأرض و ما زالت لا تعمل فيها إلا من خلال أدواتها الظالمة. كما يحتاج عندنا القطاع الإستهلاكي و قطاع الأعمال إلى ربطهما بالإدارة السياسية، حيث هما الآن مُرتبطان بالإدارة الإقتصادية للدول التي

تحتل أرض كردستان. إن هذه المحاولة الجريئة ستجعل من الإقتصاد القومي قوة ذاتية ترجع بمنافعه نحو و إلى الشعب صاحب الأرض و ستخلق هذه المحاولة العملية ترابطاً فيما بين الأطراف السياسية و الإقتصاد القومي الذي يحتاج أصلاً إلى أن يكون في يد أصحابه الحقيقيين و سيصبح بذلك الدخل القومي في أمان أكثر و في ازدهار أمثل و ستستفيد بذلك الأطراف السياسية بعد أن يستفيد الشعب. فمسألة الدخل القومي و طرق قياسه و تحليل مكوناته أيضاً، هي مسألة هامة و تحتاج إلى أن تقف عندها الأطراف السياسية عبر إدارة إقتصادية مُختصة، تضع هذه القياسات لها و تقوم بتحليل تلك المكونات. إن الدخل القومي الذي هو الآن في خدمة المحتل، يُراد له أن يكون في خدمة الشعب عبر أطرافه السياسية أيضاً إلى أن يتحرر من قيود المحتلين. و هذه المسألة بالنسبة للأطراف السياسية الكردية ليست في متناول اليد الآن، ولكن بإمكانهم وضع المنهج المناسب لأجل جعلها في الإطار القومي و في الإطار العملي الذي ترجع منافعها نحو الشعب في المستقبل القريب. و هذه العملية جزءٌ من النشاط الإقتصادي الذي يُبديه الشعب خلال عمل أفرادهم في أرضهم و أمكنة أعمالهم المختلفة. و هناك إمكانية أن يصبح النشاط الإقتصادي حُرّاً إذا تحرر من القيود الإدارية عملاً و إنتاجاً و في هذه المعادلة إنجاز كبير سيتحقق فيما إذا توصلت إلى مُبتغاها، أي إذا تم تطبيقها في الواقع العملي و أنت بنتائجها المرجوة. إذ تستطيع الأطراف السياسية الإشراف على النشاط الإقتصادي القومي من أجل أن تعود نتائج هذا النشاط إلى الإطار القومي

الشعبي و هي بذلك ستُنافس بمضمون مُقاوم الخطط التي يمشي عليها المُحتلّون و سيكون هذا نضال إقتصادي مُضاف إلى النضال السياسي و مثلما يكون النضال السياسي قومياً كذلك سيكون هذا النضال الإقتصادي قومياً أيضاً. بذلك ستصبح هناك علاقة خلّاقة ما بين الإقتصاد القومي و السياسة القومية للأطراف السياسية و بها سيزداد النضال التحرري قوة و ذكاءً و في الأساس تتسم هذه العلاقة بالحيوية المادية و المعنوية معاً، ذلك لأنها تحفظ الإقتصاد القومي مثلما تحفظ الأمن القومي. كما لا شك في أننا نحتاج في مثل هذا النضال إلى نظريات إقتصادية تُلائم الهدف الذي نسعى إليه و الذي هو ربط الإقتصاد القومي بإدارة الأطراف السياسية و وضعه في خدمة الشعب و بالتالي تحريره من سطوة الإحتلال عندما يتحرر أرض الوطن كله من هذه السطوة. ولكن نحتاج إلى نظريات تتأسس على ماهية و خصائص الجانب الإقتصادي الذي يخص شعبنا و ليس على ماهية و خصائص الجانب الإقتصادي لشعوب أخرى، حيث هناك خصائص إقتصادية تابعة لشعب دون آخر بالرغم من وجود المُشتركات الإقتصادية فيما بين كل الأوطان و الشعوب. و هذه الماهية و الخصائص تتجلى أولاً في طرائق الإستخدامات الإقتصادية و في أنواع العمل و الإنتاج و في الأولويات الإقتصادية. لذلك نحتاج إلى نظريات تنبع من الواقع الإقتصادي الخاص و لا شك من أن تكون هناك إستفادة من التجارب الإقتصادية للآخرين. فحتى يكون إقتصادنا مُلكاً لنا لا بد أولاً من أن تكون نظرياتنا الإقتصادية نابعة من الحياة الإقتصادية التي تخصنا. هذه الحياة الإقتصادية التي ■

زالت غير مُدَوَّنة و إن كانت معروفة بصيغها البسيطة و هي ما زالت بعيدة عن محاولات البحث و التحليل القوميين.

يعني الإقتصاد فيما يعنيه عدم التبذير و الحفاظ على التوازن، أي أن يكون كل شيء بحسبان و من أجل الضرورات الحياتية، ولكنه يعني أيضاً تلك القوى المادية التي تُؤمّن للفرد و المجتمع و حتى للكائنات الحية جميعها سُبُل العيش و الإستمرار في الحياة. أي أن الإقتصاد هو أداة الحياة المادية التي تدخل في المجال المعنوي حفظاً و صيانةً و إستمراريةً للحياة. أما الإقتصاد القومي الذي يعني ذلك الإقتصاد الذي تعود قواه المادية إلى الشعب فهو أداة الحياة الخاصة بالشعب و الذي يكون ناتجه مُكتسباً للخصوصية و يعود ناتجه هذا من الوطن و إليه. و يُطالب هذا الواقع منا أن نكون مُتفهمين و مُدركين لقوة الوحدة أكثر، من حيث أن الوحدة تستطيع إيصالنا إلى تحقيق هذا التوازن و إلى إمتلاك القوى المادية الكفيلة بالتحريرو الإستقلال و بناء الدولة. لهذا فإن من مهمة الحزب أو الطرف السياسي الفاعل قومياً، أن يملك ناصية الإقتصاد القومي و يعمل على إيجاد نظريات خاصة به و تطبيق تلك النظريات على أرض الواقع بعد تثبيت نتائجها و احتمالات نجاحها. لا شك في أن هذا يحتاج أيضاً إلى خطط سياسية للإقتصاد القومي بهدف المحافظة عليه و الإستفادة الشعبية منه و الإدارة السياسية المُشكلة وفق صيغة هيئة الإقتصاد القومي، ستقوم بمثل هذه المهمة. فالنظام الإقتصادي القومي الذي هو نظام مجتمع مُوحد و مُنتج و مُتقدّم، فيه من القوة الدافعة و الطاقة الكامنة ما يجعله قادراً

على حفظ هذا الإقتصاد و إدارته. و كما هو معروف أن الإقتصاد بشكل عام تُحرك الشعوب و تُسيرها نحو التطور و الإزدهار، فإن الإقتصاد القومي أيضاً يسير بالشعب نحو تحقيق الهدف القومي الإقتصادي الذي لا يقل أهمية عن الهدف القومي السياسي. هكذا يكون علم الإقتصاد دارساً و مُحْتَسَباً للحياة المستقبلية سواءً للفرد أو للمجتمع أو للشعب أو لجميعهم معاً و في هذه المسألة عوامل و شروط لو تم التقيد بها لأصبح الإقتصاد قوياً بحيث سيكون بإستطاعته تأمين الحياة المادية إلى ما شاء الله. لذلك فإن أية إدارة إقتصادية مُطالبة بالأمانة التي هي إحدى عوامل و شروط هذه المسألة و مُطالبة بالدقة و التحقيق و هما إحدى عوامل هذه المسألة أيضاً. حيث تعمل كل هذه الشروط و العوامل على عدم حدوث الفساد الذي يحوم في و حول الإقتصاد في أية ساعة و أوان، لما للإقتصاد من سحرٍ يُؤثر على النفوس سلباً. و لنعلم جميعاً أن هذا الإقتصاد القومي هو رباط إقتصادي أيضاً لأنه يجمع الأطراف السياسية في بوتقته و بذلك يكون عاملاً مهماً من عوامل تحقيق الوحدة المنشودة. و قضية أن يكون هذا الإقتصاد القومي رباطاً إقتصادياً ينبع من كونه بنیانٌ تشترك جميع الأطراف السياسية في تنفيذ برامجهِ و مناهجهِ.

١٤- التمسك بالأصالة الإجتماعية ركنٌ أساسي من أركان الفكر القومي النبيل و الأصيل و الإنساني، بشرط أن يكون العلم هو الفيصل و الحكم في وجودها. فلنتمسك بتلك القيم و المبادئ الأصيلة

لشعبنا و التي تُعبّر عن ذات الفرد و المجتمع إيجاباً و التي تُحافظ على هوية الفرد و المجتمع الشخصية و الإنسانية و تُقوّم السلوك و المسالك الحياتية، فتجعلها تسمو و تبرز بين الأقوام الأخرى و في مسيرة الحياة الإنسانية.

أفرزت المسيرة البشرية و تجاربها ما هو ثابت و مُتغير في آنٍ واحد من خلال أبحاث و صراعات مختلفة. و ظهر لنا أن ما يتغير و يتحول هو كل ما هو مادي على الأغلب و أن الثابت هو كل ما هو معنوي على الأغلب، مع الأخذ بنظر الإعتبار مسألتَي السلب و الإيجاب، حيث يمكن أن نرى ما هو معنوي و سلبي أيضاً. ولكن ما نستطيع أن نجزم به هو أن المعنوي الإيجابي ثابت لا يتغير و أنه هو الذي يبقى أصلاً و مركزاً للبُنيان. و لذلك فإن المعنوي الإيجابي هو الأصل و منه إنبثقت نظريات الإصلاح وصولاً إلى الأديان و من ثم عودة أخرى إلى نظريات الإصلاح في العصور الراهنة. لهذا فإن المعنوي الإيجابي ظل منذ آلاف السنين ثابتاً طالما بقيت البشرية تسترشد و تلتزم بالقوانين و المبادئ الإنسانية التي شكّلت هذا المعنوي الإيجابي. و إذا إعتمدت الإنسانية على هذا المعنوي الإنساني تكون بذلك قد تمسّكت بالأصالة و جعلتها نهجاً في مسيرتها الحديثة و في المستقبل. ففي هذه الأصالة لا غشّ و لا خداع و لا كذب و لا سلوك سلبي و لا خيانة و لا عمل مُنافي للقوانين الإلهية و الوضعية التي تُحافظ على المبادئ و القيم الإنسانية السامية و التي هي معنوية في وجودها. فالأصالة هي الطهر و النقاء و هي الكينونة التي تستند دائماً و أبداً إلى الحق من حيث هو لا من

حيث الإرادات المختلفة. و لا يعني التمسك بالأصالة تخلفاً كما قد يُعتقد و ذلك بجعل الأصالة مرتبطاً بالماضي، فنحن نعلم من التاريخ و من الواقع الحياتي المُعاش أن الأصالة تعني المعنوي الإيجابي الثابت منذ أزمنة سحيقة و هي ما زالت ثابتة و سوف تظل كذلك مستقبلاً. و لا ننسى أنه حتى في الجانب المادي هناك أصالة و عكسها و الأصالة مطلوبة فيها أيضاً. ولكن في الأصالة الإجتماعية هناك المعنوي الإيجابي الذي يُفسر السلوك و درجة الوعي و كيفية هذا الوعي. فالأصالة تعني الصفاء و الصفات الراقية الإيجابية و تجد ذاتها في الإبداع و الإيجاد لا في التقليد و إتباع ما قد وُجد و أنجز. ففي مسألة الشخصية مثلاً هناك ميراثٌ للفرد في المجتمع قد جاء طبيعياً خلال مراحل التاريخ الخاص بالمجتمع و لا يحتاج الفرد إلى تقمّص هذه الشخصية بنجاح في حياته العامة و الخاصة إلا إلى من يُنظّم له هذا الميراث و يُعرّفه به. هذا أفضل من أن يترك الفرد هذه الشخصية الموروثة و يذهب ليتقمّص شخصية أخرى لها مراحلها الخاصة بها. فعندها سيكون هذا الفرد بلا شخصية نظراً لأن الشخصية الأخرى المكتسبة لا تُناسبه لأنها لا تُوافق الأصل لديه. هذه المحافظة على ما هو خاص بالمجتمع إيجاباً هي الأصالة التي تنعكس بالنسبة للذين يتمسكون بها على كل مجالات الحياة الفردية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية و غيرها من مجالات الحياة. و التمسك بالمسألة القومية التي نحن بصدها أصالة ولكنها تحتاج إلى أن تكتمل فصولها من الناحية العملية. أي أن يجعلها الذين يتمسكون بها تدخل في كافة مجالات حياتهم و منها

المجال السياسي. فالأصالة في المجال السياسي تفتح الطرق أمام كل ما هو إيجابي و من هذه الإيجابيات الوحدة التي نريدها. بل إن الأصالة تدعو إلى الوحدة بالإستناد إلى التاريخ و أزمنته و إلى علم الإجتماع و كينونته و ترسم مستقبلاً مُشرقاً للمجتمع الذي يتمسك بها. و الأصالة الإجتماعية تشمل جميع أفراد الشعب و بكل فئاته و تشمل على وجه الخصوص الفئة السياسية و المثقفة و ذلك لأن الشعب بكل فئاته وجود إجتماعي و كينونة إجتماعية. و الوحدة المُستندة إلى الأصالة الإجتماعية تدوم في توافق و إزدهار، لأن المقومات القومية و الإنسانية تتجسّد فيها و تُديرها و تصبح بذلك وحدة أصيلة مُنيرة للدروب و مُحققة للآمال. و التغيرات التي تستهدف الأصالة الإجتماعية إنما تستهدف الوجود الخاص لمجتمعنا و هي من أجل تحريف المجتمع عن دربه الذي يبتدأ من عُمق تاريخه و يصل إلى مستقبله الخاص. هذه التغيرات و محاولات فرضها على الفرد و المجتمع تأتي من الأعداء و من الروح العدائية و هناك بين المجتمع نفسه من يروم إلى تلك التغيرات تحت مُسمّيات و شعارات لا تُوافق مراحل وجود المجتمع. إن الذين يريدون تحريف المجتمع عن سلسلة مراحل تطوره منذ البدء و إلى الآن، إنما يريدون إفساد المجتمع و بذلك تمنحي الأصالة الإجتماعية التي هي أساس الهوية المجتمعية. إن الأخلاقيات التي يكتسبها كل مجتمع من خلال مراحل تطوره و تاريخ وجوده و تستند إلى الطُهر و النقاء و الأصالة، لا يجب أن يتم تغييرها تحت أي شعارٍ كان. حيث نُعبّر تلك الأخلاقيات الأصيلة عن ماهية المجتمع و خصوصية أفراداه. و لا أحد

يستطيع أن يُنكر أن تهذيب الأخلاق و تزكية النفس من عوامل الأصالة و مجموع العوامل التي تُشكّل الأصالة الإجتماعية التي تحتاجها السياسة، من حيث أن هذه السياسة هي إدارة للشعب و الوطن. و لا يمكن أن نقول أن لأصالة في السياسة إلا بالنسبة لهؤلاء الذين لا يؤمنون بالأخلاقيات و ليست لهم أصول. فالذين يرون أن الأخلاقيات تقف حجر عثرة أمام الخطط و البرامج السياسية إنما يفتقدون إلى الأخلاقيات منذ البداية، أي منذ تكوينهم المجتمعي. على العكس من ذلك فإن السياسة المُستندة إلى الأخلاقيات هي السياسة التي تدخل التاريخ و تبقى نبراساً يُنير دروب المعرفة و العلم لدى بني الإنسان و تبقى رموز تلك السياسة من شخصيات و نظريات و برامج دُخرًا للإنسانية. فالتاريخ يكشف ما سبق و اليوم نعرف الذين كانوا سابقاً و عبر التاريخ عديموا الأخلاق و نعرف أصحاب الأخلاق أيضاً و مُتميزهم ضمن ميزان السلب و الإيجاب و الخير و الشر. و لا أحد اليوم يختار عديموا الأخلاق لأنهم لم يُقدّموا سوى الشر و الخطأ و الدمار للمخزون الثقافي و المعرفي للإنسان. إن السياسة التي تعتمد الأصالة الإجتماعية في مناهجها تبقى خالدة و تُقدّم نموذجاً يُحتذى به لأن الأصالة تُقاوم السلب و الخطأ و الشر و تُثبت القيم و المبادئ التي تُساهم في تطور المجتمع البشري نحو آفاق أوسع في مجال العلم و المعرفة.

كما أن القيم و التقاليد الإيجابية و التي أتت إيجابيتها عبر التجربة الإنسانية، ليست مُتغيرة فهي قد أتت منذ آلاف السنين و ما زالت باقية. أما القيم و التقاليد السلبية التي أتت سلبيتها من

التجربة الإنسانية أيضاً، فهي مُتغيّرة و يجب أن تتغيّر بل و تنتفي. فالصدق غير مُتغيّر و هو مطلوب مستقبلاً كما كان مطلوباً ماضياً و الأخلاقيات الواجبة و الفضيلة و الأدب ليست مُتغيرة و هي مطلوبة في كل زمان و مكان. أما الجهل فعليه أن يتغيّر دائماً ليُخلي المكان للعلم من أجل المعرفة و من أجل الوصول إلى الحق و الحقيقة. و الصدق مبدأ أصيل يُقابله الكذب الذي يؤدي إلى الخيانة و هو مبدأ غير أصيل و لذلك فإن السياسة القائمة على الصدق تبقى رصيذاً و مُلكاً للإنسانية حتى و إن لم تنتصر. أما السياسة القائمة على الكذب فهي دون رصيد و لا تستطيع أن تكون مُلكاً للإنسانية و ذلك لأنها مرفوضة في النهاية حتى من قبل واضعيها. و الوحدة التي نريدها هي من صميم سياسة أخلاقية صادقة، أي أنها تنتمي إلى الأصالة الإجتماعية التي لا تقبل إلا ما هو سامي و طاهر و شريف. و الوحدة التي تعتمد على الأصالة الإجتماعية عملية قومية رائدة تضع في الحسبان كل خصوصيات المجتمع و تعمل في سبيل حفظ تلك الخصوصيات و نجاحها. بالإضافة إلى أنها تقوم على تمّتين اللّحمة الداخلية و التي يحتاجها الشعب في النضال من أجل الإستقلال و بناء الدولة. فالعلاقة إذاً فيما بين الوحدة و الأصالة الإجتماعية هي علاقة الفكر و القلب، حيث تعمل هذه العلاقة على تفعيل الجسد المجتمعي و السياسي و تجعله من القوة بحيث يكون في إستطاعة هذا الجسد أن يكون نشطاً و ذو قدرة على تخطّي الصّعاب و ذو قدرة أيضاً على تقديم الحلول للمعضلات. من هنا تأتي أهمية أن تكون العملية الوحديّة السياسية مؤمنة

بإتباع الأصالة الإجتماعية في و خلال مسيرة نضالها. فجوهر الوحدة التي نريدها قومي مرتبط بهذه الأصالة الإجتماعية التي تفرض ذاتها في مختلف أوجه الحركة السياسية مثلما تفرض ذاتها في الأوجه المجتمعية. هذا ما يجعلنا نُشَدّد على أن أصل الشيء مهم و البحث عنه واجب لأنه يساعدنا في رسم لوحة كاملة التفاصيل و واسعة الأفق. ذلك لأن الوضع السياسي الذي هو عليه قضية الشعب الكردي مُتَشَعّب و مُتَعَدّد الأوجه نظراً لوجود أكثر من جهة و أكثر من عدو و أكثر من سبيل للوصول إلى المُرادات. إلا أن الأصالة الإجتماعية التي ستُوجّه العملية الوحودية لدينا، ستجعلنا نتحكّم بهذا الوضع من مُنطلق أنها ستُحافظ على ما نملك من خصوصيات مختلفة. مثلما ستكون السياسة و أدواتها المُعتمدة على هذه الأصالة مُتمكّنة من إدارة هذه الجبهات المُنفتحة على الشعب الكردي منذ أزمان طويلة. كل هذا لأن هذه الأصالة ستحفظ لنا القدرة على الإمساك بخيوط الوضع السياسي و توجيهه نحو الوحدة و نحو تحقيق أي هدف آخر. فالقدرة المعنوية تُساند القدرة المادية و تُحقّق الهدف المعنوي ضمن معادلة كونية ثابتة تُدير الوجود. كما أن أهمية الأصالة الإجتماعية بالنسبة للفرد و المجتمع و للسياسة التي تُديرهما، تبرز من خلال جملة العلاقات و المعادلات التي تُفرزها. فنحن نعلم أن العلاقات القائمة على المبادئ الإنسانية مثلاً، لا يمكن لها أن تنكسر كما لا يمكن للعلاقات القائمة على المبادئ القومية أيضاً أن تخسر المعركة. و هذا هو جوهر القضية التي تظهر من خلال العلاقة بين الوحدة و الأصالة الإجتماعية. أي

أن الوحدة تستطيع إمتلاك سلاح مُؤثر عندما تسير وفق منهج الأصالة الإجتماعية و السياسة التي ستنتهج مبدأ الأصالة الإجتماعية سترى نفسها مُتحدة مع الشعب بشكل و مضمون عمليين، ذلك لأن الشعب يريد هذه الأصالة مثلما يريد الوحدة.

و في الأصالة الإجتماعية هناك مبدأ العدالة التي تحتاجها كل القوى السياسية خلال إدارتها. فمبدأ العدالة يُحدد الحقوق و الواجبات على إختلافها و يضع الأمور في نصابها القانوني و الشرعي. بل إن العدالة هي قوة ناظمة إلى حدٍ بعيد للعملية الوحدوية مثلما لأية عملية أخرى، من حيث أنها تُبَيّن لكل الأطراف ما لهم و ما عليهم. و تُعتبر العدالة أسمى مبدأ أصيل إجتماعياً و قد سعى الإنسان و سيظل يسعى إليها. أما القوة السياسية التي تنتهج العدالة في مسيرتها النضالية، فهي القادرة على تحقيق الأهداف و منها هدف الوحدة. كما أن العدالة هي التي تُحدد الجانب القيادي للوحدة، أي أنها تُحدد قائد الحركة الوحدوية و ذلك بالإستناد إلى وقائع التاريخ و المواقف القومية و طبيعة النضال. لذلك لا بد من التمسك بالعدالة و قبول إجراءاتها لدى تبيان الأدوار و تعيينها.

هكذا فإن المنهج الوحدوي الذي يتألف من جملة هذه البنود و المواد التي قد تزيد بحسب النظريات المختلفة، سيجعل من موضوعة الوحدة أمراً واقعاً و مُحققاً في الحياة العملية للقوى السياسية و للشعب بفئاته. كما سيكون دليلاً مُرشداً لكيفية

تحقيق الوحدة و سيكون بمثابة دستور تقوم عليه هذه الوحدة. مثلما أن هذا المنهاج هو مشروع تطبيقي عملي بيد الأطراف السياسية تستطيع بها جعل العملية الوحدوية نظاماً قائماً بذاته. و بهذا تخرج الوحدة من نطاق الكلمة إلى نطاق النظرية الموضوعة التي تستطيع أن تتناول كل مُتعلّقات الوحدة ضمن سياق فكري لتقدّمه على شكل خريطة طريق. قد تكون بعض بنود هذا المنهاج مُحققة إلى حدٍ ما في الواقع السياسي الكردي مثل بند فتح الطريق أمام عملية الوحدة و مثل عملية التواصل و التقارب إلا أن هذا ليس كافياً لكي تتحقق الوحدة. و لكي تتحقق الوحدة لا بد من أن ترى كل هذه البنود النور و تلقى الإهتمام العملي اللازم. ثم أن الطريق أمام الوحدة كان دائماً مفتوحاً في الأدبيات الشعبية و الثقافية الكردية و طوال سنين إلى الآن، ولكن لم تتحقق الوحدة المطلوبة. كما أن التقارب و التواصل فيما بين الأطراف السياسية الكردية كانتا دائماً حاضرتين و لا تزال، إلا أن الوحدة المطلوبة لم تتحقق و لم تصل إلا إلى حد إتفاق ما على مسائل محددة و الإتفاق مجرد جزء من الوحدة و ليست هي الوحدة بذاتها الكاملة. و هذا بسبب أن البنود الأخرى الواردة في هذا المنهاج المذكور هنا لا وجود لها بينهم و لأنه لم يكن هناك منهاج بهذا الخصوص لديهم. ثم أن الوحدة لا ترى نوراً لها إذا كانت بسبب تحقيق بعض المصالح المحددة أو عندما كانت هناك ضائقة و وضعٌ فيه إجبارية. فالوحدة عملية شاملة لمثل هذه البنود التي ذكرناها و التي تُشَدّد كلها على أن النضال من أجل تحقيق أي هدف عليه

أن يلتزم بالجانب المعنوي و الفكري. إن هذه العملية لا ترضخ إلا لإرادة الشعب الذي قد أجرى إستفتاءات لمئات المرات حول الوحدة و قد أرادها بدون توقف، ذلك لأنها طريق خلاصه و قوة إستقلاله. إن الوحدة بدون تطبيق بنود هذا المنهاج لن تكون ذات حركة مثل الجسد الذي لا دماء فيه و البنية الأساسية لها هي الإيمان بالفكر القومي الذي يُسَيِّرُها و يُديرها. إذ أننا نريد وحدة دائمة لا تكون يوماً موجودة و يوماً آخر غير موجودة و من أجل أن تكون كذلك، يُفترض أن تستند إلى كل ما هو أصيل ليس تاريخياً و إجتماعياً فقط و إنما في المجالات الأخرى أيضاً. فإذا إستندت الوحدة إلى كينونة و طبيعة المجتمع و الشعب و إلى المبادئ و القيم السياسية و الإقتصادية و إلى قوة عسكرية فاعلة و إلى ثقافة أصيلة، ستكون حاضرة و دائمة و مُنتصرة. أما إذا كانت الوحدة مجرد أداة لتمرير مرحلة سياسية معينة و إعلاماً يهدف إلى تمجيد طرف سياسي ما أو حركة سياسية ما، فإنها ستكون أسيرة تلك المرحلة و تزول بزوالها. و الوحدة ليست مطلوبة من أجل أن تكون مرتبطة بمرحلة ما فقط، بل هي مطلوبة من أجل أن تبقى إلى الأبد لأنها مطلوبة في كل زمان و مكان. فكما كان الماضي مُؤلفاً من مراحل و أحقاب كذلك هو المستقبل له مراحل و أزمنته المختلفة و الوحدة فيه (في المستقبل) ستكون بحسب المُستجدات و بحسب التطور المعنوي و المادي التي ستكون عليه الأحوال البشرية. لكن مفهومها و بنودها الواردة و مقاييسها لن تتغير حتى و إن شملت الوحدة كافة سكان الأرض و وضعتهم ضمن كيان وحدوي إنساني عام. ففي

الوحدة مبادئ عامة و مبادئ خاصة تأتي كلٌ منها بحسب طبيعتها. فالمبادئ القومية مبادئ خاصة مثلاً و إذا أُريد أن تكون الوحدة نظام فيه أساليب تُحقق المبادئ السامية و الكونية، عندها تكون الوحدة عامة. و معلوم أن الوحدة الخاصة هي لشعب ما دون آخر، أما الوحدة العامة فهي لبني الإنسان أجمعين دون تمييز و بشكل شامل. لذلك فإن الوحدة التي يُطالب بها الكُرد هي وحدة خاصة و يسعى الكُرد إلى تحقيق هدف خاص هو التحرر القومي و بناء الدولة بالاعتماد على سُبُل كثيرة منها الوحدة التي تزيد في القوة و تؤدي إلى الانتصار.



مُعَوَّقات الوحدة

مثلما لأية عملية صعوباتها و لكل مسيرة مُعوقاتها، كذلك فإن للوحدة مُعوقات تعترض طريقها. و بالنسبة للحالة الكردية هناك مُعوقات كثيرة تقف حجر عثرة أمام مسيرتها و تطبيقها لأسباب أغلبها داخلية مرتبطة بالأطراف السياسية. أي أن الأطراف السياسية هي التي تتحمّل عبئ وجود هذه المُعوقات و ليس على الشعب شيء في هذا المجال. فالشعب كما أظهرنا يريد الوحدة و حسب و لا يعرف كيف ستكون و أيضاً ليس له يدٌ في عدم تحقيقها. أما النخبة السياسية الموجودة في حُضن الأطراف السياسية فهي المسؤولة عن وجود هذه المُعوقات. ولكن قد يكون هناك وضع سياسي ما يتسبّب في عدم قدرة الأطراف السياسية على تجاوز تلك الصعوبات و المُعوقات. من مُبيّنات هذا الوضع السياسي مجيئ و تأسيس بعض

الأطراف السياسية وفقاً لسياسات خاصة بعضها دولي المنشأ و بعضها إقليمي المنشأ. هذا الوضع لا يسمح أن تتوجّه الأطراف السياسية الكردية التي تأسست وفقاً لحسابات و مبادئ قومية نحو إنشاء هذه الوحدة المطلوبة. و لعلّ هذا الوضع السياسي هو أول و آخر الأسباب التي تقف في وجه عملية تطبيق الوحدة. فالطرف السياسي القومي المنشأ و التوجّه يرى صعوبة كبيرة في مسألة إقناع الجميع لأجل خلق هذه الوحدة، لأن المسألة القومية لدى الأطراف السياسية الأخرى قد لا تكون ذات أهمية كبيرة. بل حتى قد يكون هناك أطراف لا تُحبّذ الفكر القومي و التوجّه القومي و ترى فيه تخلفاً. و في العموم هناك عدة أسباب جوهرية لهذه المُعوقات نوردها بالشكل و المضمون التاليين:

أولاً: ضعف المشورة القومية (غياب الشورى القومية) ..

لقد كان طوال سنين وجود القضية القومية للشعب الكردي وجود ضعف الشورى القومية فيما بين الأطراف السياسية من جهة و في حُسن النخبة المثقفة من جهة أخرى. فنحن لم نرى حتى الآن مناقشات و تحليلات و أبحاث عن القضية القومية تهدف إلى خلق أجواء هذه الشورى فيما بين الأطراف السياسية و فيما بين جهات النخبة المثقفة. فكل ما هنالك هي محاولات التعريف بالقضية القومية و بيان الهدف القومي فقط. نحن لم نرى مثلاً تاريخاً كردياً مكتوباً وفق أسس قومية و وفق نظرية قومية. كما لم نرى بحثاً إقتصادياً تناول الإقتصاد الكردي وفقاً لنظرية قومية. و الأهم من

كل هذا لم نرى بحثاً اجتماعياً يتناول القضية الاجتماعية القومية التي هي أهم أبحاث الفكر القومي. و لا تتجاوز كل الأبحاث التي كُتبت في هذه المجالات إلى الآن حدود الكتابة البحثية الضيقة. أما أن تكون هناك أبحاث و تحاليل على أساس الفكر القومي فهذه غير موجودة إلى اليوم، و في الإعلام أيضاً كذلك.. حيث هناك إعلام كُردي يتناول المسائل القومية يومياً و لكن هذه المسائل ليست في مستوى الفكر القومي و النظرية القومية التي علينا أن نخلقها و نجعلها محور مُشاورات و مناقشات عميقة فيما بيننا. إذ ليس كافياً أن يكون هناك موضوع قومي يتم كتابته من قبل أحد الأساتذة أو المثقفين و تنتهي المسألة هكذا. فالمطلوب هو أن تكون الكتابة القومية مُعتمدة على الفكر القومي من حيث هو فكر و تصبح محل مناقشات مستمرة و تصبح أيضاً مادة للتشاور السياسي في أروقة السياسة الكُردية. و أيّ موضوع أو بحث يتم تقديمه إلى القراءة عليه أن يخضع للدراسة و الاستفادة الفكرية منه و يجري عليه الأخذ و العطاء و عليه أن يُنتج فكراً قومياً تنظيرياً تتم المشورة فيه و عليه من أجل الفائدة السياسية التطبيقية. و في حالةٍ سياسية و اجتماعية كالحالة الكُردية كان لا بد أن تكون هناك مشورة مستمرة من خلال الإعلام و من خلال الطرق الدبلوماسية المختلفة، عن المسألة القومية و آفاقها و مآلاتها. ولكن مثل هذه المشورة ليست موجودة و إذا تواجدت فهي ضعيفة إلى حد أنها لا تحدث إلا في المناسبات و عند حدوث المُستجدات و بصيغها البسيطة. أي أن هناك قصور داخلي من ناحية الشورى فيما بين الكرد سياسيين و مثقفين

و أساتذة جامعيين. هذا القصور في مسألة الشورى تُساهم في تباعد القوى السياسية أو على الأقل تخلق مسافة فراغ فيما بين هذه القوى. هذا الفراغ القاتل الفاصل ما بين الشعب و إرادة الوحدة و الأطراف السياسية و الذي آن الأوان له أن ينجلي عبر البدء بفتح باب المشورة القومية التي أساسها الفكر القومي و الوحدة و غيرها من القيم و المبادئ القومية التي تخص الشعب الكردي. و هذا الدور ليس فقط دور الرموز السياسية بل دور المثقفين و الأساتذة الجامعيين أيضاً، حيث هم يستطيعون تقديم فكر و أدبيات قومية تصبح مادة لهذه الشورى التي نقصدها. أما الإعلام فبمقدوره أن يكون منصة من أجل تشجيع هذه الشورى و إعطاء المجال الرحب لها كي تشارك فئات الشعب فيها أيضاً. إن أجواء الشورى القومية هذه هي في خدمة العملية الوحدوية من حيث أن هذه العملية تبقى حاضرة في كل أوان و تُعطي دفناً للعلاقات في ما بين الأطراف السياسية. كما أن الشورى القومية تخلق روابط و علاقات صادقة و تحدد السلبيات و الإيجابيات بشكل علمي لأنها تجري وفقاً لأسس الفكر بشكل عام. و هذه أيضاً مسألة تخدم العملية الوحدوية مثلما تخدم مجالات أخرى نضالية. كما تساهم الشورى و تصبح سبباً في إختيار السبيل الأنجع و الأنجح و إيجاد كفيات مناسبة من أجل السير قُدماً بالقضية نحو الحل. و تُستمد هذه القوة المنجزة و المؤثرة من الشورى لأنها جوهر الوحدة، حيث أن الشورى فيها مجموعات سياسية و ليست مجموعة واحدة و فيها مجموعة أفكار و ليس فكراً واحداً و فيها عدة أطراف تمثل الشعب و ليس طرفاً

واحداً. وهذه هي الوحدة بعينها. أي أن الشورى تُساوي الوحدة و الوحدة في الشورى التي تُوجّه الجميع نحو هدف واحد و تُوجّه الجميع نحو الإجماع على هدف واحد و قضية واحدة. و من هنا تأتي أهمية الشورى بشكل عام و الشورى القومية بشكل خاص. ثم أن الشورى القومية تتناول القضية القومية من مختلف و كل زواياها و تعمل الفكر من أجل إنجازات قومية مختلفة، بالإضافة إلى أنها تخلق الأسباب للتكاتف و التوحيد و النضال المشترك. و ضعفها يعني ضعف العملية الوحدوية أو عدمها و هي قوة مُحركة لهذه العملية و في نفس الوقت هي قوة مُنجزة و مُبتكرة. و لا تقف الشورى القومية عند حدود سياسية، بل تتناول المجالات كلها لأنها ترتبط بالحياة في مختلف أنحائها و جوانبها. ولكنها بالنسبة للوحدة مُرشد و دليل و مُبدع لبرامج تؤدي إلى تحقيق هذه الوحدة. لذلك تقف الشورى القومية موقف القائد الشعبي الذي يستند إلى إرادة الشعب و يسعى دوماً إلى إنتصار الشعب. و في الحالة الكردية تتصدّر هذه الشورى قائمة النضالات المختلفة - أو هكذا عليها أن تكون - لأنها تمثّل كل فئات الشعب. أي أن الشعب يريد هذه الشورى إذا وُجِدَت كما يريد الوحدة لأنها تؤدي إلى التوحيد ليس في القرارات الصادرة من أجل القضية فحسب، بل أيضاً من أجل إنشاء القوة اللازمة الفكرية و المادية للتحرر و الإستقلال.

هكذا إذاً تصبح الشورى القومية واجبة الوجود لأنها هدفٌ أولاً و لأنها تحقق الهدف ثانياً و هي تساهم في إنشاء الوحدة المطلوبة التي تُرضي إرادة الشعب و القوى السياسية في آنٍ واحد. أي

أن هذه الشورى تستطيع أن تُبدع فكراً بحيث تضع الأمور جميعها في نصابها و على طريقها الصحيح. و هي في الحالة الكردية مطلوبة مثل الماء للزراعة.

ثانياً: ضعف المنهج القومي..

بالرغم من أن الإعلان القومي و الحديث عن القضايا الوطنية و الشعبية قومي، إلا أن النهج القومي ضعيف أو غير موجود. فهذا النهج ضعيف لأنه لا يخرج عن إطار الكلمة و الحديث و هو غير موجود كبرنامج. لذلك تسير هذه المسألة المهمة التي تحتاج إلى حل بين الكرد ببطئ شديد و بوجود عدم إستقرار فيها. هذا لأن النهج إنما يوضع و يتم إبداعه فكراً و عملاً و يدخل حيّز التطبيق من خلال الأجهزة الإدارية الشعبية التي يمثلها الطرف السياسي. ففضية إظهار الترابط فيما بين الوحدة و النهج القومي مثلاً، تحتاج إلى تحليل و بحث علمي أكاديمي يُبرز تلك العلاقة على أنها قومية و واجبة. و يتبين هذا الضعف في الأدبيات المطروحة و المنتشرة سواءً التي على شكل كُتب أو في الصحف و الإعلام. هذه الأدبيات لم تستطع إلى الآن تثبيت المنشأ القومي للفكر القومي الكردي و لم تستطع وضع تاريخ معين لنشوء المسألة القومية لدى الكرد. حيث أن المسألة القومية لم تنشأ فقط منذ أن أصبح الكرد مسلوبي الإرادة و أصبح وطنهم مُحتملاً. بل إن المسألة القومية تبدأ عندما تظهر القومية على مسرح التاريخ و تُعرّف عن نفسها تكويناً مختلفاً عن الأقوام الأخرى و هذا ما لا يوجد في الأدبيات الكردية و لا في الأجهزة

الإعلامية الكردية حتى الآن. إن النهج القومي له تاريخ و له أسس و برامج تحدده و تُبَيِّن مبادئه. و الأدبيات القومية الموجودة إلى الآن ليست إلا أدبيات مُدَوَّنة بَنَفَس قومي و بحسب نظرة قومية لا ترتقي بهذا الشكل و المضمون إلى مستوى النهج القومي. فالنهج القومي مثلما له تاريخ يبحث في نشوء القومية و كيفية هذا النشوء، له أيضاً مُمَيِّزات تُمَيِّزه عن أي برنامج آخر في الحياة. و يكفي أن نُنَوِّه في هذا المجال الضيق إلى أن النهج الذي نتحدث عنه إنما يتكوَّن من خلال خلق و إظهار الترابط و العلاقة فيما بين الإدارة السياسية و أملاك و ثروات المجتمع المعنوية التي تكمن في علم إجتماعه و علم إقتصاده و ثقافته و ميراثه المجتمعي بشكل و مضمون قوميين. كذلك يتكوَّن هذا النهج من خلال تقديم شرح مُستند إلى فكر قومي منظم يتبيَّن فيها الميراث المجتمعي الذي يتم توجيهه و الإفادة منه في الحياة العملية للشعب. إذاً فالمنهج القومي لدى الكرد معدوم حتى الآن من الناحية الأكاديمية ولكن له وجود ضعيف من خلال بعض الأدبيات و المواقف السياسية التي تطرأ ما بين فترة و أخرى. هذا الضعف في المنهج القومي يُؤثِّر على سير أية عملية قومية بين الكرد و منها عملية الوحدة التي يجعلها هذا الضعف بعيدة المنال و لو إلى حدٍ ما. فالتمسك بالقضية القومية و كتابة و تدوين الفولكلور الكردي و محاولة كتابة تاريخ قديم عن الكرد كلها مشاعر و أعمال مباركة، ولكنها لا تخلق نهجاً إلا عبر عمل فكري منظم تكون فيه مسألة النشوء و الأصل و الأصالة مُصاغة صياغة علمية أكاديمية. إن الشعر القومي

يُعبّر عن الإحساس و الوعي بالمسألة القومية ولكنه لا يستطيع أن يخلق نهجاً قومياً، كما أن القصة التي تتحدث عن حادثة قومية لا تستطيع أن تكون في خدمة المنهج القومي و لا يستطيع كتاب التاريخ الذي يسرد الأحداث و يُعرّف الشخصيات و الجيوش و أعمالهم أن يكون نهجاً قومياً. ولكن جميع هذه الآثار و النتائج و غيرها التي مثلها في التقييم، تستطيع أن تساهم في خلق النهج القومي إذا كُتبت و دُوّنت وفق نظرية و آيديولوجيا قومية. و قد يُقال أن الآيديولوجيا تَأْطُر و تحبس الأفكار و الأفراد كما ذكرنا سابقاً، ولكن هذا التعريف للآيديولوجيا خاطئ تماماً و ذلك بحسب ما تعنيه الآيديولوجيا ذاتها. فهذا المصطلح يعني علم الفكر و علم الفكر ليس له حدود و ليس له أَطُر و تُطلق العنان للأفكار جميعها للإنطلاق نحو البحث إلى ما لا نهاية. ولكن الإنسان ذاته هو الذي جعل للآيديولوجيا إطاراً إِعتماداً على أهوائه و مُراداته و بذلك قد أضَرَّ الإنسان بالآيديولوجيا و مفهومها. و عندما يصبح الفكر القومي آيديولوجيا لن يتقوقع داخل ذاته إذا إستند إلى العلم و في العلم سعة الأفق و رحابة الصدر و فكر لا يعرف حدوداً من أجل البحث و الإكتشافات. إن النهج القومي الذي يأتي من الفكر القومي يستطيع أن يضع حلولاً جذرية للمسألة القومية بالإعتماد على تنظيم الميراث القومي و الميراث القومي للكُرد غني جداً بحيث يمكن أن يُنتج أشمل و أكبر نهج قومي. ولكن لم تتحرك الأقلام الكُردية بهذا الإتجاه إلى يومنا هذا و هذا ما يجعلنا نُصنّف النهج القومي لدى الكُرد على أنه ضعيف. إن النهج القومي هو حسيلة

الميراث القومي الذي يأتي عبر التاريخ من خلال أفراد و جماعات تعمل في إطار المفهوم القومي للنضال. أي أن هذا النهج موجود عملياً في العمل الذي يُقدّمه فرد أو تُقدّمه جماعة من المجتمع ولكن بشكل و مضمون عفويين طبيعيين و ما هو مطلوب هو أن يصبح هذا النهج كينونة منظمة لكي يكون في مقدوره تحقيق الإنجازات القومية و منها الوحدة المنشودة. حيث إن الإتفاق على هذا النهج يجعل من عملية الوحدة من أن تدخل غرفة التنفيذ و إدارته. و المقصود هو أن يصبح الوجود العفوي و الطبيعي للوعي القومي إلى نهج قومي عن طريق الفكر و عملياته و الذي يُمكنه فعل ذلك هو الفكر القومي بكل تأكيد. فنحن منذ زمن بعيد نحتاج إلى الفكر القومي الذي سيأتي عقب الوعي القومي أو نأمل أنه سيأتي و ذلك لأن الفكر القومي أكثر تطوراً و تنظيماً و إنتاجاً. كما أن الاعتقاد بأن الفكر القومي فكرٌ محدود هو اعتقاد خاطئ لأن المقصود من الفكر القومي ليس هو أن تكون كل الوجود مُختزلاً في هذا الفكر و كل قياسات الوجود تكون وفق قياساته، بل المقصود هو أن الفكر القومي مثله مثل أيّ فكر آخر مطلوب من أجل أن يعبر مرحلة و يأتي بأخرى و من أجل أن يُنجز هدفاً من ضمن جملة أهداف مختلفة. أي أننا نقصد أن الفكر القومي جزءٌ من الفكر ككل و لا يعني التمسك بالفكر القومي التخلي عن الفكر من حيث هو عام و شامل لكل الوجود. و إنما نحتاج إلى الفكر القومي لأنه ضرورة لمرحلة و أداة للوصول إلى تحقيق هدف. أي أننا لا نعني أن نكون أسرى لهذا الفكر القومي و أن نكون نابذين للفكر

من حيث هو عملية عضوية و معنوية شاملة و عامة و تخص كل الوجود الكوني. نحن نحتاج إلى الفكر القومي لكي نحلّ بها المسألة القومية كما نحتاج إلى الفكر بعموميته و شموليته العلمية لكي نكون مُتصلين بالمعارف البشرية و الطبيعية و الكونية. ثم أن الفكر القومي الذي هو جزءٌ من الفكر العام الكوني هو بمثابة دواء لكل أمراض الجسد المجتمعي الكردي في هذا الوقت و هنا يتبيّن لنا أننا نستطيع تحقيق العملية الوجدانية وفق الفكر و النهج القوميين و ليس وفق الفكر العام الكوني الذي لا يهتم بوحدة خاصة. و يظهر هنا أن ضعف النهج القومي آتٍ من عدم وجود هذا الفكر الخاص القومي و لذلك علينا التشجيع من أجل إيجاده و العمل على إحداثه. لأن الوحدة التي هي إحدى الأهداف التي يسعى الفكر إلى تحقيقها، تستمد قوة وجودها من هذا النهج الذي يُوفّر لها سُبل و أجواء ممارستها في الحياة السياسية و المجتمعية للشعب.

ثالثاً: الركود السياسي..

برز النشاط السياسي أكثر قوة و عنفواناً مع بروز الأحزاب الكردية التي بدأت عملها في الوطن و بين الشعب و كان هذا النشاط منذ البداية يشمل رقعة جغرافية معينة لكل حزب. و إلى حدٍ ما هذا ما هو عليه الوضع بالنسبة لهذا النشاط إلى اليوم مع حدوث تغيير طفيف على المجال الجغرافي الذي قد ازداد ولكن ليس لكل الأحزاب بل لبعضها القليل. حيث أن أغلب الأحزاب لا تملك نشاطاً سياسياً في جغرافية واسعة على الأرض الكردستانية. ولكن ليس هذا

بيت القصيد في مسألة النشاط السياسي فقط و إنما المقصود هو كُنه و حقيقة هذا النشاط و نوعه. إذ أن النشاط السياسي الذي نؤهنا إليه هو فقط ذلك النشاط الذي دعى و يدعو إلى تمجيد الحزب و الدعوة إلى الإنخراط ضمن صفوفه لتحقيق أهدافه. ولكن ليس هذا هو النشاط السياسي الكامل بل إن مثل هذا النشاط هو جزئي يختص بمسألة كيفية تقوية الحزب من ناحية عدد الأعضاء و ما يتأتى من هذه الناحية و من ناحية السيطرة و النفوذ. فالنشاط السياسي الذي نقصده هنا و الذي نرى فيه ركوداً هو ذلك النشاط الفكري و القومي الذي يخص الشعب و الوطن. صحيح أن وجود الحزب كان و ما يزال في خدمة القضية القومية، ولكن لم يكن هناك نشاط فكري و فكر قومي و ما زال كذلك. هذا ما جعل السياسة في حالة من الركود لأن العمليات الحزبية التي تفتقد إلى النشاط الفكري لا تستطيع إنجاز كل ما يُطلب إنجازه. فالركود السياسي إذأً مثل الركود الإقتصادي يعني فقدان النشاط ولكن أي نشاط؟ بكل تأكيد هو بالنسبة للسياسة نشاط فكري و مادي في آنٍ واحد، بالإضافة إلى النشاط الإجتماعي الذي لا يقل أهمية في هذا المجال لأنه يردف النشاط السياسي. أي أن الإنتاج الفكري السياسي هو الذي يحدد فعالية هذا النشاط أو عدم فاعليته و نحن نملك آلاف المصادر من أجل هذا الإنتاج، ولكن بالرغم من ذلك هو ليس بموجود. و بوجود هذا الركود الذي يظهر على الساحة الكردستانية من خلال عدم وجود النشاط القومي الفكري و الإنتاج الفكري القومي، تتأثر الأهداف القومية سلباً و لا تتحقق. و بطبيعة الحال

فالوحدة إحدى تلك الأهداف، بل و تتأثر الوحدة بنتيجة هذا الركود فتصبح بعيدة المنال. إذاً لو أردنا تحقيق هدف كبير مثل الوحدة لا بد من أن يكون لدينا نشاط سياسي كبير جوهره الفكر القومي و ناتجه فكر قومي. من جهة أخرى إن ما يجعلنا نقول أن هناك ركود سياسي هو عدم وجود حركة إصلاحية داخل الحزب لجهة تطويره، بحيث يكون الفكر القومي جوهره و القوة المادية المبتكرة أساسه و كذلك مركزه و الدماء التي تُسيّره هو الحق و العدالة. إن عدم وجود الإصلاح السياسي وفقاً لهذه المبادئ (الفكر القومي و القوة المادية المبتكرة و الحق و العدالة) تؤدي إلى وجود ركود سياسي لا يُؤثر على النضال الحزبي فحسب، بل يُؤثر سلباً على أي إنجاز قومي مثل الوحدة. و لا شك أن هذا الإصلاح يتطلب أدوات سياسية و مجتمعية ذاتية من أجل خلق القوة الذاتية التي تضع و تُنفذ برنامج الإصلاح. فالإصلاح لدى أطرافنا السياسية لا بد و أن يكون شاملاً للقضاء على حالة الركود السياسي و ذلك بجعل العمليات السياسية لهذه الأطراف أكثر فاعلية بالإعتماد على التوجه القومي و النهج القومي و الفكر القومي. كما أن لعملية الإصلاح هذه آثارها في المجالات الأخرى، حيث ستصبح الحالة الاجتماعية أكثر تشجيعاً على التلاحم مع الأطراف السياسية و ستصبح أكثر وعياً بمُجريات القضية القومية. و سيكون هناك إزدهار إقتصادي لها لأن المجتمع سيكون مُسانداً من الناحية المادية أكثر من أي وقت آخر و لأنه سيكون هناك إقتصاد قومي تُشرف عليه الأطراف السياسية. كما سيزيد بهذا المخزون الثقافي الحديث الذي سيكون

فيه أحداث و وقائع و أبحاث و تحليلات جديدة و ذات طابع فكري قومي أكثر من أي وقت آخر. إن الإصلاح قوة ذاتية مُنظمة و ناتجة لحلول تنتظرها مسائل عديدة في الحياة النضالية الحزبية و من هذه المسائل مسألة الوحدة. أي أنه لا وحدة بدون عملية إصلاحية تسبقها و تُمهّد لها الطريق، حيث سيكون الركود السياسي موجوداً و سيصبح عائقاً على طريقها.

ثم أن الركود السياسي يأتي أيضاً من حالة التفكك السياسي و الإجتماعي الذين تزخر بهما الساحة الكردستانية. فالمجالات الحزبية الغير مُتلاقية و التي لكل منها إطارها الخاص الذي لا يتداخل و لو دبلوماسياً مع الأخرى، تُنتج ركوداً هو الموجود منذ تأسيس الأحزاب و إلى يومنا هذا. و كأنّ الحزب منزل لا يحتمل حتى الجيرة و يخاف من الزيارات إلا فيما ندر و كان من أجل مسألة ما! و كان الأجدر أن يكون الحزب مُلتقى للأفكار و مخزناً للثقافات و مصدراً للتواريخ. و كل ما يساهم في تقوية الحزب و تنشيطه يتم التمسك به من أجل أن لا يكون هناك هذا الركود الذي هو عقدة و حجر عثرة على طريق النضال القومي. و لا شك أن وجود قوة ذاتية داخلية هي القادرة على عدم حدوث الركود، هذه القوة التي لها جانبها المعنوي و جانبها المادي. و الجانب المعنوي جوهره الفكر القومي كما أن جانبه المادي هو الإقتصاد القومي و الإقتصاد بشكل عام. مثلما أن القوة الذاتية الداخلية تتكوّن من فكر يُسانده تنظيم قوي و من مجموعة أفراد تتبع الإنتلجنسيا في عملها و تعمل على كافة المستويات، كذلك فهي تستمد عناصر قوتها

من العلاقة مع المجتمع ضمن نطاقه الواسع و كل هذا يقضي على الركود السياسي. أي أن هذه القوة الذاتية الداخلية للطرف السياسي ستمتّع بنشاط على مختلف الأصعدة و بذلك ينتفي هذا الركود الذي هو عقبة أمام تحقيق الوحدة و العديد من الغايات الأخرى. و يعني كل هذا أن السياسة عندما تكون حركية و في حالة من التفاعل الدائم في مختلف المستويات، ستكون سياسة فاعلة نشطة بعيدة عن الركود و ذات قدرة على إنجاز أية عملية نضالية و منها الوحدة. من جهة أخرى تستطيع السياسة التي تريد أن تكون بعيدة عن الركود القيام بطرح القضايا التي تهم المجتمع و المسألة القومية ما بين فترة و أخرى عن طريق إعلامها و عن طريق كوادرها، لكي يكون هناك تواصل دائم ما بين هذه السياسة و المجتمع و الشعب. إن هذا التواصل أيضاً يُنهي الركود، بل و أكثر من ذلك تستطيع السياسة الجريئة بشكل كافٍ أن تُناقش ما تطرحه من مسائل مصيرية مع كافة الأطراف السياسية الأخرى و هذا أيضاً يُنهي الركود. إن تناول القضايا المصيرية للشعب عن طريق مناقشتها فيما بين الأطراف السياسية بشكل دوري و منظم و دائم، يخلق هذا التواصل الهادف و يفتح المجال أمام الإنجازات على إختلافها. و من أجل أن ينتهي هذا الركود السياسي من الأفضل أن يكون هناك دائماً و أبداً نظريات و مقترحات مختلفة تُقدّم علناً و بعلم الشعب إلى كافة الأطراف السياسية حول هذه القضايا المصيرية للوطن. إذ أن هذه النظريات و المقترحات ستكون بمثابة المحرك للعلاقات فيما بين الأطراف السياسية و أيضاً ستكون

بمثابة القوة الدافعة التي تُضاف إلى القوة الذاتية الداخلية و بمجموعهم ينتهي الركود السياسي بخاصه و عامه. و الركود السياسي الخاص هو الركود الذي يُعاني منه طرف سياسي أو أطراف سياسية و الركود العام هو الحاصل فيما بين الأطراف السياسية و المجتمع و قضايا الوطن.

رابعاً: الفوارق الفكرية و المنهجية..

تتكوّن الفوارق الفكرية و المنهجية في موضوعنا هذا من آراء و أفكار و مسالك مختلفة و من نظريات موضوعة عن مسألة أو عدة مسائل حياتية، ولكن هذه النظريات لها ما لها و عليها ما عليها. أي أنه ليس كل النظريات صحيحة بشكل كامل و الكمال لله، كما أنه ليست كل النظريات سلبية إلى حد الرفض القاطع و كلها تأتي من أجل بيان حقيقة ما أو حقائق معينة. ولكن هذا لا يعني أنه ليست هناك نظرية خاطئة أيضاً. فالنظرية التي تأتي بنتائج سلبية و خاطئة موجودة أيضاً و هي ذات صفة تدميرية سواء كانت سياسية أو إجتماعية أو غيرها. و الحسابات العلمية و التجارب العلمية تُحدد غالباً طبيعة النظريات أياً كانت و في زمننا الحاضر هناك من التجارب العلمية الكثير التي تستطيع تقديم الإستفادة في هذه المهمة. ولكننا نقصد هنا الفوارق الفكرية و المنهجية في المجال السياسي و نريد إيصال فكرة عن كيفية هذه الفوارق من جهة أنها تصبح عائقاً أمام العملية الوجدانية. و لقد أظهرنا فيما سبق أن هذه الفوارق من المفروض أن تكون غنىً و ثروةً لعالم السياسة

و إغناء لهذا العالم، ولكننا نرى أن هذه الفوارق تصبح سبباً في حدوث التباعد فيما بين الأطراف السياسية بل و قد تكون سبباً حتى في حدوث نزاعات و في أحسن الأحوال تصبح عقبة و عائقاً أمام إرادة تريد إنجازات معينة. و يحدث هذا عندما يتمسك كلٌ بنظرياته و يراها صحيحة مهما كانت و كيفما كانت دون أن يكون مرجعهم العلم و تجاربه و تدخل هذه المسألة باب علم النفس. ولكن علينا أن لا ننسى أن لهذه الفوارق في المجال السياسي آثاره الصادرة عنه على المجال الإجتماعي أيضاً، ذلك لأن السياسة راعي و المجتمع رعية. و هذه الفوارق كثيرة ولكنها تُختصر بالفكرية و المنهجية، حيث الأولى (الفكرية) تتصل بالنظريات و الآراء و الأفكار المختلفة و الثانية (المنهجية) تتصل بالبرامج و الخطط الموضوعية التي تخص قضية أو جملة قضايا. و لا يخفى أن هناك إختلاف في هاتين الحالتين داخل الحركة السياسية و فوارق تنعكس على النضال القومي و الوطني، ولكن نوع هذا الإنعكاس هو سلبي لأن هناك تحليل غير علمي في كل فارقة من هذه الفوارق، بل هناك تشبُّث بها بحسب النفس و مُراداتها و القناعة و مجالاتها. و هذا ما يُنتج التباعد و التنافر لأنها مبنية على الأهواء النفسية و القناعة الذاتية و لأنها غير مبنية على العلم و أصوله. مثال ذلك ما قلناه سابقاً أن حزباً ما يُنادي بأنه ليس له جهاز عسكري و لن يكون له هذا الجهاز لأن نضاله سياسي و سلمي و نعلم جميعاً أن الحزب مُكوّن من جملة أجهزة إحداها الجهاز العسكري تماماً مثلما جسد الإنسان مُكوّن من جملة أجهزة و أن هذا الجسد لا يمكن أن يُواصل

الحياة إذا كان هناك جهاز واحد غير موجود. هذا ما يقوله العلم. و هم يستشهدون بذلك قائلين أن هناك عدة أحزاب مختلفة في العالم لا تملك الجهاز العسكري لأن طبيعة نضالها لا تستلزم وجود هذا الجهاز و هم لا يدركون أن الحزب إذا كان سياسياً يختلف عن حزب يُناضل من أجل البيئة مثلاً. فالحزب السياسي يتألف من عدة أجهزة أساسية و حيوية و الجهاز العسكري جزءاً أحدها و بدون هذا الجهاز لا يكون الحزب سياسياً و ذلك لطبيعة السياسة و ما فيها من خصوصيات. هذا الفارق الفكري يجعل هذا الحزب صاحب هذا الفارق الفكري ضعيفاً أمام أحزاب أخرى لها هذا الجهاز حُكماً و بحسب طبيعة الحياة و يجعله يفقد القدرة و السيطرة السياسية على الميدان. فالذي يسيطر على الميدان هو صاحب هذا الجهاز أو الذي كل أجهزته كاملة موجودة و هذه طبيعة الحياة على الأرض و طبيعة الوضع المحلي و الإقليمي و الدولي و الكردي. أي أنك إذا كنت صاحب أهداف سياسية إذاً فأنت مثل الجسد الآدمي تتكوّن من عدة أجهزة و أن أحد الأجهزة الهامة منها عسكري إلى جانب الجهاز الإقتصادي و هكذا. هذا الفارق الفكري يؤدي بصاحب السياسة التي لا جهاز عسكري فيها إلى الخضوع لصاحب الجهاز العسكري و هذه سُنّة الحياة. كما أنه هناك الفوارق الفكرية التي تُبَيّن الأهداف المختلفة للسياسات على الساحة الكردستانية و التي تخص إرادة الشعب، مُتناسين أن إرادة الشعب واحدة و لها هدف واحد هو الإستقلال و بناء الدولة. لكن أهداف الأحزاب مختلفة غير أبهة بإرادة الشعب إلا بعض الأحزاب

التي تجعل الإستقلال هدفاً لها تلبيةً لرغبة و إرادة الشعب. و ما يتم بيانه و تمييزه في مسألة الفوارق الفكرية و المنهجية هو أنها لا تُقيم وزناً لحالة الإتحاد و كيفية الإتحاد فيما بين المُكوّنات الفكرية التي تتواجد عادةً عندما تختص و ترتبط هذه الأفكار بقضية واحدة. و من الناحية العلمية هناك قاسم مُشترك فيما بين كل الأفكار المختلفة التي ترتبط بقضية واحدة و الذين يريدون أن تكون هناك وحدة في قضية ما، يتمسكون بهذا القاسم المشترك بالرغم من كل الإختلافات و الفوارق. بل و يجب أن نبحث بين الأفكار و المناهج عن كل ما يؤدي إلى الوحدة و بكل السُّبل و الطرائق. ولكن إذا ظلت هذه الأفكار و المناهج كلّ في إتجاهها و كلّ في بوتقتها، فستظل الفرقة و التشتت موجودة و سوف تكون هذه الأفكار و المناهج عبارة عن مُعَوّقات أمام حصول الوحدة.

كما أن الفلسفات (التي هكذا يسمونها و الفلسفة ما زالت غير موجودة بيننا في هذا العصر) و الأدبيات الحزبية المختلفة و التي تعيش في بوتقة خاصة و تستند إلى القناعة الخاصة و المُرادات الخاصة، تخلق عائقاً بل و مُعَوّقات على طريق الوحدة. ليس هذا فحسب، بل إن مثل هكذا فلسفات و أدبيات مفروضة بحسب مقولة "شاء من شاء و أبي من أبي" تخلق مُعَوّقات على طريق النضال القومي بشكل عام و تجعل الوحدة بعيدة المنال كما تجعل إنتصار القضية القومية أيضاً صعب التحقيق. و هناك تمسك شديد بفلسفة الحزب و أدبياته من الناحية الفكرية و العملية، بحيث يكون العالم كله على خطأ و صاحب هذه الفلسفة و الأدبيات

الحزبية على صواب و في كل زمان و مكان. و هذا خطأ جسيم و يُشكّل فارقاً من الفوارق التي يصعب حلّها سواءً بالعلم أو بالدين أو بأية وسيلة أخرى أتى بها العقل البشري. لذلك لعلّ الحل الأولي أو بداية حلّ ما لهذه الظاهرة يكون في إبداء المرونة الفكرية و الإعتراف بالحركة العلمية الثقافية التي يعترف بها جميع عُقلاء الدنيا و رؤية الأدبيات و الفلسفات و النظريات الخاصة و الحزبية على أنها من جملة ما ظهر و يظهر و من جملة ما وضعه الإنسان و ما يزال يضعه و عدم رؤيتها على أنها آيات أنزلها الله على لسان القادة و المنظرين. ولكن الأهم من هذا هو أن يجري تحليل و تقييم علميين لهذه الفلسفات و الأدبيات الحزبية الخاصة بُغية إظهار ما فيها من أخطاء و أولى هذه الأخطاء هي الشرعية التي تُمنح لخصوصيتها و تصنيفها على أنها حتى فوق الحق نفسه. إذ أن الخصوصية ليست علماً يُعتمد عليه كما أنه لا توجد فلسفة أو نظرية فوق الحق. هناك إذاً فوارق فكرية و منهجية جذية و كثيرة داخل الحركة السياسية الكردية و هي بدون أدنى شك تُشكّل مُعوقات أمام العملية الوحودية و أية عملية قومية أخرى يُراد منها رض الصفوف المنقسمة و إكمال النضال القومي إلى أن يصل إلى تحقيق أهدافه كاملةً. فالكرد في نضالهم القومي هذا يحتاجون إلى كل ما يرأب الصدع و يجمع و يُوحّد، لكي تلتئم جراحهم و يكونون في ساحة النضال أكثر نشاطاً و صحة. كما يحتاجون إلى ما يُبعدهم عن الآثار السيئة التي توجدها الفوارق الفكرية و المنهجية، بل و يحتاجون إلى أن يتخلّصوا من هذه الآثار و جعل هذه الفوارق

نفسها في خدمة هذا النضال القومي.

خامساً: عدم وجود وحدة ثقافية..

الوطن الكردي و كما هو معلوم مُحتل من قبل أكثر من دولة واحدة و هذا يعني أنه محكوم من قبل أكثر من ثقافة واحدة و هذا يعني بدوره أن ثقافة المجتمع الكردي مُحتلة أيضاً من قبل أكثر من ثقافة واحدة. و في النتيجة أصبحت ثقافة المجتمع الكردي مُنقسمة من حيث التأثير و لتصبح غير مُوحدة المعالم. و الثقافة - أية ثقافة - بحد ذاتها مُتنوعة و هذه طبيعتها ولكن تنوعها بالنسبة لأي شعب يُشكّل وحدة ثقافية خاصة بالشعب، أي أن التنوع الثقافي لدى شعب ما لا يعني عدم توحد هذه الثقافة بل إن التنوع الثقافي الكلي لدى الشعب هو في بوتقة واحدة و خاصة بالشعب. أما أن تنقسم هذه الثقافة بفعل التأثير الخارجي و أن يفعل هذا التأثير الأجنبي فعله على الثقافة الخاصة بالشعب، فهذا يعني أن وحدة الثقافة لدى هذا الشعب قد أصبح في خبر كان. و هذا ما حصل للثقافة الكردية في كل مُكوناتها و خصوصاً في اللغة التي هي أولى مُكونات الثقافة لدى شعبٍ ما و هي أساسية و مصيرية في حياة أي شعب. و لا شك أن الثقافة الكردية التي قاومت و ما تزال تُقاوم آثار هذا الإحتلال و ذلك بأصالتها، إلا أن الحالة تسوء فترةً بعد أخرى و على الجميع تدارك هذه الحالة و وضع حد لها كي لا تقود الثقافة الكردية نحو الفناء. ففي مسألة اللغة مثلاً كانت الحالة هذه حتى قبل عشرين سنة جيّدة، حيث لم يكن السوء إلا

في وجود بعض الكلمات التركية و العربية و الفارسية في اللغة الكردية و هذه الحالة يُمكن التحكّم بها و حلّها. أما في العشرين سنة الأخيرة فقد إشتدّت الحالة هذه سوءً و ذلك بدخول قواعد اللغة التركية و قواعد اللغة العربية و الفارسية إلى اللغة الكردية. أي أننا نرى الجملة الكردية تُصاغ وفق القواعد اللغوية التركية و العربية و الفارسية و في هذه الحالة ضياع للغة الكردية. مع العلم أن هذا التأثير باللغة العربية حصراً قديم و ليس فقط في العشرين سنة الأخيرة. و في مسألة اللغة قال أحدهم يوماً "أننا سنكون شعباً يتكلّم أكثر من لغة واحدة" مُستنداً إلى أن هناك إختلاف كبير و جذري بين اللهجة الكرمانجية و لهجات أخرى مثل الزازاكية و السورانية مثلاً، مُظهراً أن كل لهجة من هذه اللهجات هي لغة بحد ذاتها من دون أن يعلم أنه يتحدث عن لهجات و ليس عن لغة. حيث أن هذا ليس صحيحاً لأن أصل كل هذه اللهجات واحد ولكن إذا تمسكنا بالأصل و الأصالة و رجعنا إليهما. كذلك فإن هذه اللهجات على إختلافها هي من المخزون اللغوي الكردي العام و علينا رؤيتها هكذا. ولكن المشكلة الكبيرة في هذا المجال هو في أننا لا نحتكم إلى علم اللغة لكي نتمكّن من حل مشاكل اللغة لدينا وفقاً لقواعده و أصوله. فنحن مثلاً في مسألة وضع مُصطلح جديد أو إبداع كلمة جديدة نرتكب أخطاء كبيرة بسبب أن تعاملنا هذا ليس علمي. و هذا يعني أن الثقافة الكردية و خصوصاً اللغة فيها، تتعرّض للإساءة و الفناء ليس فقط من الخارج بل من الداخل أيضاً. و هناك أمثلة كثيرة عن كيفية تعرّض الثقافة الكردية إلى محاولات الإفناء عبر

تقسيمها و تشييتها أولاً و عبر جعلها بعيدة عن أصلتها آخرأ و يحتاج هذا إلى بحث خاص. ولكن ما علاقة هذا بالسياسة و كيف يكون هذا مُعَوِّقاً من مُعَوِّقات الوحدة؟ ربما يتذكّر من يتذكّر أننا سمعنا أكثر من مرة من مصادر مُعادية للكرّد و مُحلّة للأرض الكرّديستانية، أن "الكرّد لا يملكون وحدة ثقافية مثل كل الشعوب و هذا يعني أنهم ليسوا قومية بحد ذاتها" و هذه الإدّعاءات تعتمد على حالة الفُرقة و الإنقسام الذي تُعاني منها الثقافة الكرّدية و تصبح أداة سياسية بيد الأعداء. ثم أن هذا الإنقسام الثقافي يُباعد فيما بين الأطراف الكرّدية من جهة التعامل و إنشاء العلاقات، بالرغم من أن هذه الحالة قد إضمحلت في العصر الراهن إلى حد ما و ذلك بفعل التأثيرات السياسية و تكنولوجيا المعلومات. بمقابل هذا الذي يحصل على الصعيد الثقافي فالكرّد مدعوون من خلال النخبة المثقفة إلى أن يعملوا من أجل إحياء الثقافة الواحدة للكرّد و ذلك لأن هذه الثقافة كانت فيما سبق تتسم بالوحدة و جرى عليها التقسيم و التشتيت فيما بعد. و السياسيون الكرّد مدعوون أيضاً إلى أن يُساندوا هذا المشروع بقوة لأنه يمس نضالهم القومي. و ما يجعلنا نقول أنه ليس هناك وحدة ثقافية أيضاً هي الكتابة الكرّدية التي يكتبها البعض من الكرّد بالحروف العربية و البعض الآخر يكتبها بالحروف اللاتينية و كان من الممكن أن تكون الكتابة الكرّدية في هذا الجانب موحّدة و ذلك بإتباع الكتابة اللاتينية من قبل الجميع. ولكن هناك حالة تاريخية أخرى، ألا وهي التقسيم و يعلمها الجميع و كان الأجدر بنا نحن الكرّديون أن

على هذه الحالة التاريخية و خصوصاً في هذا العصر الحديث الذي فيه تفعل التكنولوجيا الألكترونية العجائب. ولكن الثقافة الكردية في هذا المجال أيضاً ما زال مُنقسماً فيما بين العربية و اللاتينية من ناحية الكتابة و حروفها. و بالتالي فإن الأدبيات السياسية التي يتم كتابتها وفق هذا التشّت يصبح التعامل معها صعباً و تصبح درجة الفهم فيها ضئيلة و ضعيفة بحيث لا يتم إيصال محتوياتها بالشكل المطلوب. فالكرد يحتاجون إلى أن تكون هناك وحدة ثقافية لهم لكي يُؤثّر هذا إيجاباً على سير العملية الوحدوية في الجانب السياسي و كذلك في الجوانب الأخرى للحياة الكردية. فالثقافة المُوحدة تجعل من السياسة سائراً بخطوات أكثر رصانة و تهب القوة اللازمة و الأداة اللازمة للسياسة للظهور بمظهر و مضمون مُوحدين فاعلين. ولكن بالرغم من كل التأثيرات التي تجعل الثقافة الكردية غير مُوحدة إلا أنه هناك ثقافة أصيلة واحدة للكرد ما زالت تُقاوم التأثيرات المُعادية و الأمل هو في أن تبقى هذه الثقافة الأصيلة لتعمّ كل مفاصل الثقافة لدى الشعب الكردي. يتبيّن لنا أيضاً أن الثقافة الكردية و بالرغم من تقسيمها و تأثرها بعدة ثقافات إلا أنها ما زالت باقية و صامدة و مُحافضة على روحيتها في العديد من الجوانب، أي أنه ما زال هناك أمل أن تتعافى هذه الثقافة و تتخلّص من التأثيرات المُعادية و تصبح مُوحدة. و إذا حصل هذا سيكون جزءاً من عملية الوحدة قد تحقق ليُساعد هذا سياسة الكرد على تنفيذ المشروع الوحدوي الشامل مثلما تنفذ أهداف قومية أخرى.

و الجزء الذي لم يتأثر و ما زال مُقاوماً من الثقافة الكرديّة و الذي فيه أمل التوحيد هو الجزء القديم لغةً و فولكلوراً و تُراثاً. ففي القديم تكمن الأصالة و فيه القواعد المحفوظة التي تستطيع أن تُشفي و تُوحّد. هذا الجزء القديم من الثقافة فيه حلول جذرية لمشاكل حدثت في هذا العصر و أدّت إلى أن يكون هناك عدم وحدة في هذه الثقافة. و لقد كان هذا من مصدريّن: المصدر الخارجي الذي يُعادي الكرّد و ثقافتهم فيفعل بها (بالثقافة الكرديّة) ما يفعل و المصدر الداخلي الذي هو من الكرّد أنفسهم و الذين هم يتبنّون عن علم أو عن غير علم، ثقافة أعداء الكرّد و تطعيم الثقافة الكرديّة بثقافتهم. و في الحالتين تكون النتيجة وجود تأثير سلبي على الثقافة الكرديّة يجعلها تضعف و يجعلها غير مُوحّدة. و ليس هناك شك أن الشُّرب من منابع ثقافة ما، يجعل هناك أثراً في التفكير و طريقة التفكير أيضاً و هنا تكمن الخطورة البالغة، حيث أن الكرّد جميعاً يشربون من منابع ثقافات ليست لهم. لذلك نرى الآثار الأدبية و حتى السياسية مُتأثّرة بهذه الثقافات حتى و إن كانت مكتوبة و مُدوّنة باللغة الكرديّة. و في هذا عدم توحيد فكري سببه الشُّرب من منابع ثقافات مُتعددة. و الحل هنا يكمن في الشُّرب من منابع الثقافة الكرديّة الأصيلّة لكي يكون التفكير أيضاً وفقاً لها و لتأتي الجُمْل الكرديّة المُصاغة وفقاً لطبيعة اللغة الكرديّة و الحياة الكرديّة. و الجُمْل ليست جُملاً لغوية فقط، بل المقصود بالجُمْل هو التعبير عن السلسلة الحياتيّة الطبيعيّة للكرّد فكراً و عملاً و نظرةً إلى الحياة بكل ما فيها. بذلك تفعل

عدم وجود ثقافة مُوحدة فعلها السلبي في السياسة و كيفية إدارتها، بحيث تفعل تلك التأثيرات فعلها السلبي في الحياة العملية للأطراف السياسية فتصبح عائقاً و تجعلها تقف مراراً عند مفاصل و مفترقات عديدة لكي تُقرر ماذا تفعل. هذا التوقّف السياسي له أثره السلبي في العملية السياسية حيث يجعلها تسير ببطئ شديد و العالم يسير بخطى ثابتة و سريعة نحو الأمام نحو المستقبل. و بالنسبة للكرد الذين يهتمهم وجود وحدة سياسية قومية، يهتمهم أيضاً أن تكون لهم ثقافة مُوحدة لكي يكون جزءاً من عملية وحدوية كبرى و شاملة تقودها السياسة الكردية المُوحدة أيضاً نحو مستقبل مُشرق.

سادساً: التأمر الخارجي..

منذ أن كان التاريخ يشهد و ما يزال على وجود المجتمع الكردي في ميزوبوتاميا، بدأت الهجمات العسكرية على هذا الوجود بهدف الإحتلال و التسلط على هذا المجتمع و قد كان وراء هذه الهجمات خطط و مؤامرات لكيفية البدء بها و كيفية تنفيذها على هذه الأرض. و يبدو جلياً أن هذا المشهد التاريخي يتكرّر في زمننا هذا ولكن وفق خطط و مؤامرات أشد حيلةً و قوة. فمنذ أن نشأت القضية الكردية بادرت و لا تزال تُبادر الدول التي تحتل الأرض الكردستانية إلى خنق كل محاولات التحرر الكردية كيفما كانت و هناك أمثلة عديدة معلومة عن كيفية قيام هذه الدول بالتدخل على خط الصراع الكردي من أجل التحرر و كبج جماعه و إفشال محاولاته. و كما هو معلوم أيضاً لم تكن هذه المحاولات الإقليمية الخارجية

مجرد تدخّل بسيط حدثت في فترة معينة من فترات هذا التاريخ، بل كان و ما يزال يُؤلف خطط و برامج موضوعة و مُتسلسلة من كافة نواحي القوة الضاربة التي تقضي على محاولات التحرر. إذًا لا تنام الأجهزة الإقليمية الخارجية و لا تهدأ في مسألة حرمان الكُرد من جميع مصادر القوة التي تجعلهم يحققون أهدافهم القومية. و لا شك أن العملية الوحشية التي هي غاية شعبية كُردية و مصدر من مصادر القوة التي تُحرر الكُرد، تُقضى مضجع هذه القوى الإقليمية الخارجية و تجعلها تضع مئات المؤامرات من أجل أن لا تتحقق على الأرض. فهم يعلمون علم اليقين أنها لو تحققت فسوف يصل الكُرد إلى بناء دولتهم المُقسّمة المُحتلة الآن فيما بينهم و يأكلون خيراتها. لهذا فهم يستهدفون كل مُقومات البناء المجتمعي الكُرد و يُدمرونها حتى قبل أن ترتفع من أساساتها و هم في عملهم هذا يعتمدون على كل السُّبُل و الطرائق التي من شأنها أن تقضي على الأهداف القومية الكُردية فلا تجعلها ترى النور. و كانوا سابقاً يعتمدون على أشخاص خَوّنة من الكُرد أنفسهم لأجل تمرير خططهم، إلا أنهم الآن يعتمدون بالإضافة إلى الخَوّنة على تشكيلات تنظيمية من الكُرد لهذا الهدف. ولكن التلاقي الإقليمي الدولي سياسياً و إقتصادياً هو الأخطر على كل ما يفعله الكُرد من أجل حريتهم و إستقلالهم. ففي هذا التلاقي يستخدم مُحتلّوا أرض الكُرد الإقتصاد و العمالة في آنٍ واحد و ذلك لكي لا يصل الكُرد إلى أهدافهم. أما الإقتصاد فمعلومٌ كيفية إستخدامه من قبل هذه القوى الإقليمية الخارجية، ولكن العمالة فهي تقديم كل ما يمكن

تقديمه و التنازل عن إمتيازات خاصة كثيرة للدول الخارجية صاحبة العلاقة بُغية عدم حصول الكرد على ما يهدفون إليه. لهذا ذكرنا في ما سبق أن من المهم جداً أن يبني الكرد قوة إقتصادية قومية إلى جانب القوة الدبلوماسية و الإنتلجنسيا، لكي يخرقوا محاولات الأعداء الإقليمية الخارجية هذه و يتمكنوا من فرض ما يريدون و تحقيق ما يريدون بالرغم من كل المؤامرات. ولكن القوى الإقليمية الخارجية تستفيد إستفادة فُصوى من حالة الضعف الموجودة لأسباب كثيرة بين الكرد و منها عدم وجود وحدة تعتمد على الإقتصاد القومي و الدبلوماسية الشاملة، فتنفذ كل خططها التي تُعيق تقدّم الكرد و تُعيق عملية الوحدة التي قد تحصل بين الأطراف الكردية. بل إن هذه القوى الإقليمية الخارجية تفعل كل ما تستطيع فعله لكي لا تحصل وحدة بين الأطراف السياسية الكردية و من أجل هذا لهم خطط و برامج و مؤامرات كثيرة. من أجل هذا تستهدف هذه القوى الإقليمية الخارجية مسارات السياسة الكردية و القدرات الإقتصادية التي قد يستغلها الكرد و الثقافة الكردية و البنى الإجتماعية الكردية و تضع من أجل هذه الأعمال كل الحسابات التي تنتهي في صالحهم و ضد المصالح الكردية. و هم يُعيقون المسارات السياسية الكردية بالتدخل على مستويات محلية و إقليمية و دولية و بإستخدام مسألة التحالفات الدولية التي قد تتغير. فنحن نعلم أنه و منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية و العالم داخل في تحالفات عسكرية و غيرها و في العصر الألكتروني هذا الذي نعيشه أيضاً هناك تحالفات بشكل أكثر تعقيداً. و الدول التي تحتل

كُردستان تستغلّ هذه التحالفات لضرب التحرك الكردي سواءً التي ياتجاه الوحدة أو التي بأيّ إتجاه آخر فيه فائدة قومية للكرّد. وهذه الدول الخارجية ما زالت إلى الآن لا تستغني عن تحالفاتها مع الدول التي تحتل كُردستان لأسباب مرتبطة بالكرّد أنفسهم. إذ كما ذكرنا ما زال الكرّد لا يستطيعون أن يكونوا قوة بديلة عن القوى الإقليمية المحتلّة لأرض كُردستان. و ما طلبنا بأن يصنع الكرّد لأنفسهم قوة إقتصادية قومية و قوة دبلوماسية إلا من أجل أن تتغيّر و لو نسبياً هذه المعادلة و يكون بإمكان الدول الخارجية الإرتباط بتحالف مع الكرّد تحالفاً إستراتيجياً و ليس تكتيكياً كما هو عليه الآن. أي تحالفاً في الزمن البعيد و إليه و ليس تحالفاً في فترة ما من عمر الزمن فقط، مع الأخذ بعين الإعتبار الحق الكردي في إنشاء الدولة. و إلى الآن تصب كل المؤامرات و الخطط التي تضعها الدول المحتلّة للأرض الكرّدية في مصب واحد و هو أن لا تكون للشعب الكردي دولة و أية محاولة تُفضي إلى ذلك تتم محاربتها بكل السُّبُل. ولكن من السهل سد هذه السُّبُل من قبل الكرّد إذا أنشأوا هذه الوحدة بالرغم من كل المؤامرات و الخطط الموضوعة و في مقدور الكرّد سد هذه السُّبُل عبر إنشاء هذه المنظومات القومية التي ذكرناها هنا و منها منظومة الإلهام القومي التي تُبنى على بُنى قومية داخلية قوية.

و هناك هجوم على البُنى الإجتماعية الكرّدية من قبل الإمبراطورية و هذه الدول المحتلّة للأرض الكرّدية و هو هجوم صامد و لا يمكن صدّه. ضجيج الهجوم العسكري. هذا الهجوم يأتي عبر الإلهام و الروحانية

الفني و الأجهزة الثقافية الأخرى و يهدف إلى ترسيخ كل ما هو سلبي و القضاء على الأصالة الكردية. و إذا ما عدّنا النتائج التي لهذا الهجوم سنرى أن إحداها هي الوحدة التي تحسب حسابها هذه الدول و التي لا تريد هذه القوى الإقليمية الخارجية أن تتواجد في المجتمع الكردي و في السياسة الكردية تحديداً. بل و من أجل أن لا تكون هناك وحدة للكرد تلجأ القوى المُعادية الإقليمية الخارجية هذه إلى تغيير السياسات الكردية نفسها عبر منافذها الخاصة الموجودة في الداخل الكردي مع الأسف. هذا التغيير السياسي التي تُحدثه هذه القوى الخارجية تُبعد السياسة الكردية عن الإتجاه نحو تأسيس وحدة سياسية قومية. و ما إفتعال الحروب و النزاعات فيما بين القوى الكردستانية و أطرافها السياسية من قبل هذه القوى الإقليمية الخارجية إلا دليل واضح و صريح على أنهم مُتفقون بشأن مسألة الوحدة الكردية. حيث هم من خلال إشعال هذه النزاعات فيما بين الأطراف الكردية يُعدون مسألة حصول الوحدة بينهم أزماناً و يُبقون على حالة التفرقة فيما بين الأطراف السياسية الكردية. و هم يفعلون الفعل ذاته في المجتمع و في الثقافة الكردية بُغية إقتلعه من جذوره و تغييره نحو الإتجاه الذي يريدون و كل هذا كي لا تكون هناك وحدة ينعم بها الكرد و كي لا تقوى بها الأطراف السياسية الكردية. فالوحدة الكردية إذاً بالنسبة لهذه القوى الإقليمية الخارجية المُعادية خط أحمر و لا يجب أن يتجاوزه الكرد و يجب أن لا تتحقق مهما كان الثمن. و هم من أجل أن لا تحدث هذه الوحدة الكردية يصرفون الغالي و

التفيس و يفعلون كل شيء. هكذا يتبين لنا أن هناك تدخل جدي من قبل هذه القوى الإقليمية الخارجية كي لا تكون هناك وحدة للكرد مهما كان نوع هذه الوحدة. فهم يدركون أن أية وحدة من شأنها أن تهدد كياناتهم الغاصبة المحتلة و من شأنها أن تجعل النصر حليف الكرد في نضالهم القومي الوطني. و هم يدركون أيضاً أن أجزاء من الوحدة كالإتفاق على بعض الأمور مثلاً، لا تحقق للكرد وحدة مطلوبة و بالرغم من ذلك يحاربونها أيضاً. ولكن يبقى أن يسعى الكرد أنفسهم إلى إنشاء هذه الوحدة بالرغم من كل الصعوبات و المَعَوَّقات و من أجل ذلك يحتاجون إلى برنامج و خريطة طريق و منهاج يسرون عليه من أجل تحقيق هذا الهدف. فالوحدة السياسية القومية تحفظ للكرد أصالتهم كما تحفظ لهم أرضهم و مقدساتهم و تجعلهم أصحاب دولتهم الخاصة ليعيشوا فيها مرفوعي الرأس.

سابعاً: مُحاربة الفكر القومي و التوجّه القومي..

في مسيرة النضال من أجل الحصول على الحقوق هناك الكثير من الأعمال التي يتم إنجازها و هناك الكثير من ما يُقال في الكتب و الصحف و الإعلام، إلا أن العدو لا يحسب لها حساباً إلا إذا حملت هذه الأعمال و المقالات طابعاً قومياً فيه توجّه قومي و فكر قومي. ذلك لأن الفكر القومي يُمثل خطراً حقيقياً على تكوينهم السلطوي و على وجودهم الإحتلالي أمام الكرد. يحدث هذا بالرغم من أنهم هم بأنفسهم يتبعون نهجاً قومياً في سياساتهم و لا يريدون إلا... ،

أن يمتلكوا هذا النهج و خصوصاً الكرد. و يحارب العدو على شتى الجبهات من أجل أن لا يكون هناك نضال قومي كردي يحمل الفكر القومي في أدواته و روحانياته و يفعل كل شيء عبر أدواته لكي يُقنع الكرد أن الفكر القومي و إنشاء دولة قومية إنما يعني التخلف و اللإنسانية و الدكتاتورية و إرتكاب المظالم و إلى آخر ما هنالك من ما يجعل الكردي يبتعد عن الفكر القومي و إنشاء الدولة القومية. هذا لأن الأعداء يدركون جيداً أن ما يُخلص و يُحرر الكرد هو من الناحية المادية وجود قوة عسكرية متطورة و قوة إقتصادية و من الناحية المعنوية وجود الفكر القومي و التوجّه القومي الذي يحقق الوحدة كما يحقق كل الأهداف القومية المشروعة. و لقد أظهرنا فيما سبق أن الوحدة من أهم الإنجازات التي يُحققها الفكر القومي و العدو يحارب من أجل أن لا يكون هذا الفكر موجوداً مثلما لا يريد لهذه الوحدة من أن تكون موجودة. و ذلك لأن حاملوا هذا الفكر و التوجّه القوميين يُحافظون على كيان الشعب و حماية مصالحه و يحفظون الهوية الشخصية للشعب و مقدساته و يجعلونه قريباً من نيل المطالب و الحقوق المشروعة للشعب. ثم أن حاملوا الفكر القومي و الذين لهم التوجّه القومي تتمثل فيهم الأصالة و يبقى فيهم و بهم التاريخ و تكون البنى الإجتماعية بهم محفوظة و هم أشدّ غيرةً و تمسكاً بالثوابت القومية و الحقوق القومية و الوطنية. فهم يبذلون الغالي و النفيس في سبيل القضايا المصرية و لا يتنازلون عنها مهما كلف الأمر. هذه الروح هي التي تتم محاربتها و ذلك لكي لا يكون هناك تحرر

و لكي لا تنهار سلطات الغدر و الإحتلال و الظلم. من أجل ذلك ترى العدو يستهدف هذه النواحي في المجتمع من خلال الطرق و الأساليب الثقافية و الفنية و الإعلامية و حتى من خلال عُملاء له في الداخل الكردي و في الخارج. و علينا أن نعلم أن الوعي القومي وحده كان كفيلاً و ما يزال بأن يتم الحفاظ على الوجود الكردي في التاريخ، أما الفكر القومي فهو يحرره و يسير به نحو التقدم و الحضارة. فلقد كان الكرد يمتلكون هذا الوعي القومي منذ الألف الأول قبل الميلاد عندما تبلورت لفظة الكرد الدالة على هذا الشعب الذي يعيش وسط صراعات الإمبراطوريات الكبيرة. و حافظ هذا الشعب بوعيه القومي على وجوده كعنصر بشري يتميز عن الآخرين إلى يومنا هذا. أما إذا تواجد الفكر القومي بين هذا الشعب و خاصة لدى النخبة السياسية و المثقفة، فسوف تنتهي القضية القومية الكردية بالتححرر و بناء الدولة في أقرب وقت لا محال. و أعداء الكرد يدركون ذلك جيداً و لذلك يحاربون بشتى الوسائل هذا التوجّه القومي و الفكر القومي. لذلك على النخبة المثقفة و السياسية الكردية و كذلك على الشعب أيضاً، أن لا يقتنعوا بالدعوات و الأدبيات و الإنتاج الفني و الثقافي و الحزبي التي تدعو إلى أن القومية و دُعائها متخلفون و أن الفكر القومي قد أكل عليه الزمان و شرب و هو لم يعد يصلح لمثل هذا الزمان. فالكرد حافظوا على وجودهم المجتمعي الخاص (القومي) لوجود الوعي القومي بينهم و هم لن يتحرروا إلا بوجود الفكر القومي المنظم الذي يُدير و يُسيّر النضال بالإستناد إلى قوة التاريخ و الجغرافيا و يزيد

النضال السياسي قوةً فوق قوة.

و مثلما الفكر القومي و التوجّه القومي هما دافعان و سببان رئيسيان لحدوث الوحدة، كذلك فهما يتحكّمان بالنتائج الحاصلة من النضال السياسي بحيث تكون كلها في صالح القضية القومية. هذه النتائج هي في إيجاد القوة المعنوية و المادية للإنصار و تحقيق أي هدف. هذا ما يُخيف الأعداء و لذلك هم مُتيقظون جداً و يفعلون المستحيل كي لا يتوجّه الكرد قومياً و كي لا يكون بين الكرد فكر قومي. و هم في مسعاهم هذا لهم خططهم في جبهتين.. جبهة فوق الأرض و فيها يستعملون العملاء و الأجهزة الفنية و الإعلامية و جبهة تحت الأرض و فيها يستعملون الأدوات السياسية و الإقتصادية و الإستخباراتية. و للأسف الشديد لا يوجد لدى الكرد حتى الآن مقاومة لهاتين الجبهتين و لذلك فحروب الأعداء إلى الآن في هاتين الجبهتين ضد الكرد مُنتصرة و في صالح الأعداء، ذلك لأن الكرد لا يهتمون لهذه الجبهات و لا يلتفتون إليها بل يُقاومون حتى الآن بالطرق الكلاسيكية. إن المقاومة التي ستكون ضد هاتين الجبهتين ستكون بسلاح الفكر القومي و تفعيل الأجهزة النضالية كلها من أجل تقوية هذه المقاومة و إلا فإن الأعداء سيظلوا مُنتصرين إلى النهاية. و الأعداء يُراهنون على النهاية التي يريدونها أن تكون في صالحهم، حيث بوسائلهم هذه يُشكّلون عائقاً أمام الوحدة الكردية و عوائق أمام كل المحاولات و على كل الطرق التي يتبعها الكرد من أجل التحرر و بناء الدولة. كما أن البنية الإجتماعية الكردية تحتاج إلى وجود التنظيم الأصيل الخاص الذي كان دائماً موجوداً

و طوال أكثر من ثلاثة آلاف سنة، لكي تكون قوية بحيث يُبنى عليها الكيان السياسي القومي. هذه البنية التي يستهدفها العدو و يحاول أن يُجزّدها من عناصر قوتها و جعلها هزيلة و ضعيفة كي لا تصبح عماداً للسياسة الكردية. هذه البنية هي الروح القومية الأصيلة لدى الكرد و عناصر وجودها تتألف من كل تلك القيم و المبادئ الإجتماعية الخاصة التي حافظت عليها طوال آلاف السنين. أما العدو فيُحاول أن يضع العوائق في هذا الطريق ليس منذ الآن، بل منذ زمن لكي يقطع الطريق أمام الأطراف السياسية الكردية كي لا تتبع هذا النهج في سياساتها. و بهذا قد أفلح الأعداء حتى الآن في محاولاتهم التي أدّت إلى عدم حصول وحدة سياسية قومية كُردية ولكن لن يُفلحوا إلى النهاية إذا بدأت الأطراف السياسية الكردية بمقاومة تلك الجبهتين و إذا إتّبعَت النهج القومي المُستند إلى الفكر القومي. أي أن يكون هناك نضال كُردِي من أجل الوقوف في وجه هذه المخططات العدائية و أن تكون هناك محاولة جاذة لإزالة المُعوقات التي تعترض طريق الوحدة و غيرها من الأهداف و أن لا يكون النضال الكُردِي سياسياً و عسكرياً فقط، فالكُرد يحتاجون إلى خوض نضال متقدم جداً و مُتعدد الأساليب و على أكثر من جبهة، يتبيّن لنا من هذا أن هناك صراع قوميات و ما زال الصدام في مرحلتها. و صراع الكُرد مع القوى الإلهيّة صراع قومي لأهم يستهدفون إفناء القومية الكردية أو على الأقل إضعافها و زوالها. تقبل بأن لا تكون لها دولة خاصة بها، بل إنهم يريدون الإبقاء على الموجود. بهذا لن تكون الكُردية كقوة إقليمية، بل كقوة عالمية.

ما يريد الكرد بل بحسب ما يريد أعدائهم. و في هذا ظلم كبير لا يقبله الله كما لن يقبله الكرد. أما مسألة أن صراع الأطراف السياسية الكردية هي مع السلطات الحاكمة في الدول الإقليمية التي تقتسم كردستان فقط، فهذه مسألة إنسانية من جهة ولكن من الجهة الأخرى هذه مسألة لا تُنفي طبيعة الصراع القومي مع هذه الدول. فالأطراف السياسية الكردية لهم مطالبهم التي تتعلق بالقضية الكردية من حيث أنها يجب أن تنتهي بإنشاء الدولة الكردية، أو هكذا يبدو عليه الأمر. هذه المسألة لا تعني أن هناك عداًء إفتعله الكرد بين القومية الكردية و القوميات العربية و التركية و الفارسية و الأطراف المُساندة لها، حيث أن هذا العداًء لم يفتعله الكرد و لم يبدأوا به و الكرد لا يريدونها. ولكن أليس هم الذين إفتعلوا هذا العداًء و بدأوا به و ما زالوا يريدونه؟ الحقيقة تقول أنهم يُعادون الكرد و يُجيشون شعوبهم كي تنضمَّ إليهم في عملهم هذا و هناك عداًء للكرد من قبل هذه السلطات و شعوبها أو على الأقل جزءً من شعوبها أيضاً. و الجزءً من هذه الشعوب صاحبة هذه السلطات و الذي يعترف بالحق الكردي و لا يريد عداًء مع الكرد و يريد سلاماً، هو جزءً من الجزء المثقف و بعض السياسيين منه. ولكن النسبة الكبيرة من شعوب هذه الدول ما زالت تقف مع دولها في صراعها مع الكرد و مُنطلقهم قومي دون شك و هذا هو الواقع.

هكذا فمن الأسباب الأساسية التي تُهدّد قيام الوحدة تتلخّص في عدم الإتفاق الفكري و غياب الرؤية الإستراتيجية و التدخل الخارجي و الإرتباطات الخارجية، حيث إن عدم الإتفاق الفكري عائد إلى عدم إدراك و فهم القيّم و المبادئ الفكرية التي تقوم عليها القضايا المختلفة فهماً و إدراكاً علميين. و يكمن الحل في أن تتم معرفة المواضيع التي تُؤلّف مُجمل القضية أو القضايا المطروحة معرفةً خارجةً عن المجال السياسي أولاً، أي معرفة القضايا بحسب طبيعتها و كينونتها لا بحسب المرامات السياسية. و من أجل تسييس هذه القضايا علينا إختيار ما يدخل في المجال السياسي و عدم خلطها مع الجوانب الأخرى لهذه القضايا. صحيح أن السياسة تشمل كل ما يخص المجتمع و إدارته ولكنها يجب أن تُنظّم معرفياً لكي لا يكون هناك خلط لا يمكن التصرّف معه. أي لكي لا يكون هناك تشابك بين المواضيع المعرفية في هذه القضايا يؤدي إلى عدم حلّها. و يعني هذا أن تكون النقاشات الفكرية و النتائج الفكرية حول السياسة علمية و تاريخية تتناول المراحل الموجودة بدقّة و بحيادية و أن تكون كذلك بالنسبة للقضايا الإجتماعية و غيرها أيضاً. كما أنسا عندما نُحكّم المرام السياسي في قضية ما، نكون بذلك قد أنسا عتبة أو عقبات أمام الفكر من حيث هو علم يدرس القضايا ١٠ هي و يبحث فيها كما هي. و هنا لا يحدث الإتفاق الفكري ١١ أن كل طرف سياسي يحتكم في المسائل الفكرية إلى المرام ١٢، ١٣ و لا تتوافق و تتفق المسائل الفكرية العلمية مع المرام ١٤، ١٥ إلا في حالة واحدة و هي أن تكون هذه المرامات السامية ١٦

على حق و مُطابقة لطبيعة القضايا التي يجري تناولها. و لذلك فإن على هذه السياسة الحقوقية التي فيها الشروط العلمية في معالجتها للقضايا المختلفة، أن تُبَيّن أولاً للجميع موقفها العلمي هذا و أن تنطلق من هذا المنطلق لكي تكون السياسات الأخرى مُعترفة بأحقيّتها بالإستناد إلى الأسس العلمية التي تسير عليها في معالجتها للقضايا. هذا لكي يتبيّن الرُّشد من الغيِّ و الأبيض من الأسود و السلب من الإيجاب. إذ عند ذاك يصبح الطريق أمام الإتفاق الفكري مُنيراً و سيعرف الجميع كيف يسلكه إلا أولئك الذين يتمسكون بمواقفهم رغم أنف الحق و التاريخ و العلم. إن المعرفة الحقيقية لمراحل التاريخ و لأسس الحق و العلم هم أعمدة الرؤية الإستراتيجية و هم الذين يخلقون هذه الرؤية و عند غياب هذه الرؤية لا يمكن التحكّم بالمسير نحو المستقبل قريبه و بعيد. و لا يمكن أن نرى ما ستؤول إليه قضية ما صغيرة كانت أم كبيرة، عند غياب الرؤية الإستراتيجية التي هي موهبة و في نفس الوقت معرفة و علم يتم إدراكهما و التوصل إليهما عبر مدارسهما و من المفروض أن يكون الحزب إحدى هذه المدارس بشكل خاص. لقد كان منذ أمدٍ بعيد تحتاج النخبة السياسية و المثقفة الكردية إلى وجود هذه الرؤية في عملياتها الفكرية لأنها تمس مسائل مصيرية لديهم و لا تزال هذه النُخب تحتاجها. فهي ليست فقط راسمة لما يجري مستقبلاً، بل أيضاً عاملة بما سيجري في قادم الأيام بالإستناد إلى المُعطيات الواقعية السياسية منها و غيرها. وجود هذه الرؤية تُجنّب الكرد المخاطر و الفشل السياسي و ما يرتبط به و يُؤمّن لهم النقاط

التي اكتسبوها خلال النضال الزمني الطويل، بحيث تبقى تلك المكتسبات و يُبنى عليها الآتي. فنحن رأينا أنه كلما كان هناك فشل ما في المسيرة السياسية كانت كل المكتسبات تضيع و يرجع الكُرد إلى نقطة الصفر لبدأوا من جديد. ولكن العملية الإستراتيجية تحفظ لصاحبها ما يكتسبه حتى و إن كان هناك فشل و لذلك فهو يُتابع من حيث فشل و لا يبدأ من نقطة الصفر مُجدداً. هكذا تكون الرؤية الإستراتيجية مُحَدَّدة لمُستقبل السياسة و خططها و برامجها و قوة معنوية بالنسبة لأية قضية كانت. إن غياب هذه الرؤية يُجَرِّد السياسة و أصحابها من القدرة على مواصلة المسيرة النضالية و الأهم من ذلك هو أن غيابها لا تُنجز وحدة و لا أية أهداف أخرى مطلوبة. و جوهر الرؤية الإستراتيجية هو ذلك العمود الفقري الفكري الذي يربط بين الحاضر و المستقبل دون أن ينسى دروس الماضي و تجاربه. و هنا تكمن أهمية الرؤية الإستراتيجية التي يُعتمد عليها في السياسة و في الإقتصاد و في الحياة الإجتماعية أيضاً، بالرغم من أن الرؤية الإستراتيجية ضعيفة جداً في الناحية الإجتماعية على مستوى العالم أجمع. فالوحدة إذاً تحتاج إلى مثل هذه الرؤية الإستراتيجية كي ترى النور و تتحقق في الحياة العملية السياسية و الإقتصادية و غيرها. و غيابها تجعل هذه القضية حلماً أو في أحسن الأحوال وحدة جُزئية غير مُتكاملة الفصول و لهم دور البُنيان. و مثل هكذا وحدة غير مُعتمدة على الرؤية الإستراتيجية لا تدوم و لا تُحقق أهدافها و تبقى هزيلة في مُحتواها. لا تدوم على مصالح معينة أو على مطلب غير حقيقي.

سواءً كان هذا المطلب داخلياً أو خارجياً. فالتدخل الخارجي الذي غايته عدم حصول وحدة بين الأطراف السياسية الكردية هو على الأغلب تدخل الدول الإقليمية التي تحتل كردستان و هذه الدول تفعل المستحيل كما أشرنا كي لا تحصل هذه الوحدة. ولكن ماذا تفعل هذه الدول أيضاً كي لا تكون هناك وحدة كردية؟ بطبيعة الحال هم يعتمدون على قوى داخل الكيان السياسي الكردي و على قوى خارجية دولية تهتمها مصالحها القومية و مُستعدة أن تُضحي بالجميع في سبيل هذه المصالح و يعتمدون على أعمال إستخباراتية تستهدف المجتمع الكردي توجهاً و ثقافة و مقومات إجتماعية. فهو إذاً تدخل خارجي له أذرعُه في الداخل الكردي و له أجهزته التي تعمل في الداخل الكردي كي لا تكون هناك لا وحدة و لا أية أهداف قومية أخرى للكرد. كما له (لهذا التدخل) نفوذ في العالم الخارجي و على الصعيد الدولي يعمل من خلاله على ضرب المصالح الكردية القومية و ضرب أية محاولة من شأنها أن تُنقذ الكرد و تُحقق لهم أهدافهم القومية. ولكن الكرد مدعوون إلى أن يتجاوزوا ذلك بإنشاء وحدة سياسية قومية تهدف إلى إنشاء الدولة الكردية و من أجل أن يتحقق هذا الهدف، لا بد من مقاومة كل التدخلات الإقليمية الخارجية بالروح القومية و بالنهج القومي. فالعالم الخارجي في حقيقة أمره هو أيضاً مبني إلى الآن على هذه الروح التي ستتقابل مع هذه المحاولة الكردية المُقاومة و تقبلها و ربما أيضاً تساعدُ للخروج إلى النور و بناء الدولة القومية. إذاً فهذا التدخل الإقليمي الخارجي لهذه الدول التي تحتل كردستان

في الشأن الكردي الداخلي و القضاء على أية محاولة لتوحيد الكرد
توحيداً حقيقياً و بناء دولتهم، هو تدخّل ظالم و جائر و ليس له
أي وجه حق. و على الكرد أن يواجهوا هذا التدخل بالإصرار على
تحقيق الوحدة الحقيقية و تأمين مُستلزمات بناء الدولة رغماً عن
جميع هذه الدول. و الكرد في هذا يحتاجون إلى الفكر من حيث
هو عملية إدارة الدول و ليس فقط من حيث هو إدارة الأحزاب و
ذلك لأنهم يُحاربون في الحقيقة فكراً سلبياً - هو فكر هذه الدول
التي تحتل كُردستان - ذات أدوات سلبية مادية و معنوية. أي أن
أدوات قمعها للكرد ليست فقط أسلحة فتاكة، بل أيضاً عمليات
معنوية إستخبارية تستهدف البُنى الفكرية و الإجتماعية و السياسية
للكرد. و من أجل مقاومة هكذا حرب تشمل الأدوات المادية و
المعنوية معاً، لا بد من تنظيم الفكر و توسيعه و الحصول على ما
يمكن أن يُنتجه الفكر مادياً أيضاً. فمثلاً يُنتج الفكر معنوياً برامج
و نظريات، كذلك فهو يُنتج مادياً أسلحة و إبتكارات مادية أخرى.
و متى وصل الفكر بالكرد إلى هذا المستوى، سيكون بمقدورهم
ليس فقط التحرر و بناء الدولة و إنما الدخول إلى الحضارة المتقدمة
عبر أبوابها الواسعة.

الخاتمة

من جملة ما سبق يتبيّن أيضاً أننا نحتاج إلى نظام إداري من أجل عملية الوحدة، حيث هي مثل أية عملية أخرى تحتاج إلى نظام إداري يُشرف عل طرق و أساليب تُحقق مبادئها و تحفظ بُنيانها. حيث يكون هذا النظام الإداري قائداً و مُدبراً لهذه العملية يُنفّذ بشكل و مضمون علميين كل ما فيها من أمور خاصة و عامة. و الأطراف السياسية الكردية في مسألة تنفيذها لعملية الوحدة يحتاجون إلى الإصرار على تبني برنامج و منهاج من أجل الوحدة لأنها عملية لها أسس عديدة تستدعي وضعها في المكان المناسب من البُنيان السياسي. كما أن البنود و المبادئ المذكورة في هذا الكتاب من شأنها أن تكون على الأقل فاتحة لأبواب الوحدة المُغلقة و جعلها تخرج من حيز الكلمة إلى حيز التطبيق العملي إذا

تم تطبيقها كل في محلها و بشكل متسلسل و مُنظم. و سوف تؤدي عملية الوحدة إذا تحققت إلى نشوء كيانات تنظيمية مثل اللوبي تعمل لصالح القضية الكردية بشكل عام دون الإصطباغ بالصبغة الحزبية. و ستؤدي أيضاً إلى بروز نتائج في خدمة القضية القومية يتم الإعتماد عليها في التربية و التعليم و في الحياة العامة أيضاً. ولكنها ستكون في المجال السياسي آلية متكاملة إلى حد ما من أجل وحدة على الحق و من أجل الحق. و ليس لدى أي إنسان في هذا العالم يمتلك أدنى المعارف، شك في أن المسألة الكردية حق و للكرد كل الحق في أن يعيشوا ضمن دولتهم و تحت رايتهم الخاصة بهم. ولكن الدولة الكردية مُغتصبة و القومية الكردية مسلوقة الإرادة و هذا ما يجعل الكرد يسعون إلى إمتلاك كل وسائل القوة المادية و المعنوية. و لعل الوحدة هي قوة معنوية فعّالة تؤدي إلى إيجاد القوة المادية أيضاً و تؤمن الإنتصار للكرد في مسعاهم هذا و تُحرر القومية الكردية و تجعلها صاحبة إرادتها الخاصة في هذا العالم.

و من أجل قيام وحدة أو أية عملية كونية مثلها لا بد من عدم نسيان الجوانب الحياتية التنظيمية منها و العفوية، كما لا بد من المعرفة التي تشمل التاريخ و الإجتماع و الإقتصاد لأن كل هذه المقومات المعرفية تدخل ضمن هذه العمليات الكونية أو الكُلية. فمن أجل بحث الكل لا بد من بحث الأجزاء التي **لله** و الوحدة مسألة كُلية و لها أجزائها التي فيها الإجتماع و **الإله** غيرها من الأمور الحياتية. مثلما أن الوحدة ذاتها **مسألة إله** قبل أن تكون سياسية أو غيرها ولكنها تدخل الباب **إله** ١٥

تدخل كل الأبواب الأخرى للحياة و في جميع هذه المجالات تتصدّر الوحدة مركز الحياة و معناها. أي أنها تُمثّل جوهره معنوية روحية من جواهر الوجود بشكل عام. و لأن وحدة الكرد على حق و من أجل الحق فإنها تتناغم مع الوحدة من حيث أنها هذه الجوهره الكونية الوجودية المطلوبة و المتواجدة دائماً. و إذا كانت الوحدة بكل أنواعها على هذه الأرض و بالنسبة لبني الإنسان بشكل عام حالة و مطلب و هدف تفرض ذاتها في كل مقام، فهي بالنسبة للكرد بشكل خاص حالة و مطلب و هدف تفرض ذاتها من أجل خلاص و تحرر شعب و حصوله على دولته المعتصبة. و لذلك فهي بالنسبة للكرد قضية حياة تَمّت إعاقتها للمُضي نحو آفاقها. أي أن قضية الحياة الكردية المتمثلة في إحتلال الأعداء لأرضها و شعبها، قضية خاصة جداً لأن هؤلاء الأعداء قد جعلوا هذه الحياة الكردية جحيماً و منعوا إستمرارية هذه الحياة بالشكل الذي أراداه و يريده الله لبني الإنسان و هي إرادة إلهية قائمة على إعطاء كل ذي حق حقه و قائمة على العدالة. فالوحدة إذاً قانون إلهي إذا كان على الحق و من أجله و يسعى هذا القانون إلى أن تكون هناك عدالة و ليس من العدالة أن يبقى الشعب الكردي مُحترلاً و أرضه مُحترلة. فالوحدة إذاً بالنسبة للكرد تُنهي هذه الحالة اللاتبيعية التي خلقها المحتلون للأرض الكردستانية و تقضي على هذه العقدة و تفكّها، لأنها عُقدة صنعها أرباب السياسة العالمية و هؤلاء المحتلون الذين لا يؤمنون بالحق و العدالة و يرون الحق و العدالة في الإضطهاد و في إرتكاب المظالم بحق الشعب الكردي. و بذلك يكون هؤلاء

الأعداء في الجانب الذي يُمثّل الشرّ في هذا العالم وقد تسلّطوا على الشعب الكردي و الوحدة ستُنهي هذا التسلّط الظالم.

ولكن لن تحدث هذه الوحدة وفقاً لمصالح و إرتباطاً بزمان، فهي إن كانت كذلك ستكون مُجرد خطة توضع من أجل إجتياز هذا الزمن أو إنقضاء تلك المصالح. و عندما نجعل من الوحدة مُجرد خطة فنحن نُسيء جداً إلى الوحدة من حيث هي تلك الجوهرية الوجودية المعنوية و الروحية التي تكلمنا عنها. إن علينا أن نجعل الوحدة منهجاً مباركاً نسير عليه في كل آن و حين و نجعلها حاضرة في كل جانب من جوانب الحياة إجتماعيةً كانت أو سياسية أو غيرهما. إذ أن الحالة القومية و الإجتماعية التي هي عليه بالنسبة للكردي تتطلب أن تكون الوحدة وفقاً لخريطة طريق تسير عليها و بهديها الجموع السياسية و الثقافية و الإجتماعية الكرديّة من أجل الخلاص من الظلم الذي دام سنين طويلة. و لا يمكن لهذا الظلم من أن ينجلي فقط بالأدوار السياسية على مستوى الدول الإقليمية أو على مستوى العالم، بل أن هذا الظلم سينجلي بوجود هذه القوة المعنوية المُستندة إلى الفكر إلى جانب القوة المادية المُستندة إلى الأدوات المختلفة و منها العسكرية. و الفكر هو الذي يُشير إلى أن هناك مُكونات و مقوّمات للوحدة و هي تشمل الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية بالإضافة إلى السياسة. فالوحدة ليست ١٩ ١٩ ١٩ مجردة و لا تُشير إلى شيء بعينه و لوحده، بل هي كلمة ١٩ ١٩ ١٩ بُنيان حياة كاملة. و لذلك أصبحت التجارب الوحدة ١٩ ١٩ ١٩ علاقة الوحدة بعلم الإجتماع و ظهور الوحدة ١٩ ١٩ ١٩

إقتصادية و علاقتها أيضاً بالثقافة المنظمة أو الشعبية، تراثاً للوحدة و أجزاء لتكوينها. فالوحدة إذا مسألة تتطلب بحثاً أكاديمياً و جعلها نهجاً علمياً، لا أن تكون فقط شعاراً أو مجرد مطلب عفوي و بسيط و ذلك لأنها تحتوي علوماً بحالها و طبيعة متنوعة تُرينا نتائجها و نتائجها. و إنطلاقاً من هذا المفهوم للوحدة سنرى أنها في عالم السياسة قوة كبرى و في علم الاجتماع إرتباطاً مقدساً و في الإقتصاد أساساً لا بد منه من أن يكون و في الثقافة نوراً يهتدى به و في الحياة بشكل عام مُحركاً و مُديرأ الوجود.

المصادر

- ١-العروبة أولاً - ساطع الخُصري - الطبعة الثانية ١٩٨٥ . نظرة عربية للمسألة القومية.
- ٢- أسس القومية التركية - ضياء كوكالب - الطبعة السابعة ١٩٦٨ . ص ٩ و ص ١٥-٢١. نظرة تركية للمسألة القومية. باللغة التركية.
- ٣- تركيا.. البحث عن مستقبل - ياسر أحمد حسن - مصر ٢٠٠٦. ص ١٥-٢٠. في مسألة إنهاء الأمة و إنبعاث القومية.
- ٤- المائة الأوائل - مايكل هارت - ترجمة: أنيس منصور - ١٩٧٨ . عن الشخصية الصينية "جي هوانك تي -٢٥٩-٢١٠ قبل الميلاد".
- ٥- تاريخ الولايات المتحدة - عبدالعزيز سليمان نوار / محمود محمد جمال الدين - ١٩٩٩ - الباب الثاني عن نشأة الأمة الأمريكية ١٧٦٣-١٨٠٠ .
- ٦- شروق الإمبراطورية البريطانية و غروبها - لورانس جيمس - ترجمة: عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - المجلد الأول - الطبعة الأولى ٢٠١٦ - ص ٢٠٣-٢٢٦ و ص ٣٠٧-٣٠٨ - عن الثورة الهندية في عام ١٨٥٧ .
- ٧- بسمارك.. حياة مكافح - إميل لودفيك - ترجمة: عادل زعير - ١٩٥٠ . عن بسمارك و الوحدة الألمانية.
- ٨- الإختلاف و التعارف في ضوء علم النفس المعاصر - د. سامر محمد عرار - الطبعة الأولى ٢٠١٢ - ص ٦٧-٧٠ .

في هذا الكتاب محاولة للبحث و التحليل بغية معرفة الوحدة و توظيفها لكي تفعل فعلها في الحياة العملية. و يتطرق الكتاب إلى بعض المعوقات التي تعترض طريق الوحدة و يحدد أهمها بُغية تفاديها أثناء القيام بتطبيق منهاج الوحدة على أرض الواقع. و هذه المعوقات لم ترى حلاً لها إلى الآن و لعل مبادئ و قيم الوحدة هي الحل من أجل تلافيها و إزالتها أو من المطلوب شعبياً إزالتها بأية وسيلة كانت، لكي ترى الوحدة طريق تنفيذها. و التمسك بالفكر القومي و إنشاء إدارة سياسية قومية و محاولة تقليص الفوارق الفكرية و المنهجية مثلاً، هي أمور مساهمة في تلافي هذه المعوقات و تُهد الطريق أمام تطبيق الوحدة.